

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

دراسة قياسية و اقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف،  
معدل الفائدة و التضخم في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. فرع القياس الاقتصادي

تحت إشراف الدكتور:

تومي صالح

إعداد المترشحة:

بن زيان راضية

**أعضاء لجنة المناقشة:**

صخري عمر.....	أستاذ.....	رئيسا
تومي صالح .....	أستاذ.....	مقررا
مصار منصف.....	أستاذ محاضر.....	عضو ا
لعالي علاوة.....	أستاذ محاضر.....	عضو ا
حميدات محمود.....	أستاذ محاضر.....	عضو ا
لطرش طاهر.....	أستاذ محاضر.....	عضو ا

السنة الجامعية: 2009-2010

## إهداء

إلى والدي اللذان هما أهم سند إلي،  
إلى أخواتي أهم صديقاتي،  
إلى أبنائهن و كل أفراد عائلتي،  
إلى أعز صديق، كمال،  
أهدي هذا العمل.

## تشكرات

الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقنا لإنجاز هذا العمل.

أقدم بخالص شكري إلى المشرف الفاضل الدكتور تومي صالح على قبوله الإشراف على هذا العمل، و عن سخائه بإرشاداته و توجيهاته و بنصائحه القيمة و تشجيعاته المتواصلة.

كما أشكر الأستاذ معطيب بشير الذي شجعني طيلة فترة إنجاز المذكرة. و لا يفوتي أن أشكر الدكتورة خليفي أمال و الدكتور شلبي مصطفى على مساندتهم لي.

# الفهرس

-	.....	الإهداء.....
-	.....	تشكرات.....
-	.....	الفهرس.....
أ	.....	مقدمة عامة.....
		<b>الباب الأول: معدلات الفائدة، سعر الصرف و الأسعار كمحددات للتوازن و التضخم</b>
1	.....	ظاهرة للاختلال.....
3	.....	<b>الفصل الأول: معدلات الفائدة و التوازن في اقتصاد مغلق.....</b>
3	.....	1- تعريف معدل الفائدة.....
4	.....	2- تبرير استعمال معدل الفائدة.....
4	.....	3- سعر الفائدة الاسمي و السعر الحقيقي.....
6	.....	<b>المبحث الأول: التكوين النظري لمعدل الفائدة التوازنی عند الكلاسيك.</b>
6	.....	1- صياغة النموذج.....
6	.....	1-1- سوق العمل.....
9	.....	1-2- توازن السوق المالية.....
10	.....	1-3- توازن سوق السلع و الخدمات.....
11	.....	1-4- توازن السوق النقدية.....
14	.....	5-1- التوازن الكلي.....
15	.....	2- السياسات الاقتصادية و التوازن في النموذج الكلاسيكي.....
15	.....	1-2- السياسة النقدية.....
16	.....	2-2- ارتفاع الناتج.....
18	.....	2-3- السياسة المالية.....
20	.....	<b>المبحث الثاني: النموذج الكينزي أو نموذج IS-LM.....</b>
20	.....	1- صياغة النموذج.....
20	.....	1-1- التوازن في السوق النقدية LM.....
23	.....	1-2- التوازن في سوق السلع و الخدمات IS.....
26	.....	1-3- التوازن الكلي لسوق السلع و السوق النقدية IS-LM.....

28	.....-2- السياسات الاقتصادية في نموذج IS-LM
29	.....-1-2- السياسة المالية.
29	.....-2- السياسة النقدية.
30	.....-3- فعالية السياسات الاقتصادية.
34	<b>الفصل الثاني: تحديد سعر الصرف التوازنی</b>
36	<b>المبحث الأول: سعر الصرف في النموذج الكلاسيكي</b>
36	- ميزان المدفوعات.....
37	.....-1- التوازن في سوق الصرف.....
39	.....-2- توازن ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت.....
39	.....-1-2- توازن الميزان الجاري.....
41	.....-2-2- تسوية ميزان المدفوعات.....
45	.....-2-3- تدفق رؤوس الأموال و ميزان المدفوعات.....
47	.....-3- سعر الصرف المرن.....
47	.....-1-3- علاقة سعر الصرف الحقيقي بالميزان الجاري.....
48	.....-2-3- تحديد سعر الصرف الحقيقي.....
50	.....-3-3- أثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي.....
53	<b>المبحث الثاني: التحليل الكينزي لسعر الصرف</b>
53	- ميزان المدفوعات.....
53	.....-1- الميزان الجاري.....
54	.....-2- حساب رؤوس الأموال.....
55	.....-3- توازن ميزان المدفوعات.....
58	.....-2- التوازن الداخلي و الخارجي.....
58	.....-1-2- نموذج IS-LM-BP
60	.....-2-2- تسوية ميزان المدفوعات.....
62	.....-3- السياسات الاقتصادية في نموذج مندل-فلمينغ.....
62	.....-1-3- السياسات الاقتصادية ضمن نظام سعر صرف ثابت.....
65	.....-2-3- السياسات الاقتصادية ضمن نظام سعر صرف مرن.....
69	<b>الفصل الثالث: إدماج الأسعار و الأجور و تحليل ظاهرة التضخم</b>
70	<b>المبحث الأول: إدماج الأسعار و الأجور</b>

70	- دالة الطلب الكلي AD .....
70	.....1- التحليل البياني لدالة الطلب الكلي .....
72	.....2- التحديد الجبري لدالة الطلب الكلي .....
73	- دالة العرض الكلي AS .....
75	.....1- نموذج المعايير .....
76	.....2- نموذج السوق .....
78	.....2-3- النموذج المختلط .....
81	3- تحديد التوازن .....
81	.....1- التوازن في ظل سعر صرف ثابت .....
82	.....2- التوازن في نظام سعر صرف مرن .....
84	4- السياسات الاقتصادية ضمن مرونة الأسعار .....
84	.....1-4- بناء منحنى EX .....
85	.....2- السياسات الاقتصادية في نظام سعر صرف ثابت .....
89	.....3-4- السياسات الاقتصادية ضمن سعر صرف مرن .....
91	<b>المبحث الثاني: تحليل ظاهرة التضخم .....</b>
91	1- مفهوم التضخم و نتائجه .....
91	.....1- مفهوم التضخم .....
92	.....2- آثار التضخم .....
96	2- طبيعة الظاهرة التضخمية .....
97	.....1-2- التضخم هو ظاهرة نقدية .....
107	.....2- التضخم هو ظاهرة اقتصادية كلية .....
120	<b>الباب الثاني: علاقة أسعار الفائدة، سعر الصرف و التضخم في الجزائر .....</b>
122	<b>الفصل الرابع: الإطار العام للاقتصاد الجزائري .....</b>
123	<b>المبحث الأول: خصائص و مميزات الاقتصاد الوطني .....</b>
123	1- مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني .....
124	.....1- الإطار العام لقطاع المحروقات .....
125	.....2- أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني .....
127	2- تسعير الناتج الوطني و العملة المحلية .....
127	.....2- نظام تسعير الناتج الوطني .....

130	..... 2- أنظمة تسعير العملة الوطنية.....
135	..... 3- سوق العمل.....
135	..... 3- مميزات سوق العمل.....
140	..... <b>المبحث الثاني: السياسات النقدية و الاقتصادية.....</b>
140	..... 1- السياسة النقدية.....
141	..... 1-1- تطور السياسة النقدية.....
147	..... 1-2- قنوات السياسة النقدية.....
152	..... 2- السياسة المالية.....
152	..... 2-1- تطور السياسة المالية.....
157	..... 3-2- القنوات الخاصة بالسياسة المالية.....
160	..... 3- السياسة الخارجية.....
160	..... 3-1- التجارة الخارجية.....
164	..... 3-2- تسيير ميزان رؤوس الأموال و الديون الخارجية.....
171	..... <b>الفصل الخامس: تطور المجمعات الكلية و النقدية في الجزائر.....</b>
172	..... <b>المبحث الأول: تطور المجمعات الاقتصادية الكلية.....</b>
172	..... 1- نمو الناتج الكلي و الطلب الكلي.....
172	..... 1-1- الناتج الداخلي الخام.....
175	..... 1-2- الطلب الكلي.....
178	..... 2- ميزانية الدولة.....
179	..... 2-1- إيرادات الدولة.....
182	..... 2-2- النفقات العامة.....
186	..... 3- الوضعية الخارجية.....
186	..... 3-1- الميزان التجاري.....
189	..... 3-2- ميزان رؤوس الأموال.....
192	..... 3-3- ديناميكية سعر الصرف.....
196	..... 4- نمو مستوى الأسعار.....
200	..... <b>المبحث الثاني: تطور المتغيرات النقدية.....</b>
200	..... 1- الكتلة النقدية.....
203	..... 2- تطور معدل الفائدة.....

<b>الفصل السادس: دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار الفائدة، سعر الصرف و التضخم في الجزائر.....</b>	208
<b>المبحث الأول: نمذجة سعر الصرف، التضخم و معدل الفائدة في الجزائر.....</b>	209
- نمذجة سعر الصرف.....	210
-1- النموذج النقدي في ظل الأسعار المرنة.....	212
-2- نموذج دورنبوش-فرانكل.....	216
-3- نموذج هوبر-مورتن.....	219
- نمذجة التضخم.....	220
-1- المحددات الداخلية للتضخم.....	222
-2- المحددات الخارجية.....	229
- تحديد معدل الفائدة.....	234
-1- المؤثرات الداخلية على معدلات الفائدة.....	236
-2- تدخل العوامل الخارجية في تحديد معدل الفائدة الاسمي.....	238
<b>المبحث الثاني: التحليل الشهري للعلاقة بين سعر الصرف التضخم و معدل الفائدة.....</b>	241
- مفهوم أثر السببية لغرانجر.....	241
- اختبار السببية للمتغيرات في الجزائر.....	242
-1- تأثير سعر الصرف و معدل الفائدة على التضخم.....	245
-2- تأثير مستوى التضخم و معدل الفائدة على سعر الصرف.....	247
-3- تأثير التضخم و سعر الصرف على معدل الفائدة.....	248
<b>الخاتمة.....</b>	252
<b>الملاحق.....</b>	262
<b>قائمة المراجع.....</b>	270

# فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1,1)	أثر السياسات المطبقة في منحنى IS-LM.....	31
(1,2)	تحديد حالة ميزان المدفوعات.....	47
(1,3)	المضاعفات المالية و النقدية في نظام سعر صرف ثابت.....	86
(2,3)	المضاعفات المالية و النقدية في نظام سعر صرف مرن.....	90
(1,4)	تطور التشغيل حسب القطاعات.....	137
(2,4)	القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي للخزينة العمومية.....	134
(3,4)	تطور القروض حسب المدة.....	150
(4,4)	تطور القروض الداخلية.....	152
(5,4)	تطور الميزانية.....	153
(6,4)	الدين الخارجي.....	166
(7,4)	خدمة الديون الخارجية.....	167
(1,5)	التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية.....	175
(2,5)	استخدامات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية.....	178
(3,5)	الإيرادات الجبائية من 1993 إلى 1999.....	180
(4,5)	تطور نفقات التسيير.....	185
(5,5)	تطور الميزان التجاري.....	187
(6,5)	تطور سعر الصرف لـ 1985-1993.....	192
(7,5)	حصة مجموعات السلع من التضخم الكلي.....	198
(8,5)	تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك.....	199
(9,5)	تطور الكتلة النقدية و معدل السيولة (1997-1999).....	201
(10,5)	تطور الوضعية النقدية 2002-2006.....	203
(11,5)	تطور معدل الفائدة في الفترة 1986-1996.....	204
(12,5)	تطور أهم أسعار الفائدة في نهاية الفترة.....	205
(1,6)	علاقة السببية بين المتغيرات.....	243

# **مقدمة عامة**

---

تحتل السياسات الاقتصادية موضعًا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بالجُؤ إلى مجموعة من الوسائل، و تعرف على أنها مجموعة من القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل و من بين هذه الأهداف نذكر: تحقيق معدل نمو مرتفع، التحكم في التضخم، محاربة البطالة و تحقيق التوازن الخارجي.

من حيث تأثير كل من السياسة النقدية و المالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، بحيث يرى النقاد أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد، في حين أن الكثريين يفضلون السياسة المالية من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي. لكن مهما اختلفت الآراء، يبقى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية أمراً ضرورياً وذلك لأن لكل منها تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي بحيث تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات. لكن يجب التنبه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسيعاً و انكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلاً وسياسة نقدية انكمashية أو العكس.

و تهدف كل من السياسة المالية و السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن بجعل الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، إذ قد يؤدي وجود فائض الطلب إلى وجود ظاهرة التضخم النقدي، بينما يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار.

و هناك جانب آخر للسياسة الاقتصادية و المتمثل في السياسة الخارجية، أين تعرف هذه الأخيرة على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال العلاقات الدولية لتعظيم العائد و كذا تحقيق تتميم اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم بهدف الوصول إلى التوازن الخارجي، كتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية، تشجيع الاستثمار من أجل التصدير و زيادة مستوى التشغيل بالإضافة إلى الحد من الآثار السلبية المؤثرة على الاقتصاد الوطني.

و يمكن معرفة مدى تحقق هذه الأهداف بإجراء دراسات تحليلية عبر الزمن للبلد محل الدراسة و رصد التطور الحاصل من سنة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى و مدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة، أو كل واحدة على حدا.

يعتبر هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية غاية مثلى تسعى لإنجازها مختلف الاقتصاديات في العالم، المتقدمة منها و النامية. ولقد وصلت الاقتصاديات المتقدمة إلى درجة من النمو الذاتي و التلقائي من شأنها السماح بتفعيل آليات السوق. غير أن الأمر مختلف بالنسبة للدول النامية، حيث تتسم اقتصاديات هذه الدول بالعديد من الخصائص، يأتي في مقدمتها التشوّهات أو الاختلالات التي تعاني منها أغلب المجتمعات الاقتصادية. و ما يزيد من صعوبة تحقيق هدف الكفاءة في هذه البلدان؛ أن الاختلالات الاقتصادية فيها تتسم بأنها هيكلية و مزمنة و طويلة الأجل.

و ترجع معظم هذه الاختلالات - ضمن أسباب أخرى - إلى انخفاض رشادة الدور الذي تقوم به الدولة في النشاط الاقتصادي داخل الدول النامية. فقد شهد عقد التسعينات تحول معظم هذه الدول نحو الاقتصاد الحر أو تفعيل آليات السوق. وبالتالي وقع صانع القرار بين إشكالين، فلا هو لديه القدرة على الاستثمار في إدارة الاقتصاد الوطني بأدوات تدخلية مباشرة، و لا هو لديه القدرة على اتخاذ قرار إدارة الاقتصاد بطريقة رشيدة طبقاً لمبادئ الحرية الاقتصادية. و من ثم فقد حاول الاقتصاديون بناء نموذجاً يهتم بتحليل السياسات الاقتصادية في الدول حديثة التحول نحو اقتصاد السوق.

لقد لجأت معظم الدول النامية التي عانت بعض المشكلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى إعادة هيكلة اقتصادها عن طريق إعادة توجيه سياساتها الاقتصادية مالية كانت أو نقدية أو حتى خارجية و ذلك بهدف:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي و الاقتصادي، بالابتعاد عن التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً أو خارجياً و الناتجة عن عدم استقرار المستوى العام للأسعار،
- تطوير الأسواق المالية و الأسواق النقدية و ذلك من خلال إصلاح المؤسسات المصرفية و المالية، مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني،
- تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات،
- توفير مناخ استثماري مناسب لتنفيذ مشاريع و برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و يعتبر كل من سعر الصرف، معدل الفائدة و المستوى العام للأسعار من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في ضوء ما تمارسه على القطاع الداخلي و القطاع الخارجي، ذلك في ظل التأثير المتبادل بين الأسواق المكونة للاقتصاد الوطني (سوق السلع، السوق النقدية، سوق عناصر الإنتاج...) و التأثير المتبادل بين القطاعين الداخلي و الخارجي.

كون الجزائر تنتهي إلى مجموعة الدول النامية، فقد عرفت هي الأخرى تحولات كبيرة في وضعيتها الاقتصادية و ذلك نتيجة تغير السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال. فبعد فشل الاقتصاد المركزي المخطط، أدت الأزمات المتكررة التي عان منها الاقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات، اختلال ميزان المدفوعات، أزمة المديونية و عدم القدرة على الوفاء بدفع خدمة الدين، إلى اهتزاز المركز المالي للاقتصاد بالإضافة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة التضخم و البطالة و تسجيل مستويات نمو سالبة و عجز الميزانية... أجبرت السلطات على قبول الشروط التي تملتها ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وبالتالي ظهرت حتمية اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية و المالية تم من خلالها تحرير الاقتصاد الوطني، فتح الباب أمام القطاع الخاص، استقلالية المؤسسات، إعادة هيكلة البنوك و المؤسسات المالية، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية تشجيع الاستثمار الأجنبي... .

و هكذا يتمثل الهدف الرئيسي للإصلاح النقدي و المالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على المستويين الداخلي و الخارجي، و ذلك عن طريق استعادة الدينار لقيمه الحقيقية الداخلية و الخارجية، تحرير معدل الفائدة و محاربة ظاهرة التضخم في ظل التوجهات الجديدة للسياسات المالية و النقدية بالإضافة إلى اللجوء إلى الصندوق النقدي الدولي و ذلك بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة سنة، و تلاه اتفاق لمدة ثلاثة سنوات عرف ببرنامج التعديل الهيكلي أو برنامج التسهيل الموسع.

أخذت السياسة النقدية ابتداء من هذه الإصلاحات حيزاً مهماً في إطار السياسة المتبعة عندما تم تهيئتها لمدة ثلاثة عقود خلت، باعتبارها من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الفعالة في الحد من التضخم باعتبار أن العامل النقدي هو من الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة الإفراط النقدي و سوء استغلال الموارد المالية في الاقتصاد.

سنداً لما سبق، انصب اهتمامنا على الوسائل الاقتصادية التي هي بحوزة السلطات من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، أو على الأقل الحد من الاختلالات الاقتصادية ألا و هي سعر الصرف، معدل الفائدة و مستوى الأسعار. و كانت إشكاليتنا الرئيسية هي: ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه العناصر الثلاثة؟ و قد تم إطعام هذه الإشكالية بمجموعة من الأسئلة و المتمثلة فيما يلي:

- ما هي و جهة نظر المدارس الاقتصادية فيما يخص دور كل من معدل الفائدة، سعر الصرف و الأسعار في تحقيق التوازن؟
- باعتبار أن ظاهرة التضخم تعتبر حالة اختلال، ما هي طبيعتها و كيف ينظر منظرو المدارس الاقتصادية المختلفة لظاهرة التضخم؟
- ما هي الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي مختلف السياسات الاقتصادية المتتبعة من طرف الجزائر؟ و كيف تجاوبت المجموعات الاقتصادية و النقدية مع هذه السياسات؟
- هل يوجد علاقة تربط بين كل من معدل الفائدة، سعر الصرف و التضخم في الجزائر؟ و إن وجدت، ما شكل هذه العلاقة؟.

**أهمية الدراسة:**

مثلت الاختلالات و الأزمات التي كانت تعاني منها الجزائر عائقا أمام محاولة تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك بالرغم للموارد المالية الناجمة عن إيرادات المحروقات، بحيث أن التبعية الاقتصادية للجزائر تجاه هذا القطاع يجعلها مرتبطة بالتغييرات التي تعرفها أسعار البترول فكل انخفاض في هذه الأخير يؤدي إلى نقص الموارد الخارجية الناجمة عن صادرات المحروقات. أضف إلى ذلك، فإن طبيعة التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني تجعل هذا الأخير عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية و من تم للأزمات التي تعرفها البلدان المتعاملة معها. لذا تظهر أهمية التحكم في الوسائل المتوفرة لدى السياسات الاقتصادية، و حتى يتم ذلك يجب معرفة العلاقة التي تربط هذه الوسائل بعضها البعض و كيف يتم التأثير فيما بينها.

في هذا السياق، تهدف دراستنا إلى الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية من خلال محاولة الإلمام بأهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني سواء من ناحية السياسات الاقتصادية المتتبعة أو من ناحية التغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية و النقدية خلال فترة الدراسة، و من تم محاولة تحديد العلاقة بين الوسائل الاقتصادية التي هي محل اهتمامنا.

**المفروضيات:**

- حتى نتمكن من القيام بدراسة و الوصول إلى بناء نموذج قياسي يعبر على نوع العلاقة – إن وجدت- بين كل من سعر الصرف، معدل الفائدة و معدل التضخم اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات و التي نذكرها فيما يلي:

- تلعب تقلبات أسعار النفط دورا هاما في اتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق السياسات المالية و النقدية،
- الاقتصاد غير متوج بما فيه الكفاية، و هذا ما يتضح من خلال مصادر الإيرادات الجبائية و مضمون التجارة الخارجية. كما أنه يعاني -من الناحية الاجتماعية- من ارتفاع كبير لمعدل البطالة،
- ثمة عامل آخر يضعف القرارات المالية للدولة، ألا و هو وزن القطاع غير الرسمي والمرتبط إلى حد كبير بمشاكل العمالة، الأمر الذي يؤثر على الموارد المالية خارج قطاع المحروقات وعلى شروط المنافسة في القطاع الخاص،
- يمارس التضخم الخارجي ضغوطا تصخمية على الاقتصاد الوطني عبر آليات متعددة وذلك من خلال الميزان التجاري، ميزان المدفوعات والقروض الخارجية ،
- استعادت الجزائر مكانتها في الأسواق المالية الدولية نتيجة إدارة مشكلة المديونية، التي دعمت بتحسين مستوى أسعار النفط، مما فتح لها مجالا للتطور،
- يعتبر سعر الفائدة المحلي والضرائب المباشرة ذات الاتجاه التفضيلي أدوات ناجحة للسياسيين، النقدية والمالية، على الترتيب، لمراقبة التضخم.

#### منهجية البحث:

اعتمد بحثنا هذا، في تناوله لهذا الموضوع على استخدام المنهج الاستباطي/ الاستقرائي لاستخلاص طبيعة و اتجاه العلاقات بين المتغيرات. و في هذا الصدد، تم استخدام الأساليب القياسية المناسبة بهدف اختبار الفرضيات من خلال الوصف و التفسير بسلوك هذه المتغيرات و قدرتها على تفسير بعضها البعض و ذلك عن طريق:

- تحليل النظريات الاقتصادية التي تعرضت للتوازن الاقتصادي الكلي من الناحية النظرية والتطبيقية،
- استعمال الأسلوبين الوصفي والإحصائي لتتبع مسار المتغيرات الكلية في الجزائر عبر الفترة محل الدراسة من خلال البيانات الإحصائية الخاصة بذلك،
- اختبار النماذج التي تم بناؤها ومقارنتها بمبادئ النظرية الاقتصادية وحقائق الاقتصاد الجزائري،
- استعمال البيانات المنشورة من طرف الهيئات الرسمية لغرض الدراسة والتحليل في الفصلين الرابع والخامس، و النمذجة و الاختبار في الفصل السادس.

و للتوصل إلى هدف الدراسة، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى بابين؛ اهتم الأول بالجانب النظري لظاهرة التوازن الاقتصادي الكلي، بينما تطرق الباب الثاني للاقتصاد الجزائري، كما أنه قسم كل باب إلى ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: معدلات الفائدة و التوازن في اقتصاد مغلق:** و قد تناولنا في هذا الفصل تحديد معدل الفائدة في اقتصاد مغلق حسب وجهة النظر الكلاسيكية و الكينزية، و ذلك مرورا بتعريف ما هو معدل الفائدة و كيفية حسابه، كما أنه تم تحليل أثر مختلف السياسات (المالية و النقدية) عليه.

**الفصل الثاني: تحديد سعر الصرف التوازنـي:** يوضح هذا الفصل كيف يتم تحديد سعر الصرف التوازنـي في كلتا المدرستين و ماهية علاقته بمعدل الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يتطرق هذا الفصل إلى تأثير و فعالية السياسات الاقتصادية على إحداث التوازن و ذلك حسب مختلف الحالات الخاصة بسعر الصرف و حركة رؤوس الأموال.

**الفصل الثالث: إدماج الأسعار و الأجور و تحليل ظاهرة التضخم:** من خلال الفصلين السابقين تم التحليل في ظل جمود الأسعار، أما في هذا الفصل فقد أدمج دور مستوى الأسعار في تحقيق التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي. كما أعقب ذلك عرض لظاهرة التضخم كإحدى حالات الاختلال، ما هي آثارها، طبيعتها بالإضافة إلى سرد أهم وجهات نظر مختلف المدارس.

**الفصل الرابع: الإطار العام للسياسات الاقتصادية في الجزائر:** و هو الفصل الأول للباب الثاني يتم من خلاله تحليل أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الوطني و مختلف السياسات المتتبعة خلال العقود التي تلت الاستقلال، و ذلك حتى نتمكن من حصر أكثر للتغيرات التي مرت بها العناصر التي هي مدخل الدراسة.

**الفصل الخامس: تطور المجتمعات الاقتصادية و النقدية في الجزائر:** نقوم من خلاله بتحليل مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية و النقدية عبر الزمن و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1988 و 2008. و هذا من أجل معرفة ما هي أهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني و الناجمة عن القرارات و السياسات الاقتصادية المتخذة.

**الفصل السادس:** دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار الفائدة، سعر الصرف و التضخم في الجزائر؛ و هو الفصل الأخير الذي تم تخصيصه للدراسة القياسية للعلاقة بين المتغيرات ثم تحليل النتائج. لكن قبل ذلك سيتم استنتاج النموذج من خلال حوصلة للفصول الخمسة السابقة عن طريق الدمج بين النظرية الاقتصادية و الخصائص المميزة للاقتصاد الوطني و تغير مختلف عناصره.

الباب الأول:

معدلات الفائدة، سعر الصرف

و الأسعار كمدادات التوازن

و التضخم كظاهرة لافتة

## مقدمة الباب الأول :

تمثل إشكالية التوازن و الاختلال الاقتصادي العنصر الأول و الأساسي في النظرية الاقتصادية. حيث أنه مهما اختلفت المدارس و آراؤها فإن دراستها تنصب دوما حول كيفية الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي.

و يعتبر كل من مستوى الناتج، معدلات الفائدة، الأسعار و سعر الصرف من أهم العوامل المحددة للتوازن، بحيث تمثل الأدوات الرئيسية المتاحة للسلطات و المؤسسات الآخذه للقرار، على أساس أنها الوسائل المساعدة على إنجاح كل من السياسات المالية، النقدية و الخارجية إذا استعملت بطريقة صحيحة و إذا لم تتناقض الأهداف المسطرة لكل سياسة متبعة.

رأينا من خلال هذا الباب أنه من الواجب علينا - حتى نتمكن من تحديد العلاقة الرابطة بين هذه الأدوات - أن ننطربق إلى هذه الأخيرة كصفتها محددة للتوازن الكلي. حيث أثنا قسمنا هذه الدراسة إلى ثلات فصول تسمح لنا بتتبع ميكانيزمات التسوية التي يتبعها كل عنصر من العناصر الأربع السابقة الذكر و ذلك في نظر كل من الكلاسيك و الكنزيين (و نقصد هنا بالكلاسيك و الكنزيين النظريات الحديثة التي هي مستوحاة من المدرسة الكلاسيكية و الكنزية على الترتيب). فكان تقسيمنا للباب الأول على النحو التالي:

**الفصل الأول** : معدلات الفائدة والتوازن في اقتصاد مغلق.

**الفصل الثاني** : تحديد سعر الصرف التوازي.

**الفصل الثالث** : إدماج الأسعار و الأجور و تحليل ظاهرة التضخم.

## الفصل الأول:

### معدلات الفائدة والتوازن في اقتصاد مغلق

يؤكد التحليل الكلاسيكي على المحددات الحقيقة لمعدل الفائدة، حيث أن هذا الأخير يسوي الأدخار المرغوب بالاستثمار المرغوب، أين يرى البعض أن قرار الأدخار ينجم عن اختيار العائلات بين الاستهلاك الحالي للأموال و العائد الناتج عن إدخار هذه الأموال بينما ينبع قرار الاستثمار عن المقارنة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و مردودية الأموال المستمرة. هذه النظرية التي تعتمد أساساً على دراسة القيم الحقيقة، ملائمة خاصة في المدى الطويل في نظر بعض المحللين الاقتصاديين؛ بينما في المدى القصير يحدد معدل الفائدة بعوامل نقدية كما جاء به تحليل فيكسيل Wicksell و كينز Keynes. حيث أن هذا الأخير ينص على أن سعر الفائدة لا يوازن بين الأدخار والاستثمار و إنما يحدد توزيع الأدخار بين الأرصدة النقدية التي لا تعود بفائدة لكنها سائلة و الأوراق المالية التي تعود بفائدة لكنها تمثل خطورة.

إن المسائل المتعلقة بأسعار الفائدة لا تزال محل جدال ومناقشة، و قبل أن نتطرق إلى مختلف التحاليل النظرية لا بأس أن نقوم بشرح ماهية أسعار الفائدة و كيفية حسابها.

#### -1- مفهوم معدل الفائدة:

سعر الفائدة ( $r$ ) هو عندما يسلم رأس مال ( $K$ ) من طرف عون اقتصادي ما إلى آخر خلال فترة زمنية ( $t$ ) تحت شرط تسليمه بمبلغ ( $R$ ). إذا كانت الفترة الزمنية عبارة عن سنة واحدة (أي  $t = 1$ )، فإنه يتم حساب معدل الفائدة كما يلي<sup>(1)</sup>:

<sup>(1)</sup> A. DEMAROLE et A. QUINET (1996) « Economie des taux d'intérêt », PRESSE UNIVERSITAIRE DE France. P 8

$$r = \frac{R - K}{K} \quad \dots \dots \dots \quad (1,1)$$

يسمى هذا السعر بسعر الفائدة البسيط لأنه يطبق على فترة زمنية واحدة فقط. بمعرفة سعر الفائدة و قيمة رأس المال فإنه يمكن حساب القيمة ( $R$ ) التي يجب استرجاعها:

$$R = K(1 + r) \quad \dots \dots \dots \quad (1,2)$$

إذا كان رأس المال موظف خلال فترتين أو أكثر بسعر ( $r$ ) فإن:

$$R_n = K(1 + r)^n \quad , n = 1, \dots, t \quad \dots \dots \dots \quad (1,3)$$

وهذا يمثل سعر الفائدة المركب.

## 2- تبرير استعمال معدل الفائدة:

يوجد عدة حجج للعون الاقتصادي تبرر له عدم قابليته لتسليم أمواله إلا إذا كان يأمل استرجاعها بفائدة معينة و ذلك حتى و إن كانت الأسعار ثابتة تماماً من بينها:

- إذا تخلى عن أمواله في الوقت الحالي فسوف يجبر على تأجيل إلى وقت آخر استهلاكه. ومنه فإنه لا يقبل تسليم أمواله إلا إذا كان ذلك سوف يرجع له بفائدة،
- في حالة ما إذا تنسى له أن يستثمر أمواله بربح نسبته ( $r$ ) فلن يقبل بقرضها إلا إذا علم أنها ستعود له بفائدة تكون متساوية على الأقل ( $r$ )،
- كل قرض وله خطر عدم إمكانية استرجاعه، لذا فلن يجازف العون الاقتصادي بالتخلي عن رأس ماله إلا إذا كان يعلم أنه سيعود له بفائدة،
- حماية القدرة الشرائية في حالة التضخم.

## 3- سعر الفائدة الاسمي و السعر الحقيقي:

يعبر السعر الاسمي على عدد الوحدات النقدية التي يعود بها استثمار ما أو تكلفة قرض ما في فترة زمنية معينة. غير أنه يمكن أن يتغير في هذه الفترة مستوى الأسعار وبالتالي تتغير القدرة الشرائية لوحدة نقدية واحدة. حتى يتم التعامل بقدرة شرائية ثابتة يجب استعمال أسعار فائدة حقيقة.

نفرض أنه في بداية السنة يكون مستوى الأسعار هو  $P$ ، و في نهايتها يصبح  $P(1+\pi)$  حيث أن  $\pi$  هو عبارة عن معدل التضخم السنوي. تسمح وحدة نقدية واحدة من شراء خلال السنة  $(1/P)$  وحدة، إذا استثمرت هذه الأخيرة ستعود في نهاية السنة ب  $(1+r)/P(1+\pi)$  وحدة نقدية أي ما يسمح بشراء  $[1+r]/P(1+\pi)$  وحدة.

من المعادلة (1,1) نحصل على سعر الفائدة الحقيقي  $r_r$ :

$$r_r = \frac{[(1+r)/P(1+\pi)]}{1/P} - 1 \quad \dots \quad (1,4)$$

$$r_r = \frac{1+r}{1+\pi} - 1 \quad \dots \quad (1,5)$$

$$r = r_r + r_r \pi + \pi \quad \dots \quad (1,6)$$

بإهمال قيمة  $r_r \pi$  نحصل على علاقة فيشر:

$$r = r_r + \pi \quad \dots \quad (1,7)$$

بمعرفة سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم مسبقاً، يمكن تحديد سعر الفائدة الحقيقي. غير أنه ليس من الممكن تحديد بالتدقيق القيمة المستقبلية لمعدل التضخم لذا نستعمل القيمة التنبؤية له.

المبحث الأول:التكوين النظري لمعدل الفائدة التوازني عند الكلاسيك

تعد معدلات الفائدة من الفئة القليلة للعناصر الاقتصادية التي هي محل جدال كبير بين مختلف المدارس. فبين الكلاسيكيين و الكنزيين هذا الموضوع لا يزال لحد الآن موضوع نقاش. فيميز الكلاسيكيون بين نوعين من الأصول: النقود و الأصول المالية (أسهم، سندات، قروض مالية...). كما أنهم يسلطون الضوء على الميزة الإلhalية بين النقود و السلع الاستهلاكية و الطابع الغير إلhalي بين النقود و الأصول، أي أنه إذا كان بحوزة الأعوان الاقتصاديين فائض في النقود نتيجة إصدار نقدى من طرف السلطات فإنهم سوف يتخلصون من هذا الفائض عن طريق الزيادة في الطلب على المواد الاستهلاكية بدلاً من الطلب على الأوراق المالية.

1- سياسة النموذج :

يرتكز النموذج الكلاسيكي على فكرة تحديد دالة الإنتاج التي تكون بدلالة مستوى العمالة، بالإضافة إلى أن الطلب على النقود لا يعتمد على معدل الفائدة. حيث أن هذا الأخير يعتبر كمتغيرة تساعد على اتخاذ القرار - إما أن يستهلك الفرد نقوده أو يدخرها - وبالتالي يقسم الدخل على الاستهلاك و الادخار الذي سيستثمر.

1-1 : سوق العمل<sup>(1)</sup>:

يتتحقق توازن سوق العمل عند تساوى الطلب على العمل و عرض العمل. و ينجم هذا الأخير عن العائلات (أو الأفراد)، فهم الذين يحددون كمية العمل المعروضة في السوق و ذلك بالنظر إلى الأجر الحقيقي لأنه ما يهم الفرد هو القدرة الشرائية لدخله وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار الدخل الاسمي. و تكون دالة العمل متزايدة بالنسبة للأجر الحقيقي و هي ناتجة عن اختيار الأفراد بين العمل و الراحة. لذلك فكلما ارتفع الأجر الحقيقي فإن الأفراد سوف يفضلون العمل و العكس. في هذه الحالة، فإنه إذا توأجت بطاله فهي إرادية لذا نقول أن التوازن الكلاسيكي هو توازن في حالة التشغيل الكامل.

نعبر عن دالة عرض العمل  $n^d$  بالمعادلة التالية:

<sup>(1)</sup> تومي صالح (2004): "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسماء للطبع و النشر الجزائر. ص 98.

$$n^s = n^s \left( \frac{W}{P} \right), n^s \left( \frac{W}{P} \right) \geq 0 \quad \dots \dots \dots \quad (1,8)$$

حيث أن  $W$  هو الأجر الاسمي،  $P$  هو مستوى الأسعار و  $\frac{W}{P}$  الأجر الحقيقي.

في حين، ينجم الطلب على العمالة من طرف المؤسسات. فكما هو معروف، فإن هدف المنتج هو تعظيم الربح ( $Pr$ ) و المعرف كالفرق بين الإيرادات المعتبر عنها بقيمة المنتج و التكاليف التي تساوي الكثلة الأجرية:

$$Pr = PY - Wn \quad \dots \dots \dots \quad (1,9)$$

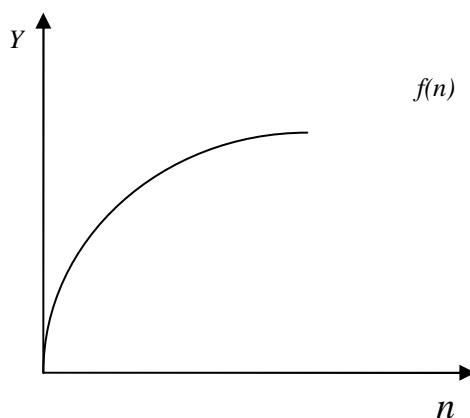
حيث أن  $Y$  هو مستوى الناتج و  $n$  مستوى العمالة.

و تكون دالة الإنتاج في النموذج الكلاسيكي تابعة لعوامل الإنتاج و المتمثلة في اليد العاملة و مخزون رأس المال.

$$Y = f(K, N) \quad \dots \dots \dots \quad (1,10)$$

بما أننا نحل في المدى القصير، فإننا سوف نعتبر أن مخزون رأس المال ثابت و منه:

$$Y = f(n) \quad \dots \dots \dots \quad (1,10)'$$



الشكل (1,1): دالة الإنتاج

متلماً يبينه المنحنى أعلاه فإن دالة الإنتاج دالة متزايدة بالنسبة للعمالة بحيث أنه كلما ارتفع عدد العمال ارتفع معه مستوى الإنتاج إلى أن نصل إلى مستوى من العمالة يصبح عندها الناتج ثابتاً<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> U. KHOI (1999) « Analyse macro-économique ». De BOECK UNIVERSITE. P 75.

بتغيير المعادلة (1,10) في (1,9) نحصل على:

$$\Pr = P f(n) - Wn \quad \dots \dots \dots \quad (1,11)$$

و لتعظيم الربح يجب أن يتحقق:

$$\frac{dP}{dn} = P f'(n) - W = 0 \Rightarrow f'(n) = \frac{W}{P} \quad \dots \dots \dots \quad (1,11)'$$

أي بعبير آخر يجب على المؤسسات أن توظف إلى أن تتساوى الإنتاجية الحدية للعمالة مع الأجر الحقيقي، ومنه تكون دالة الطلب على العمالة  $n^d$ :

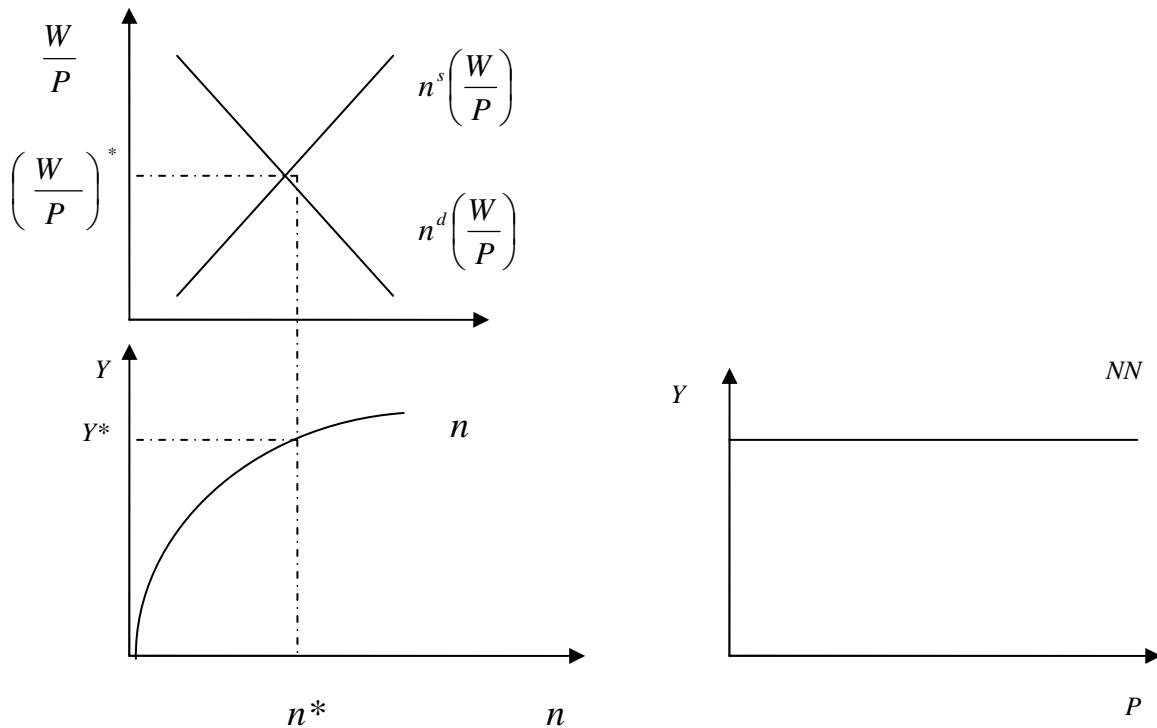
$$n^d = n^d\left(\frac{W}{P}\right), \quad n^{d'}\left(\frac{W}{P}\right) < 0 \quad \dots \dots \dots \quad (1,12)$$

لما يتحقق التوازن يكون:

$$n^s\left(\frac{W}{P}\right) = n^d\left(\frac{W}{P}\right) \equiv n \quad \dots \dots \dots \quad (1,13)$$

بحيث أن  $n$  هو مستوى العمالة.

يمكن تحديد مستوى الأجر الحقيقي التوازني  $\left(\frac{W}{P}\right)^*$  من خلال الشكل (1,2):<sup>(1)</sup>



الشكل (1,2): توازن سوق العمل

<sup>(1)</sup> تومي صالح (2004): مرجع سابق ذكره ص 110.

## ١-٢- توازن السوق المالية :

تدعى أيضاً بسوق الأوراق المقرضة<sup>(1)</sup> و يحدد فيها سعر الفائدة الحقيقي بقطاع عرض و طلب رؤوس الأموال بمعنى آخر الادخار و الاستثمار. فعرض رؤوس الأموال  $(B^d)$  (أي الادخار) هو دالة متزايدة لسعر الفائدة يختار فيها الأفراد بين الاستهلاك الحالي و الاستهلاك المؤجل لفترة أخرى. بينما الطلب على رؤوس الأموال  $(B^d)$  (أي الاستثمار) فهو دالة متناقصة لمعدل الفائدة. لا يقوم المنتج بالاقتراض من أجل الاستثمار إلا بعد المقارنة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و معدل الفائدة، فكلما كان هذا الأخير مرتفعاً كلما تناقصت إمكانية الاستثمار.

نعلم أن الدخل يقسم بين الاستهلاك C و الادخار S (أو الاستثمار I)، وأن الأفراد سوف يستهلكون أو يذخرون حسب الثروة (الممثلة بالأرصدة الحقيقية) الحائزين عليها في بداية الفترة لذلك<sup>(2)</sup>:

$$B^d = I = I_0 - br + aY^* + j \frac{M}{P} \quad \dots \dots \dots (1,16)$$

$$B^s = S = sY^* + b'r + j'\frac{M}{P} \quad \dots \dots \dots (1,17)$$

مع :  $Y^*$  : الناتج التوازنى المحدد في سوق العمل،  $C$  : الاستهلاك،  $I$  : الاستثمار،  $I_0$  : الاستثمار المستقل،  $b$  : درجة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة،  $b'$  : درجة حساسية الادخار لمعدل الفائدة،  $s$  : الميل الحدي للادخار،  $a$  : درجة حساسية الاستثمار للدخل،  $\frac{M}{P}$  : الأرصدة الحقيقية،  $j$  ،  $j'$  : درجة حساسية الاستثمار و الادخار على الترتيب لتغير الأرصدة الحقيقية.

من المعادلتين (1، 16) و (1، 17) نحصل على مخزون الأوراق المالية B :

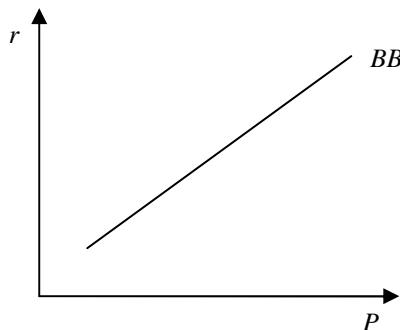
تكون السوق المالية في حالة التوازن لما يتساوى الادخار والاستثمار وبالتالي يكون:

$$B = B^s - B^d = f\left(Y^*, r, \frac{M}{P}\right) = 0 \quad \dots \dots \dots (1,18)'$$

<sup>(1)</sup> A. DEMAROLLE et A. QUINET (1996) : Op-cit. P15.

<sup>(2)</sup> U. Kholi (1999) Op.cit. P 120 .

بما أن الناتج و الكثافة النقدية محددان مسبقا، فإنه لم يبقى سوى تحديد الثانية ( $r, P$ ) التي تتحقق التوازن كما هو مبين في الشكل (1، 3)<sup>(1)</sup>:



الشكل (3، 1) : التوازن في السوق المالية

يعبر منحنى  $BB$  على كل النقاط الممثلة من طرف الثنائيات ( $r, P$ ) والتي تكون فيها سوق الأوراق المالية في حالة توازن. و يكون ميل هذا المنحنى موجب بما أن ارتفاع  $P$  المؤدي إلى انخفاض الأرصدة الحقيقية سيقلص الطلب على الأوراق المالية و من أجل الحفاظ على التوازن يجب أن يرتفع معدل الفائدة من أجل تشجيع الطلب.

### -3-1 توازن سوق السلع و الخدمات:

يتمثل الطلب على السلع و الخدمات في كل استهلاك ناجم عن العائلات ( $C$ )، المؤسسات (أي الاستثمار) و الحكومة (أي الإنفاق الحكومي  $G$ ) و منه فإن الطلب الكلي المحلي هو<sup>(2)</sup>:

$$AD = C + I + G \quad \dots \dots \dots (1,19)$$

مع العلم أن:

$$C = C_0 + cY^d + j'' \frac{M}{P} \quad \dots \dots \dots (1,20) \quad 0 \leq c \leq 1, \quad 0 \leq j'' \leq 1$$

مع:  $C_0$ : حد الكفاف،  $c$ : الميل الحدي للاستهلاك،  $Y^d$ : الدخل المتاح و المساوي لـ  $Y - TA$  مع  $TA$ : الضرائب،  $j''$ : درجة حساسية الاستهلاك للأرصدة الحقيقة.

<sup>(1)</sup> U. KHOLI (1999) : Op.cit .p121.

<sup>(2)</sup> G. N. MANKIW (2003) « Macroéconomie », De BOECK UNIVERSITE. P 73.

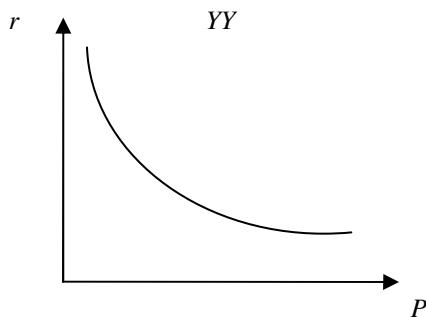
بتساوي العرض الكلي و الطلب الكلي نحصل على:

$$Y = AD \Rightarrow Y = C + I + G \quad \dots \dots \dots \quad (1,21)$$

بتعييض (1، 16) و (1، 20) في (1، 21) نحصل على:

$$Y = f\left(Y^d, r, \frac{M}{P}\right) + G \quad \dots \dots \dots \quad (1,22)$$

علماً أن الناتج محدد في سوق العمل أي  $Y^* = Y$ ، و أنه من أجل قيمة  $G$  و  $M$  معطاة، فإن المعادلة (1، 22) تبين أن التوازن يتحدد عن طريق معدل الفائدة ومستوى الأسعار (الشكل (1، 4)).



الشكل (1، 4): التوازن في سوق السلع و الخدمات

منحنى YY هو عبارة عن كل النقاط الممثلة بالثانية  $(r, P)$  التي تكون فيها سوق السلع و الخدمات في حالة توازن. و نلاحظ أن ميله سالب بما أن أي ارتفاع في معدل الفائدة سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي.

#### 4-1 توازن السوق النقدية:

يكون الطلب على النقود (أو الأرصدة الحقيقة) من أجل التعاملات الجارية و الاستهلاك و بالتالي نقول أن دالة الطلب هي بدلالة هذا الأخير، الدخل و الأرصدة المكتسبة في بداية الفترة أي <sup>(1)</sup>:

$$\frac{M^d}{P} = f\left(Y, C, I, \frac{M}{P}\right) \quad \dots \dots \dots \quad (1,23)$$

<sup>(1)</sup> U. KHOLI (1999) : Op.cit .p115

بتعويض المعادلين (1)، (16)، (20) في (23) نحصل على :

$$\frac{M^d}{P} = kY - hr + z \frac{M}{P} \quad \dots \dots \dots \quad (1,24)$$

$z^{h,k}$  : درجة حساسية الطلب على النفود نسبة إلى الدخل، معدل الفائدة، والأرصدة الحقيقة على التوالي.

بينما عرض النقود تحدده السلطات النقدية لذلك يكون:

$$\frac{M^s}{P} = \frac{\bar{M}}{P} \quad \dots \dots \dots \quad (1,25)$$

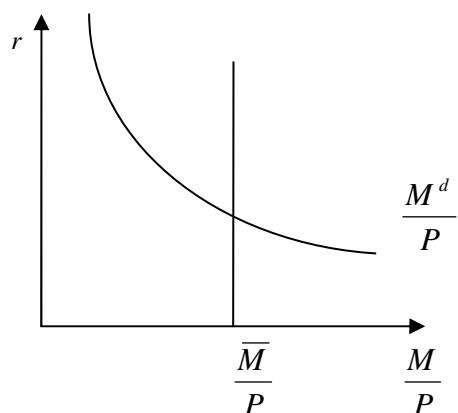
يتم التوازن في السوق النقدية بتساوی عرض النقود بالطلب عليها:

$$\frac{\bar{M}}{P} = kY - hr + z \frac{M}{P} \quad \dots \dots \dots (1,26)$$

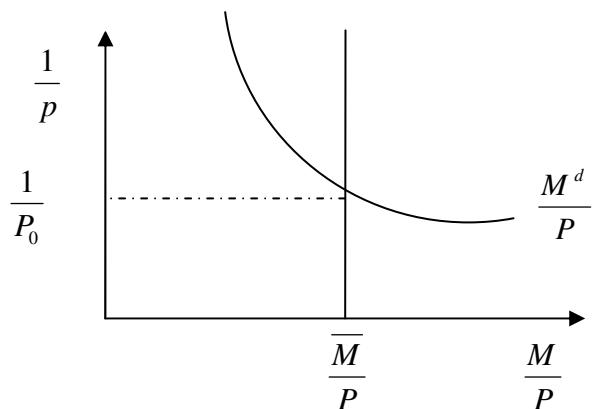
يما أن  $Y$  و  $M$  محددين فإن الطلب على النقود يتحدد بواسطة معدل الفائدة و مستوى الأسعار .

من الشكل (1، 6) أدناه، نلاحظ أن ميل منحنى  $MM^{(1)}$  موجب لأنه أي ارتفاع في مستوى الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الأرصدة الحقيقية و منه ينخفض الطلب على الأوراق المالية و لتحقيق التوازن يجب على معدل الفائدة أن يرتفع.

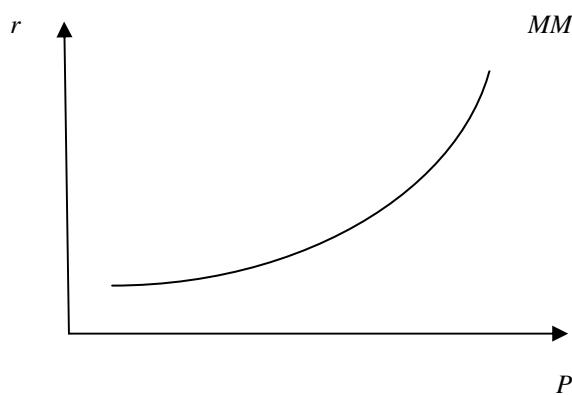
<sup>(1)</sup> U. KHOLI (1999) : Op.cit .p118



الشكل (1، 4) : التوازن في السوق النقدية بدلالة معدل الفائدة



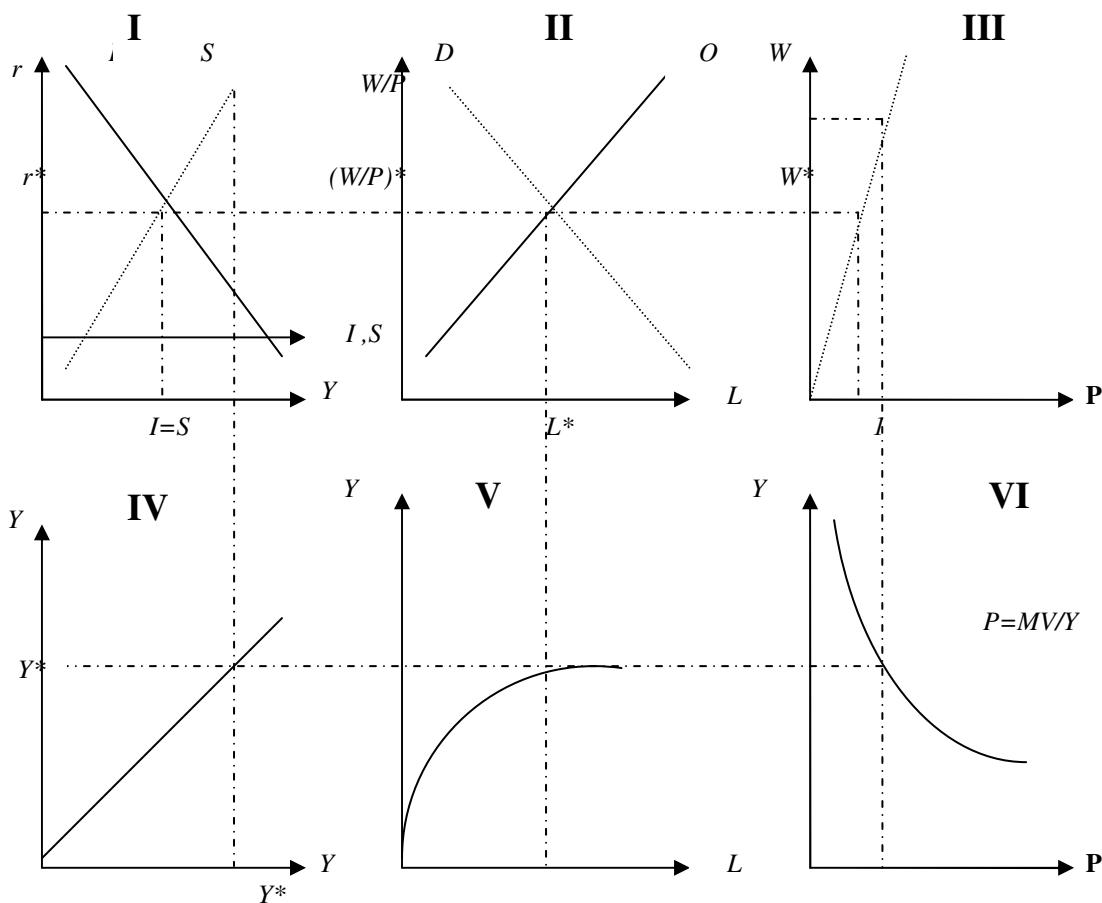
الشكل (1، 5) : التوازن في السوق النقدية بدلالة معكوس مستوى الأسعار



الشكل (1، 6) : منحنى MM

### 1-5- التوازن الكلي :

نعبر عن التوازن الكلي بالشكل (1، 7)<sup>(1)</sup>:



**الشكل (7،1) : التوازن في النموذج الكلاسيكي**

يمثل المنحنى (II) سوق العمل، عند توازنه يتحدد الأجر التوازنـي و يكون حـقيقي لأنـه من المفروض أن لا يكون الأعوان في حالة وهم نقـدي كما أنـ هذا السـعر مـرن تمامـا. نـتحصل عـلى الأجرـ الحقيقي التوازنـي بـتقاطـع عـرض العـمل النـاتـج عـن الأـفرـاد و طـلب العـمل النـاجـم عـن المنتـجينـ.

يعـبر المنـحـنى (V) عـلى سـوق السـلع و الخـدمـات و تحـدد فـيه دـالة الإـنتـاج Yـ. نـلاحظ أـن هـذه الأـخـيرـة هي بـدلـلة العـمالـة (nـ) فـقط لأنـنا نـتجـاهـل مـخـزـون رـأسـ المـالـ بما أـنـنا نـحلـ في المـدى القـصـيرـ، بـالتـالي نـعـتـبرـه كـثـابـتـ.

<sup>(1)</sup> د. سامي خليل (1994): «نظرية الاقتصاد الكلي- المفاهيم و النظريات الأساسية». مطابع الأهرام. ص 179.

خط  $45^{\circ}$  الواقع في المنحنى (IV) هو نقاط التساوي بين العرض الكلي و الطلب الكلي، أي بين الناتج و الدخل الوطنيين.

فيما يخص المنحنى (I) فإنه يصف التوازن في السوق المالية التي تدعى أيضا بسوق الأموال المقرضة. و يحدد في هذه السوق سعر الفائدة الحقيقي بتقاطع عرض و طلب رؤوس الأموال.

توافق المنحنيات الأربع في اليسار؛ الدائرة الحقيقية للاقتصاد تتحدد فيها كل العناصر المتعلقة بالتوازن خاصة الأسعار النسبية للسلع و الخدمات، الأجور الحقيقة و معدل الفائدة الحقيقي. بينما يخص المنحنيين الآخرين الدائرة النقدية و التي توافق إحدى النظريات الأساسية التي ترتكز عليها المدرسة الكلاسيكية و المتمثلة في حيادية النقود فحسب قانون ساي: "المواد تبادل بمواد أخرى". نعني بهذا أنه في الدائرة النقدية لا تحدد إلا القيمة الاسمية لمختلف المتغيرات و هذا حسب حجم الكتلة النقدية المتداولة.

## 2- السياسات الاقتصادية و التوازن في النموذج الكلاسيكي<sup>(1)</sup>

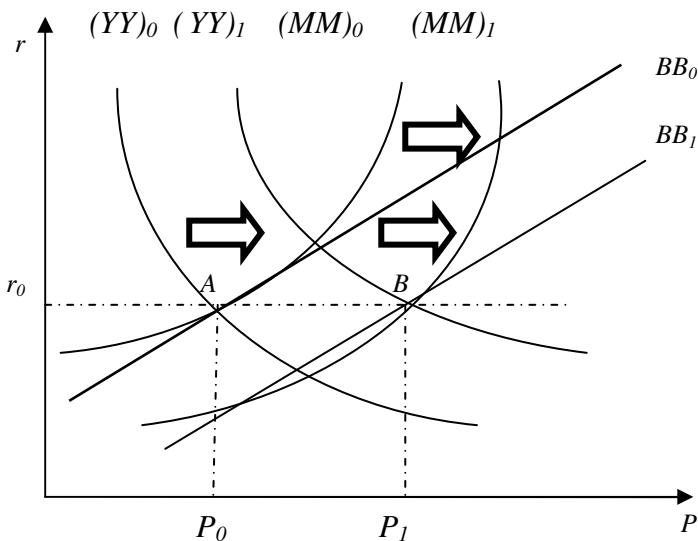
يعرف الفكر الكلاسيكي بكونه يشجع الحرية الاقتصادية تحت شعار " دعه يفعل دعه يمر" فحسب قانون ساي، لا يمكن أن يكون هناك اختلال دائم للأسواق كما أن قانون العرض و الطلب هو الذي يحقق التوازن التلقائي للنشاط الاقتصادي. ومنه فإن تدخل الحكومة غير ضروري و يمكن أن تكون له نتائج سلبية لأنه يؤثر على ميكانيزمات السوق، وبالتالي يقتصر دور الحكومة في الحرس على السير الحسن للأسواق بتحقيق محيط ملائم لذلك. فالوسائل المتاحة لها للتدخل كالميزانية، الضرائب، و النقود لا يمكنها أن تعمل على إعادة التوازن بما أن هذا الأخير يكون حتمي في الأسواق خاصة إذا كانت تتميز بالمرونة الازمة. حيث أن الصدمات المحتملة تختص من طرف التسوية في الأجور أو في الأسعار.

### 2-1- السياسة النقدية :

يعمل ارتفاع الكتلة النقدية على انخفاض معدل الفائدة لتحفيز الطلب على النقود فيرتفع بذلك الطلب الكلي (نتيجة ارتفاع الاستثمار) لينتقل كل من منحنى (YY)، (MM) و (BB) نحو اليمين، هذا الانتقال يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار دون أن يمس ذلك معدل الفائدة خاصة إذا تغير مستوى

<sup>(1)</sup> تومي صالح (2004) مرجع سابق ذكره. ص 146.

الأسعار بنفس نسبة تغير الكتلة النقدية و ذلك بسبب انخفاض الأرصدة الحقيقية الناجم عن ارتفاع الأسعار مثلاً يبينه الشكل (1، 8):



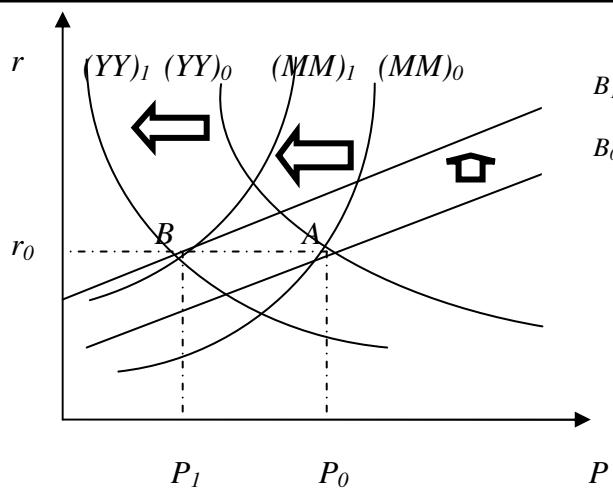
الشكل (1، 8) : أثر التغير في الكتلة النقدية على التوازن الاقتصادي

إن أي تغير في الكتلة النقدية ينجم عنه تغير بنفس النسبة في كل المتغيرات الاسمية كمستوى الأسعار و الأجر الاسمي بينما المتغيرات الحقيقة تبقى ثابتة.

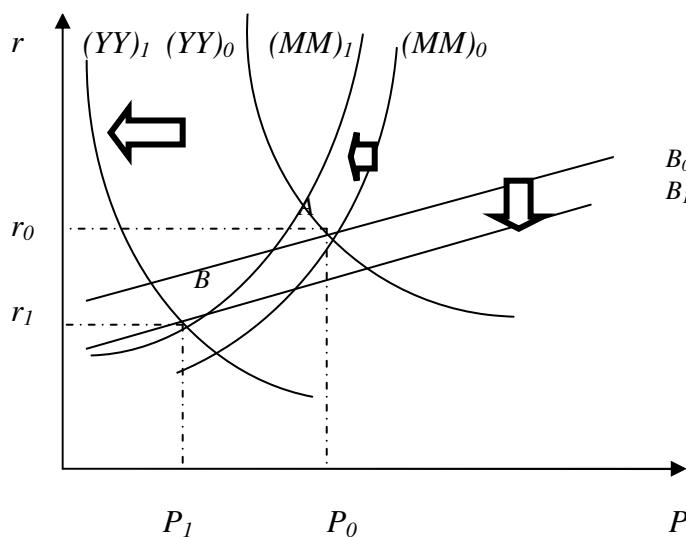
## 2-2- ارتفاع المدخر:

يتسبب ارتفاع الناتج (نتيجة التغير في مستوى العمالة مثلاً) إلى انتقال كل من المنحنيين (YY) و (MM) نحو اليسار وبالتالي ينخفض مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على معدل الفائدة إلا إذا كان التغير في الناتج ظرفي<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> U. KHOLI (1999) : Op.cit .p124.



المنحنى (أ): أثر تغير دائم في الناتج



المنحنى (ب): أثر تغير ظرفي في الناتج

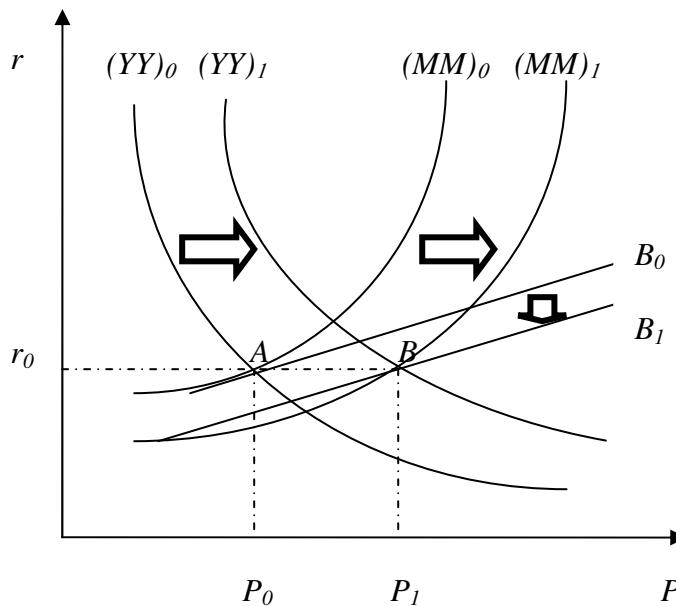
### الشكل (1، 9): أثر التغير في الناتج على التوازن

لما يكون التغير في  $Y$  دائماً، فإن تفاعل الأفراد يكون نفسه في الفترة الحالية و الفترات القادمة لذلك لا يوجد أي دافع يجعل الفرد يقدم أو يؤخر استهلاكه و من تم فإن سلوكه لن يتغير مما يسمح بتثبات معدل الفائدة.

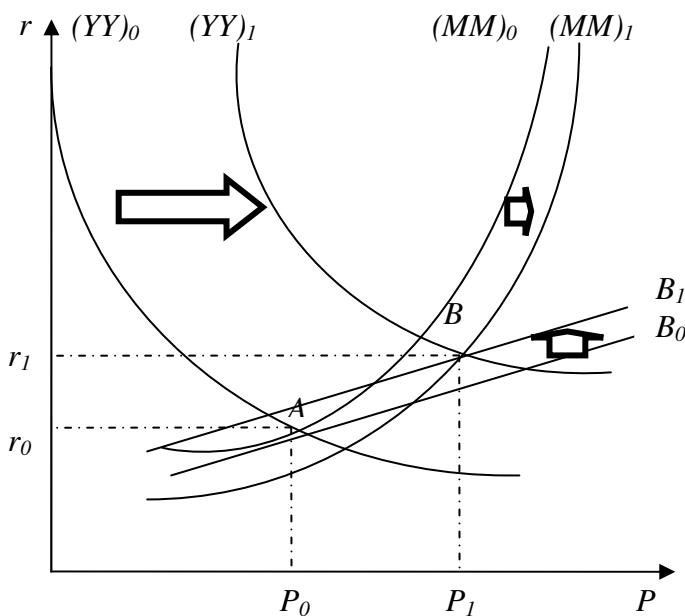
أما إذا كان التغير في الناتج ظرفي؛ فإن ارتفاع  $Y$  ينقل منحنى  $(YY)_0$  إلى  $(YY)_1$  وتكون المسافة معتبرة عكس منحنى  $(MM)$  الذي يبقى تقريباً في نفس المكان مؤدياً بذلك إلى انخفاض مستوى الأسعار و معدل الفائدة. يمكن تفسير هذه الظاهرة بارتفاع دخل الأفراد الذين سوف يفضلون توزيع هذه الزيادة عبر عدة فترات مقبلة، و لأجل تشجيع الاستهلاك ينخفض معدل الفائدة محدثاً توازناً جديداً في النقطة  $B$ .

3-2- السياسة المالية:

تعمل السياسة المالية على التغير في الإنفاق الحكومي (أو الضرائب)، حيث أن أي ارتفاع في سينقل منحنى (YY) و (MM) نحو اليمين<sup>(1)</sup>:



المنحنى (أ): أثر تغير مستمر في الإنفاق الحكومي



المنحنى (ب): أثر تغير ظرف في الإنفاق الحكومي

الشكل (1، 10): أثر التغير في الإنفاق الحكومي على التوازن

<sup>(1)</sup> تومي صالح (2004): مرجع سابق ذكره ص 134.

مثلاً يبينه المنحنى (10،1)، فإن التغير في  $G$  يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار غير أنه و كما في الحالة السابقة، لا يمكن تحديد الأثر على معدل الفائدة إلا إذا تم تحديد إذا كان هذا الارتفاع ظرفي أو مستمر. في الحالة الأخيرة يبقى معدل الفائدة ثابتاً بسبب بقاء سلوك الأفراد نفسه عبر الزمن، بينما في الحالة الأولى، فإن ارتفاع ظرفي في  $G$  سوف ينقل منحنى YY بصفة قوية نحو اليمين بينما منحنى MM ينتقل قليلاً في نفس الاتجاه. وبالتالي، يرتفع مستوى الأسعار و يصاحب ارتفاع في معدل الفائدة لأن هذا الأخير سوف يحفز الأفراد على تأجيل استهلاكهم لفترة لاحقة و يخوض في عملية الاستثمار. إن هذا الانخفاض في  $C$  و  $I$  و المصاحب للارتفاع في  $G$  يسمى بأثر المزاحمة، وبالتالي فإن المتغيرات الحقيقة تبقى على حالها و لن يتغير سوى مستوى الأسعار و معدل الفائدة.

**المبحث الثاني:****النموذج الكينزي أو نموذج IS-LM**

لتبسيط التحليل، فإننا سنفرض أن هذا النموذج مكون من ثلاثة قطاعات: العائلات، المؤسسات و الحكومة أين يتم تبادل كل من السلع الاستهلاكية، نقود، عمل و أوراق مالية. حيث أن العائلات تعرض عملها و تطلب العناصر الثلاثة الأخرى، كما تعرض المؤسسات السلع الاستهلاكية و الأوراق المالية (من أجل تمويل نشاطاتها) و تطلب العمل و النقود. أخيراً تعرض الحكومة النقود من أجل تمويل عجز ميزانيتها.

**1- صياغة النموذج:**

من المتفق عليه، أن سعر الفائدة و مستوى الدخل مرتبطة بعضهما و أن التوازن في سوق السلع و الخدمات يقتضي التوصل إلى معرفة سعر الفائدة و مستوى الدخل الذي يتحقق عندما التوازن في هذه السوق، و كذلك الوضع في سوق النقد. و بما أن التوازن الداخلي يتطلب التوازن في السوقين، فإنه من الواجب البحث عن سعر الفائدة و مستوى الناتج الدين يحققان التوازن الآني و هذا ما سيوصلنا إليه نموذج IS-LM.

**1-1 التوازن في السوق النقدية LM:**

يخضع الطلب على النقود أو بتعبير آخر الطلب على الأرصدة الحقيقية إلى ثلاثة دوافع هي<sup>(1)</sup>:

- **دافع المعاملات**: الأعون حاجة إلى النقود من أجل المبادرات الشخصية أو المهنية. في هذه الحالة تلعب النقود دور الوسيط من أجل قبض أو إنفاق الدخل.
- **دافع الحذر**: لمواجهة النفقات غير المتوقعة أو الظروف الاستثنائية، لذا يمكننا الاعتبار أن قيمة النقود المخصصة لهذه الحالات أو تلك الموجهة للمعاملات مرتبطة أساساً بالدخل.
- **دافع المضاربة**: يجب الاختيار في هذه الحالة بين حالتين: إما الاحتفاظ بالسيولة من أجل المعاملات أو تحويلها عن طريق شراء أسهم و سندات. هذا الاختيار مرتبط بالدرجة الأولى بسعر الفائدة المتوقع، فإذا توقع الأفراد ارتفاع في سعر الفائدة في فترة مستقبلية فسوف يفضلون الاحتفاظ بالسيولة و إذا توقعوا العكس فسوف يفضلون شراء السندات.

<sup>(1)</sup> مايكل أيدمان ترجمة محمد إبراهيم منصور (1999): «الاقتصاد الكلي»، دار المريخ للنشر. ص 231.

يكون الطلب على النقود بداعي المعاملات و الحذر دالة متزايدة للدخل التي تمثل الشطر الأول لدالة السيولة نرمز لها بـ  $L_1$  :

$$L_1 = kY \quad , \quad k > 0 \quad \dots \dots \dots \quad (1,27)$$

$k$  هو درجة حساسية الطلب على الأرصدة الحقيقة للدخل.

بينما الطلب على النقود بداعي المضاربة هو دالة متناقصة لسعر الفائدة و تمثل الشطر الثاني من دالة السيولة نرمز لها بـ  $L_2$ :

$$L_2 = -hr \quad \dots \dots \dots \quad (1,28)$$

$h$  هو درجة حساسية الطلب على الأرصدة الحقيقة لمعدل الفائدة.

يقيس  $L_2$  الطلب على الاكتناز؛ لما يرتفع معدل الفائدة فإن سعر الأوراق المالية سينخفض، وبالتالي يتم شراءها ومنه إطلاق أكبر كمية ممكنة من الأموال المكتنزة في التداول. العكس إذا انخفض معدل الفائدة فإن سعر الأوراق المالية سيرتفع مما يستوجب بيعها وبالتالي استرجاع النقود.

يعبر عن الطلب على النقود بالمعادلة التالية:

$$\frac{M^d}{P} = L_1 + L_2 \Rightarrow \frac{M^d}{P} = kY - hr \quad \dots \dots \dots \quad (1,29)$$

يمثل  $M^d$ : الطلب الاسمي على النقود و  $\frac{M^d}{P}$  الطلب على الأرصدة الحقيقة. و يتحقق التوازن في السوق النقدية لما يتساوى عرض النقود بالطلب عليها.

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P} \quad \dots \dots \dots \quad (1,30)$$

بما أن عرض النقود يحدده البنك المركزي فإنه يعتبر كمتغيرة خارجية:

$$\frac{M^d}{P} = \frac{\bar{M}}{P} \quad \dots \dots \dots \quad (1,30)'$$

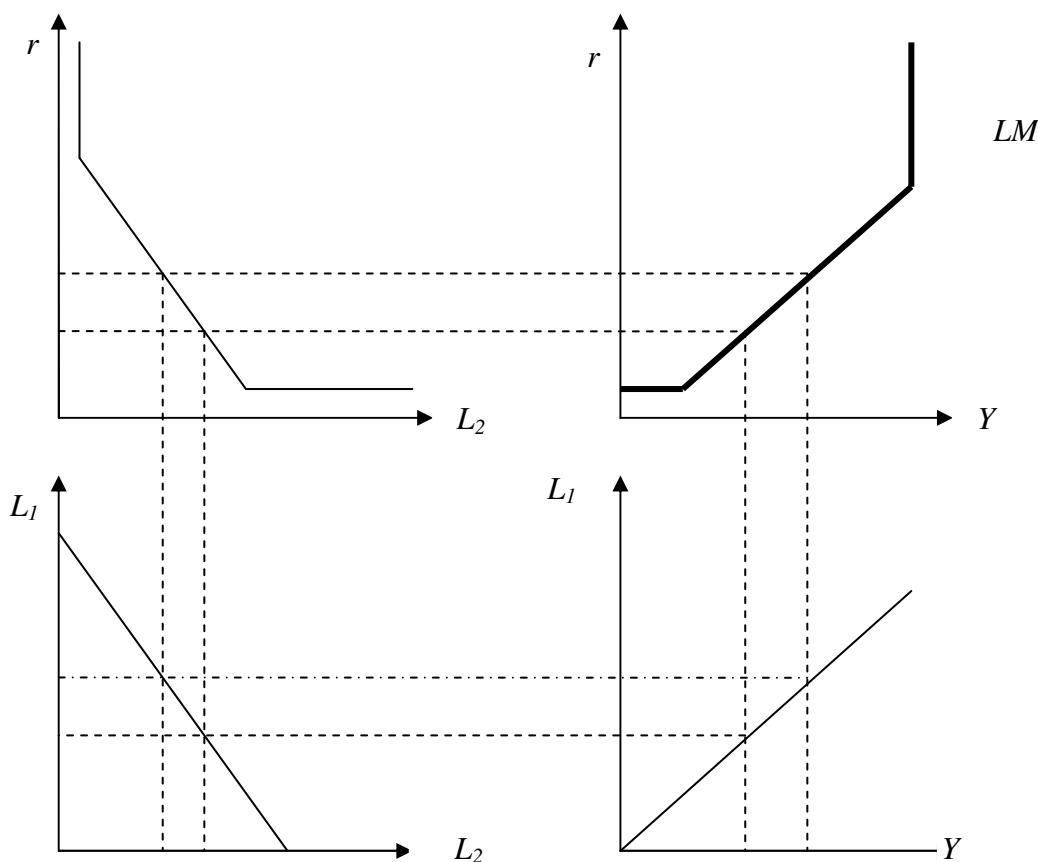
$$\Rightarrow kY - hr = \frac{\bar{M}}{P} \quad \dots \dots \dots \quad (1,30)''$$

$$\Rightarrow r_{LM} = \frac{1}{h} \left( kY - \frac{\bar{M}}{P} \right) \quad \dots \dots \dots \quad (1,31)$$

$$\Rightarrow y_{LM} = \frac{1}{k} \left( \frac{\bar{M}}{P} + hr \right) \quad \dots \dots \dots \quad (1,32)$$

حيث أن  $r_{LM}$  هو سعر الفائدة التوازني في السوق النقدية و  $y_{LM}$  هو الدخل التوازني في السوق النقدية.

نسمى منحنى LM النقط الممثلة للثانية ( $Y, r$ ) و التي يتساوى فيها عرض و طلب النقود<sup>(1)</sup>.



الشكل(11،1): التوازن في السوق النقدية

يكون ميل منحنى LM موجب و في غالب الأحيان نتجاهل الحالتين المتطرفتين المتمثلتين في : مصيدة السيولة أين يكون المنحنى أفقيا و يعبر على الوضعية التي يستعد فيها الأفراد - عند مستوى سعر فائدة معين - لحمل كمية من النقود المعروضة. نشير إلى أنه في هذه الحالة تكون السياسة النقدية ليس لها أثر على مستوى الدخل و سعر الفائدة. أما الوضعية الثانية التي يكون فيها المنحنى عموديا، فإن ارتفاع الدخل  $Y$  سيحدث ضغط متزايد على عرض النقود ينجم عنه ارتفاع معدلات الفائدة. إذا كان الارتفاع في الدخل ناتجا عن السياسة المالية، فإن الارتفاع المسجل في معدلات الفائدة سيؤدي إلى عودة التوازن في نفس المستوى و منه فالسياسة المالية غير فعالة. في هذه الحالة يكون الأفراد غير مستعدين لحمل السندات ما دامت النقود ليس لها خاصية الاستعمال في المعاملات .

<sup>(1)</sup> د. وسام ملاك (2000): «النقد و السياسات النقدية الداخلية» - دار المنهل اللبناني - ص 324.

يتغير مستوى التوازن في السوق النقدية و المعيير عنه بانتقال منحنى LM نتيجة عدة عوامل نذكر منها:

- تغير عرض النقود،
- تغير المستوى العام للأسعار،
- تغير التوقعات الخاصة بمعدلات الفائدة أو التضخم.

## ٢-١-٢- التوازن في سوق السلع و الخدمات<sup>(١)</sup> :

يعتبر الادخار عند الكثريين دالة متزايدة للدخل فهو نسبة من هذا الأخير الذي لم يستهلك في الفترة المعتبرة:

$$S = Y - C \quad \dots \quad (1,33)$$

و تأخذ دالة الاستهلاك الكينزية الشكل التالي:

$$C = cY + C_0 \quad \dots \quad (1,34)$$

أين  $c$  هو الميل الحدي للاستهلاك ( $0 \leq c \leq 1$ ) و  $C_0$  الاستهلاك المستقل عن الدخل.  
من المعادلين يصبح لدينا:

$$S = Y - (cY + C_0) \quad \dots \quad (1,34)'$$

$$S = (1 - c)Y - C_0 \quad \dots \quad (1,34)''$$

$$S = sY - C_0 \quad \dots \quad (1,35)$$

مع  $s$  الميل الحدي للادخار ( $0 \leq s \leq 1$ ).

في حالة ما إذا كان الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات: العائلات، المؤسسات و الحكومة فإن الاستهلاك و الادخار لن يكونا بدلالة الدخل الوطني و إنما بدلالة الدخل المتاح  $Y^d$  مع:

$$Y^d = Y - TA + TR \quad \dots \quad (1,36)$$

<sup>(١)</sup> K. CUTHBERTSON and M. P.TAYLOR (1987) « Macroeconomic Systems», BASIL BLACKWELL. P3

تعبر TA على الضرائب و TR على التحويلات الاجتماعية. وفي غالب الأحيان تعتبر كـالتيـن للدخل:

عُلِّمَ أَنْ:  $ta$  : مُعْدَلُ الضَّرِبَةِ،  $TA_0$  : الضربيَّةُ الجُزَافِيَّةُ،  $tr$ : مُعْدَلُ التَّحْوِيلَاتِ وَ  $TR_0$ : القيمةُ الجُزَافِيَّةُ للتحویلات.

بال التالي نتحصل على:

$$C = c[Y - (taY + TA_0) + (-trY + TR_0)] + C_0 \quad \dots \dots \dots (1,39)''$$

$$C = (c - cta - ctr)Y + (-cTA_0 + cTR_0 + C_0) \quad \dots \dots \dots (1,39)'''$$

و منه تكون دالة الادخار:

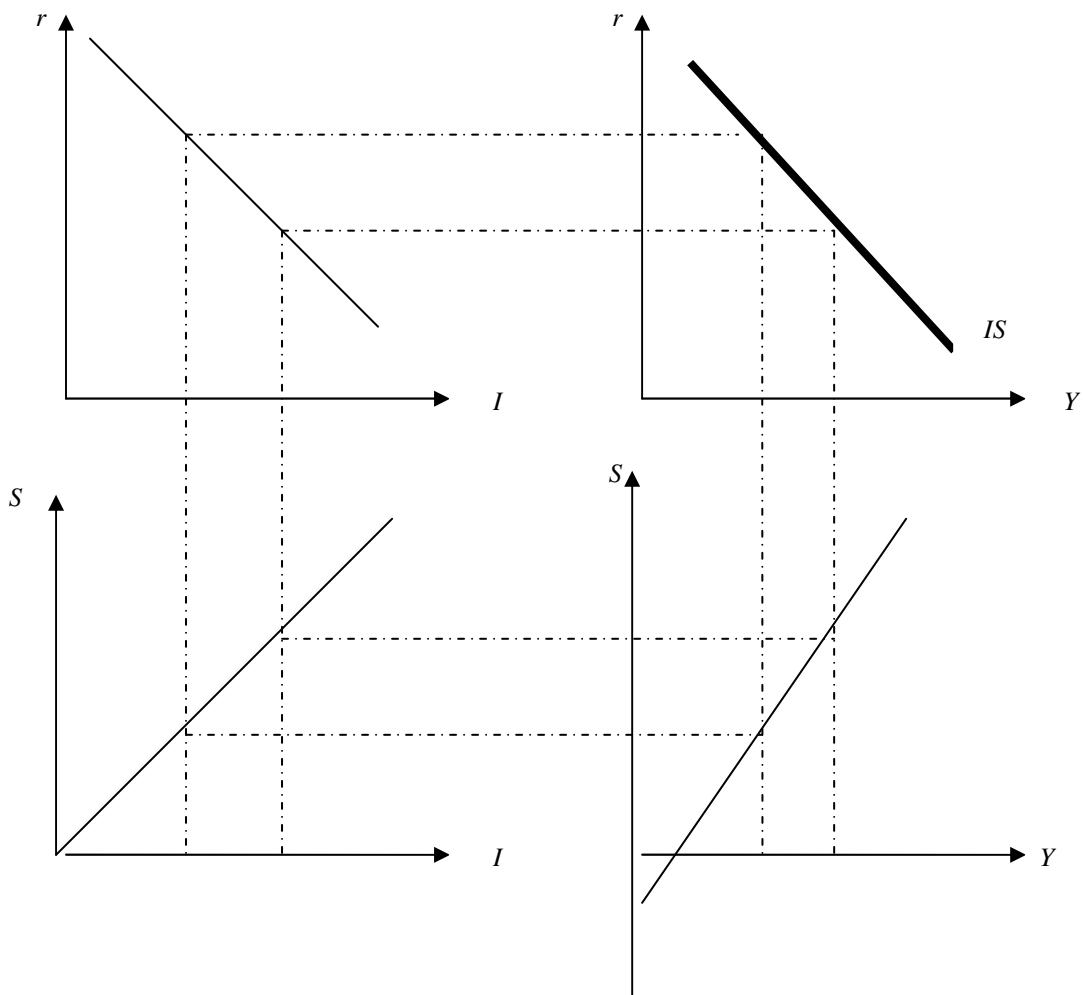
$$S = [1 - (c - cta - ctr)]Y - (-cTA_0 + cTR_0 + C_0) \quad \dots \dots \dots (1,40)$$

تمثل دالة الاستثمار كل إنفاق ينتج عنه دخولاً مستقبلياً. حيث تأخذ المؤسسات قرار الاستثمار بإجراء مقارنة بين معدل الفائدة السائد في السوق و معدل المردودية المتوقع للاستثمارات (الذي يمثل عند كينز الفعالية الحدية لرأس المال EMC و عند الكلاسيك الإنتاجية الحدية لرأس المال). حسب كينز، ترتتب المؤسسات مشاريعها الاستثمارية ترتيباً تنازلياً EMC وبالتالي يمكن تحديد منحنى الفعالية الحدية لرأس المال الذي يعبر على منحنى طلب الاستثمار.

عندما يكون معدل المردودية المتوقع أكبر من معدل الفائدة، فإنه يجب الاستثمار عند كل من الكثرين و الكلاسيكيين. وبالتالي تكون تدفقات الاستثمار دالة متناسبة بالنسبة لمعدل الفائدة. غير أنه تكون مرونة الاستثمار بالنسبة لهذا الأخير ضعيفة أي أن الاستثمار يتباين قليلاً مع تغيرات سعر الفائدة ذلك لأنه من بين مختلف العوامل التي تحدد الاستثمار؛ المتغيرات المالية ليس لها الدور الأهم و إنما المتغيرات الحقيقة هي التي لها المكانة الرئيسية. بتعبير آخر، فإنه إذا توقعت المؤسسات عدم ارتفاع الطلب على السلع فإنها لن تستثمر حتى وإن كان معدل الفائدة منخفضاً و منه يمكن تحديد دالة الاستثمار I على النحو التالي:

مع  $I_0$  : الاستثمار المستقل،  $b$  : درجة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة و  $a$  : درجة حساسية الاستثمار للدخل.

نسمى منحنى IS النقط الممثلة للثانية ( $r$ ,  $Y$ ) التي يتساوى فيها الادخار و الاستثمار كما هو مبين في الشكل (12،<sup>(1)</sup>).



**الشكل (12،1) : منحنى توازن سوق السلع**

لدينا:

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن يسري أحمد و آخرون (2007) «النظرية الاقتصادية الكلية»، الدار الجامعية. ص 252.

حيث أن الإنفاق الحكومي هو متغير خارجية تحدد من طرف السلطات.

يصبح لدينا:

$$\begin{aligned} Y &= (c - cta - ctr + a)Y + \left[ -cTA_0 + cTR_0 - br + C_0 + I_0 + G_0 \right] \\ Y(1 - c(1 - ta - tr) - a) &= \left[ -cTA_0 + cTR_0 - br + C_0 + I_0 + G_0 \right] \end{aligned} \quad \dots (1,42)$$

و منه:

$$r_{IS} = \frac{1}{b}[-DY - cTA_0 + cTR_0 + C_0 + I_0 + G_0] \quad \dots \dots \dots \quad (1,43)$$

$$Y_{IS} = \alpha [(-cTA_0 + cTR_0 - br + C_0 + I_0 + G_0)] \quad \dots \dots \dots (1,44)$$

١٣

$$\begin{aligned} D &= (1 - c(1 - ta - tr) - a) \\ \alpha &= 1/D \end{aligned}$$

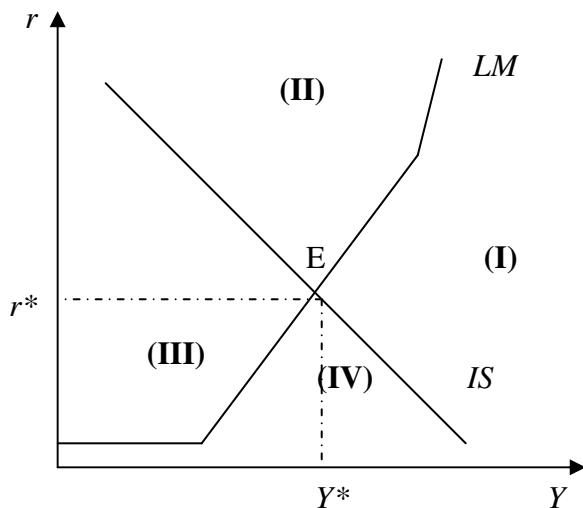
يكون انتقال منحنى IS ناجم عن عدة عوامل ذكر منها:

- تغير في السياسة الحكومية في مجال الإنفاق الحكومي و /أو الضرائب و التحويلات، فأي ارتفاع في الإنفاق الحكومي (أو انخفاض في الضرائب) ينقل منحنى IS نحو اليمين و العكس. حيث أنه كلما كان المضاعف  $\alpha$  مرتفعاً كلما كان أثر السياسة المالية كبيراً.

### ١-٣- التوازن الكلي لسوق السلع و السوق النقدية IS-LM

ينجم التوازن الكلي عن توافق توازن كل من سوق السلع و الخدمات و السوق النقدية و المعبّر عنه بتقاطع منحنى IS و منحنى LM <sup>(1)</sup> (الشكل(1، 13)).

<sup>(1)</sup> G. N. MANKIW (2003).Op-cit . p 345



الشكل (1، 13): التوازن في سوق السلع و السوق النقدية

- يعبر  $r^*$  على معدل الفائدة التوازني الذي يحقق التوازن في السوقين. من المحنى يمكن أن نميز أربعة مناطق للاختلال:
- I.  $M < L, I < S$ : تمثل فائض في العرض الخاص بسوق السلع و الخدمات و فائض في الطلب في السوق النقدية.
  - II.  $L < M, I < S$ : تمثل فائض في العرض في سوق السلع و الخدمات و فائض في عرض النقود في السوق النقدية.
  - III.  $L < M, S < I$ : تمثل فائض في الطلب في سوق السلع و الخدمات و فائض في عرض النقود في السوق النقدية.
  - IV.  $M < L, S < I$ : تمثل فائض في الطلب في سوق السلع و الخدمات و فائض في الطلب على النقود في السوق النقدية.

يمكن تحديد جرياً التوازن الكلي بتساوي الدخل التوازني في السوقين و المعبر عنه بالمعادلتين:

$$(32,1) \text{ و } (44,1)$$

$$Y_{IS} = Y_{LM_a} \Rightarrow \alpha(-cTA_0 + cTR_0 + C_0 + I_0 + G_0 - br) = \frac{1}{k} \left( \frac{\bar{M}}{P} + hr \right)$$

نضع :

$$\begin{aligned} \bar{A}_G &= (-cTA_0 + cTR_0 + C_0 + I_0 + G_0) \\ \Rightarrow \left( \alpha b + \frac{h}{k} \right) r &= \alpha \bar{A}_G - \frac{1}{k} \frac{\bar{M}}{P} \quad \dots \dots \dots (1,45) \end{aligned}$$

$$\Rightarrow r = \frac{1}{\alpha b + \frac{h}{k}} \left[ \alpha \bar{A}_G - \frac{1}{k} \frac{\bar{M}}{P} \right] \quad \dots \dots \dots (1,45)'$$

$$r^* = \delta \left[ \alpha \bar{A}_G - \frac{1}{k} \frac{\bar{M}}{P} \right] \quad \dots \dots \dots (1,46)$$

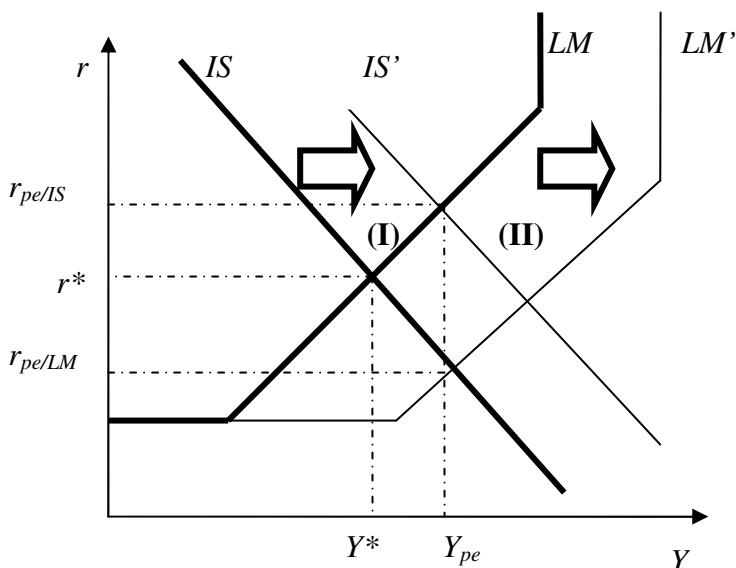
$$\delta = \frac{1}{\alpha b + \frac{h}{k}}$$

## 2- السياسات الاقتصادية في نموذج IS-LM

في النموذج الكينزي يمكن أن يكون التوازن الاقتصادي في ظل حالة عدم التشغيل الكامل:  $Y^* < Y_{pe}$  و للوصول إلى التشغيل الكامل يجب الرفع من الناتج الوطني بـ  $\Delta Y$  مساوية للفرق بين  $Y^*$  و  $Y_{pe}$

$$\Delta Y = Y_{pe} - Y^*$$

من أجل ذلك إما أن ينتقل منحنى IS إلى اليمين وطبق في هذه الحالة سياسة مالية توسيعية أو ينتقل منحنى LM نحو اليمين وطبق سياسة نقدية توسيعية (الشكل (1،14)):



الشكل (1،14): السياسات المساعدة على الوصول إلى التشغيل الكامل

**1-2- السياسة المالية:**

السياسة المالية التوسعية هي السياسة التي تسمح بانتقال منحنى IS نحو اليمين و تدعى " سياسة انتعاشية "<sup>(1)</sup>. حيث أنها تعبر على حقن إضافي في سوق السلع و الخدمات عن طريق ارتفاع النفقات الحكومية. و تؤدي هذه الأخيرة إلى انتعاش مستوى النشاط الخاص بالمؤسسات إما بطلب مقدم مباشرة من طرف الحكومة أو بطريقة غير مباشرة بارتفاع دخل العائلات (كتوظيف موظفين جدد، دفع تحويلات إضافية...).

عند دراسة المنحنى<sup>(1)</sup>؛ نلاحظ أن السياسة المالية لها أثرين: أثر موجب و مرغوب و هو ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي و أثر سالب متمثل في ارتفاع معدل الفائدة إلى  $r_{pe/IS}$  . حيث أن هذا الأخير ينتج عنه أثر المزاحمة أو الطرد المعيّر عنه بكح مالي، أين تطرد الاستثمارات الخاصة بسبب النفقات العمومية و لا تكون السياسة المالية فعالة إلا إذا كانت الاستثمارات قليلة الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة. و تطرح السياسة المالية إشكالية تمويلها بحيث هناك ثلاثة طرق للتمويل: ارتفاع الإيرادات العمومية عن طريق الضغط الضريبي، القرض و الإصدار النقدي.

إن ارتفاع الضريبة هو الوسيلة الوحيدة التي لا تحول الزيادة في النفقات إلى عجز في الميزانية، لكنها تؤدي إلى عكس الغرض المراد من السياسة المالية المطبقة كونها تعمل على انخفاض دخل الأفراد وبالتالي ينخفض الاستهلاك الفردي.

في حين، التمويل عن طريق القرض يشكل خطر عدم تحمل الدين العمومي وذلك حسب العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة و معدل النمو الاقتصادي فلن يكون الدين العمومي محتملا إلا إذا كان الأول أقل من الثاني.

بينما لا يقتصر التمويل عن طريق الإصدار النقدي على انتقال منحنى IS فحسب؛ و إنما انتقل منحنى LM أيضا. فسوف ينتقل هذا الأخير نحو اليمين و تكون بذلك في حالة سياسة اقتصادية مختلطة تتميز بكونها تزيل خطر المزاحمة بما أنها تمنع ارتفاع معدلات الفائدة.

**2-2- السياسة النقدية:**

السياسة النقدية التوسعية هي السياسة التي تعمل على انتقال منحنى LM نحو اليمين. بما أن LM تمثل التوازن في السوق النقدية فإن انتقالها يعبر عن حقن إضافي في هذه السوق. بتعبير آخر؛

<sup>(1)</sup> K.CUTHBERTSON and M. P.TAYLOR (1987). Op-cit. P 10.

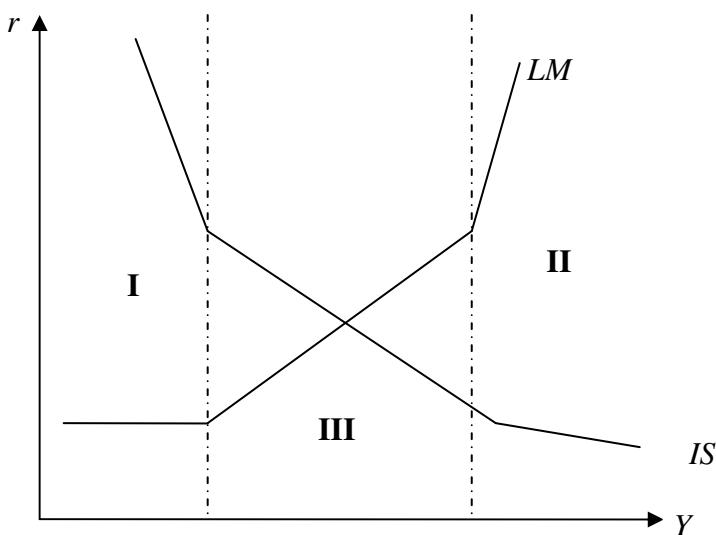
ارتفاع في الكثافة النقدية المتداولة يؤدي إلى انخفاض معدلة الفائدة فينتج عنه زيادة في الإنفاق الاستثماري و منه ارتفاع الطلب الكلي.

و ترتبط فعالية السياسة النقدية مباشرة بمردودات الاستثمار و الطلب على النقود بالنسبة إلى سعر الفائدة، فكلما كانت مردودة الاستثمار مرتفعة كلما كانت مردودة الطلب على النقود منخفضة و منه تكون السياسة النقدية فعالة.

### 3-2- فعالية السياسات الاقتصادية

حتى يتحقق الغرض المراد من تطبيق سياسة ما يجب أن تكون هذه الأخيرة فعالة. و لكي تكون كذلك يجب توفر بعض الشروط.

فيتمكن تقسيم منحنى IS-LM إلى ثلاثة أقسام، كل قسم تؤكّد فيه فعالية السياسة المطبقة كما هو مبين في الشكل (15، 1) :



الشكل (1، 15): فعالية السياسة الاقتصادية حسب المناطق

تمثل المنطقة (I) المنطقه الكنزية أين يكون منحنى IS تقريبا عموديا و منحنى LM تقريباً أفقياً و تسمى كذلك؛ لأنها بالنسبة للكنزيين الاستثمار قليل الحساسية بالنسبة إلى معدل الفائدة كونه مرتبط أكثر بمخزون رأس المال، الدخل و توقعات أصحاب المؤسسات. بينما يكون الطلب على النقود تماماً بالنسبة لمعدل الفائدة. في هذه المنطقه السياسة الوحيدة الفعالة هي السياسة المالية حيث أنه لما يكون معدل الفائدة ضعيف يكون سعر الأوراق المالية عالي فيحول الأعونان كل أصولهم إلى سيولة.

بالنسبة للمنطقة (II) فهي المنطقة الكلاسيكية. يكون منحنى IS تقريباً أفقياً و LM تقريباً عمودياً. بما أن الادخار والاستثمار عند الكلاسيك هما دالة لسعر الفائدة، فإن الدخل مرن تماماً بالنسبة لهذا الأخير بينما الطلب على النقود لا يعتبر كمتغير مرتبط به. وبالتالي تكون السياسة النقدية فعالة في هذه المنطقة.

المنطقة (III) وهي المنطقة الوسيطة؛ تجمع كل الحالات التي لا تدخل في الحالتين المتطرفتين السابقتين و يمكن تطبيق فيها سياسة مختلطة أي سياسة مالية و نقدية في آن واحد. يمكن تلخيص آثار السياسات المطبقة في الجدول الموالي:

#### الجدول (1،1): آثار السياسات المطبقة في منحنى IS-LM:

#### المنطقة الوسيطة:

$\Delta M > 0$	$\Delta T < 0$ أو $\Delta G > 0$	
0	+	الأثر على IS
+	0	الأثر على LM
+	+	الأثر على Y
-	+	الأثر على r

#### المنطقة الكينزية:

$\Delta M > 0$	$\Delta T < 0$ أو $\Delta G > 0$	
0	+	الأثر على IS
+	0	الأثر على LM
0	+	الأثر على Y
0	0	الأثر على r

المنطقة الكلاسيكية:

$\Delta M > 0$	$\Delta T < 0$ أو $\Delta G > 0$	
0	+	الأثر على IS
+	+	الأثر على LM
+	0	الأثر على Y
-	+	الأثر على r

### **خلاصة الفصل:**

يعد سعر الفائدة من بين العناصر الأساسية التي تستعمل لتحقيق التوازن الاقتصادي. فكونه هو العامل المساعد على اتخاذ قرار الاحتفاظ أو التخلص من السيولة يعطيه صلاحية التأثير على الاستثمار و منه الطلب الكلي و بالتالي التأثير على سوق السلع كما أنه يتدخل في توازن السوق النقدية بتحديد الطلب على النقود.

حسب الكلاسيك و نظرية الأصول المقرضة فإن معدل الفائدة يحدد في سوق الأوراق المالية بينما عند الكنزيين و نظرية تفضيل السيولة فإنه يتحدد في السوق النقدية. تبدو هاتين النظريتين متناقضتين غير أنه و كما بينه هiks HICKS فهما متقاربتين في العديد من النقاط. لا تحدد السياسات المؤدية إلى تحقيق التوازن إلا إذا تم تحديد إذا ما كانت الحالة الاقتصادية تتنمي إلى المنطقة الكلاسيكية، المنطقة الكنزية أو المنطقة الوسيطة.

لقد تمت دراسة معدل الفائدة التوازنی ضمن اقتصادا مغلقا و لم يأخذ التضخم بعين الاعتبار. غير أنه و في الواقع، تدخل عناصر أخرى كصعوبة التحكم في الكلمة النقدية المتداولة و وجود علاقات اقتصادية مع الخارج تضفي إلى عملية تحديد سعر الفائدة طابعا أكثر تعقيدا. قبل التطرق لذلك لا بأس أن نقوم بدراسة أسعار الصرف و كيف يتم حساب سعر الصرف التوازنی.

## الفصل الثاني:

### تحديد سعر الصرف التوازنـي

تمت دراستنا لحد الآن ضمن اقتصاد مغلق أين تتعذر العلاقات الدولية. لقد بسطت هذه الفرضية للتحليل بما أننا لم نأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات كال الصادرات، الواردات، سعر الصرف أو المتغيرات الأجنبية. حان الآن الوقت بأن نقوم بالدراسة ضمن اقتصاد مفتوح بإضافة متغيرة جديدة ألا و هي سعر الصرف.

هو تلك الوسيلة الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تتدخل في التبادلات مع الخارج كما أنه يتم عن طريقه انتقال الصدمات الاقتصادية من بلد لآخر. لذلك فإن عملية تحديده تتسم بأهمية قصوى من أجل التسخير الحسن لهذه الصدمات التي بإمكانها أن تؤدي إلى اختلالات اقتصادية دائمة. في حين، فإن الرغبة في إيجاد السياسة المناسبة للصرف لا يمكنها إلا التأثير على مشاكل السياسة الاقتصادية لاسيما وسائلها، حدودها و آفاقها. وبالتالي، تنقص فعالية السياسات المالية و النقدية التي تعتمد عليها السلطات من أجل تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

طرح مسألة اختيار سياسة الصرف المناسبة عبر مختلف المدارس كمثالاً تطبيق سياسة الصرف الثابت أو المرن، تدخل الحكومة أو عدم تدخلها، ما هو مستوى الصرف الذي يحقق التوازنـين الداخلي و الخارجي؟... .

فكـون لكل بلد عـلاقات اقـتصـاديـة و مـالـيـة مع باـقـي العـالـم يـتم فـيـها تـبـادـل سـلـع و خـدـمـات، رـؤـوس الأـموـال، تحـويـلات، دـخـول...، يـجـب أـن يـكـون لـه سـعـر صـرـف يـعـبر عـلـى تـكـافـئ العـملـة الوـطـنـيـة مع العـملـات الأـخـرى. فـي هـذـا الإـطـار، يـظـهـر سـعـر صـرـف كـسـعـر نقـدـي للـعـملـة الأـجـنبـيـة و يـعـرف كـقيـمة العـملـة المـحلـيـة المعـبر عـنـها بـدلـالـة العـملـة الأـجـنبـيـة (أـو العـكـس)<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> P.A. SAMUELSON et W.D. NORDHAUS (1995) : « Macroéconomie », LES EDITIONS D'ORGANISATION. P 832.

نميز بين ثلاث أنظمة للصرف الأول نظام سعر الصرف الثابت يتم فيه القيام بالصفقات عند السعر القائم أثناء العملية التجارية و يحافظ على ثباته من طرف البنك المركزي عن طريق شراء و بيع العملات الأجنبية. أما الثاني فهو نظام الصرف المرن يتحدد فيه سعر الصرف عن طريق العرض و الطلب. أخيرا نذكر نظام الرقابة على الصرف أين تقوم الحكومة بتحديد سعر الصرف و لا تترك للأفراد الحرية التامة للقيام بالعمليات التجارية كما أنهم ملزمون ببيع كل ما بحوزتهم من عملة أجنبية إلى البنك المركزي.

نسمى سعر صرف اسمى السعر المسجل في صندوق النقد الدولي و يعبر عن السعر النسبي للعملات بين بلدان. أي هو قيمة تحويل عملة بالنسبة للعملات الأخرى دون تدخل أي عوامل ثانية في عملية التسعير. وبالتالي، عندما نقول أن سعر الصرف الدولار الأمريكي و الياباني هو 100 ين/دولار فهذا يعني أنه في الأسواق العالمية للصرف تشتري دولارا واحدا بـ 100 ين (YENS).

أما سعر الصرف الحقيقي فهو السعر النسبي للسلع بين بلدان، فهو يعطي السعر الذي يسمح بتبادل سلع بلد ما بسلع بلد آخر يسميه البعض بـ "معدلات التبادل". و يحدد سعر الصرف الحقيقي بالمعادلة التالية:

علمًا أن  $e$ : سعر الصرف الحقيقي،  $E$ : سعر الصرف الاسمي،  $P$ : مستوى الأسعار المحلية،  $P^e$ : مستوى الأسعار الأجنبية.

إذا كان سعر الصرف الحقيقي مرتفعاً فهذا يعني أن قيمة السلع الأجنبية أقل من قيمة السلع المحلية و العكس إذا كان منخفضاً.

المبحث الأول:سعر الصرف في النموذج الكلاسيكي

سنتطرق من خلال هذه الفقرة إلى النموذج الكلاسيكي في ظل اقتصاد مفتوح أين يدخل قطاع آخر إضافة إلى قطاع الحكومة، المؤسسات و العائلات ألا و هو العالم الخارجي. حيث أننا سوف ندرس أولاً تشكيل ميزان المدفوعات و ميزاته لتنقل بعد ذلك إلى تحديد سعر الصرف حسب النظرية الكلاسيكية و ما هو تأثيره على معدل الفائدة و كيف يتأثر به. أخيراً نلقي نظرة على فعالية السياسات الاقتصادية في مساهمتها في إحداث التوازن وانتعاش الاقتصاد.

1- ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>

هو إحصائية تلخص من أجل فترة معطاة كل التعاملات المالية بين بلد و باقي العالم؛ كالتعاملات المرتبطة بالتجارة الدولية، تدفقات رؤوس الأموال، عوائد عوامل الإنتاج و التحويلات. كل واحدة من هذه التعاملات تستوجب شراء أو بيع عملة ما. و يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام:

أ- المعايير الجاري NX

يضم كل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية حيث أنه يعبر على صادرات (X) و واردات (IM) البلد المعنى. تعمل هذه الأخيرة على تشجيع الطلب على العملة الأجنبية سواء من طرف المستورد المحلي إذا كانت الواردات تدفع بالعملة الأجنبية أو من طرف المصدر إذا كانت تدفع بالعملة الوطنية. بينما الصادرات فهي تتطلب عرض العملة الأجنبية إما عن طريق المصدر المحلي أو عن طريق المستورد الأجنبي.

يجب الإشارة إلى أن في الميزان الجاري لا تقتصر الصادرات و الواردات على السلع فحسب و إنما تضم أيضا كل من الخدمات السياحية، النقل، الضمان، الخدمات البنكية، ... و يكون الحساب الجاري موجبا (أي في حالة فائض) إذا كانت قيمة مجموع الصادرات تفوق قيمة مجموع الواردات و العكس في حالة العجز.

<sup>(1)</sup> P. A. SAMUELSON et W. D. NORDHAUS (1995). Op.cit. P 931.

## بجـ - ميزان رأس المال K<sup>(1)</sup>

يتضمن كل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقى العالم. فنميز من جهة، تدفقات رؤوس الأموال الآتية إما من الاستثمارات الخارجية أو إما من رجوع الأموال الوطنية التي كانت في السابق مستثمرة في باقى العالم. كما نميز من جهة أخرى خروج رؤوس الأموال والتي توافق حركة معاكسة للأولى.

يؤدي دخول رؤوس الأموال إلى عرض العملة الأجنبية بينما خروجها إلى الطلب على العملة الأجنبية.

جـ- احتياطي الصرف:

يعبر على التعاملات بين البنك المركزي وبقى العالم. غالباً ما تؤدي التعاملات الرسمية إلى التغيير في الاحتياطي الرسمي للصرف les réserves officielles de change و يمكن أن تكون على شكل بيع أو شراء : ذهب، عملات أجنبية، أصول أجنبية ... .

تم التدخلات الرسمية الخاصة بالصرف لعدة أسباب نذكر منها: تغيير الكتلة النقدية الوطنية، التأثير على قيمة سعر الصرف...

## ١- التوازن في سوق الصرف:

ما سبق نلاحظ أن كل التعاملات السابقة الذكر تستوجب تبادل عملة وطنية بعملة أو عملات أجنبية و النسبة التي يتم من خلالها التبادل هي سعر الصرف. وبالتالي، حتى نتحصل على القيمة المعتبر عنها بالعملة الأجنبية ما علينا إلى ضربها في سعر الصرف E:

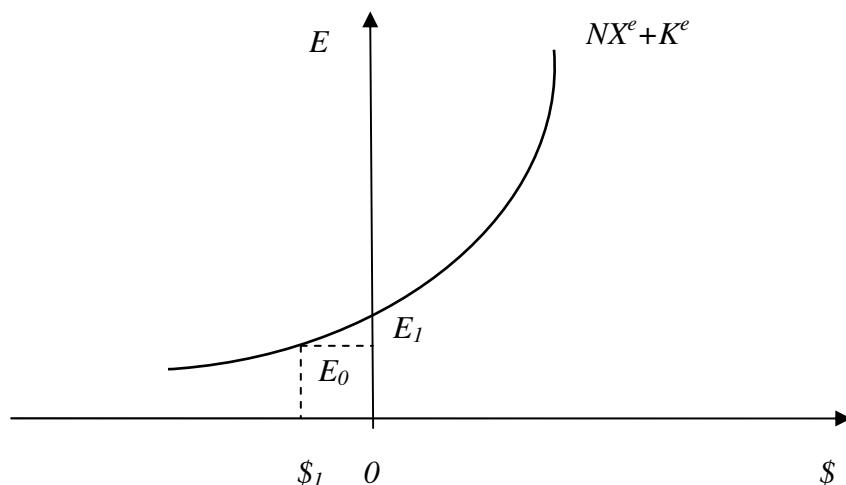
$\Delta R$  هو رصيد احتياطي الصرف.

---

<sup>(1)</sup> D. BEGG et autres (1994) : « Macroéconomie », EDISCIENCE INTERNATIONALE, p 325.

تتواءن سوق الصرف لما يتساوی فائض العرض الفردي للعملة الأجنبية مع فائض الطلب العمومي عليها:

و يمكننا تمثيل التوازن في سوق الصرف ببيانا عن طريق الشكل (٢،١) و من أجل التحليل نعتبر أن العملة الأجنبية هي الدولار الأمريكي  $(\$)$ <sup>(١)</sup>.



## الشكل (1،2): التوازن في سوق الصرف

يبين الشكل أعلاه دالة فائض عرض النقود الأجنبية ( $NX^e + K^e$ ) التي نفترض أن يكون لديها ميل موجب أي أن كل ارتفاع في سعر الصرف يقابل ارتفاع في عرض العملة الأجنبية. في حالة سعر الصرف المرن يتحدد التوازن عن طريق هذا الأخير حيث أنه من أجل الوصول إلى نقطة التوازن ( $E_0$ ) يعمل قانون العرض و الطلب على تخفيض سعر العملة الأجنبية إذا كان هناك فائض في العرض أما إذا كان هناك فائض في الطلب فإن سعرها سوف يرتفع.

في نظام سعر الصرف المرن، لو كان ( $E$ ) محدداً عند المستوى ( $E_1$ ) فإننا نكون في حالة فائض في الطلب على العملة الأجنبية لذلك سوف يرتفع سعر الصرف. غير أنه بما أننا في نظام سعر الصرف الثابت فإن البنك المركزي سوف يتدخل بعرض الكمية الموافقة لفائض الطلب على العملة الأجنبية عن طريق احتياطي الصرف.

<sup>(1)</sup> KRUGMAN.P and OBSTFELD. M (2006): « Economie internationale », PEARSON Education. P 347.

**2- توازن ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت:**

في نظام سعر الصرف الثابت سبق و أن ذكرنا أن البنك المركزي هو الذي يحدد سعر الصرف. لكن في الواقع هذا الثبات لا يكون إلا خلال مجال زمني طويل نسبياً إلى أن تقرر السلطات النقدية تغيير تكافؤ العملة<sup>(1)</sup>.

يمكن للبنك المركزي في حالة عجز ميزان المدفوعات أن يأخذ قرار عدم انتظار الوقت اللازم لعودة التوازن التلقائي لعدة أسباب من بينها عدم حيازة الدولة على مخزون الصرف الكافي لمواجهة هذا العجز طيلة مدة التسوية. وفي حالة فائض يمكن للبنك المركزي أن يعتبر تدفق العملات الأجنبية المؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية الوطنية غير مرغوب فيه لذا يقرر تغيير سعر العملة.

نسمى تخفيض العملة الوطنية كل ارتفاع خارجي لسعر الصرف أين تصبح السلع الوطنية الأحسن في السوق نسبياً غير أنه يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية. بينما نسمى ارتفاع قيمة العملة الوطنية كل انخفاض خارجي لسعر الصرف و الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار الداخلية.

حتى نتمكن من تحليل التوازن في ميزان المدفوعات، لا بأس أن ننطربق أولاً إلى توازن الميزان الجاري ثم كيفية تسوية ميزان المدفوعات وللتوضيح أكثر تكون الدراسة في بادئ الأمر في ظل غياب حركة رؤوس الأموال ثم بوجودها.

**2-1- توازن الميزان الجاري:**

لانفتاح الاقتصاد الوطني على باقي العالم أثرين: الأول متمثل في عدم إمكانية تغيير مستوى الأسعار الداخلية بصفة تمكن من تحقيق التوازن في سوق السلع و الثاني يصبح عرض النقود متغيرة داخلية وبالتالي، يتحول النموذج من تحليل ستاتيكي إلى تحليل ديناميكي.

تحت فرضية الإلhalالية التامة بين السلع المحلية و السلع الأجنبية، يكون المستوى العام للأسعار متساوي في كل أنحاء العالم و وبالتالي:

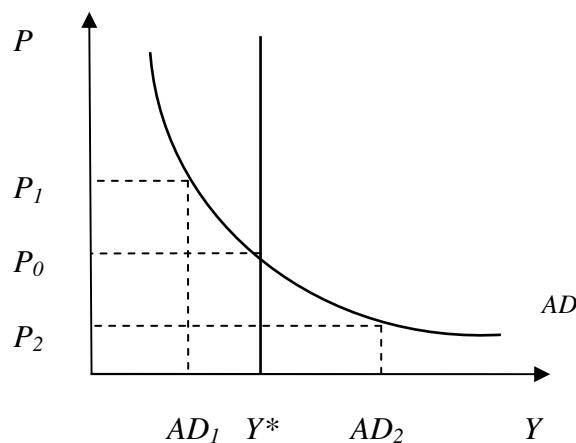
<sup>(1)</sup> U. Kholi (1999). Op.cit. P 158.

بما أن<sup>c</sup> محدد خارج النموذج و سعر الصرف E معروف فإن المعادلة (4,2) تعمل في الواقع على تحديد مستوى الأسعار في الداخل و تسمى بشرط تكافؤ القوى الشرائية.

نعرف NX كفائض العرض الكلي الوطني بحيث:

من أجل قيم معطاة لـ  $Z$ ، فإنه من النادر أن يكون الناتج الوطني مساوياً للطلب الكلي. أي أنه غالباً ما يكون  $NX$  غير معدوم، فإما أن يكون موجباً و هذا يعني أنه هناك فائض محلي وبالتالي نعتبر  $NX$  كصافي الصادرات، وإنما أن يكون سالباً و يعتبر البلد في هذه الحالة مستورداً محظوظاً لأن لا يلبي الناتج الوطني احتياجاته. و منه يعرف الحساب الجاري على أساس أنه الفرق بين العرض الكلي و الطلب الكلي أو بصفة عامة " الاستيعاب الوطني ".

يمكنا تحديد بيانيا رصيد الحساب الجاري حسب الشكل (2،2) أدناه أين يكون ميل دالة الطلب الكلي سلبي بالنسبة للأسعار و $*y$  الناتج الداخلي في حالة التشغيل الكامل.



## الشكل (2،2) : تحديد رصيد الميزان الجاري

يتتحقق التوازن في اقتصاد مغلق عند مستوى السعر  $P_0$  بينما في اقتصاد مفتوح فإنه يتحدد حسب تكافؤ القوى الشرائية كما سبق الذكر. لنفرض أن مستوى السعر هو  $P_1$  بحيث أن  $P_1 > P_0$  في هذه الحالة يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، وبالتالي فإن الفائض في العرض سوف يصدر إلى باقي العالم و منه نقول أن الميزان الجاري في حالة فائض. العكس إذا كان مستوى السعر هو  $P_2$

حيث أن  $P_2 > P_0$  أين يكون الطلب الكلي أكبر من الناتج الداخلي فيستوجب استيراد الفرق من باقي العالم و يكون الميزان الجاري في حالة عجز.

-2- تسوية ميزان المدفوعات:

إن التوازن في ميزان المدفوعات هو افتراض نظري، و الوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هي اختلال سواء كان سلبياً أو إيجابياً. وقد ظهرت تحليلات عدّة عملت على تبيان الآليات التي تتحقّق العودة إلى وضعية التوازن عندما يسجل ميزان المدفوعات اختلالاً.

## أولاً : التحليل من طريق الاستيعاب<sup>(1)</sup> :

من أجل تسهيل الدراسة نفرض أن ميزان المدفوعات لا يتضمن حركة رؤوس الأموال، وبالتالي فإنه يتأثر برصيد الميزان الجاري. في حالة فائض هذا الأخير، تفوق الصادرات الواردات و منه يكون لذا المقيمين الوطنيين فائض في العملة الأجنبية الذي لا يردون امتلاكه، لذلك سوف يخلصون منه عن طريق بيعه - مقابل العملة الوطنية - للبنك المركزي. للحفاظ على قيمة العملة فإن هذا الأخير مجبر على القبول، وبالتالي فإن احتياطي الصرف سوف يرتفع.

من المعادلة (3،2) نحصل على:

تعبر هذه المعادلة على شرط توازن سوق الصرف عند غياب تدفقات رؤوس الأموال.

يؤدي ارتفاعاحتياطي الصرف إلى ارتفاع مماثل في الكتلة النقدية الوطنية بحيث يصدر البنك المركزي نقود جديدة لشراء كمية النقود الأجنبية المعروضة من طرف الأفراد. ليكن  $\Delta M$  التغير في مخزون النقود الداخلي الذي ينجم خلال فترة شراء العملات الأجنبية:

<sup>(1)</sup> A.O.KRUEGUER (1985) : « La détermination des taux de change », ECONOMICA. P 25.

حيث أن:  $M_t$  هي الكتلة النقدية المتداولة خلال الفترة الحالية و  $M_{t+1}$  هي الكتلة النقدية المتداولة إما خلال نهاية الفترة  $t$  أو بداية الفترة الموالية.

بتعميّض المعادلة (5,2) في المعادلة (10,2) نتحصل على:

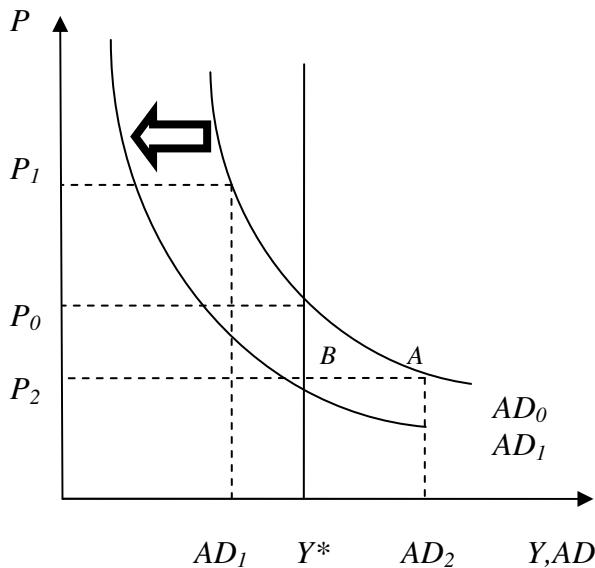
بما أن قيم  $Y$ ,  $E$ ,  $P^e$  معطاة فإن هذه المعادلة ديناميكية حيث أن قيمة الكتلة النقدية مرتبطة بالفترة التي سبقتها. إذا كان هناك فائض في عرض السلع فإن  $\Delta M$  موجبة أي أن الكتلة النقدية سوف ترتفع، غير أن هذا الارتفاع متناقص لأنه كلما ارتفعت  $M$  ارتفعت معها الأرصدة الحقيقة مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي و من الفرق بين  $AD$  و  $Y$  سوف يتناقص إلى أن ينعدم.

و منه، يكون النموذج في حالة توازن عبر الزمن إلى أن تكون هناك صدمة اقتصادية أخرى. سيحدث العكس لو كان في حالة عجز حيث أن الكتلة النقدية ستتحفظ عبر الزمن مؤدية إلى تخفيض الطلب الكلي إلى أن نصل إلى توازن الميزان الجاري. ومنه نستنتج أن شرط التوازن هو:

لقد لعبت هذه التسوية التلقائية دوراً مهماً في نظام القاعدة الذهبية حيث أن الذهب في هذه الحالة هو العملة الأجنبية واحتياطي الصرف. لما يكون البلد في حالة عجز فإن احتياطي الذهب سينخفض مؤدياً إلى تقلص تدريجي في الاستيعاب إلى أن يتحقق التوازن دون أن يتطلب ذلك تدخل الحكومة من غير أن تتبع الذهب عند السعر المحدد كما أنه لم يستلزم تغيير في سعر الصرف ولا حتى في مستوى الأسعار.

يوضح لنا الشكل (3،2) التسوية الثقافية لميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>:

<sup>(1)</sup> G. N. MANKIW (2003) : Op-cit. P 147.



الشكل (2،3): تسوية ميزان المدفوعات

نفرض أن سعر الصرف ضعيف نسبياً (العملة الوطنية تقوّق قيمتها)، وبالتالي مستوى الأسعار هو  $P_2$  حيث أن  $P_2 > P_0$  و منه هناك عجز في الميزان الجاري مساوي لـ  $(AD_2 - Y^*)$  لذلك يكون البنك المركزي مجبراً على التدخل في سوق الصرف عن طريق بيعه للعملات الأجنبية فينخفض احتياطي الصرف تدريجياً عبر الزمن. يعمل انخفاض الكثافة النقدية على انتقال دالة الطلب الكلي باتجاه اليسار بسبب انخفاض الأرصدة الحقيقة إلى أن تصل إلى  $AD_1$  فيصل ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن في النقطة B عند مستوى الأسعار  $P_0$ . في حالة ما إذا كان سعر الصرف مرتفع فإن التوازن يكون عن طريق عملية معاكسة.

#### ثانياً : التحليل النقدي لتوازن ميزان المدفوعات:

يستوجب توازن السوق النقدية تساوي الطلب على النقود في نهاية الفترة  $M_{t+1}^d$  مع عرض النقود في نهاية الفترة. هذا الأخير هو في الحقيقة كمية النقود المتاحة في بداية الفترة  $M_t$  مضافة إليها التغير الناجم خلال الفترة  $\Delta M$  وبالتالي نحصل على :

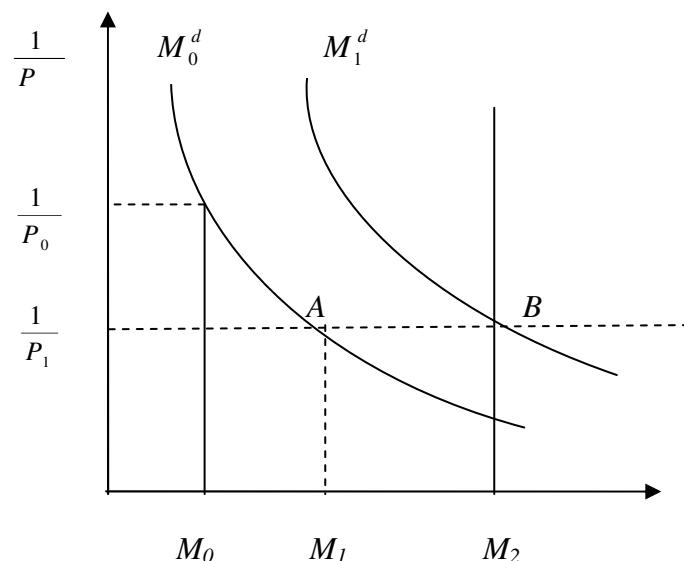
$$M_{t+1}^d = M_t + \Delta M \quad \dots \dots \dots (2,13)$$

بتعويض المعادلات (4,2)، (5,2) و (7,2) في (13) يصبح لدينا :

$$P(C + I + G) + M_{t+1}^d = PY + M_t \quad \dots \dots \dots (2,14)$$

و منه من المعادلة (12,2) يمكن أن يتحقق التوازن لما يكون :

يحدث فائض في ميزان المدفوعات لما يرغب المقيمون في بلد ما تراكم النقود عبر الزمن (هذه العملية تكون مستحيلة في اقتصاد مغلق بما أن الكتلة النقدية المتداولة ثابتة أما في اقتصاد مفتوح تكون ممكنة بما أنه بإمكان الأفراد أن يرغموا البنك المركزي على إصدار نقود جديدة). يعتبر هذا التراكم النقطي عملية ادخار و منه فإن الأفراد مجبرون على الاستيعاب أقل مما ينتجون أي يجب أن يصدروا منتجاتهم.



**الشكل (٤،٢) : التحليل النقدي لتوزن ميزان المدفوعات**

من الشكل (4,2)<sup>(1)</sup> يتضح لنا كيف يتم التوازن: لنفرض أن سعر الصرف محدد عند مستوى يكون فيه مقلوب السعر يساوي  $\frac{1}{P_1}$ . نلاحظ أن الطلب على النقود أكبر من الكمية المتاحة في بداية الفترة  $M_0$ . لرفع عرض النقود يجب التصدير من أجل استبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية فترتفع الكتلة النقدية إلى  $M_1$  الشيء الذي يتسبب في انتقال منحني الطلب نحو اليمين فيصبح الطلب على النقود أكبر من العرض لكن الفرق أقل من الأول و هكذا تتم التسوية عبر الزمن إلى أن نصل إلى التوازن في المدى الطويل المعبر عنه بالنقطة B.

<sup>(1)</sup> U.KOHLI (1999): Op.cit. P165.

### ٣-٢ تدفق رؤوس الأموال و ميزان المدفوعات:

لندمج الآن في نموذجنا السابق حركة رؤوس الأموال و للتبسيط نعتبر أن انتقال هذه الأخيرة يكون في حرية تامة و يوجد إحلال تام بين الأوراق المالية الوطنية و الأجنبية. وبالتالي تكون المردودية الوطنية لهذه الأوراق مساوية للمردودية الأجنبية و هذا ما يسمى بتكافؤ معدلات الفائدة و المعبر عنه بالمعادلة (16،2):

$$r = r^e \dots \dots \dots (2,16)$$

$r^e$  : معدل الفائدة الأجنبي.

لقد رأينا في الفصل الأول أن معدل الفائدة يتحدد في حالة اقتصاد مغلق عن طريق تساوي الادخار و الاستثمار. وبالتالي فإنه في اقتصاد مفتوح التساوي بين الادخار العالمي و الاستثمار العالمي هو الذي يحدد معدل الفائدة. نسمى  $B^e$  مخزون الأوراق المالية الأجنبية الذي هو بحوزة المقيمين الوطنيين؛ إذا كان  $B^e$  سالبا فإننا نقول أن البلد مستدين، أما إذا كان موجبا فإننا نقول أنه دائن. يعتبر مخزون الأوراق المالية الأجنبية كجزء من الثروة الوطنية لذلك يضاف إلى الأرصدة النقدية التي يمتلكها الأفراد. بتعويض المعادلات (16,1) و (19,1) في (5,2) نحصل على رصيد الميزان الجاري:

$$NX = Y - f(Y, r, \frac{M}{P} + B^e) + G \quad \dots \dots \dots (2,17)$$

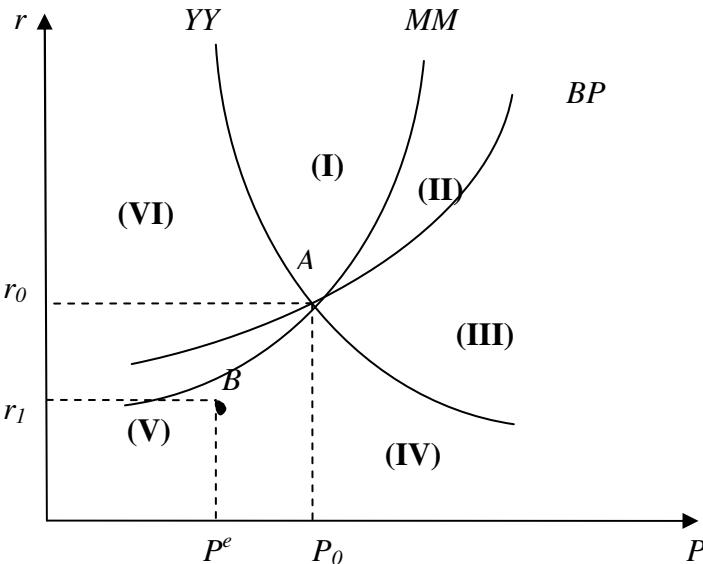
بينما يتحدد رصيد رؤوس الأموال K بواسطة المعادلة التالية:

$P_B$  : سعر الأوراق المالية.

بتعويض المعادلة (16,2) في (18,2) نحصل على:

$$K = B^e - P_B g(Y, r, \frac{M}{P}, B^e) \quad \dots \dots \dots \quad (2,19)$$

نقول أننا نصدر الأوراق المالية أكثر مما نستوردها (أي نستورد رؤوس الأموال أكثر مما نصدر) لما يكون رصيد ميزان الأموال موجباً والعكس إذا كان سالباً. يمكن تحديد رصيد ميزان المدفوعات من خلال الشكل (5,2) :



الشكل (5,2) : تحديد حالة ميزان المدفوعات

تعبر النقطة A على التوازن في حالة اقتصاد مغلق غير أنه في اقتصاد مفتوح يكون الوضع مختلف، فقد سبق و أن ذكرنا أنه في الحالة الأولى كل من مستوى الأسعار ومعدل الفائدة اللذان يتحققان التوازن يحددان عند تقاطع سوق السلع، السوق النقدية و السوق المالية. لكن وكما تبينه المعادلتين (3,2) و (15,2) فإن  $P$  و  $r$  محددين بتحديد  $P^e$  و  $r^e$ . يمكن أن لا تقع التالية ( $r^e, P^e$ ) على أي منحنى كما تبينه النقطة B في الشكل أعلاه فتكون حالة ميزان المدفوعات حسب المنطقة التي تم فيها تحديد مستوى السعر و معدل الفائدة كما يبينه الجدول (1,2) أدناه.

وفي مثالنا السابق تكون التالية ( $r^e, P^e$ ) تحقق عجز في الميزان الجاري، فائض في ميزان رؤوس الأموال و عجز في ميزان المدفوعات. إذا تواجدت ( $r^e, P^e$ ) على إحدى المنحنيات فإن الأمر سوف يختلف نوعاً ما فوق المنحنى MM مثلاً، كل عجز في الميزان الجاري سيمول عن طريق حركة رؤوس الأموال وبالتالي يكون ميزان المدفوعات في توازن. بينما النقطة المتواجدة على منحنى BB تعبر على أن رصيد الميزان الجاري يكون مساوياً إلى رصيد ميزان المدفوعات و يكون هذا الأخير مساوياً إلى رصيد ميزان رؤوس الأموال إذا كانت النقطة تقع على المنحنى YY.

<sup>(1)</sup> M. AGLIETTA (1997) : « Macroéconomie internationale », MONTCHRESTIEN EJA. P 253.

**الجدول (2،1) : تحديد حالة ميزان المدفوعات :**

الميزان المدفوعات	الميزان رؤوس الأموال	الميزان الجاري	السوق المالية	السوق النقدية	سوق السلع	المنطقة
عجز	عجز	فائض	فائض الطلب	فائض العرض	فائض العرض	I
فائض	عجز	فائض	فائض الطلب	فائض الطلب	فائض العرض	II
فائض	فائض	فائض	فائض العرض	فائض الطلب	فائض العرض	III
فائض	فائض	عجز	فائض العرض	فائض الطلب	فائض الطلب	IV
عجز	فائض	عجز	فائض العرض	فائض العرض	فائض الطلب	V
عجز	عجز	عجز	فائض الطلب	فائض العرض	فائض الطلب	VI

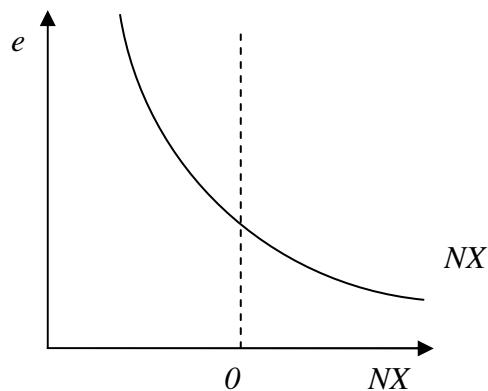
**3- سعر الصرف المرن:**

يعني نظام الصرف المرن أن البنك المركزي لن يحدد سعر العملة و لن يتدخل في سوق الصرف. لذلك فإن ميزان المدفوعات يكون دوما في حالة توازن كما أن الكتلة النقدية الوطنية ستصبح متغيرة خارجية لا تتحكم فيها سوى السلطات النقدية.

**3-1- علاقة سعر الصرف الحقيقي بالميزان الجاري:**

يؤثر تغيير سعر الصرف الحقيقي على الطلب على السلع الداخلية و الخارجية، فإذا كان سعر صرف بلد ما منخفضا فإن قيمة السلع الداخلية تكون منخفضة نسبيا، وبالتالي فإن الطلب عليها سوف يرتفع بينما الطلب على السلع الأجنبية سينخفض. العكس إذا كان سعر الصرف الحقيقي مرتفعا، فإن قيمة السلع الوطنية تكون مرتفعة فینخفض الطلب عليها و يرتفع الطلب على السلع الأجنبية. في الحالة الأولى ستتشجع عملية التصدير بما أن الطلب العالمي سيرتفع على السلع المحلية بينما في الحالة الثانية يكون هناك تحفيز على الاستيراد بسبب ارتفاع الطلب الوطني على السلع الأجنبية.

يمكن كتابة رصيد الميزان الجاري بدلاً من سعر الصرف فيصبح:



## الشكل (٦،٢) : علاقة سعر الصرف الحقيقي بالميزان الجارى الجارى

### ٣-٢- تحدیط سعر الصرف المدققی:

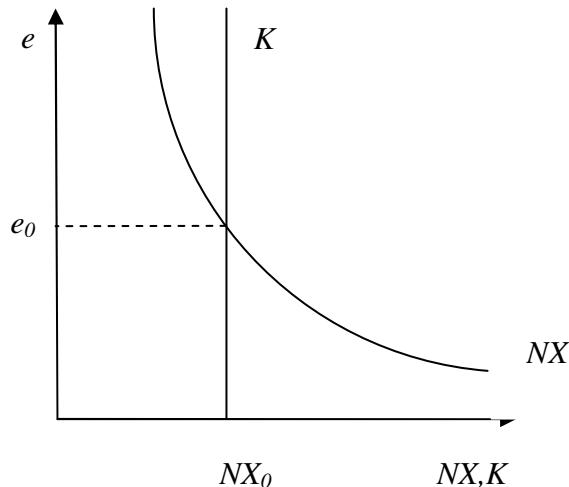
من أجل تحديد سعر الصرف الحقيقي يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين:

- 1- سعر الصرف مرتبط مع رصيد الميزان الجاري، فكلما كان منخفضاً كلما كان سعر السلع المحلية منخفضاً وبالتالي ترتفع الصادرات.
  - 2- بما أن ميزان المدفوعات في حالة توازن يجب أن يتساوى رصيد الميزان الجاري و رصيد رؤوس الأموال فنحصل على :

بتعميّض المعادلات (19,2) و (20,2) نتحصل على:

$$Y - f(Y, r, e, B^e + \frac{M}{P}) + G = - \left[ B^e - P_B g(Y, r, \frac{M}{P}) + B^e \right] \dots \dots \dots (2.22)$$

أي أن قيمة صافي الصادرات تساوي قيمة رصيد الأوراق المالية لكن بإشارة معاكسة. يتضح هذا التوازن من خلال الشكل (7،2) :



**الشكل (7،2) : تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازنى**

يوضح منحنى NX العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي و الميزان الجاري<sup>(1)</sup>. أما منحنى K فهو عمودي لأن سعر الصرف الحقيقي لا يتدخل في عرض الأوراق المالية و لا في الطلب عليها لذلك لا يوجد علاقة مباشرة بين رصيد ميزان رؤوس الأموال و مستوى سعر الصرف. تقاطع كل من منحنى NX و منحنى K يعطي لنا سعر الصرف الحقيقي الذي يحقق توازن ميزان المدفوعات.

يبين الشكل أعلاه منحنى العرض و الطلب و هو كذلك إذا اعتبرناه يعبر عن عرض و طلب العملات الأجنبية حيث أن المستقيم K هو فائض في الأوراق المالية وبالتالي فهو يمثل عرض العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

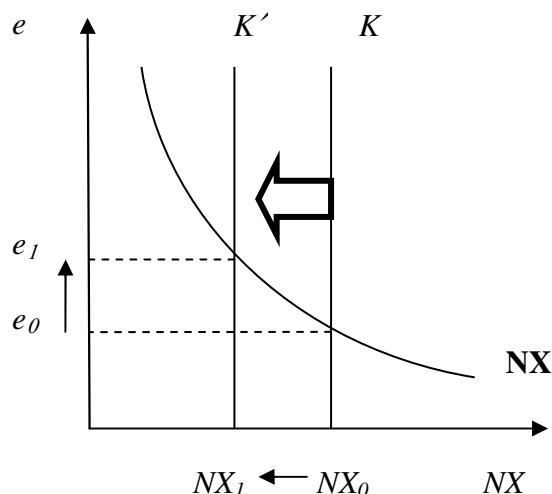
أما الميزان الجاري فهو الطلب على العملة المحلية الناجم عن الأجانب الراغبين في الحصول عليها من أجل اقتناء السلع و الخدمات الوطنية. عند التوازن يكون عرض العملة المحلية يساوي الطلب عليها.

<sup>(1)</sup> G. N. MANKIW (2003). Op-cit. P 158

**3-3- أثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي:**  
**أولاً : السياسة المالية:**

نفرض مثلاً أن الحكومة قررت تطبيق سياسة مالية توسعية كالارتفاع في الإنفاق الحكومي. في هذه الحالة فإن الأدخار الوطني سوف ينخفض مؤدياً إلى انخفاض عرض رؤوس الأموال الوطنية. إذا لم يتغير معدل الفائدة الخارجية فإن الطلب الداخلي على رؤوس الأموال (أي الاستثمار) سيقى ثابتاً فنكون أمام عجز في السوق المالية. بالمقابل في سوق السلع، مع ثبات الاستثمار، يرتفع الطلب الكلي و بما أننا في حالة التشغيل الكامل فإن الناتج لا يتغير فيصبح هناك فائض في الطلب على السلع والخدمات ينجم عنه انخفاض الصادرات و منه عجز في الميزان الجاري.

من أجل معرفة كيف يكون ميكانيزم التسوية لإعادة التوازن نستعين بالشكل (2،8).



**الشكل (2،8) : أثر سياسة مالية انتعاشية على سعر الصرف الحقيقي**

ينخفض عرض العملة المحلية مؤدياً إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى  $e_1$  فترتفع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وينتج عنه نقص الطلب على السلع الوطنية وبالتالي تنخفض الصادرات مقابل ارتفاع الواردات ليكون هناك عجز في الميزان الجاري.

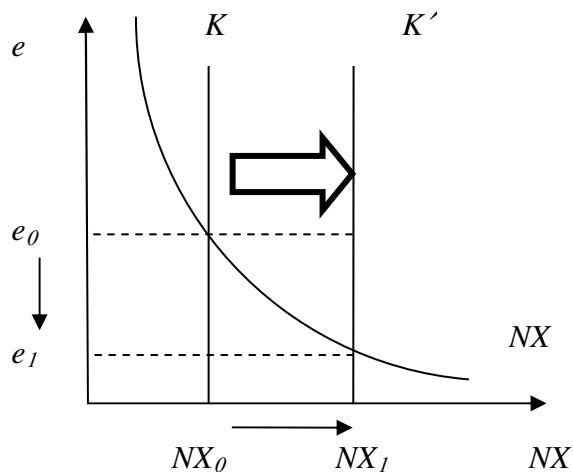
نشير إلى أننا نصل إلى نفس النتيجة إذا قررت الحكومة تخفيض الضرائب، حيث أنه حتى لو ارتفع مستوى الأدخار الفردي فإن الأدخار الوطني سوف ينخفض بكمية أكبر.

<sup>(1)</sup> G. N. MANKIW (2003).Op-cit . P 409.

ثانياً : السياسة المالية الخارجية:

تعمل السياسة المالية الخارجية الانتعاشية على تخفيض الادخار العالمي مؤدية بذلك إلى رفع معدل الفائدة العالمي الذي يؤثر على الاستثمار الداخلي مما يجعل هذا الأخير ينخفض و منه يرتفع رصيد الميزان الجاري بسبب ظهور فائض في العرض الخاص بسوق السلع.

كما نشاهده من خلال الشكل (٩،٢) أدناه، فإن التغير في السياسة المالية الخارجية ينقل منحنى K نحو اليمين أي أنه هناك ارتفاع في عرض الأوراق المالية بتعبير آخر، فائض في عرض العملة الوطنية. ينخفض سعر الصرف الحقيقي فت فقد العملة قيمتها و تصبح السلع الأجنبية أكثر تكلفة من السلع الوطنية لذا يرتفع الطلب على هذه الأخيرة مؤديا إلى ارتفاع رصيد الميزان الجاري.

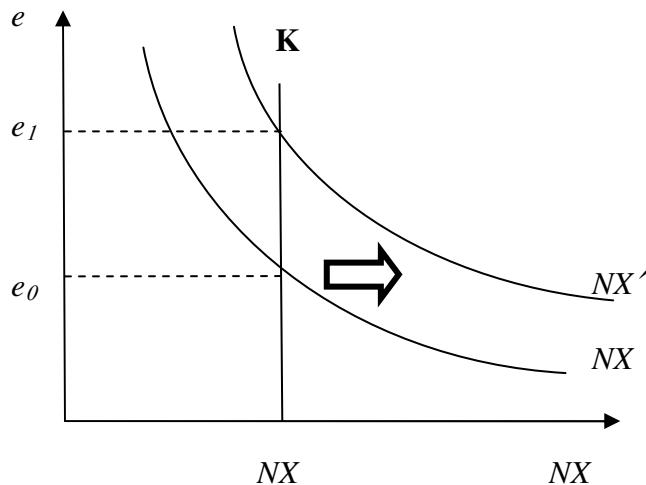


الشكل (٩،٢) : أثر سياسة مالية انتعاشية خارجية على سعر الصرف الحقيقي

ثالثاً : أثر السياسة التجارية:

عادة ما تؤثر السياسات التجارية مباشرة على الكميات المصدرة أو المستوردة كمثلا تشجيع تصدير سلعة ما أو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، و ذلك إما عن طريق تطبيق رسوم على السلع المستوردة أو عن طريق تحديد كميات السلع و الخدمات الآتية من الخارج.

نفرض أن السلطات قررت حماية الإنتاج الوطني لنوع من السلع عن طريق منع استيرادها. في هذه الحالة و مع بقاء معدل الفائدة العالمي ثابتاً سينخفض حجم الواردات مقابل ارتفاع (أو ثبات الصادرات) ينتج عنه ارتفاع رصيد الميزان الجاري و ينتقل منحنى  $NX$  نحو اليمين كما هو موضح في الشكل (10،2) :



الشكل (10،2) : أثر سياسة تجارية انتعاشية على سعر الصرف الحقيقي

عند التوازن يرتفع سعر الصرف الحقيقي التوازنـي إلى  $e_1$  لكن مستوى صافي الصادرات التوازنـي يبقى ثابتاً. فبارتفاع سعر الصرف ترتفع قيمة السلع و الخدمات فينخفض الطلب عليها في حين يرتفع الطلب على السلع الأجنبية أي استيرادها ما عدا السلع الممنوعة. بما أن السياسة الحمائية هذه لا تمس رؤوس الأموال - لا المطلوبة و لا المعروضة - فإن مستوى رصيد الميزان الجاري التوازنـي سوف يعود إلى مستوى الأصلي.

المبحث الثاني:التحليل الكينزي لسعر الصرف :

- يسى النموذج الكينزي في ظل الأسعار الثابتة و اقتصاد مفتوح بنموذج مندل- فليمونغ MUNDELL-FLEMING حيث أنه من أهم الخصائص التي تميزه ذكر<sup>(1)</sup> :
- يعتبر الاقتصاد في مستوى تحت التشغيل الكامل أين الأسعار ثابتة و يمكن التغيير في مستوى الناتج،
  - يوجد نوعين من السلع: سلع تبادلية و سلع غير تبادلية حيث أن هذه الأخيرة من إنتاج محلي محض. كما يعطي الطابع الغير إلالي لهذا النوعين أهمية قصوى لآثار الأسعار النسبية،
  - الأوراق المالية الداخلية ليس لها علاقة إحلالية مع الأوراق المالية الأجنبية وبالتالي فإن معدلات الفائدة الخارجية تختلف عن الوطنية.

1- ميزان المدفوعات:

لما نتحدث عن اقتصاد مفتوح سوف نتكلم بالضرورة على التوازن الداخلي و التوازن الخارجي الأول هو ذلك الذي سبق ذكره في الفصل الأول و المعبر عنه بنموذج IS-LM. بينما الثاني فهو ما سوف نتطرق إليه من خلال هذه الفقرة.

نقول أنه هناك توازن خارجي لما يكون رصيد حركة النقود معادلاً. بتعبير آخر لما يكون مجموع رصيد الميزان الجاري و ميزان رؤوس الأموال معادلاً. و نقول أنه هناك توازن كامل لما يتحقق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد.

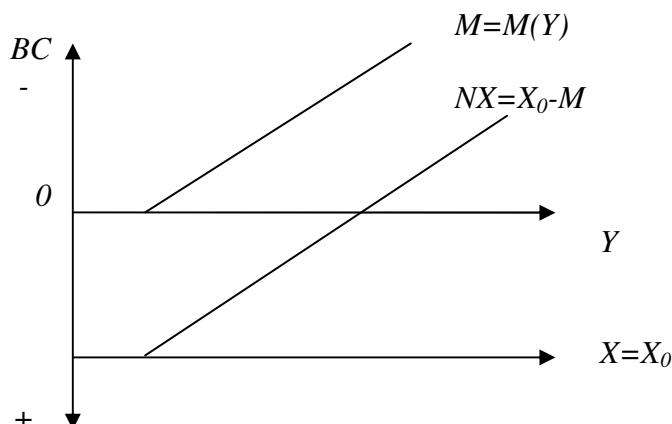
1-1- الميزان الجاري:

تعتبر الصادرات أساساً كدالة لتنافسية السلع الوطنية أي أنها دالة لمستوى الأسعار المحلية و سعر الصرف E كما أنها مرتبطة بالأوضاع العالمية خاصة الشركاء الاقتصاديين للبلد المعنى. إذا حلنا ضمن سعر صرف و مستوى الأسعار ثابتان فإن الصادرات تكون متغيرة خارجية و نكتب:

<sup>(1)</sup> D. ROMER (1996) : « Macroéconomie approfondie », Mc GRAW-HILL inc. P 229.

الواردات هي الأخرى دالة لمستوى الأسعار و سعر الصرف إضافة إلى كونها تتأثر أيضاً بالناتج الوطني. إذا اعتمدنا نفس الفرضية التبسيطية السابقة الخاصة بثبات كل من سعر الصرف ومستوى الأسعار فإنه يمكن كتابة دالة الواردات على النحو التالي:

حيث أن  $M_0$  هو مستوى الواردات المستقل و  $m$  هو الميل الحدي للاستيراد أي مرونة الواردات بالنسبة للناتج الوطني و التي تمثل دليل درجة تنافسية البلد لباقي العالم. و يمكن تمثيل بيانياً رصيد الميزان الجاري<sup>(1)</sup>



**الشكل (2،11) :** التحليل البياني لرصيد الميزان الحراري

-1- حسابي رفوس الأموال:

، صيد حساب رؤوس الأموال هو دالة متزايدة للفرق بين سعر الفائدة الوطنية و سعر الفائدة

الأحكام

$$K = K(r - r^e) / K'(r - r^e) \succ 0 \quad \dots \dots \dots \quad (2.25)$$

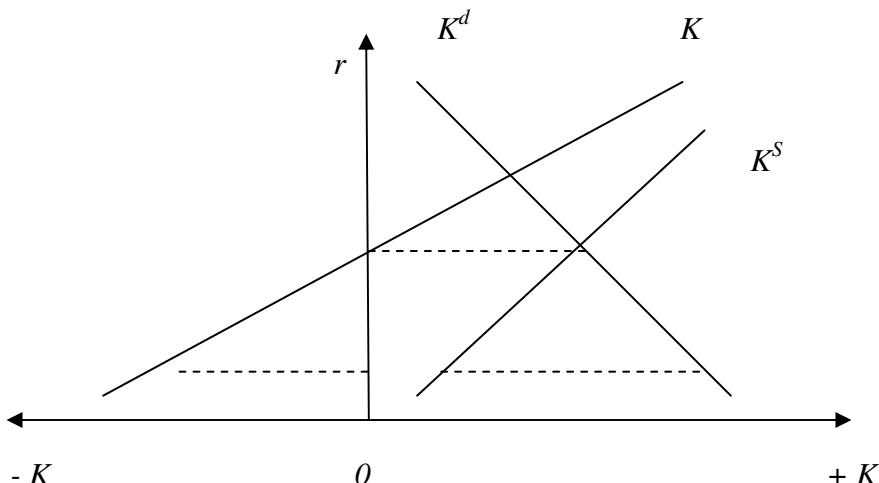
فهو ناتج عن تدفقات رؤوس الأموال<sup>s</sup> التي هي دالة متزايدة للفرق بين معدلات الفائدة و خروج رؤوس الأموال<sup>d</sup> الذي هو دالة متناقضة للفرق بين معدلات الفائدة.

<sup>(1)</sup> د. وسام الملّاك (2001): «الظواهر النقدية على المستوى الدولي»، دار المنهل اللبناني. ص 148.

<sup>(2)</sup> S. AMBLER (2004): « Notes sur le modèle keynésien », UNIVERSITE DU QUEBEC A MONTREAL, P24.

إذا كان معدل الفائدة الخارجي ثابتا فإن رصيد حساب رؤوس الأموال يكون دالة تابعة لمعدل الفائدة الداخلي فقط:

$$K = K(r) / \quad K'(r) > 0 \quad \dots \dots \dots \quad (2,26)$$



**الشكل (12,2) : التحديد البياني لرصيد حساب رؤوس الأموال**

يجب أن نميز بين حالتين خاصتين هما<sup>(1)</sup>:

- لما يكون يمين K عمودي فهذا يعني أنه لا يوجد حركة تامة لرؤوس الأموال أي أن تحركات رؤوس الأموال غير مرنة نسبة لتغيرات معدلات الفائدة.
- لما يكون يمين K أفقى أي أنه هناك حركة تامة لرؤوس الأموال على المستوى العالمي و منه فإن تحركاتها مرنة تماماً نسبة لتغيرات معدلات الفائدة، هذا ما يجعل سعر الفائدة الوطني لا يبتعد كثيراً عن سعر الفائدة الأجنبي.

### **1-3- توازن ميزان المدفوعات:**

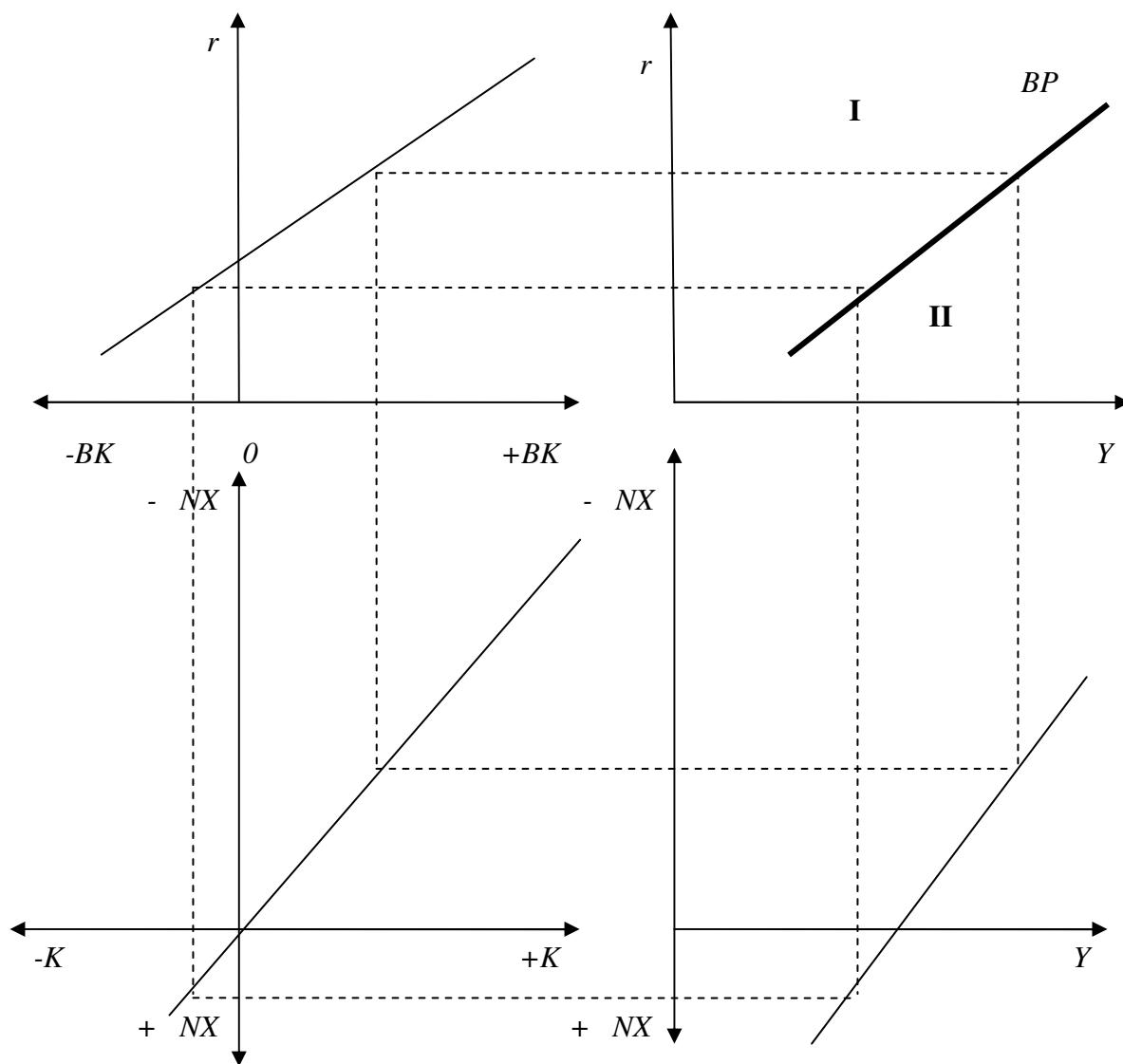
#### **أولاً: التحديد البياني للتوازن<sup>(2)</sup> :**

يجمع منحنى BP كل النقاط الممثلة بالثائيات (Y,r) التي يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة توازن أي:

$$BP = 0 \Rightarrow NX = -K \quad \dots \dots \dots \quad (2,27)$$

<sup>(1)</sup> د. وسام الملّاك (2001): مرجع سبق ذكره ص 147.

<sup>(2)</sup> R. TRIMBLEY (1992): « Macroéconomique moderne. Théories et réalités », EDITIONS ETUDES VIVANTES. P 334.



الشكل (13،2) : تحديد منحنى BP

توافق النقاط الواقعة في القسم (I) من الشكل (13،2) اختلال في الميزان الجاري أين يكون معدل الفائدة في السوق الوطنية أكبر من معدل الفائدة الذي هو من المحتمل أن يحقق تدفقات صافية لرؤوس الأموال اللازمة لتغطية عجز الميزان الجاري وبالتالي يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض. على العموم يمكن أن نميز ثلاثة حالات هي:

- النقاط على BP = توازن خارجي،
- النقاط فوق BP = فائض ميزان المدفوعات،
- النقاط تحت BP (أي في المنطقة (II)) = عجز ميزان المدفوعات.

#### **ثانياً: التمديد العبري للتوازن:**

نعلم أن توازن ميزان المدفوعات يتم لما ينعدم هذا الأخير. حسب التعريفات السابقة لمكونات ميزان المدفوعات و بالصيغة المبسطة لدينا:

$$\left. \begin{array}{rcl} X & = & X_0 \\ M & = & M_0 + mY \\ K & = & u \ r - K_0 \end{array} \right\} \dots \dots \dots \quad (2,28)$$

$$\Rightarrow BP = X_0 - M_0 - mY + ur - K_0 \dots \dots \dots (2,29)$$

و منه تكون معادلة BP على النحو التالي:

$$r = \frac{1}{\mu} (mY + M_0 - X_0 + K_0) \dots \dots \dots (2,30)$$

$$Y = \frac{1}{m}(ur + X_0 - M_0 - K_0) \dots \dots \dots \dots \quad (2,31)$$

انطلاقاً مما سبق، يمكننا رفع بعض الفرضيات التي سمح بتبسيط النموذج بحيث أنتا سوف نعتبر من حد الآن أن<sup>(1)</sup>:

- الصادرات مرتبطة إيجاباً بالطلب الخارجي (بالتالي بالدخل الخارجي) و سلباً بسعر الصرف حيث أنه بارتفاع هذا الأخير (دلالة على تعزيز قيمة العملة) فإن تنافسية السلع الوطنية سوف تتدحر مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني و منه:

$$X = X_0 + xY^e - x^e E \quad , x > 0 \quad \dots \dots \dots (2,32)$$

- تتأثر الواردات إيجاباً بسعر الصرف عكس الصادرات فتكون:

$$M = M_0 + mY + m^e E \quad \dots\dots\dots(2.33)$$

- صيد ميزان رؤوس الأموال هو دالة لفروق معدلات الفائدة بين البلد و باقي العالم:

---

<sup>(1)</sup> R. DOBNBUSH (1991): « Exchange rate and inflation », THE MIT PRESS, P 108

$$K = -K_0 + u(r - r^e) \quad \dots \dots \dots \quad (2.34)$$

بتعويض المعادلات (31,2)، (32,2) و (33,2) في المعادلة (34,2) نحصل على معادلة التوازن الخارجي:

$$Y_0 = \frac{1}{m} (xY^e - x^e e + X_0 - m^e E + u(r - r^e) - K_0) \quad \dots \dots \dots \quad (2.35)$$

### ثالثاً: خصائص منحنى BP :

\* منحنى BP متزايد حيث أنه لما يرتفع  $Y$  يتدحرج الحساب الجاري لذلك يجب على معدل الفائدة أن يرتفع ليحث رؤوس الأموال على الدخول بصفة تسمح لميزان المدفوعات أن يكون دوماً في حالة توازن.

\* يعتمد ميل منحنى BP على كل من الميل الحدي للاستيراد و درجة حرارة حركة رؤوس الأموال. لما تكون هذه الأخيرة معدومة ( $u=0$ ) يكون كل من منحنى  $K$  و BP عموديين أما إذا كانت هناك حركة تامة لرؤوس الأموال فإن  $K$  و BP يكونان أفقيان.

\* يتحرك منحنى BP نتيجة:

- الأسباب الحقيقة لتغيرات رصيد الميزان الجاري كتغير خارجي لل الصادرات الذي ينقل منحنى BP نحو اليمين إذا ارتفعت و نحو اليسار إذا انخفضت.

- الأسباب المالية لتغيرات رصيد ميزن رؤوس الأموال كسلوك المستثمرين المحليين والأجانب نتيجة الأوضاع الهيكلية الاقتصادية، السياسية و القانونية السائدة.

- الأسباب النقدية المتمثلة في تغير سعر الصرف بحيث أن ارتفاع هذا الأخير ينتج عنه انتقال منحنى BP نحو اليسار بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات و العكس إذا انخفض سعر الصرف.

### 2- التوازن الداخلي و الخارجي :

سنحاول الآن التطرق إلى التوازن الكلي، أي إلى تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي آنما و ذلك بالاستعانة بنموذج IS-LM-BP.

**1-2 نموذج IS-LM-BP****أولاً: نموذج IS في اقتصاد مفتوح:**

بانفتاح الاقتصاد فإن في نموذج IS-LM سوف تتأثر خاصة معادلة التوازن IS ليصبح النموذج على النحو التالي:

$$\left. \begin{array}{l} Y = C + I + G + X - M \\ C = c(1 - Ta - Tr)Y + (-cTA_0 + cTR_0 + C_0) \\ G = G_0 \\ X = X_0 + xY^e - x^e E \\ M = M_0 + mY + m^e E \end{array} \right\} \dots \dots \dots (2,36)$$

بحل هذه الجملة من المعادلات نحصل على معادلة IS في اقتصاد مفتوح :

$$Y_{IS} = \frac{1}{Dx} [\bar{A}_x - br + (x^e - m^e)E] \dots \dots \dots (2,37)$$

مع:

$$\begin{aligned} D_x &= [1 - (c - cTa - cTr) - a + m] \\ \bar{A}_x &= [c(-TA_0 + TR_0) + xY^e + C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0] \end{aligned}$$

نلاحظ أن قيمة  $D_x$  قد ارتفعت مما أدى إلى انخفاض قيمة المضاعف  $\frac{1}{Dx}$  و ذلك بسبب الميل الحدي للاستيراد الذي يرفع من ميل منحنى IS.

من خصائص منحنى IS في اقتصاد مفتوح ذكر:

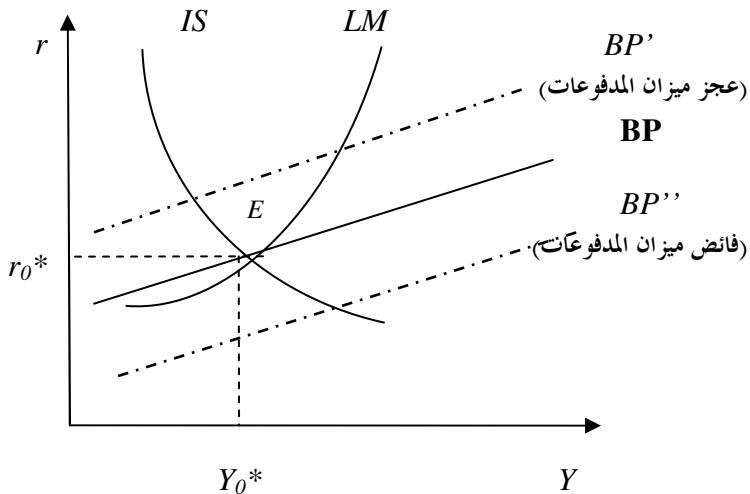
- يبقى ميله سالباً.

- انتقاله يكون نتيجة لنفس أسباب انتقال IS في اقتصاد مغلق إضافة إلى تغير الميل الحدي للاستيراد، تغير الصادرات و قيمة سعر الصرف.

**ثانياً: تجديد التوازن:**

يحصل توازن كلي (داخلي و خارجي) لما يتلقى كل من منحنى IS، LM و BP في نفس النقطة<sup>(1)</sup> مثلاً نشاهده في الشكل (14,2):

<sup>(1)</sup> تومي صالح (2004). مرجع سابق ذكره. ص 306.



الشكل (2,14): تحديد التوازن الكلي

بتعبير آخر يتحدد التوازن الكلي لما تتساوى كل من معادلة IS، LM و BP فنحصل على العلاقات التالية:

$$\left. \begin{array}{l} Y_0^* = f(\bar{A}_x, r_0^*, r^e, E_0^*, \frac{M}{P}, K_0) \\ r_0^* = h(\bar{A}_x, Y_0^*, r^e, E_0^*, \frac{M}{P}, K_0) \\ E_0^* = g(\bar{A}_x, r, r^e, Y_0^*, \frac{M}{P}, K_0) \end{array} \right\} \dots \dots \dots \quad (2,38)$$

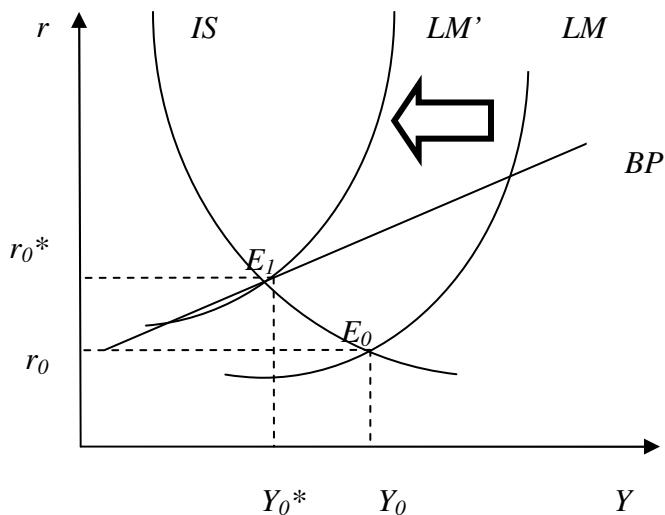
يمكن أن يوافق التوازن الداخلي اختلال في ميزان المدفوعات (سواء كان عجزاً أم فائضاً) حيث أنه و كما يبينه الشكل (2,14) كل النقاط الواقعـة فوق نقطة التوازن E تمثل عجز خارجي بينما النقاط المتواجـدة تحتـها فهي فائضاً في ميزان المدفوعات.

## 2-2- تسوية ميزان المدفوعات:

إذا كان الاقتصاد في حالة اختلال خارجي مثـما سبق ذكره فإنه من الواجب التخلص من هذا الأخير. و تتم عملية تسوية ميزان المدفوعات حسب ما إذا كان الاقتصاد ضمن نظام سعر صرف ثابت أو سعر صرف مرن.

**أولاً: التسوية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:**

يؤدي عجز خارجي (مثلاً هو مبين في الشكل (14،2)) إلى فقدان العملة المحلية لقيمتها بما أن الطلب على العملة الأجنبية يفوق عرض العملة المحلية، لكن بما أننا في نظام سعر صرف ثابت يجب أن يدفع البنك المركزي على قيمة عملته فيقوم بشراء العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية مؤدياً إلى انخفاض الأرصدة الحقيقية فينتقل منحنى LM نحو اليسار لينخفض الدخل فبنتج عنه انخفاضاً في الواردات بالمقابل يرتفع معدل الفائدة مما يشجع دخول رؤوس الأموال. تتحسن تدريجياً وضعية ميزان المدفوعات إلى أن يصل التوازن الكلي (الشكل (2،15)).<sup>(1)</sup>



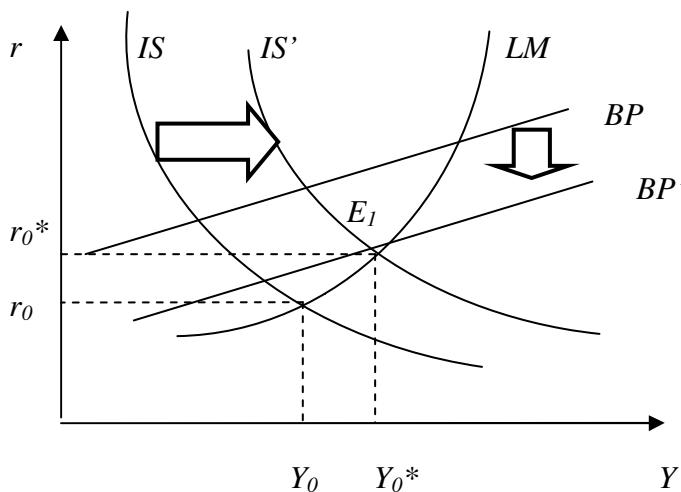
**الشكل (2،15): التسوية في حالة سعر صرف ثابت**

**ثانياً: التسوية ضمن نظام سعر صرف مرن:**

لا يتدخل البنك المركزي في نظام سعر الصرف المرن للقضاء على الاختلال. لذا تتحفظ قيمة العملة الوطنية في حالة عجز ميزان المدفوعات مما ينتج عنه اكتساب السلع المحلية لتنافسية أكثر

<sup>(1)</sup> M. AGLIETTA (1997) : Op-Cit. P 353.

بسبب انخفاض سعرها فترتفع الصادرات مقابل انخفاض الواردات لينتقل منحنى IS نحو اليمين حين ينتقل منحنى BP نحو الأسفل إلى أن يتحقق التوازن الكلي في النقطة  $E_1$ .



الشكل (16،2) : تسوية ميزان المدفوعات في حالة سعر صرف مرن

### 3- السياسات الاقتصادية في نموذج مندل- فلمنغ:

حتى وإن كان التوازن الكلي محققاً، فإنه من الممكن أن يكون هذا التوازن ضمن مستوى تحت التشغيل الكامل. لذلك تسعى السلطات إلى رفع النشاط الاقتصادي و ذلك عن طريق سياسات انتعاشية آخذين بعين الاعتبار إذا ما كان نظام الصرف المعمول به ثابت أو مرن إضافة إلى كون محاربة الاختلال الداخلي بإمكانه أن يؤدي إلى اختلال خارجي.

#### 3-1 السياسات الاقتصادية ضمن سعر صرف ثابت:

##### أولاً : السياسة الجبائية:

كما هو معروف فإنه هناك علاقة عكسية بين الميزان الجاري و الدخل، وبالتالي فإن أي تطبيق لسياسة جبائية توسيعية من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الميزان الجاري (بسبب ارتفاع Y). في حين، فإن ارتفاع معدل الفائدة سوف يعمل على تحسين ميزان رؤوس الأموال<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> M. AGLIETTA (1997) : Op-Cit. P 335.

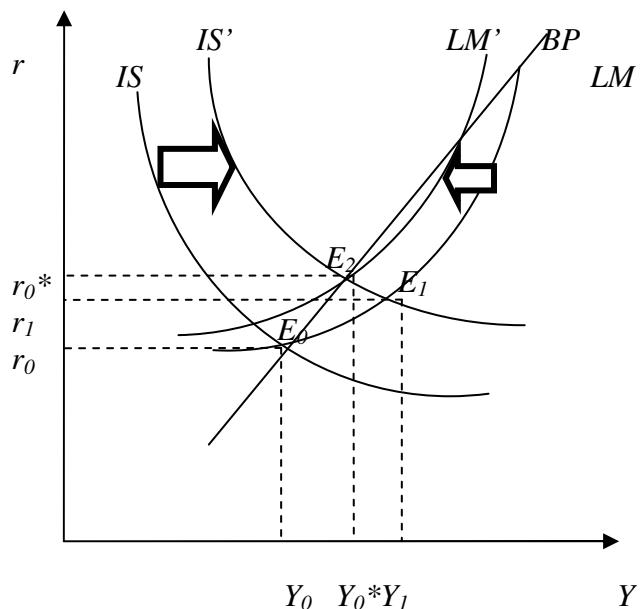
إذا كان تدهور الميزان الجاري أكبر من تحسن ميزان رؤوس الأموال فإننا نقول أن السياسة الجبائية في هذه الحالة غير فعالة بما أنها تسببت في عجز ميزان المدفوعات. أما إذا كان تدهور الميزان الجاري أقل من تحسن ميزان رؤوس الأموال فإن ميزان المدفوعات سوف يتحسن وبالتالي نقول أن السياسة الجبائية فعالة.

مما سبق نستنتج أن فعالية السياسة الجبائية متوقفة أساساً على درجة حساسية ميزان رؤوس الأموال إلى معدل الفائدة و منه إلى حركة رؤوس الأموال. لذا نميز حالتين:

### ١- حركة ضعيفة لرؤوس الأموال:

تكون في هذه الحالة مرونة BP أقل من مرونة LM بالنسبة لمعدل الفائدة و منه ميل منحنى BP أكبر.

إذا كان الاقتصاد في حالة توازن كلي لكن في مستوى تحت التشغيل الكامل فإن سياسة جبائية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الناتج و منه انتقال منحنى IS نحو اليمين (الشكل(17،2)).



**الشكل (17،2) : تطبيق سياسة جبائية توسعية ضمن نظام سعر صرف ثابت و حركة ضعيفة لرؤوس الأموال**

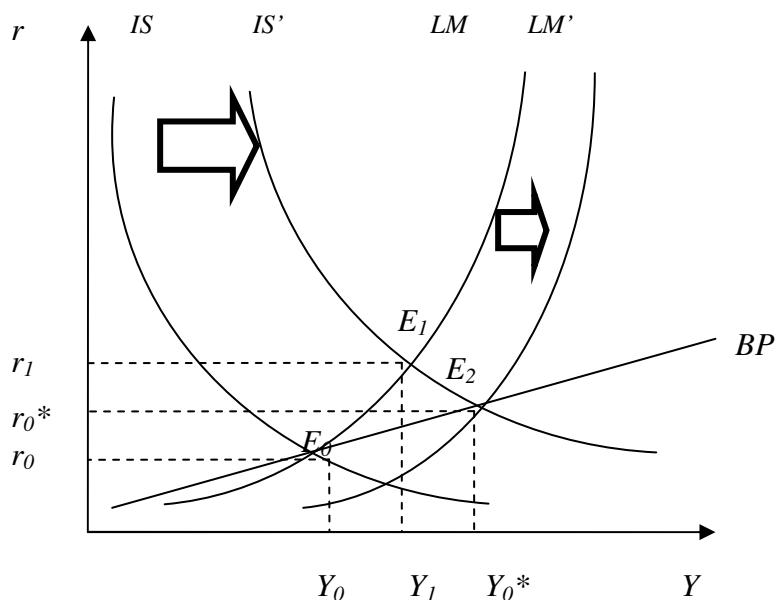
يتحقق التوازن الداخلي عند النقطة  $E_1$  لكن ميزان المدفوعات في حالة عجز. بما أن سعر الصرف ثابت فإنه سوف ينتج عن هذا العجز خروج العملة الأجنبية و منه تقاضي الكتلة النقدية الم عبر

عنه بانتقال منحنى  $LM$  نحو اليسار متسبيا في ارتفاع معدل الفائدة مما ينتج عنه أثر المزاحمة فينخفض الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_0^*$  حتى نصل إلى التوازن الكلي في النقطة  $E_2$ .

في حالة انعدام حركة رؤوس الأموال فإن منحنى  $BP$  سوف يكون عموديا ومنه فإن أثر المزاحمة يكون كليا فسجل نتيجة ذلك عدم تغير مستوى الناتج.

#### بـ- حركة قوية لرؤوس الأموال :

في هذه الحالة يكون  $BP$  أكثر مرنة من  $LM$  بالنسبة لمعدل الفائدة وبالتالي يكون ميله أقل. تنقل السياسة الجبائية التوسعية منحنى  $IS$  نحو اليمين حيث أن التوازن الداخلي يتحقق في النقطة  $E_1$  في حين يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض كما نشاهده في الشكل (18،2) :

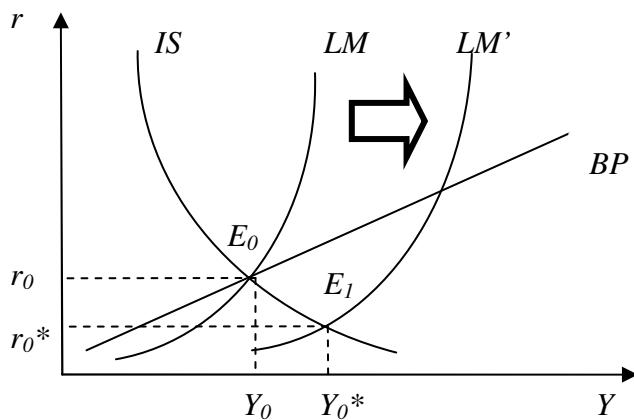


الشكل (18،2) : تطبيق سياسة جبائية توسيعية ضمن سعر صرف ثابت و حركة قوية لرؤوس الأموال

يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى دخول العملة الأجنبية فيزداد عرض النقود إلى أن ينخفض سعر الفائدة فيننقل منحنى  $LM$  نحو اليمين متسبيا في ارتفاع الناتج. لو كانت هناك حركة تامة لرؤوس الأموال، أي أن منحنى  $BP$  أفقي، فإن ارتفاع الدخل يكون كبير جدا بسبب كون أثر المزاحمة معروضا. لذا نقول أن السياسة الجبائية في ظل نظام سعر صرف ثابت و حركة قوية لرؤوس الأموال فعالة.

ثانياً : السياسة النقدية:

ينقل التوسيع النقدي منحنى LM إلى اليمين بحيث يتحقق التوازن الداخلي الجديد عند النقطة  $E_1$  غير أنه في نفس النقطة نسجل عجز خارجي فيحدث ضغط على سعر الصرف و بما أنه ثابت فإن البنك المركزي سيتدخل بشراء العملة الأجنبية فيعود منحنى 'LM' إلى مكانه الأول أي ينتقل إلى اليسار ليعود التوازن الكلي إلى نقطته الأصلية حيث أنها لا تسجل أي تغير في الدخل لذا نقول أن هذه السياسة في ظل نظام سعر صرف ثابت غير فعالة مهما كانت طبيعة حركة رؤوس الأموال<sup>(1)</sup>.



الشكل (19،2) : تطبيق السياسة النقدية التوسيعية

3-2- السياسات الاقتصادية ضمن نظام سعر صرف مرن:

أولاً : السياسة الجبائية:

يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة حرارة حركة رؤوس الأموال من أجل تحليل أثر تطبيق سياسة جبائية ضمن نظام سعر صرف مرن<sup>(2)</sup> :

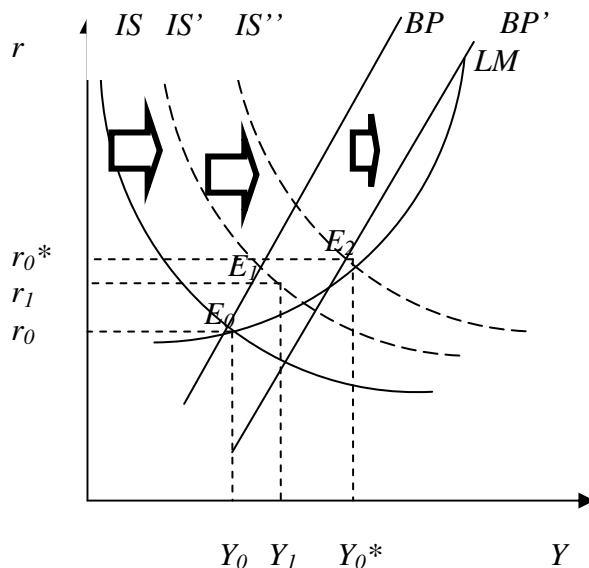
1- حركة حية لرؤوس الأموال:

تنقل سياسة جبائية توسيعية منحنى IS نحو اليمين إلى 'IS' يحدث توازن داخلي جديد عند النقطة  $E_1$  الموافقة للعجز الخارجي فتختفي قيمة العملة الوطنية مشجعة بذلك الصادرات بينما تتخفض الواردات بسبب كون السلع المحلية أكثر تنافسية. ينتقل BP نحو BP نحو اليمين و 'IS' على ''IS' وهذا إلى

<sup>(1)</sup> K. CUTHBERTSON and M. P.TAYLOR (1987). Op-cit. P187 .

<sup>(2)</sup> G. N. MANKIW (2003).Op-cit . P 376.

أن يتحقق التوازن الكلي في النقطة  $E_2$  أين نسجل ارتفاعاً في معدل الفائدة و الدخل. و في حالة ما إذا كانت حركة رؤوس الأموال منعدمة فإن ارتفاع الدخل يكون كبيراً جداً.

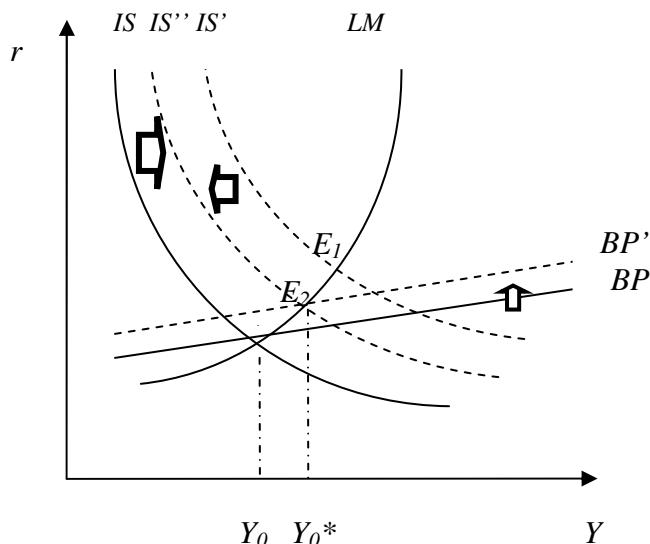


الشكل (20،2): تطبيق سياسة جبائية توسعية في نظام سعر صرف مرن و حركة ضعيفة لرؤوس الأموال

#### بـ- حركة قوية لرؤوس الأموال:

ينتقل منحنى  $IS$  إلى  $'IS'$  نتيجة سياسة جبائية توسعية فيكون هناك فائض خارجي عند نقطة التوازن  $E_1$ . ترتفع قيمة العملة المحلية مما ينقص من تنافسية السلع الوطنية لترتفع الواردات مقابل انخفاض الصادرات. ينتقل  $BP$  نحو اليسار (الأعلى) و  $'IS'$  إلى  $''IS'$  حتى نصل إلى نقطة التوازن  $E_2$  التي تعبر على التوازن الكلي.

إذا كانت هناك حركة تامة لرؤوس الأموال فإن نقطة التوازن سوف تعود إلى مستواها الأول. وبالتالي، فإن الدخل يبقى ثابتاً.

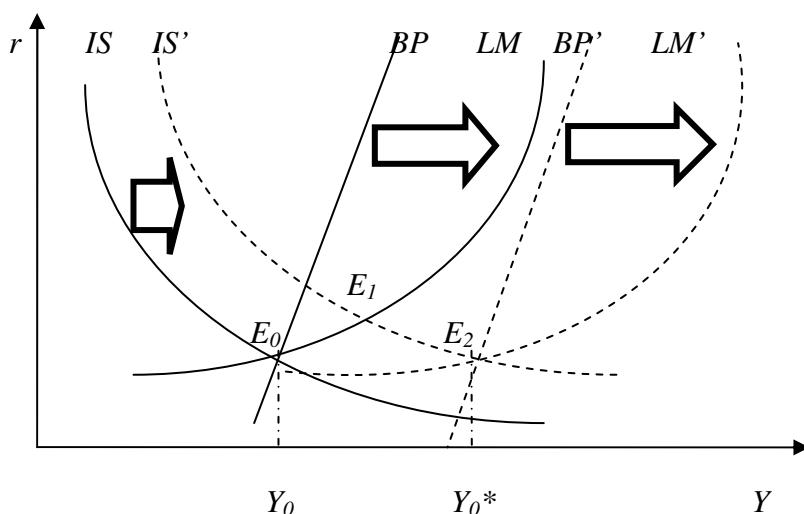


الشكل (21،2): تطبيق سياسة جبائية توسيعية في نظام

### سعر صرف مرن و حركة قوية لرؤوس الأموال

ثانياً : السياسة النقدية

يصلاح تحليل تأثير السياسة النقدية في كلتا الحالتين لحركة رؤوس الأموال، بحيث يتجه منحني LM نحو اليمين إلى 'LM نتـيـجة تطـيـق سيـاسـة نـقـديـة توـسـعـيـة فـيـرـتفـع مـسـتـوى النـاتـج بـيـنـما يـنـخـفـض مـعـدـلـ الفـائـدـةـ عـنـ نـقـطةـ التـواـزـنـ الدـاخـلـيـ Eـ1ـ. تـنـخـفـضـ قـيـمـةـ الـعـلـمـ الـوطـنـيـ نـتـيـجـةـ العـجـزـ الـخـارـجـيـ فـيـنـقـلـ كـلـ مـنـ ISـ وـ BPـ نـوـحـ الـيـمـيـنـ حـتـىـ يـتـحـقـقـ التـواـزـنـ الـكـلـيـ فـيـ الـنـقـطةـ Eـ2ـ أـبـنـ نـسـجـ اـرـتـقـاعـاـ فـيـ الدـخـلـ<sup>(1)</sup>.



الشكل (22،2) : تطبيق سياسة نقدية في نظام سعر صرف مرن

<sup>(1)</sup> U. Kholi (1999) : Op-cit P 287.

**خلاصة الفصل:**

يعنى مفهوم الدائرة الاقتصادية أنه يدمج الدخل (الذى هو موافق للإنتاج فى فترة معينة) فى الاقتصاد، من أجل تحقيق توازن هذا الأخير، إما على شكل نفقات استهلاكية أو على شكل نفقات استثمارية، بحيث أنه إذا استثمر الدخل الغير مستهلك فإن كل الإنتاج سوف يتمتص من طرف النفقات.

توضح النظرية الكلاسيكية تفوق أولوية الإنتاج على الطلب و كيف تتم تسوية الثاني للأول بصفة تسمح لللاقتصاد أن يتوجه تلقائيا نحو التوازن دون تدخل الدولة في ذلك. وجهة النظر هذه، متفائلة لأنها تصادر على المبدأ القائل أن الأجهزة الاقتصادية تعمل ببطء و تسلسلاً و أنه لا يوجد أية صدمة تؤدي - بصفة دائمة - إلى اختلال ميكانيزم استيعاب الإنتاج عن طريق الاستهلاك و الاستثمار.

"إن علم الاقتصاد ليس فقط علم التوازن وإنما هو علم التوازنات و علم السياسات الاقتصادية العمومية اللازمة من أجل تصحيح الاختلالات". ظهرت وجهة النظر هذه بعد الأزمة الاقتصادية العالمية للسنوات 1929-1939، أين اقترح جون مايارد كينز عام 1936 في كتابه "النظرية العامة للعمل، الفائدة و النقود" تفسيراً يبين فيه أسباب عدم كفاية الطلب و منه أسباب تراجع الإنتاج. منذ ذلك الحين ظهر النموذج الكينزي مدعاً بأنصار النظرية الكينزية و سمي هذا النموذج ضمن اقتصاد مفتوح بـ نموذج "مندل-فليمونغ" الذي أصبح مرجعاً أساسياً للنظرية الاقتصادية. غير أنه و مع مرور الزمن بدأت توجهه له بعض الانتقادات ذكر منها:

- غياب أسس الاقتصاد الجرئي،
- جمود الأسعار،
- وجود التباس بين معدل الفائدة الاسمي و الحقيقي،
- لا يميز كفاية بين مختلف الأصول،
- ليس للتبؤ أي دور في النموذج،
- يحل النموذج في المدى القصير فقط.

## **الفصل الثالث:**

### **إدماج الأسعار و الأجور و تحليل ظاهر التضخم**

في النموذج الكينزي افترض أن المستوى العام للأسعار ثابت، و هذا يعني ضمنياً أن العرض الكلي يكون ذا مرونة لا نهاية و بالتالي، فإن جانب العرض قد أهمل و أصبح الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الناتج و الدخل.

و يلاحظ أن تحديد التوازن في ظل النموذج الكينزي إنما يغاير بدرجة كبيرة النموذج الكلاسيكي. فهذا الأخير افترض أن العرض الكلي رئيسيًا فكان على طرف نقيس للتحليل الكينزي. إذ أنه في ظل النظام الكلاسيكي فإن العرض الكلي أصبح هو المحدد لمستوى الدخل و الناتج و أصبح الطلب الكلي لا يلعب دوره في تحديدهما.

إلا أن هذان النموذجان إنما يصفان حالات خاصة و لا تتفق مع الواقع، فلا مستوى الأسعار ثابت و لا تغيرات الطلب الكلي تكون عديمة التأثير على مستوى الدخل و الناتج. لذلك تم إنجاز دراسات أخرى تسمح بإدماج الأسعار في ميكانيزم تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فظهر نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي و الذي يتافق مع الأمور الواقعية حيث يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار.

و يظهر التضخم عند إدماج دور الأسعار، كعملية ملزمة لفترات انتقالية تربط ما بين حالي توازن. فهي ظاهرة تجري عبر الزمن و تقاس بواسطة معدل لتغيير الأسعار. و تحليل هذه الظاهرة يرتبط بتطور المتغير الإستراتيجي، و يجب أن يبحث عن ما إذا كان اللاتوازن الملاحظ سوف يتوجه إلى وضعية جديدة للتوازن أم سوف يستمر.

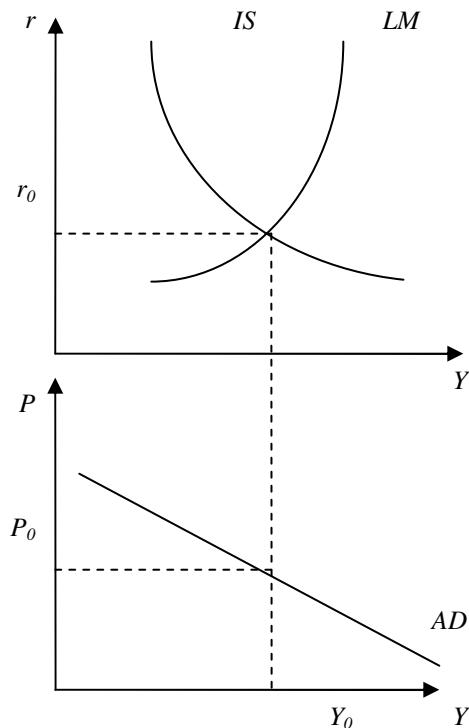
لقد أصبح من المتوقع عليه أن للتضخم آثار سلبية على معدلات نمو الناتج كما أن له آثاراً أسوأ على توزيع الدخل و الثروة. و آثار أشد سوءاً على النواحي الاجتماعية خاصة في البلدان النامية التي تميزت بصفة عامة بمعاناتها من هذه الظاهرة بشكل أكثر حدة من البلدان المتقدمة اقتصادياً.

المبحث الأول:  
إدماج الأسعار والأجور

بإدخال المستوى العام للأسعار كمتغير في نموذج تحديد التوازن على المستوى الاقتصادي الكلي يكون قد سلم بأن تحقيق هذا التوازن يفترض وجود مستوى مستقر للأسعار وأن التغيرات باتجاه الارتفاع أو الانخفاض لهذه الأخيرة تعكس وضعيات اللاتوازن. و بالتالي فإن كلا من جانب الطلب و جانب العرض له أهميته.

1- حالة الطلب الكلي (AD)  
1-1- التحليل البياني لحالة الطلب الكلي :

منحنى الطلب الكلي هو المكان الهندسي لكل النقاط الموافقة للتوازن الاقتصادي (المحدد في نموذج IS-LM) من أجل مختلف مستويات الأسعار  $P^{(1)}$ .



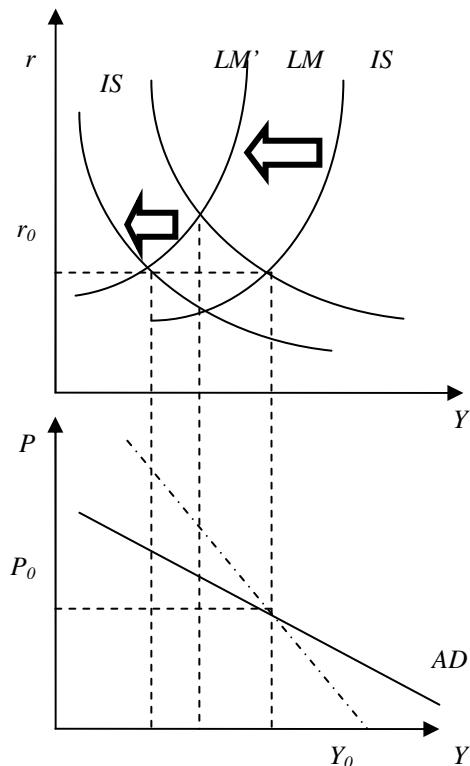
الشكل (1،3) : منحنى الطلب الكلي

<sup>(1)</sup> مايكيل أبدجان ترجمة محمد إبراهيم منصور (1999). مرجع سبق ذكره ص 308.

نلاحظ أن ميل منحنى الطلب الكلي سالب، و هذا يعني أن كل ارتفاع في المستوى العام للأسعار سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب تحت تأثير ثلاثة عوامل:

### ١- أثر كينز:

إذا ارتفع المستوى العام للأسعار تتحسن قيمة الأرصدة الحقيقة و منه العرض الحقيقي للنقد. يتضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى LM نحو أعلى اليسار (الشكل (2،3)).



الشكل (2،3) : العوامل المؤثرة على دالة الطلب

يحتاج الأعون إلى المزيد من النقود من أجل معاملاتهم عندما يرتفع مستوى الأسعار، و بما أن الكمية الحقيقة للنقد في انخفاض، فإن الأعون سيقومون بإحلال طلبهم على النقود من أجل المضاربة بالطلب على النقود من أجل التعامل بنفس الكمية، مما يدفع معدل الفائدة إلى الارتفاع فينخفض تدفق استثمارات المؤسسة و من تم الطلب الكلي و هذا ما نسميه بـ "أثر كينز".

**مجد - أثر الأرصدة الحقيقة<sup>(1)</sup>**

عندما يتسبب ارتفاع الأسعار في انخفاض الأرصدة الحقيقة، فإنه سوف ينتج عن ذلك أثر سلبي للثروة الخاصة بالعائلات. فينخفض الاستهلاك مؤدياً إلى انخفاض الطلب الكلي. يسمى هذا الأثر بـ "أثر الأرصدة الحقيقة" أو "أثر Pigou".  
نعبر عن ذلك بانتقال منحنى IS نحو أسفل اليسار (الشكل (3,2)).

#### جـ- أثر التقاضية:

يضعف ارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة اقتصاد مفتوح من تنافسية أسعار السلع الوطنية مما يحفز على الاستيراد و يكبح التصدير. فتزايد حدة انتقال منحنى IS.

نلاحظ أن هذه الآثار الثلاثة تلعب دوراً في نفس الاتجاه. بحيث أن إشارة مجموع هذه الآثار معروفة لا يوجد أي التباس فيها. غير أنه هناك بعض الآثار التي لها آثار في اتجاه معاكس كمثل عندما يرتفع مستوى الأسعار مؤدياً إلى انخفاض الديون الحقيقية للأعوان، مما يتسبب في ارتفاع طلبهم. هذا الآثر المسمى بـ "أثر فيشر"، له نتيجة معاكسة لكن تكون ضعيفة مقارنة بالثلاثة الأولى. و تتوقف وضعية منحنى AD بتحركات كل من منحنى IS و LM. بتعبير آخر، فإن العوامل التالية يمكن أن تعمل في اتجاه أو آخر: تغير الإنفاق الحكومي، تغير الضريبة، تغير المتغيرات المستقلة (الاستهلاك التقائي للعائلات، الطلب الأجنبي...)، تغير سعر الصرف الاسمي، تغير عرض النقود، تغير معدل الفائدة، تغير معدل التضخم المتوقع، تغير ثروة الأعوان... .

#### **٢- التعذيب العقدي لحالة الطالب الحليم:**

إن دالة الطلب الكلية ليست إلا شكلا آخر للمودج LM-IS في ظل تغير الأسعار، بحيث أن:

$$[Y] = C(Y, P) + I(Y, r) + G + X(P, e) - IM(Y, e, P) \quad \dots \dots \dots (3,1)$$

<sup>(1)</sup> D. BEGG et autres (1994) : Op-cit. P 232.

باستخراج قيمة  $r$  من المعادلة (2،3) نتحصل على:

$$r = R\left(\frac{M}{P}, Y\right) \quad \dots \dots \dots \quad (3,3)$$

بتعويض المعادلة (3,3) في (1,3) ينتج:

$$Y = C(Y, P) + R\left(\frac{M}{P}, Y\right) + G + X(P, e) - IM(Y, e, P) \quad \dots\dots(3,4)$$

لـ Y نحصل على:

$$1 = C_Y + C_P \frac{dP}{dY} + R_Y \frac{dP}{dY} + X_P \frac{dP}{dY} - IM_Y - IM_P \frac{dP}{dY} \dots\dots\dots(3,5)$$

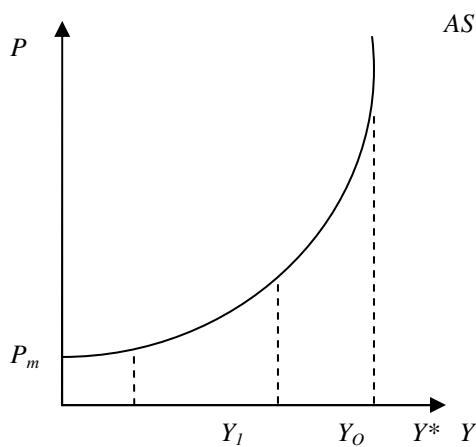
المعادلة (3,4) هي معادلة الطلب الكلي حيث تحدد قيمة  $\bar{Y}$  عند مستوى معين للأسعار و توازن آني لسوق السلع و الخدمات و السوق النقدية. تبين المعادلة (3,6) العلاقة العكسية بين الدخل و مستوى السعر، كما أنها تبين أن الطلب الكلي مرتبط بكل من النفقات الحكومية، الكتلة النقدية، الضرائب و سعر الصرف.

يؤدي ارتفاعاً في النفقات الحكومية أو الكثافة النقدية إلى انتقال منحنى الطلب الكلي نحو اليمين من أجل نفس المستوى العام للأسعار . فيما يخص سعر الصرف فإن ارتفاعاً في هذا الأخير (في حالة فقدان العملة الوطنية لقيمتها أو في حالة تخفيض العملة) سوف يحسن من تنافسية الاقتصاد الوطني ، أي ستترفع الصادرات بينما تنخفض الواردات فينجم عن ذلك ارتفاع الطلب الكلي و منه انتقال منحنى AD نحو اليمين:

## 2- حالة العزف، الكلمة:

يعرف منحنى العرض الكلي على أنه كل النقاط الممثلة بالثانية  $(P, Y)$  و التي تعبّر على العلاقة الموجودة بين مستوى الناتج و السعر. يكون ميل منحنى العرض الكلي موجباً و ذلك كما نلاحظه في الشكل  $(3,3)^{(1)}$ :

<sup>(1)</sup> K. CUTHBERTSON and M. P. TAYLOR (1987): Op-cit. P 23.



الشكل(3،3) : منحنى العرض الكلي

يبين لنا الشكل أعلاه منحنى العرض الكلي بصفة تسمح لنا بتمييز حالتين متطرفتين:

- نفرض أنه هناك مستوى الإنتاج  $Y^*$  الذي من أجله تصبح الأسعار مرنة تماماً أي أن التسوية تتم كلياً عبر تغيرات الأسعار. تكون في هذه الحالة في النموذج الكلاسيكي و الممثل بالجزء العمودي للمنحنى. يمكن شرح هذه الحالة من خلال النقاطين التاليتين:
  - مرونة الأسعار معدومة بالنسبة للكميات من أجل مستويات ضعيفة للنشاطات، أي أن لهذا الاقتصاد إمكانيات غير مستعملة وبالتالي، تتم التسوية عبر الكميات. عندما تشغله الطاقات العاطلة تتحسن مرونة الكميات تدريجياً و ترتفع بالمقابل مرونة الأسعار. من تم تصبح هذه الأخيرة هي التي تعمل على تسوية السوق.
  - الأسعار و الأجور مؤشرة تماماً لذا يكون الأجر الحقيقي ثابتاً. و بما أنه ليس بإمكانه أن ينخفض (أو ينكمش قليلاً جداً)، فإن أي ارتفاع في الأسعار سيقابله ارتفاع في الأجور الاسمية و منه لا تتحسن ارباحية العرض نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي يبقى الإنتاج ثابتاً.
- الحالة الثانية تعتبر عنها بمنحنى أفقى أين تتم التسوية كلياً عبر الكميات و ليس عبر الأسعار. تسمى هذه الحالة بـ "الحالة الكينزية" و نصادفها لما تكون مثلاً الأجور جامدة أو لما لا يكون بإمكانه تتحسن مرونة الأسعار تحت مستوى معين  $P_m$  لذلك فإن الكميات تصبح مرنة تماماً.

يبين هاتين الحالتين تقع حالة وسيطية أين يحدث التوازن عبر تغيرات كل من الأسعار و الكميات. في هذه الحالة، نقول أننا في " عالم كلاسيكو-كينزي " .

إن دالة العرض الكلي هي إعادة كتابة نموذج IS-LM تحت شكل معادلة تربط بين مستوى الناتج و الأسعار أين يتم فيها نمذجة كل من طريقة تكوين تكاليف الإنتاج و سلوك أرباح المؤسسات. كما أنها تحدد لنا مستويات العرض التي ترضى بها المؤسسات عند مختلف مستويات الأسعار و ذلك بأخذ بعين الاعتبار سوق العمل التي أهملت لحد الآن.

يتميز تحليل تكوين الأسعار بثلاث نماذج أساسية و هي<sup>(1)</sup>:

### 1-2 - نموذج المعايير Modèle des normes

يعتبر هذا النموذج أن تكوين الأجور - و منه الأسعار - مرتبط بعوامل اجتماعية/اقتصادية خارجية (أي أنه هناك علاقة قوة بين الفئات الاجتماعية). لذلك فإننا مجبرين على تبني فرضية ثبات الأجور، و إذا اعتبرنا أن لذا المؤسسات مستوى سعر مرغوب فيه و الموافق لنسبة هامش خارجية، فإننا سنصل إلى فرضية جمود الأسعار و المتطرق إليها في النموذج الكنزي في الفصل الثاني.

تصنف الأسباب المؤدية إلى تحديد الأسعار و الأجور خارج السوق إلى ثلاثة أصناف رئيسية ألا و هي:

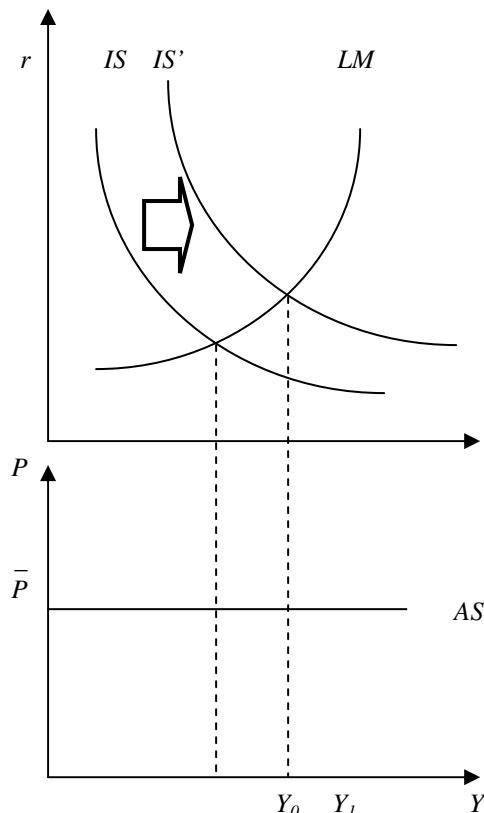
- تلك المتعلقة بوجود نقابات عمالية،
- تلك المتعلقة بوجود قوانين خاصة بالأجور (كالتي تحدد الأجر الأدنى المضمون، الاتفاقيات الجماعية بين المؤسسات و الفروع و التي تحدد الأجور لفترة طويلة نسبياً...)
- تلك المرتبطة بوجود وهم نقدي خاص بالأجور.

من ناحية نظرية الاقتصاد الكلي يكفي أن نذكر أن:

- الأسعار محددة بعقود عمل عادة ما تفوق مدتها آفاق المدى القصير، أي الفترة التي تكون باستطاعة الأسعار أن تتغير فيها،
- تكون العقود دوماً معبّر عنها بقيمة اسمية، و إذا كانت هناك بنود صريحة خاصة بربطها بالأرقام القياسية فإنها لا تكون صالحة إلا لفترات متقطعة (عادة ما تكون سنة).

<sup>(1)</sup> G. KEBABJIAN (1992) : « Politique économique. Monnaie, budget change », EDITION CUJAS. P 110.

يجب الإشارة إلى أنه هناك تسلسل زمني خاص بمستويات التسوية حيث أنه في المدى القصير تتم عن طريق الكميات كما جاء في النموذج الكنزي تم تدريجياً بالأسعار (معبقاء الأسعار الأساسية ثابتة). أخيراً وفي المدى الطويل فإن التسوية سوف تخص الأجور الاسمية. مما سبق نستنتج أن منحنى العرض الكلي في المدى القصير هو عبارة عن مستقيم أفقي (الشكل (4،3)).



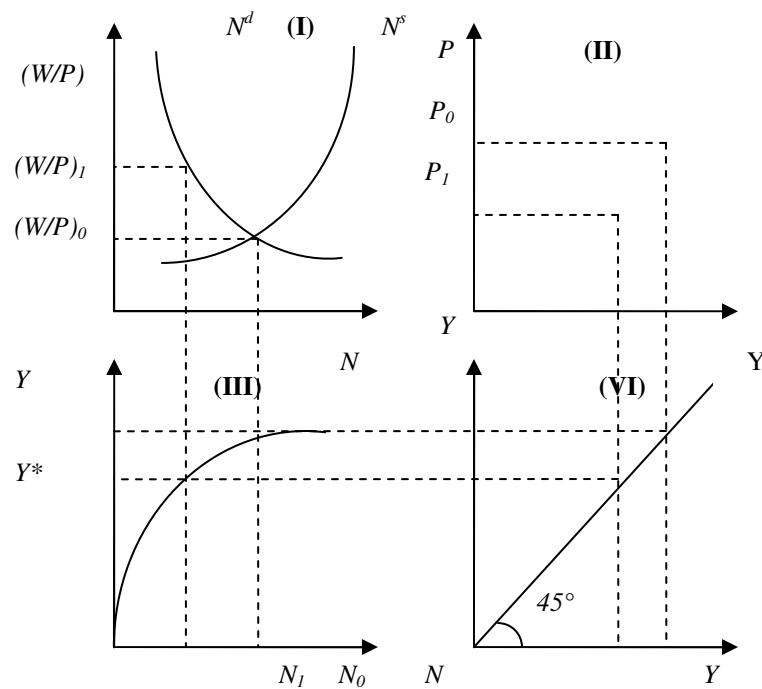
الشكل (4.3) : منحنى العرض الكلي مع جمود الأسعار

## 2-2- نموذج السوق : Modèle du marché

يكون تكوين الأجور في هذا النموذج نتيجة ميكانيزم السوق. حيث أن الأجور تتحدد عندما ينطاطع عرض وطلب العمل.

لنفرض أن سوق العمل في حالة توازن كما هو موضح في الجزء (I) من الشكل (5،3)<sup>(1)</sup>:

<sup>(1)</sup> G. KEBABJIAN (1992): Op-Cit P110.



**الشكل (٣،٥) : منحنى العرض الكلي في نموذج السوق**

إذا انخفض السعر فإن الأجر الحقيقي سوف يرتفع فيزيد عرض الأفراد للعمل بينما تخفض المؤسسات من طلبها على العمالة لنكون بعد ذلك في حالة فائض في عرض العمل، و بما أن الطلب على العمل هو الذي يحدد الكمية المتبادلة، فإن الإنتاج سوف ينخفض. لذا نقول أن العرض الكلي هو دالة طردية لمستوى الأسعار. إذا اعتبرنا أن الأجر الاسمي ثابت فإن هذه الدالة هي في المدى القصير.

نميز بين نوعين من جمود الأجور:

- **الجمود الاسمي:** أين الأجور الاسمية ثابتة وبالتالي فإن الأجور الحقيقة هي التي تتغير بدلالة الأسعار.

- **الجمود الحقيقي:** في هذه الحالة تحافظ الأجور الحقيقة على ثباتها عن طريق تغير الأجور الاسمية نسبة لتغيرات الأسعار.

عندما يكون الوقت اللازم للرجوع إلى التوازن جد قصير فإننا نقول أنه هناك مرونة الأجور و تكون دالة العرض الكلي في هذه الحالة عمودية (بما أن أي تغير في الأسعار ينجم عنه تغير في

الأجور و تبقى الربحية ثابتة). و إذا كان منحنى العرض الكلي مائلاً و ذو ميل موجب فإن ذلك يكون نتيجة لزوجة الأجور في المدى القصير.

### 2-3- النموذج المقلي:

في الواقع لا يوجد تزامن في إعادة النظر بين كل الأجور و كل الأسعار من طرف المؤسسات. فب بينما يتم التفاوض في الأجور عند بعض المؤسسات فإنه عند البعض الآخر تبقى ثابتة. بمعنى آخر فإن ما نعتبره "المدى الطويل" هو عند بعض النشاطات في وقت أو في آخر عبارة عن "المدى القصير". وبالتالي فإن الأجور، و من تم الأسعار، تتميز بلزوجة أي أنهم ليسوا لا ثابتين تماماً و لا مرنين تماماً. لذا، يجب بناء نموذج يتوافق مع هذه الحالة.

في هذا النموذج لا يكون منحنى العرض الكلي لا أفقى ولا عمودي بل يكون مائلاً ذو ميل موجب. و تقيس قيمة هذا الميل درجة لزوجة كل من الأسعار و الأجور. كما أن التسوية سوف تتم عبر كل من الأسعار و الكميات.

تطلق الفكرة الأساسية للنموذج من قياس معدل نمو الأسعار و الأجور كمجموع الأثرين أي أثر السوق و أثر المعايير. من أجل التبسيط، نأخذ دالة الإنتاج ذات عوامل متكاملة<sup>(1)</sup>.

لو نسمى  $\dot{P}_t^*$  معدل نمو السعر المرغوب فإن نموذج المعايير البحث يعطي لنا المعادلة التالية:

$$\dot{P}_t^* = \dot{W}_t \dots \dots \dots \quad (3,7)$$

$\dot{W}_t$  هو معدل نمو الأجور.

فيما يخص أثر السوق، فهو متاسب مع الاختلال المتواجد بين العرض و الطلب. و الذي يمكن قياسه عن طريق حساب معدل الهامش للإمكانيات المتاحة للإنتاج:

$$U_{Kt} = \frac{(\bar{Y}_t - Y_t)}{\bar{Y}_t} \dots \dots \dots \quad (3,8)$$

حيث أن  $\bar{Y}_t$  تمثل العرض المحتمل أي أن  $(\bar{Y}_t - Y_t)$  تقيس الفرق بين العرض و الطلب.

<sup>(1)</sup> G. KEBABJIAN (1992) : Op-cit. P 116.

في النموذج المختلط نقىس معدل نمو الأسعار بالجزء  $\mu$  الخاص بتحديد أثر المعايير البحث و المعبّر عنه بالمعادلة (3،8) و الجزء الآخر  $\eta$  الخاص بأثر السوق البحث المحدد في المعادلة (3،7):

$$\frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} = \dot{P}_t = \mu \dot{W}_t - \eta U_{Nt} + d \dots \dots \dots \quad (3,9)$$

يقيس  $d$  أثر المتغيرات الخارجية الأخرى.

بوضع  $U_{Nt}$  معدل الهاشم للعملة المتاحة و الذي يمثل متغيره مفسرة لسوق فإننا نتحصل

على:

$$U_{Nt} = \frac{\bar{N} - N_t}{\bar{N}} \dots \dots \dots \quad (3,10)$$

$\bar{N}$  هو عرض العمل و المساوي لـ :

$$\bar{N} = \mu Y^* \dots \dots \dots \quad (3,11)$$

$$\Rightarrow \dot{W}_t = \mu' P_t - \eta' U_{Nt} + d' \dots \dots \dots \quad (3,12)$$

يمكن استخراج العلاقة بين  $P$  و  $Y$  بواسطة المعادلات (3،1)، (3،2)، (3،10) و (3،11).

$$P_t = z Y_t + Z_t \dots \dots \dots \quad (3,13)$$

مع العلم أن:

$$z = P_{t-1} \frac{\frac{\mu \eta}{Y^*} + \frac{\eta}{Y^*}}{1 - \mu \mu'} \\ Z_t = P_{t-1} \left[ 1 + \frac{\mu(d' - \eta') + (d + \eta)}{1 - \mu \mu'} \right]$$

الدالة (3،13) هي دالة العرض الكلي حيث يقيس ميلها  $z$  درجة مرونة الأجور و الأسعار. من أجل التبسيط سوف نكتبه على الشكل:

$$P = S(Y) \dots \dots \dots \quad (3,14)$$

و بحساب التفاضل نحصل على:

$$dP = S^+ dY \quad \dots \dots \dots (3,15)$$

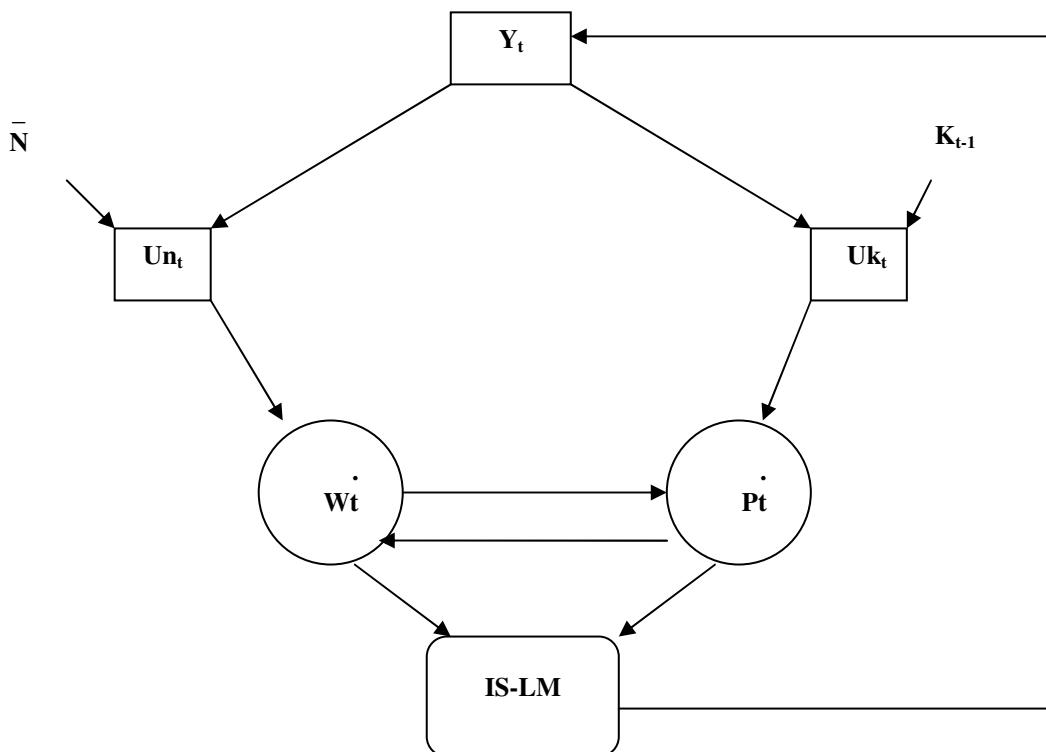
إذا كان:

$$\frac{dP}{dY} = S^+ \leftarrow 0 \Leftrightarrow \text{الأسعار ثابتة.} \bullet$$

$$\frac{dP}{dY} = S^+ \leftarrow +\infty \Leftrightarrow \text{الأسعار لزجة.} \bullet$$

$$\frac{dP}{dY} = S^+ \leftarrow +\infty \Leftrightarrow \text{الأسعار مرنة تماما.} \bullet$$

يمكن تمثيل إدماج الأسعار و الأجور في نموذج IS-LM بالمخطط التالي:



المخطط (3،1) : إدماج الأسعار و الأجور في نموذج IS-LM

-3 التوازن تدريب

### ٣- التوازن في ظل سعر صرف قابلة:

يحدث التوازن الكلي بتساوي كل من سوق السلع و الخدمات، السوق النقدية و ميزان المدفوعات في آن واحد<sup>(1)</sup>.

في نظام سعر صرف ثابت لا يعتبر هذا الأخير كمتغير داخلية لذلك فإن الكتلة النقدية هي التي تصبح كذلك، بحيث تتحدد عبر المضاعف النطوي الموافق للسياسة المالية.

نحصل على التوازن الكلي بتساوي  $Y = r$  في المعادلات الثلاث. نلاحظ أن هذا النظام يتوافق مع نموذج السببية بحيث أن المعادلتين  $(3,16)$  و  $(3,18)$  تكفيان بمساعدة المعادلة  $(3,14)$  لتحديد مستوى الناتج، الأسعار و معدل الفائدة. بعد ذلك لن يبقى إلا تعويضهم في المعادلة  $(3,17)$  لاستخلاص قيمة  $M$ .

في هذا النموذج ليس لدينا إلا سلسلة من المضاعفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، إلا وهي المضاعفات المالية. و لحسابها يجب أن نقوم بحساب التفاضل:

من المعادلة (21،3) لدينا:

$$dr = \frac{1}{K_r} [IM_Y d_Y + (IM_P d_P - X_P d_P)] \dots \dots \dots \quad (3.22)$$

<sup>(1)</sup> K. CUTHBERTSON and M. P. TAYLOR (1987): Op-cit. P 39.

بتعويض (16،3) و (22،3) في (20) نحصل على:

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{D'} K_r \dots \dots \dots (3,23)$$

مع العلم أن:

$$D' = (K_r - I_r) [IM_Y + (IM_p - X_p) S^+] + K_r (S_Y + S_p S^+)$$

لو نعرض قيمة  $d_p$  في المعادلة (22،1) ينتج لدينا:

$$\frac{d_r}{dG} = \frac{IM_Y + S^+ (IM_p - X_p)}{D'} \dots \dots \dots (3,24)$$

$$\frac{dP}{dG} = \frac{S^+ K_r}{D'} \dots \dots \dots (3,25)$$

نلاحظ أن مضاعفات الدخل و معدل الفائدة غير مرتبطة بأثر كينز ( $S^+ L_P$ ) و إنما هي بدلالة أثر التنافسية ( $IM_p - X_p$ ) فقط وهذا راجع إلى أن في نظام سعر صرف ثابت الكتلة النقدية هي التي سوف تتحمل عبء التسوية. حيث أن النقود (بما أنها متغيرة داخلية) سوف تمتثل كلياً لأثر كينز كما تبينه المعادلة التالية:

$$\frac{dM}{dG} = \frac{(L_Y + L_p S^+) K_r + [(IM_Y - X_p) S^+] L_r}{D'} \dots \dots \dots (3,26)$$

لا يمكننا إعطاء بالتحديد إشارة هذا المضاعف لأنه بإمكان الكتلة النقدية أن ترتفع أو تنخفض نتيجة السياسة المتبعة و ذلك حسب أهمية كل من أثر كينز وأثر التنافسية.

### 2-3- التوازن في نظام سعر صرف مرن :

يكتب النموذج في نظام سعر صرف مرن و تغير الأسعار كالتالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} I(r) = S(Y, P) - G - X(P, e) + IM(Y, P, e) \dots \dots \dots (3,27) \\ M = L(Y, P, r) \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (3,28) \\ 0 = X(P, e) - IM(Y, P, e) + K(r) \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (3,29) \end{array} \right.$$

هذا النموذج غير محدد (لدينا ثلاثة معادلات و أربعة مجاهيل) لذا يجب إضافة معادلة رابعة و هي معادلة العرض الكلي (16,3)، فنحصل على:

$$\left[ I_r d_r = \left[ S_Y + S_P S^+ + IM_Y + S^+ (IM_P + X_P) \right] dY + (IM_e - X_e) de - dG \right] \dots \quad (3,30)$$

نشير إلى أنه إذا كانت الأسعار لزجة فإن النتائج المحصل عليها من خلال تحليل هذا النموذج هي نفس النتائج المحصل عليها في نموذج الأسعار الثابتة شرط أن يكون أثر الأرصدة الحقيقة ( $S^+SP$ ) معادلاً. حيث أن وجود هذا الأخير سيضفي التباسا فيما يخص إشارة المضاعفات الاقتصادية. لذلك و من أجل التبسيط سنعتبر أن هذا الأثر ضعيف جداً.

$$D'' = (I_r - K_r)(L_\gamma + L_P S^+) + (S_P S^+ + S_\gamma) L_r \quad \text{وضع:}$$

و منه تكون المضاعفات:

$$\frac{dP}{IM} = \frac{S^+(I_r - K_r)}{D''} \dots \dots \dots \quad (3,36)$$

$$\frac{dr}{dG} = -\frac{L_Y + S^+ L_P}{D''} \dots \dots \dots \quad (3,37)$$

$$\frac{dr}{dt} = \frac{S_Y + S^+ S_P}{(S_Y - S^-) - \gamma}, \quad (3.38)$$

$$\frac{de}{dt} = -\frac{K_r(L_Y + S^+L_P) + L_r(IM_Y + S^+(IM_P - X_P))}{(IM_e - X_e)D} \quad (3.39)$$

$$\frac{dG}{de} = K_v (S_v + S^+ S_p) - (I_v - K_v) \left[ IM_v + S^+ (IM_p - X_p) \right]$$

نجل من خلال عبارات المضاعفات أعلاه ظهور العبارتين ( $LPS^+$ ) و ( $SpS^+$ ) و الدالتين على إدماج أثر تغيرات الأسعار على النموذج من خلال أثر كينز و أثر الأرصدة الحقيقة.

كما أن أثر التنافسية لا يتدخل في كل من مضاعفات الدخل، السعر و معدل الفائدة بما أننا في نظام سعر صرف مرن.

#### 4- السياسات الاقتصادية ضمن مرحلة الأسعار:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نبني نموذجا عاماً يسمح لنا بإدماج كل من النموذج الكلاسيكي و الكينزي كحالات خاصة. سنحاول الآن دراسة السياسات الاقتصادية الملائمة و التي تسمح بتحقيق الأهداف المرغوبة حسب الوضعية الاقتصادية القائمة (نظام سعر الصرف، درجة مرحلة الأسعار، حركة رؤوس الأموال...).

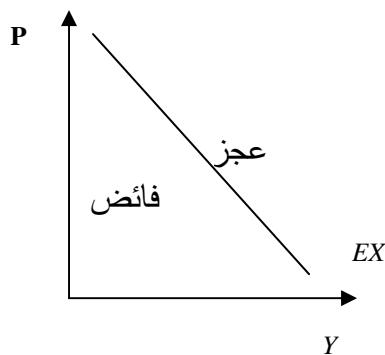
#### EX-1-4 : بناء معنى

كما سبق و أن ذكرنا يعبر منحنى (BP) على كل الثنائيات ( $Y, r$ ) التي تحدد توازن ميزان المدفوعات. عند إدماج مستوى الأسعار فإن ميزان المدفوعات لن يكون بدلالة الدخل و معدل الفائدة فقط و إنما أيضاً بدلالة الأسعار كما تبينه المعادلتين (3،18) و (3،29). نسمي منحنى EX المكان الهندسي لكل النقط (P, Y) الموافقة لتوازن ميزان المدفوعات :

$$K(r) = IM(Y, P, e) - X(P, e) \dots \dots \dots \quad (3,41)$$

في حالة عدم حركة رؤوس الأموال يكون لدينا ثلاثة متغيرات داخلية: السعر، الإنتاج و سعر الصرف. إذا كان هذا الأخير ثابتاً فإننا نحصل على دالة واحدة في المعلم  $Y, P$ . أما إذا كان مرنا فإنه يكون لدينا مجموعة من الدول محددة بسعر الصرف.

يكون ميل (EX) سالباً مهما كانت الحالة الاقتصادية السائدة، حيث أن ارتفاعاً في الدخل يتسبب - من أجل سعر صرف معطى - في ارتفاع الواردات الشيء الذي يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات (الشكل (3،6)). من أجل المحافظة على التوازن (بقاء على المنحنى EX) يجب أن تتخفض الأسعار فینتتج عن ذلك أثر التنافسية الذي سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات.



الشكل (3،6) : منحنى EX

#### 4-2- السياسات الاقتصادية في نظام سعر صرف ثابت:

حتى نتمكن من تحديد السياسة الاقتصادية الملائمة في نظام سعر صرف ثابت، لا بد أن نقوم بدراسة المضاعفات الخاصة بهذا النموذج.  
لو نعبر عن:

- الأسعار الثابتة بـ  $S^+ = 0$ ,
- الأسعار اللزجة بـ  $0 < S^+ < \infty$ ,
- الأسعار مرنة تماماً بـ  $S^+ = \infty$ ,
- رقابة تامة على رؤوس الأموال بـ  $K_r = 0$ ,
- حركة رؤوس الأموال بـ  $0 < K_r < \infty$ ,
- حركة تامة لرؤوس الأموال بـ  $K_r = \infty$ .

و بوضع:

$$\begin{aligned} D'_1 &= (K_r - I_r)IM_y + KrS_Y \\ D'_2 &= IM_y + (IM_p - X_p)S^+ + S_Y \\ D'_3 &= (K_r - I_r)(IM_p - X_p) \end{aligned}$$

نتحصل على الجدول التالي:

الجدول (٣،١): المضاعفات المالية و النقدية في نظام سعر صرف ثابت<sup>(١)</sup>

	S=0	0<S<∞	S=∞
K=0	$\frac{dY}{dG} = 0$ $\frac{dP}{dG} = 0$ $\frac{dr}{dG} = -\frac{1}{I_r}$	$\frac{dY}{dG} = 0,$ $\frac{dP}{dG} = 0 ,$ $\frac{dr}{dG} = -\frac{1}{I_r}$	$\frac{dY}{dG} = 0,$ $\frac{dP}{dG} = \text{غير معرف}$ $\frac{dr}{dG} = -\frac{1}{I_r}$
0<K<∞	$\frac{dY}{dG} = \frac{K_r}{D'_1}$ $\frac{dP}{dG} = 0$ $\frac{dr}{dG} = \frac{IM_Y}{D'_1}$	$\frac{dY}{dG} = \frac{K_r}{D'}$ $\frac{dP}{dG} = \frac{S^+ K_r}{D'}$ $\frac{dr}{dG} = \frac{IM_Y + S^+(IM_P - X_P)}{D'}$	$\frac{dY}{dG} = 0$ $\frac{dP}{dG} = \frac{K_r}{D'_3}$ $\frac{dr}{dG} = \frac{1}{D'_3}$
K=∞	$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{IM_Y + S_Y}$ $\frac{dP}{dG} = 0$ $\frac{dr}{dG} = 0$	$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{D'_2}$ $\frac{dP}{dG} = \frac{S^+}{D'_2}$ $\frac{dr}{dG} = 0$	$\frac{dY}{dG} = 0$ $\frac{dP}{dG} = 0$ $\frac{dr}{dG} = \frac{1}{(IM_P - X_P)}$

<sup>(١)</sup> تم حساب المضاعفات عن طريق تعويض بقيمة S و K في المعادلات (٢٢،٣)، (٢٣،٣) و (٢٤،٣).

نلاحظ من الجدول أن كل المضاعفات موجبة أو معدومة ما عدا مضاعف معدل الفائدة في حالة عدم حركة رؤوس الأموال.

لفرض الآن أن الاقتصاد يتميز بالخصائص التالية<sup>(1)</sup>:

- حركة منعدمة لرؤوس الأموال،
- ثبات سعر الصرف،
- الأسعار والأجور مرنة تماما.

إذا كان هذا الاقتصاد في حالة توازن أولية و لظروف خارجية أصبح في حالة اختلال، فإنه يعبر عن هذا الأخير في منحنى IS-LM BP متواجد فوق التوازن الداخلي بينما يقع EX تحت نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي و الطلب الكلي (الشكل (7,3)).

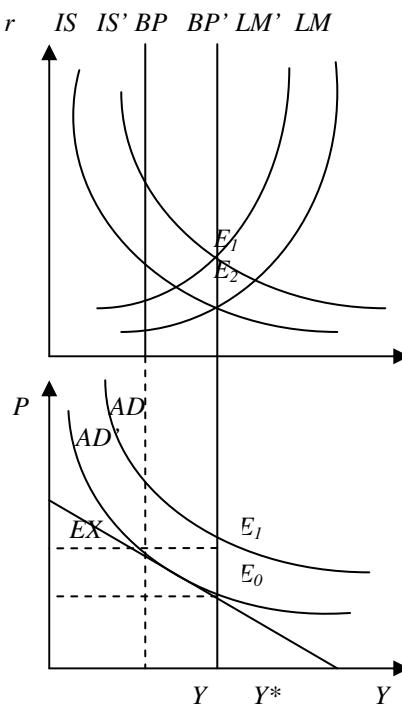
بما أن الأسعار و الأجور مرنة تماما، فإن سوق العمل أكد في حالة توازن و هذا يعني أن مستوى الناتج يوافق التشغيل الكامل. أي أنه لن يتم التوصل إلى التوازن الخارجي لا عن طريق تغير الناتج و لا عن طريق تغيير سعر الصرف. و منه فيبقى الحل الوحيد هو تغيير مستوى الأسعار عن طريق انتقال منحنى AD نحو الأسفل.

سيقوم البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية مما ينقص من الكتلة النقدية المتداولة فينتقل منحنى LM نحو اليسار متسببا في انتقال AD نحو الأسفل أين يتم التوازن في النقطة E<sub>1</sub> الموافقة لانخفاض مستوى الأسعار، الشيء الذي ينجم عنه انتقال منحنى IS نحو اليمين لنتحصل على التوازن الكلي.

إذا كان هناك حركة تامة لرؤوس الأموال، فإن النموذج سوف يوافق النموذج الكلاسيكي أين ينعدم كلية الأثر الحقيقي للسياسة المالية بحيث أن التسوية الوحيدة التي سوف تتم تكون خاصة بالكتلة النقدية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> G. KEBABJIAN (1992) : Op-cit. P 159.

<sup>(2)</sup> M.AGLIETTA (1997): Op-cit.P 361.



الشكل (7,3) : التسوية ضمن المراقبة التامة لرؤوس الأموال و أسعار مرنة

نفرض الآن أننا في حالة لزوجة الأسعار والأجور. بما أن سعر الصرف ثابت فإن العجز الخارجي سوف يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية فيخلل التوازن الداخلي. و لإعادته يجب أن تتم التسوية عبر كل من الأسعار والكميات. حيث أن سياسة مالية توسعية ستؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة فينخفض الاستثمار بسبب أثر المزاحمة. أما السياسة النقدية التوسعية، فإنها سوف تتسبب في ارتفاع الأسعار مؤدية إلى تراجع الاستهلاك و منه الطلب الكلي. حل هذا المشكل اقترح مندل تطبيق سياسة مختلطة لكن باتجاه معاكس، أي سياسة مالية توسعية و سياسة نقدية انكمashية. أين ترفع الأولى من مستوى الناتج و التشغيل من أجل تحقيق التوازن الداخلي. في حين تساعد الثانية على تحسين ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق انخفاض مستوى الأسعار الذي سوف ينتج عنه ارتفاع الصادرات و انخفاض الواردات.

لو تتم التسوية عن طريق تغيير قيمة العملة (تخفيضها مثلا)، فإن سعر الصرف سوف يرتفع مما ينجم عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار و منه ارتفاع الطلب على النقود. بما أن عرض النقود لم يتغير، فإنه سوف يكون هناك فائض في الطلب على النقود الذي سيوافق فائض في الميزان الجاري الذي سيتسبب في تراكماحتياطي الصرف مؤديا إلى ارتفاع عرض النقود حتى يتحقق التوازن في

السوق النقدية. في هذا المستوى سوف ينعدم رصيد الميزان الجاري بينما يرتفع المستوى العام للأسعار، معدل الفائدة و الناتج في المدى القصير.

#### 4-3- السياسات الاقتصادية ضمن سعر صرف مرن:

عند مرونة سعر الصرف فإن عدد المتغيرات الداخلية هو أربعة: الدخل، معدل الفائدة، مستوى الأسعار و سعر الصرف. يتم تطبيق السياسة الاقتصادية الملائمة حسب الوضعية السائدة أي حسب قيمة المضاعفات المالية و النقدية للمتغيرات السابقة الذكر.

بوضع:

$$\begin{aligned} D_1'' &= I_r L_Y + L_r S_Y \\ D_2'' &= (I_r - K_r) L_Y + L_r S_Y \\ D_3'' &= I_r (L_Y + L_p S^+) + L_r (S_p S^+ + S_Y) \\ D_4'' &= L_p I_r + S_p L_r \\ D_5'' &= (I_r - K_r) L_p + S_p L_r \end{aligned}$$

فإننا نسجل و كما بيشه الجدول (3،2) أدناه :

- أثر التنافسية السعرية لا يتدخل في مضاعف الدخل، معدل الفائدة ولا في مضاعف السعر. فهو موجود فقط في مضاعف سعر الصرف و ذلك بسبب مرونة هذا الأخير الذي يتحمل إجمالي التسويات الخارجية.
- تؤدي مرونة الأسعار إلى فشل السياسات المالية و النقدية مهما كانت درجة حرارة رؤوس الأموال.
- في الحالة العامة للزوجة الأسعار فإن قيمة المضاعف لا ترتبط فقط بالمعالم المتعلقة بالطلب الكلي و إنما أيضاً بتلك المرتبطة بالعرض الكلي.

الجدول (2،3): المضاعفات المالية و النقدية في نظام سعر صرف مرن<sup>(1)</sup>

	S=0	0<S< $\infty$	S= $\infty$
K=0	$\frac{dY}{dG} = \frac{L_r}{D'_1}, \frac{dY}{dM} = \frac{I_r}{D'_1}$ $\frac{dP}{dG} = 0, \frac{dP}{dM} = 0$ $\frac{dr}{dG} = \frac{-LY}{D'_1}, \frac{dr}{dM} = \frac{SY}{(IM_e - X_e)D'_1}$ $\frac{de}{dG} = \frac{-L_r IM_Y}{(IM_e - X_e)D'_1}, \frac{de}{dM} = \frac{-I_r IM_Y}{(IM_e - X_e)D'_1}$	$\frac{dY}{dG} = \frac{L_r}{D'_3}, \frac{dY}{dM} = \frac{I_r}{D'_3}$ $\frac{dP}{dG} = \frac{S^+ L_r}{D'_3}, \frac{dP}{dM} = \frac{S^+ I_r}{D'_3}$ $\frac{dr}{dG} = -\frac{LY + S^+ L_P}{D'_3}, \frac{dr}{dM} = \frac{SY + S^+ S_P}{(IM_e - X_e)D'_3}$ $\frac{de}{dG} = \frac{L_r (IM_Y + S^+ (IM_P - X_P))}{(IM_e - X_e)D'_3}, \frac{de}{dM} = \frac{-(I_r - K_r) IM_Y}{(IM_e - X_e)D'_3}$	$\frac{dY}{dG} = 0, \frac{dY}{dM} = 0$ $\frac{dP}{dG} = \frac{L_r}{D'_4}, \frac{dP}{dM} = \frac{I_r}{D'_4}$ $\frac{dr}{dG} = -\frac{L_P}{D'_4}, \frac{dr}{dM} = \frac{S_P}{(IM_e - X_e)D'_4}$ $\frac{de}{dG} = -\frac{L_r (IM_P - X_P)}{(IM_e - X_e)D'_4}, \frac{de}{dM} = \frac{-I_r (IM_P - X_P)}{(IM_e - X_e)D'_4}$
0<K< $\infty$	$\frac{dY}{dG} = \frac{L_r}{D'_2}, \frac{dY}{dM} = \frac{I_r - k_r}{D'_2}$ $\frac{dP}{dG} = 0, \frac{dP}{dM} = 0$ $\frac{dr}{dG} = \frac{-LY}{D'_2}, \frac{dr}{dM} = \frac{SY}{(IM_e - X_e)D'_2}$ $\frac{de}{dG} = \frac{-KL_Y - L_r IM_Y}{(IM_e - X_e)D'_2}, \frac{de}{dM} = \frac{K_r SY - I_r IM_Y}{(IM_e - X_e)D'_2}$	$\frac{dY}{dG} = \frac{L_r}{D''}, \frac{dY}{dM} = \frac{I_r - K_r}{D''}$ $\frac{dP}{dG} = \frac{S^+ L_T}{D''}, \frac{dP}{dM} = \frac{S^+ (I_r - K_r)}{D''}$ $\frac{dr}{dG} = -\frac{LY + S^+ L_P}{D''}, \frac{dr}{dM} = \frac{SY + S^+ S_P}{(IM_e - X_e)D''}$ $\frac{de}{dG} = -\frac{K_r (LY + S^+ L_P) + L_r (IM_Y + S^+ (IM_P - X_P))}{(IM_e - X_e)D''},$ $\frac{de}{dM} = \frac{K_r (SY + S^+ S_P) - (I_r - K_r) (IM_Y + S^+ (IM_P - X_P))}{(IM_e - X_e)D''}$	$\frac{dY}{dG} = 0, \frac{dY}{dM} = 0$ $\frac{dP}{dG} = \frac{L_r}{D'_5}, \frac{dP}{dM} = \frac{I_r - Kr}{D'_5}$ $\frac{dr}{dG} = -\frac{L_P}{D'_5}, \frac{dr}{dM} = \frac{S_P}{(IM_e - X_e)D'_5}$ $\frac{de}{dG} = -\frac{K_r L_P + L_r (IM_P - X_P)}{(IM_e - X_e)D'_5},$ $\frac{de}{dM} = \frac{K_r S_P - (I_r - K_r) (IM_P - X_P)}{(IM_e - X_e)D'_5}$
K= $\infty$	$\frac{dY}{dG} = 0, \frac{dY}{dM} = \frac{1}{L_Y}$ $\frac{dP}{dG} = 0, \frac{dP}{dM} = 0$ $\frac{dr}{dG} = 0, \frac{dr}{dM} = 0$ $\frac{de}{dG} = \frac{1}{(IM_e - X_e)}, \frac{de}{dM} = \frac{S_Y IM_Y}{(IM_e - X_e)L_Y}$	$\frac{dY}{dG} = 0, \frac{dY}{dM} = \frac{1}{L_Y + L_P S^+}$ $\frac{dP}{dG} = 0, \frac{dP}{dM} = \frac{S^+}{L_Y + L_P S^+}$ $\frac{dr}{dG} = 0, \frac{dr}{dM} = 0$ $\frac{de}{dG} = -\frac{L_Y + S^+ L_P}{(IM_e - X_e)(L_Y + L_P S^+)},$ $\frac{de}{dM} = \frac{(S_Y + S^+ S_P) + (IM_Y + S^+ (IM_P - X_P))}{(IM_e - X_e)(L_Y + L_P S^+)}$	$\frac{dY}{dG} = 0, \frac{dY}{dM} = 0$ $\frac{dP}{dG} = 0, \frac{dP}{dM} = \frac{1}{L_P}$ $\frac{dr}{dG} = 0, \frac{dr}{dM} = 0$ $\frac{de}{dG} = \frac{1}{(IM_e - X_e)}, \frac{de}{dM} = \frac{S_P + (IM_P - X_P)}{(IM_e - X_e)L_P}$

تم حساب المضاعفات عن طريق تعويض بقيمة S و K في المعادلات من (32،3) إلى (40،3)<sup>(1)</sup>

**المبحث الثاني:**  
**تحليل ظاهرة التضخم**

موضوع التضخم هو من أكثر المواضيع التي حظيت بالأبحاث في الحقبات الأخيرة و بالرغم من ذلك ما زال في حاجة إلى المزيد خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية في مجال السياسات لكسر حدة التضخم أو ربما القضاء عليه. في بينما حققت البلدان المتقدمة بعض النجاح في محاربة هذه الظاهرة و الحد منها، يقف العديد من البلدان النامية شبه عاجز إلى حد الآن عن تحقيق شيء ملموس أو مستدام في هذا المجال.

انطلاقاً من ذلك، سنصب اهتمامنا في هذا المبحث على التضخم، مفهومه، نتائجه و أهم النظريات التي تطرقت إلى هذه الظاهرة كما أننا سنحاول التطرق إلى مختلف السياسات الموضوعة لاستقرار الأسعار.

**1- مفهوم التضخم و نتائجه:**

**1-1 مفهوم التضخم:**

بالرغم من أن البعض يعرف التضخم بأنه "ارتفاع المستوى العام للأسعار" فإن أكثر التعريفات شيوعاً للتضخم هو أنه "ارتفاع مستمر أو متواصل في المستوى العام للأسعار" و يعرف التضخم بأنه مفرط أو جامح إذا كان تزايد الأسعار النقدية يتم بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة. أما إذا تحقق ارتفاع الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً فإن التضخم يوصف بأنه تدريجي أو زاحف. و ينعدم التعريف المذكور من حيث تركيزه على مظهر التضخم و هو الارتفاع المستمر للأسعار. فلا شك أن هناك حالات لا نلمس فيها هذا المظهر و مع ذلك يظل التضخم فيها قائماً. فمثلاً قد تستخدم الحكومة نفوذها بصفة مباشرة لمنع الأسعار من الارتفاع، أو قد تسمح لها بالارتفاع في حدود ضيقية خلال أي فترة من الزمن و ذلك بالرغم من وجود اتجاه واضح لارتفاعها بشدة لو تركت لقوى السوق الحر. أو قد تقوم الحكومة بتقديم إعانات مالية إلى المنتجين أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم و ذلك حتى يحافظوا على أسعار منتجاتهم ثابتة. و يحدث هذا على وجه الخصوص بالنسبة للسلع الضرورية. لذلك فإننا إذا قمنا بتعريف التضخم على أساس مظهره و هو ارتفاع الأسعار فإننا لن نتمكن من القول بأن هناك تضخماً في أي وضع من الأوضاع التي تبقى فيها الأسعار ثابتة أو مستقرة بشكل عام و لو كان ذلك لا يمثل الواقع. و يطلق على التضخم في مثل هذه الأوضاع التي تقوم فيها الحكومة بمنع الأسعار من الارتفاع "التضخم المكبوت" أو "المقيد". و تتعكس حالة التضخم المكبوت في مظاهر عديدة منها ارتفاع طلب المستهلكين أمام المحلات التجارية التي تتبع

السلع ذات الأسعار الثابتة و منها أيضا احتفاء هذه السلع نفسها من الأسواق في بعض الفترات. كما قد تعكس حالة التضخم المقيد أيضا في انخفاض جودة السلع الثابتة السعر انخفاضا تدريجيا و ملحوظا. و يلاحظ أن تركيز الحكومات على كبت التضخم قد يؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للاقتصاد حيث قد يعني هذا إهمال معالجة السبب الحقيقي للتضخم و تركه يتفاقم.

و هناك بعض التعريفات للتضخم تذهب إلى ما وراء ظاهرة ارتفاع الأسعار و تحاول إبراز السبب الأصلي لهذه الظاهرة. و من بين هذه التعريفات أنه "زيادة كمية النقود في ظروف التشغيل الكامل" (التعريف الكلاسيكي) أو "زيادة كمية النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج الداخلي الحقيقي" (النقديون) كذلك عرف بأنه "عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة" و بأنه "فائض طلب مستمر عند مستوى التشغيل الكامل" (كينز). و تنتقد هذه التعريفات و ما يشابهها في أن أي منها يضع تفسيرا معينا لظاهرة التضخم، و قد لا يكون هذا التفسير سليما في حد ذاته أو قد تكون هناك أسباب أخرى للتضخم، و من ثم يترتب على الأخذ بتفسير معين من إحدى النقطتين: إما عدم اكتشاف عملية التضخم أو رسم سياسة خطأ في مواجهتها و لهذا يعتقد أنه من الأسلم أن نتمسّك بالتعريف الشائع للتضخم الذي يكتفي بتسجيل ظاهرة ارتفاع الأسعار بالرغم مما يكتفه من قصور شديد أحيانا. و لعله من الممكن عمليا تغطية هذا القصور حيثما ينشأ باستخدام التعريفات الأخرى التي تركز على أسباب التضخم استخداما تدريجيا يرمي إلى إنقاء المناسب منها.

## 1-2-1 آثار التضخم:

للتضخم آثار اقتصادية و اجتماعية، و من أهم هذه الآثار و التي لا يجادل فيها أحد أنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني و الثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية لا تمثل مبادئ العدالة الاجتماعية أو الكفاءة الإنتاجية. كما أنه يمثل تهديدا حقيقيا يمس مختلف القطاعات الاقتصادية كالجهاز الإنتاجي، الجهاز النقدي القطاعي الخارجي... .

### 1-2-1 آثار التضخم على توزيع الدخل الوطني:

خلال عملية التضخم يتواли ارتفاع الأسعار و لكن الدخول النقدية لأفراد المجتمع لا ترتفع جميعا على نفس النمط فبعضها قد يبقى ثابتا أو يرتفع بمعدلات تفوق المعدلات التي ترتفع بها الأسعار<sup>(1)</sup>. و عموما فإن لدينا أربع حالات نظرية في هذا الصدد:

<sup>(1)</sup> مايكل أبدungan ترجمة محمد إبراهيم منصور (1999) مرجع سبق ذكره. ص365

«أن يبقى الدخل النقدي ثابتًا بينما يتواتى ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص بشكل مستمر. و تتوقف حدة التدهور في مستوى الدخل الحقيقي على درجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار. و هذه الحالة تتحقق خلال عملية التضخم بالنسبة لمن يشترون دخولهم بصفة أساسية أو كلية من إيجار ملكيات زراعية أو عقارية سكنية، فإذا كانت عقود إيجارات هذه الأراضي أو العقارات طويلة الأجل بمبالغ محدودة فإنها لا تأخذ في الاعتبار الارتفاع المتالي في الأسعار، و كذلك تتحقق بالنسبة لأصحاب المعاشات و لكل من يتلقى أجوراً أو مرتبات ثابتة وفقاً لعقود مسبقة طويلة الأجل أبرمت مع أصحاب الأعمال.

«أن يرتفع الدخل النقدي و لكن بمعدل أقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار. في هذه الحالة يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص بشكل مستمر و لكن بدرجة أخف مما يحدث في الحالة السابقة. و كلما انخفض معدل ارتفاع الدخل النقدي مقارنة بمعدل ارتفاع الأسعار كلما اقتربنا من الحالة السابقة. و هذه الحالة تتحقق غالباً لمعظم أصحاب المرتبات الذين يعملون لدى الدولة في الوظائف العمومية. هؤلاء يمكنهم المطالبة برفع مرتباتهم و لا يتمكنون غالباً من ممارسة حقهم في الإضراب عن العمل حيثما تخفيض دخولهم الحقيقة متلماً تفعل بعض الفئات الأخرى داخل المجتمع. و لكن بين سنة و أخرى قد تصدر الدولة قرارات برفع مرتبات العمال بنسبة معينة أو إعطائهم علاوات نقدية لمواجهة غلاء المعيشة. لكن من الملاحظ أن الزيادات في المرتبات أو العلاوات غالباً ما تكون أقل من الزيادات التي حدثت في المستوى العام للأسعار بشكل ملموس مما تؤدي إلى انخفاض دخولهم الحقيقة على مدى السنوات المتالية و ذلك فيما عدا بعض الفئات المميزة من موظفي الدولة. و لقد لاحظ العديد من المفكرين أن استمرار ارتفاع الأسعار قد تسبب في الكثير من البلدان الغربية المتقدمة و غيرها في ابتعاد أصحاب المؤهلات العالية عن الوظائف العمومية و ذلك لتدهور الدخول الحقيقة. و يعتبر ذلك من أخطر النتائج الاجتماعية و الاقتصادية التي تحدث على مدى الأجل الطويل من جراء التضخم.

«أن يرتفع الدخل النقدي بمعدل مساوٍ مع معدل ارتفاع مستوى الأسعار، و هنا لا يتغير مستوى الدخل الحقيقي. تحدث هذه الحالة لغالبية الفئات العمالية العاملين في الصناعة في البلدان المتقدمة ( أصحاب الأجور )، فالارتفاع المستمر في الأسعار سيرتبط بارتفاع مستمر في الأجور. و قد يسبق ارتفاع الأجور ارتفاع الأسعار أو العكس تبعاً لقوة مركز المساومة من جانب العمال أو من جانب أصحاب الأعمال. لقد أثبتت الدراسات التطبيقية التي أجريت في بعض البلدان المتقدمة لفترات طويلة أن العمال استطاعوا أن يحافظوا على نصيبهم الحقيقي من الدخل الوطني و هذا يعني أن الاتحادات العمالية قد تمكنت بصفة مستمرة من دفع معدلات الأجور النقدية للارتفاع بنفس المعدلات التي كانت

الأسعار ترتفع بها<sup>(1)</sup>. إن موقف الفئات العمالية في البلدان النامية قد يختلف عن هذه القاعدة و ذلك تبعاً لقوة الاتحادات العمالية في هذه البلدان و قدرتها على الإضراب دون تعرض لعرقلة السلطات.

أن يرتفع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع مستوى الأسعار، و بالتالي يزداد الدخل الحقيقي. غالباً ما تمس هذه الظاهرة أصحاب المشروعات الصناعية الذين يتمكنون من زيادة إيراداتهم النقدية الصافية خلال فترات التضخم بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات الأسعار. فارتفاع هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات النقدية الإجمالية علماً أن النفقات لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار و إنما بعد انتهاء فترة من الزمن بين مطالبة اتحادات العمال برفع معدلات الأجور و مساومة أصحاب المشروعات و تسويتهم في الأمور. إضافة إلى هذا فإن العديد من بنود النفقات مثل مدفوعات الفائدة على رأس المال، إيجار المباني، نفقات الاستهلاكات الرأسمالية و الصيانة و الضرائب على العقارات... تبقى ثابتة أو تتغير بمعدلات ضئيلة لا تتناسب مع المعدلات التي ترتفع بها الأسعار.

و هكذا نرى أن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الوطني بسبب اختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع.

## 1-2-2- تأثير التضخم على هيكل الإنتاج:

إن التضخم و ما يترتب عليه من ارتفاع مستوى الأسعار و الأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربية، سوف تجذب رؤوس الأموال و العمالة على حساب الأنشطة الإنتاجية و الاستثمارية، و التي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي، سوف تتجدد الصناعات الثقيلة و الأساسية، إذ أنها تحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة التي يعاني منها عمالها. في نفس الوقت فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية. مما يتسبب في حدوث مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي تتعكس على كافة القطاعات الاقتصادية و الذي يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو.

بينما يتسبب التضخم في ظهور أزمات على مستوى الهيكل الإنتاجي، فإنه على مستوى هيكل التسويق و التوزيع سيحدث العكس. إذ أنها نسجل تشطيط الدورة التجارية و المضاربة، حيث يزدهر هذا القطاع و تزداد قنوات التسويق. وبالتالي يتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، فيتعدد الوسطاء و ترتفع نفقات التسويق<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن بسرى أحمد و آخرون (2007). مرجع سبق ذكره. ص 164.

<sup>(2)</sup> د. مصطفى رشدي شيخة (1996): «اقتصاديات النقود و المصارف و المال» دار المعرفة الجامعية- ص 856.

### ١-٢-٣- التضخم و المعايير النقدية:

يمثل التضخم خطراً على الجهاز النقدي بحيث أنه هو تهديد لقيمة الأصول النقدية كما أنه تهديد للاستقرار النقدي.

#### ١- التضخم كتهديد لقيمة الأصول النقدية:

يعني التضخم التحول إلى الاستهلاك على حساب الادخار. حيث أنه عندما يرى الفرد أن هناك ارتفاعاً في الأسعار و انخفاضاً في قيمة النقود، فإنه يعتبر أن الاستهلاك المستقبلي أصبح يمثل خطورة على الثروة المختزنة نقدياً. وعلى ذلك يعيد الأفراد توزيع ثرواتهم لصالح الأصول الحقيقة. و مما يضاعف هذا الأثر أن يصاحب التضخم زيادة في الإصدار النقدي أو التوسيع في الائتمان المصرفي.

#### بـ- التضخم كتهديد للاستقرار النقدي:

يبثir التضخم انحرافات حادة في هيكلة الإقراض و من إحدى نتائجه؛ تأثيره على العلاقات بين المشروعات و المصارف. ففي فترات التضخم يكون من الأجدى دائماً اللجوء إلى الاقتراض لأن التسديد سوف يتم بنقد أدنى قيمة. و بذلك فإن المشروعات تسعى دائماً للاقتراض إلا أن المصارف تبدو متحفظة للأسباب ذاتها<sup>(2)</sup>.

في هذا الإطار، يترتب عن التضخم نتائجتان أساسيتان. فالدرجة الأولى لا تتوقف معدلات الفائدة عن الارتفاع لتعويض البنوك عن خسارتها و هذا يعيق العديد من أوجه الإنفاق الاستثماري كالاستثمار في الإنشاءات العقارية. و بالدرجة الثانية فإن المصارف ترفض الإقراض إلا لأجل قصير و بمعدلات فائدة مرتفعة. و كلما ارتفعت نسبة القروض القصيرة الأجل كلما دل ذلك على تمويل غير طبيعي للمشروعات و إذا ما واجه أحد المصارف صعوبات مالية فإن المجتمع المالي يتعرض للخطر و هكذا أصبحت سيولة الجهاز المصرفي الشغل الشاغل للمصارف.

<sup>(2)</sup> د. وسام ملاك (2000): مرجع سبق ذكره ص 456.

**٤-٢-١- أثر التضخم على القطاعين الخارجي:**

يمارس التضخم تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات لأنّه يعبر عن قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجّهها زيادة في الإنتاج الداخلي. و من ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد و تقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير. فتهتر قيمـة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية. و تختـل بالتالي معدلات المبادلة بين السلع الوطنية و السلع الأجنبية. فترتفـع أسعار الأولى بالنسبة للثانية مؤدية إلى تفاقـم عجز ميزـان المدفـوعات الذي يعني استهلاك المواد الأجنـبية و الاحتياطي النقـدي الدولي للاقـتصاد الداخـلي.

**٤-٢-١- التضخم و البطالة:**

يمنع التضخم من محاولة استخدام كامل الطاقة الإنتاجية بداعـعـ الخوف من تحويل درجة معقولـة من التضخم إلى تضخم غير مقبول. و بذلك فإن التكلفة الحقيقـة للتضخم هي البطـالة التي ليست منحصرـة فقط في البطـالة الناتـجة عن معدلات الفائـدة المرتفـعة و عن انخفـاض الاستـثمار، بل أيضاً البطـالة التي تتسامـح فيها الحكومة أو تشـجـعـها عـمـداً من اـنـخـافـاضـ حـقـيقـيـ في دـخـلـهـ لكنـهـ الضـرـرـ يـتـحـمـلـهـ أقلـيـةـ منـ حـدـثـهـ حيثـ أنـ الـذـيـ يـفـقـدـ عـلـمـهـ يـعـانـيـ منـ اـنـخـافـاضـ حـقـيقـيـ فيـ دـخـلـهـ لكنـهـ الضـرـرـ يـتـحـمـلـهـ أقلـيـةـ منـ المـجـتمـعـ وـ الـتـيـ لاـ تـحـظـىـ باـهـتـامـ كـبـيرـ منـ طـرـفـ السـلـطـاتـ. بينماـ الضـرـرـ النـاجـمـ عنـ التـضـخمـ فـهـ يـمـسـ كلـ المـجـتمـعـ، فالـإـنـتـاجـ الـذـيـ تـنـمـ خـسـارـتـهـ بـسـبـبـ الرـكـودـ يـعـتـبـرـ أـنـهـ خـسـرـ لـلـأـبـدـ وـ لـاـ تـوـجـدـ أـيـةـ وـسـيـلـةـ تـسـمـحـ بـالـتـمـتـعـ بـسـلـعـ لـمـ يـتـمـ إـنـتـاجـهـاـ. لذلكـ فإنـ الـحـكـومـةـ هيـ عـلـىـ اـسـتـعـادـ لـتـقـبـلـ زـيـادـةـ فيـ مـعـدـلـاتـ الـبـطـالـةـ مـقـابـلـ تـخـفيـضـ مـعـدـلـاتـ التـضـخمـ.

**٢- طبيعة الظاهرة التخدمية:**

تختص النظرية ببحث السبب الأصلي وراء ظاهرة الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار. و على أساس النظرية يمكن تصميم السياسة العلاجية للتضخم. في الواقع العلمي يمكن أن يكون هناك أكثر من سبب للتضخم و معنى هذا أن يكون هناك مجال لأكثر من نظرية في تفسيره. لقد برزت وجهتا نظر مختلفتين في تفسير التضخم. ففي حين يرى البعض أن التضخم هو ظاهرة نقدية على وجه حصري، فإن البعض الآخر يعتبره ظاهرة اقتصادية كافية. أي أنه عدم توازن إجمالي بين ظواهر اقتصادية.

**2-1- التضخم هو ظاهرة نقدية:**

إن النظريات النقدية هي محاولة لفهم الدور الذي تلعبه كميات النقود في عمل الاقتصاد. ويوجد نظريتان متناقضتان عن دور النقود في الحياة الاقتصادية و النظريتان المشار إليهما هما "النظرية الكمية للنقود" و "النظرية الكنزية".

**2-1-1- النظرية الكمية للنقود:**

يعود تاريخ هذه النظرية إلى منتصف القرن السادس عشر عندما لاحظ Jean Bodin العلاقة القائمة بين القدوم الكثيف للمعادن الثمينة إلى أوروبا و تضخم الأسعار. بعدها تطورت النظرية تدريجياً من طرف العديد من بينهم: Richard Cantillon، John Hume، David Loke، Irving Fisher ... . كما أخذت شكل رياضياً عبر معادلة فيشر لـ

و تعتبر نظرية كمية النقود نظرية قديمة و طريقة نظرية صامدة لشرح دور النقود في الاقتصاد الكلي. وصمود هذه النظرية منذ الكلاسيكيين حتى وقتنا الحاضر إنما يرجع لمنطقيتها التي تبدو أنها مقنعة. و في صياغتها التقليدية فإن النظرية الكمية للنقود تؤكد على نقطتين:

- أن الزيادة في الكمية المعروضة من النقود تؤدي إلى زيادة في إنفاق الأفراد.
- يؤدي الإنفاق المتزايد إلى زيادة في الدخل الوطني النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

كما تعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها<sup>(1)</sup> :

**أولاً: تناوب تغير الأسعار مع تغير الكتلة النقدية:**

يعبر المستوى العام للأسعار على سعر النقود إذا فإن تغيراً في كمية النقود يمكن أن يؤثر على بعض المتغيرات الحقيقة لكن هذا التأثير مؤقت. بحيث أنه ليست هذه التغيرات التي تعيد الاقتصاد إلى التوازن وإنما التغير في مستوى الأسعار هو الذي يعيد علاقة التوازن، فإذا حدث تغيراً في كمية النقود بنسبة معينة فإن مستوى الأسعار سوف يتغير بنفس النسبة و بنفس الإشارة، أي:

<sup>(1)</sup> T. M.HUMPHREY (1974) : « The quantity theory of money : its historical evolution and role in policies debates », Economic Review Federal Reserve Bank Of Richmond, p2.

هذه الفكرة مستخلصة من معادلة التوازن للنقد<sup>(1)</sup>:

حيث تمثل  $k$  دالة الطلب الحقيقي للنقد و المعبر عنه كجزء من الدخل الاسمي السنوي الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به كسيولة. يمكن كتابة المعادلة أعلاه بالشكل التالي:

يعبر الجزء الأيمن للمعادلة على الطلب على النقود، بينما يعبر الجزء الأيسر على عرض النقود. إن ارتفاعاً في مخزون النقود مثلًا بنسبة 10%， سيؤدي إلى ارتفاع الأرصدة الحقيقة. مما يتسبب في ارتفاع الطلب الكلي الذي ينجم عنه ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 10% لتعود الأرصدة الحقيقة إلى مستواها الأولى و ذلك عبر ميكانيزمين:

**ميكانيزم الإنفاق المباشر:** يتسبب ارتفاع مخزون النقود في ارتفاع الأرصدة الحقيقة الشيء الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم على السلع و الخدمات و ذلك من أجل التخلص من الفائض النقدي. و بما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإنه من غير الممكن أن يلبى الطلب عن طريق ارتفاع الإنتاج، لذلك ترتفع الأسعار تدريجيا إلى أن تعود الأرصدة الحقيقة إلى مستواها الأولى. أي ترتفع الأسعار بنفس نسبة ارتفاع مخزون النقود.

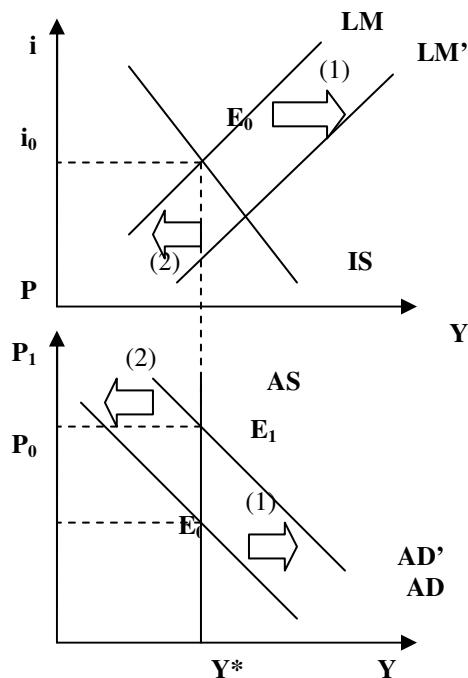
**بـ- ميكانيزم معدل الفائدة:** بارتفاع الأرصدة الحقيقية نتيجة ارتفاع كمية النقود، يحدث هناك فائض في عرض النقود فينخفض معدل الفائدة لإحداث التوازن. و ينتج عن ذلك ارتفاع مستوى الاستثمار و بالتالي، ارتفاع الطلب الكلي متنسباً بعد ذلك في ارتفاع مستوى الأسعار.

ثانياً: حيادية الفهد:

اشتقاقاً من فرضية التناسب المذكورة أعلاه، فإنه في ظل التحليل الكلاسيكي تعبّر فرضية حيادية النقود عن التوازن في الأجل الطويل. بحيث أنه أي تغيير في كمية النقود سوف يتسبب في حالة اختلال في المدى القصير. و خلال التحول نحو التوازن في هذه الفترة، سوف تتغير المتغيرات الحقيقية كالناتج، البطالة، معدل الفائدة الحقيقي... . لكن في المدى الطويل، سوف تعود إلى مستواها التوازنى الأولى نتيجة لتغيير الأسعار.

<sup>(1)</sup> R. L.HETZEL (1981) : « The quantity theory tradition and the role of monetary policy », Economic Review Federal Reserve Bank Of Richmond, p20.

بناءاً على فإن النقود تكون محابية و لن يؤدي التوسيع النقدي إلا إلى تغيير مستوى الأسعار و المتغيرات الاسمية دون تغير المتغيرات الحقيقة كما يبينه الشكل (3،8)<sup>(1)</sup> أدناه.



الشكل (3،8): ميكانيزم التوازن في المدى الطويل

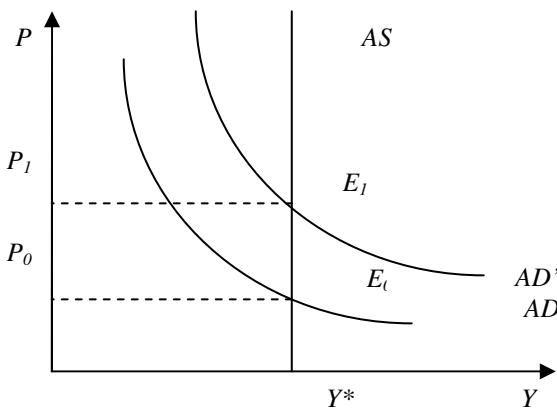
من هاتين الفرضيتين نستنتج أن أنصار النظرية الكمية يرون أن الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد الوطني دور مباشر، و وفقاً لنظريتهم فإن البنك المركزي يدير عرض النقود و الأفراد هم الذين يديرون الطلب عليها. وبالتالي، يتحدد حسب مبدأ العرض و الطلب كل من مستوى الأسعار و كمية النقود المتداولة.

و باستخدام التحليل البياني للطلب الكلي و العرض الكلي يمكن شرح وجهة النظر التقليدية في التضخم القائمة على النظرية الكمية للنقود.

يمثل الشكل المولاي منحنى العرض الكلي في المدى القصير وفقاً للتحليل التقليدي. فالطاقات الإنتاجية داخل الاقتصاد دائماً موظفة بالكامل و الناتج الداخلي الحقيقي ثابت. لنفرض أن الوضع التوازنی للأسعار يتحقق في البداية عند النقطة  $E_0$ . إن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي المرغوب مما يدفع بمنحنى الطلب الكلي إلى الأعلى. و حيث لا يمكن زيادة الناتج الحقيقي، فإن زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة كمية النقود سيكون لها أثر واحد ألا و هو ارتفاع المستوى العام

<sup>(1)</sup> تومي صالح(2004). مرجع سبق ذكره. ص 388.

للسعر. و النتيجة النهائية بقاء الدخل الحقيقي عند نفس المستوى التوازنى مع ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى  $P_1^{(1)}$ .



**الشكل (9،3): آلية التضخم في النظرية  
الكمية للنقد التقليدية**

بالنسبة للكلاسيكيين ارتبطت الحاجة للنقد بعوامل ثلاثة: حجم الإنتاج، هيكلة الأسعار النسبية و المستوى العام للأسعار. العاملان الأولان، طبقاً للتحليل الكلاسيكي، يرتبطان بعناصر حقيقة بحثه، أي بعناصر غير نقدية. و مقابل هذا الطلب على النقد يظهر العرض للنقد. في مرحلة لاحقة قام الاقتصاديون المناصرون للنظرية الكمية بإدخال المتغيرات النقدية في تحليلهم و أبرز هؤلاء: A.C. Pigou و A.Marshall، I.Fisher، L.Walras

## 2-1-2- تحليل فيشر و معادلة المعادلة:

أوضح فيشر أنه في كل عملية يوجد توازن بين القيمة المعطاة و القيمة المأخوذة<sup>(2)</sup>. فإذا أخذت بالاعتبار مجموع التبادلات الحاصلة داخل بلد ما في سنة معينة، فإن مجموع النقد المدفوع له قيمته يساوي القيمة الإجمالية للسلع المشتراء. إن مجموع النقد المدفوع هو حاصل ضرب كمية النقود قيد التداول بسرعة تداولها.

<sup>(1)</sup> أ.د. عبد الرحمن يسري احمد و آخرون (2007) : « النظرية الاقتصادية الكلية »، الدار الجامعية. ص 171.

<sup>(2)</sup> T. M.Humphrey (1997) : « Fisher and Wicksell on the quantity theory », Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quartely, V83/4. P 72

في ظل هذه الشروط، إذا اعتبرنا  $M$  مساوية لكمية النقود قيد التداول،  $V$  سرعة تداول النقد،  $T$  حجم المبادلات و  $P$  المستوى العام للأسعار، فإن معادلة التبادل تكون على الشكل<sup>(1)</sup>:

و هذا يعني أن مبلغ الإنفاقات الممثل بالجهة اليسرى للمعادلة يساوي مبلغ الإيراد الممثل بالجهة اليمنى للمعادلة.

پستد فیشر الی، فر پیتین اساسیتین هما:

- سرعة تداول النقود أو بمعنى آخر العدد الوسطي للمرات التي تستخدم الوحدة النقدية خلال العام هي مستقرة.

- إن الصفقات (أي المبيعات) هي دائماً عند مستوى يتطابق مع الاستخدام الكامل.

و هذا يعني أن مستوى الأسعار مرتبط على وجه بسيط بعرض النقود:

$$P = \frac{V}{T} M \dots \quad (3,46)$$

حيث أن  $a$  هو ثابت يتحدد بـ  $\frac{V}{T}$ . بما أنه يمكن اعتبار حجم المبادلات  $T$  مكافئ لمستوى الناتج  $Y$ ،

فإنه يمكن كتابة المعادلة (45,3) على الشكل التالي:

لذلك فإن النظرية الكمية تفرض أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن مستوى الناتج سوف يبقى ثابتاً. لذلك فإنه، وحسب المعادلة (49،3)، أي ارتفاع في الكثافة النقدية سيقابلها ارتفاعاً في مستوى الأسعار و ذلك نتيجة ارتفاع الطلب الكلي. و عليه، فإن معدل التضخم سوف يتاسب طرداً بنفس مقدار الزيادة في الطلب الكلي<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. سامي خليل (1994): «نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة». مطبع الأهرام. ص 1355.

<sup>(2)</sup> تومي صالح (2002): «النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر. خلال الفترة 1988 – 2000». أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الحبيب . ص 21

### **3-1-2- تحليل هارشال و معادلة كمبرنج:**

في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي"، عرض A.Marshall صيغة للعلاقة الكمية للنقد واستناداً إلى الدخل، و التي أصبحت مشهورة فيما بعد باسم "معادلة كمبردج:

مع  $M^d$  : الطلب على النقود و  $k$ : معامل توازن الأرصدة المرغوبة أو مقلوب سرعة دوران النقود.

بالنسبة لمارشال، ترتبط الأرصدة النقدية المرغوب بها مباشرة بالدخل الاسمي. و هذا الارتباط يتضح عبر المعامل  $k$  الذي يمثل النسبة من الدخل التي يرغب الوكلاه حيازتها على شكل نقد و بالتالي فهي معامل سلوك و تسمى أيضا بمعامل استخدام السيولة.

إن  $k$  هي عكس سرعة تحول النقد إلى دخل و تساوي  $(\frac{1}{V})$ ، فإذا كانت  $V$  تقيس عدد المرات التي استخدمت فيها الكتلة النقدية لشراء محمل الإنتاج النهائي من السلع و الخدمات، فإن  $(\frac{1}{V})$  تمثل نسبة الدخل التي تكون على شكل نقد أو بمعنى آخر، طول الفترة الوسيطية من الزمن التي يحتفظ خلالها بالنقد و التي تفصل ما بين الصفقات.

إن هذا المعامل المقابل لما يعرف بالميل عند كينز، يفترض بأنه معطى من خلال سلوكيات أو عادات التسديد و هيكلة النظام المصرفي. افترض مارشال أن  $k$  ثابتة و هي في الغالب أدنى من الوحدة<sup>(1)</sup> لأن الأرصدة النقدية التي تحرك الدخل الاسمي في فترة معينة (سنة) هي عادة أدنى من ذلك الدخل.

كان المعامل  $k$  عند مارشال موضوع تفسيرات غير قابلة للحصر و تحديداً فيما يتعلق بمقارنته مع سرعة تداول النقد. ففعلياً، عند مقاربة معادلة كمبردج مع المعادلة الكمية للنقد (أي المعادلة  $(3,48)$ ) يبدو أنه لا يوجد فارق بين  $k$  عند مارشال و عكس تحول النقد إلى دخل  $\frac{1}{V}$ .

بالتالي، فإن التضخم هو دالة في فائض الطلب الناتج عن انخفاض في طلب الأفراد على النقود. و يتولد عن فائض الطلب تجاه المستوى العام للأسعار (عن طريق الضغط على العرض)، ارتفاعاً في السعر<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. وسام ملاك (2000). مرجع سبق ذكره. ص 280.

<sup>(2)</sup> نومی صالح (2002). مرجع سیق ذکرہ. ص 24.

#### 4-1-2 النظرية الكمية الحديثة

لقد انتقدت النظرية الكمية التقليدية خاصة من طرف كينز. لذلك قام الكلاسيكيون الجدد والنقداويون ببعض التعديلات عليها وذلك عن طريق وضع فرضيات أكثر شمولاً تمكن من تطبيق النظرية الكمية بصفة عامة، فاعتبرت السلوكيات النقدية منذ ذلك الحين كمتغيرات.

قام Don Patinkin من جهته بإدخال المتغيرة النقدية كعامل مفسر للطلب و بذلك أعطى طابعاً نقدياً لنظرية التوازن الاقتصادي الكلي. من جهة أخرى، قام Milton Friedman بتحليل الطلب على النقود و اعتبره كمتغيرة تابعة و دالة لعدة عوامل محددة. يعني هذا الاقتراب أنه يجب إضافة معادلة نقدية للمعادلات المفسرة للتغيرات الحقيقة و التي من خلالها يتم نمذجة الإطار الاقتصادي الكلي<sup>(1)</sup>.

تعتبر دراسة Don Patinkin كامتداد للتحليل الكلاسيكي المعاصر للتوازن الكلي الذي يتعامل على العموم بالمتغيرات الحقيقة. إن التوازن الكلي للنظام الاقتصادي هو ناتج عن توليفة من التوازنات الجزئية بين العرض و الطلب و التي تقام في عدة أسواق. و النقود هنا لا تتدخل إلا كوسيلة للمحافظة على القيمة بما أن الأفراد مجبرين على تكوين أرصدة من أجل التمكّن في كل وقت من الموازنة بين إراداتهم و نفقاتهم.

علماً أن هذه الأرصدة لم يكن لها دوراً آخر، فإنها كانت تعتبر كجزء تابٍ من الدخل. بحيث أن حجم المعاملات، و حسب هذا التحليل، لم يكن مرتبطة إلا بالعوامل الحقيقة للاقتصاد و الذي كان يؤثر على طلب و عرض السلع و الخدمات. وبالتالي، فإن كمية النقود لم يكن لها تأثيراً ملمساً على حجم المعاملات و لا على الأرصدة. و منه فإن الدور الوحيد الذي كان يعطى لها هو تحديد قيمة التبادل للوسائل النقدية أي تحديد المستوى العام للأسعار.

حتى يبين أن النظرية الكمية للنقود ليست مرتبطة حتماً بفرضية ثبات معامل الأرصدة (و وبالتالي مرتبطة بحيادية السلوكيات النقدية)، فإن Don Patinkin أضاف العامل النقدي للعوامل الحقيقة الأخرى التي تحدد الطلب. وبالتالي، فقد كان عليه أن يعيد صياغة التحليل الجديد لدور الطلب الفردي على السلع و الخدمات.

لقد أضاف إلى العاملين المكونين للطلب و على الآثار المترتبة عليهم عامل آخر و أثر جديد. بحيث يعتبر أن الطلب مرتبط أيضاً بالقيمة الحقيقة للأرصدة. و عليه، و تبعاً لقدرتهم الشرائية، فإن

<sup>(1)</sup> C. POUSSARD (1959): « La théorie quantitative de la monnaie », Anales, Histoires, Sciences sociales, V14 N°1. P116.

الأرصدة الحقيقة لها تأثير على الطلب على السلع. فـأي ارتفاع أو انخفاض لها سيؤدي على العموم إلى زيادة أو نقص الطلب. علماً بأن الطلب الكلي هو مجموع دوال الطلب الفردية، و بما أن العرض مرتبط بالأسعار النسبية للسلع (عرض السلعة A الذي سعرها يرتفع بالنسبة لسعر السلعة B سوف يرتفع نسبياً مقارنة بالكمية المعروضة لـ B)، فإن التوازن الكلي سوف يحدث عند مستوى الأسعار الذي يسمح بتساوي الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في كل سوق<sup>(1)</sup>.

و عليه، مكن هذا التحليل من إدماج النظرية الكمية للنقد في التحليل الكلاسيكي الجديد للتوازن الكلي. بالفعل، فهو يعتبر أن كمية النقد تبقى مستقلة عن طلب النقد، إضافة إلى ذلك، فإن عرض السلع و الخدمات ليس مرتبطاً بكمية النقد المتداولة و منه فكل كمية نقد معطاة توافق مستوى الأسعار الذي يتحقق عنده التوازن الاقتصادي.

رغم التطور الذي جاء به Don Patinkin في تحليله، إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة بحيث أنها تعتبر أن:

- الأسعار مرنة،
- هناك حالة توازن وحيدة،
- الأدوات ثابتة،
- يقوم الأفراد بحساباتهم بالقيم الحقيقة و ليس الاسمية،
- النقد تبقى محيدة،
- دور المضاربة هنا مهم لصالح التوازن التلقائي الذي يتم في محيط يعتبر فيه أن المعلومات و التنبؤات صحيحة.

تبعاً للانتقادات السابقة الذكر و تجاوزاً للعقبات المواجهة للنظرية الكمية للنقد، قام ميلتون فريدمان و مدرسة شيكاغو ببناء نموذج جديد لهذه النظرية. بحيث أن فريدمان ينطلق من فكرة أنه يوجد طلب على النقد و الذي يعتبره كمتغيرة مرتبطة بعدد معين من العوامل. و منه فإن حالة التوازن تكون محددة بتوازن هذا الطلب و عرض النقد الذي يفترض أن يكون مستقلاً عنه.

ترتبط المعادلة النقدية لفريدمان بالطلب على النقد بمختلف أشكال الحياز على الثروة و التي تشمل إلى جانب النقد على السندات و الأسهم و السلع المادية، هذا بالإضافة إلى الرأسمال البشري أو القيمة الحالية لمدخلات العمل... و حتى نعطي لهذه العناصر تجانساً، فإنها تقاس بالوحدة النقدية.

<sup>(1)</sup> C. POUSSARD (1959) : Op.cit. P 117.

بالناتي، يحل فريمان دالة الطلب على النقود تبعاً للنموذج التقليدي لمعادلة الطلب، بحيث أن الفرد يملك مجموعة من الأصول تسمح له بتحقيق منفعة كلية. و عليه تكون دالة الطلب على النقود مرتبطة بالمتغيرات الأساسية الثلاثة: الثروة  $W$  معدل الفائدة و السعر.

يرتبط الطلب على الأرصدة الحقيقية طرداً بمبلغ الثروة و عكساً بالفارق بين معدل الفائدة و  
معدل تغيره و كذلك يرتبط عكساً بمعدل تغير الأسعار<sup>(1)</sup> :

مع الأخذ بعين الاعتبار أن :  $f'(W) > 0$  و  $f'(i - \frac{\Delta i}{i}) < 0$  ،  $f'(\frac{\Delta P}{P}) < 0$

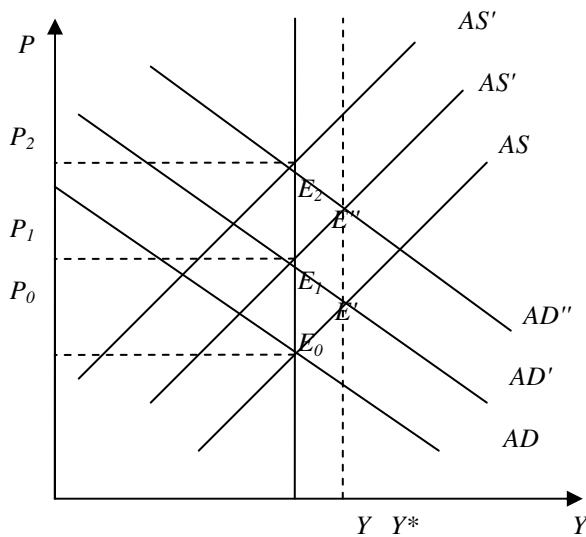
تمتاز هذه الصياغة الجديدة للطلب على النقد بكونها تأخذ بعين الاعتبار كل السلوكيات النقدية و بالتالي، فهى تسمح بإدماج كل الدوافع كالمضاربة الحادة و التعاملات.

إن الصورة التي يعرض بها النقاد تحليلهم لأثر الزيادة في كمية النقود تختلف بعض الشيء عن التحليل الكلاسيكي التقليدي من حيث الشكل ولكنها تتفق معه في الجوهر، فمن المتعارف عليه في التحليل الحديث أن مستوى التشغيل الكامل لا يعني استخدام القوة العاملة كلياً فهناك معدل عادي للبطالة ينشأ عن طريق عدم وجود الوظائف المناسبة لبعض العاطلين (البطالة الاحتكارية) أو تنشأ نتيجة تغير في هيكل الطلب على القوة العاملة (بعض العمال غير مطلوبين لأن الصناعات التي يستطيعون العمل بها في حالة تدهور أو كساد).

لذلك تبقى نسبة معينة من العمل في حالة بطالة بشكل طبيعي داخل اقتصاد السوق الحر. ويدافع الاقتصاديون عن هذا المستوى العادي للبطالة حيث أنه في حالة نقصه يتوجه الاقتصاد سريعاً إلى التشغيل الكامل و يصبح ارتفاع الأسعار التضخمي وارداً في أي لحظة. لذلك يسمى هذا المعدل بالمعدل غير التضخمي. في هذا الإطار يمكن تعريف أقصى ناتج حقيقي ممكن بأنه الناتج الذي يرتبط بالمستوى غير التضخمي للبطالة علماً بأن هذا المستوى سوف يكون دائماً أقل من مستوى الناتج الكامن في حالة التشغيل الكامل. يمثل الشكل الموالي وجهة نظر النقديين بالنسبة لدور النقود في التضخم<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. سام الملک (2000)، مرجع سبق ذکرہ، ص 308.

<sup>2)</sup> د. سامي خليل (1994): مرجع سبق ذكره . ص 1509.



الشكل (3،10): ميكانيزم التضخم عند النقيدين

إن أقصى ناتج حقيقي يمكن أن يوافق المستوى الغير التضخمي للبطالة هو  $Y$  بينما الناتج الحقيقي الموافق لمستوى التشغيل الكامل فهو  $Y^*$  و باستخدام منحنيات الطلب الكلي و العرض الكلي. نفرض أن الوضع التوازن قد تحدد أولاً في النقطة  $E_0$ . إن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي نحو اليمين. قد يتغير التوازن الكلي بصفة مؤقتة جداً من النقطة  $E_0$  إلى النقطة  $E'$  مما يعني أن الناتج الحقيقي قد ارتفع إلى مستوى التشغيل الكامل. غير أن نقص البطالة في الاقتصاد عن المستوى الطبيعي لها يتسبب مباشرة في ارتفاع الأجور مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار. و تتوقف حركة منحنى العرض الكلي إلى الأعلى بمجرد أن يصل إلى الوضع  $AS'$  و عندئذ يتحدد التوازن في النقطة  $E_1$  و يعود المستوى التوازنى للناتج الحقيقي عند أقصى مستوى ممكن أي عند  $Y$  الذي يمثل العرض الكلي الثابت. هذا بينما ارتفع المستوى العام للأسعار إلى  $P_1$ . و في مناقشات النقيدين نجد أن توقعات العمال و رجال الأعمال تلعب دوراً في حركة منحنى العرض الكلي للأعلى، فحينما يكون التضخم متوقعاً، يسارع العمال إلى المطالبة برفع أجورهم مع أول بوادر ارتفاع الأسعار و يبادر رجال الأعمال بأخذ الأجور المرتفعة في اعتبارهم عند تحديد أسعار منتجاتهم. و إذا استمرت كمية النقود تزداد سنة بعد أخرى فإن نفس التحليل السابق يتكرر فيبقى مستوى الناتج ثابتاً بينما يرتفع مستوى الأسعار.

من التحليل السابق يمكن أن نقول أن النقيدين يعتقدون أن التضخم يحدث فقط بسبب زيادة كمية النقود و لا يحدث بأي سبب آخر.

**2-2- التضخم هو ظاهرة اقتصادية حلية:**

ينص بعض الاقتصاديين خلافا على المبادئ الكلاسيكية أن التضخم هو حالة عدم توازن بين ظواهر اقتصادية. فهو ظاهرة إنتاج و دخل و إنفاق. و ظاهرة ارتفاع الأسعار ليست إلا نتيجة للتضخم على عكس ما هو سائد بأنها التضخم بحد ذاته. فالتضخم ينشأ نتيجة زيادة في تدفقات الطلب بالنسبة لإمكانيات العرض و هذا الفارق بين الطلب و العرض يحدث حركة ارتفاع الأسعار.

يعود هذا المنطلق الفكري إلى الاقتصادي السويدي "فيكسل" Wickselle و الاقتصادي الإنجليزي "كينز" عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية في عبارات حقيقة. فقد رأينا أنه طبقا للنظرية الكمية للنقد يرتبط مستوى الأسعار مباشرة و بطريقة تناسبية مع التغير في كمية النقد، و بذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد هذه الكمية و يكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقد.

**2-2-1- تحليل فيكسل للتضخم:**

لقد انتقدت النظرية الكمية للنقد أولا من حيث فرضها ثبات كمية السلع و الخدمات أمام تيار الإنفاق الجديد و ثانيا من حيث افتراضها التأثير المباشر لكمية النقد على الأسعار. هنا يرد فيكسل بأن التأثير في الواقع غير مباشر و يتمثل في أن كمية النقد الجديدة تحصل عليها في الغالب البنوك التجارية من خلال زيادة حجم الودائع التي تقرضها للمشروعات لتمويل استثماراتها. و بذلك يزيد معدل الاستثمار عن معدل الادخار العادي. و يفوق العائد من رأس المال معدل الفائدة النقدي و يزداد الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق. في حين أن عرض السلع يبقى ثابتا وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و تحقيق ادخار إجباري على حساب المستهلكين و الذي ما زالت دخولهم مؤسسة على الأسعار القديمة<sup>(1)</sup>.

يحاول نموذج فيكسل تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار من خلال سلوك المشروعات و هي تتخذ قراراتها الاستثمارية، و تحاول أن تقارن بين سعر الفائدة الاسمي - أي السعر الذي تمارسه البنوك عند إجراء عملية الإقراض و الاقتراض و بمعنى آخر فهو السعر الممارس فعلا في سوق الائتمان أو ما يمثل تكلفة رؤوس الأموال للمنتجين خلال فترة زمنية معينة- و سعر الفائدة الحقيقي أي العائد الذي يمكن أن يتحقق رأس المال المستثمر. و هو بذلك يحاول أن يربط بين التوازن الاقتصادي العام و الذي يحدد الأسعار النسبية و التوازن النقدي الذي يحدد الأسعار المطلقة.

<sup>(1)</sup> H.BREMS (1968) : « Quantitative economic theory », JHON WILLY. P 403.

فالتوزن الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا صاحب التوسع الاستثماري توسيع ائتماني. و البنوك بما تحوزه من ودائع و قدرة على خلق و سحب حقوق عليها، يمكن أن تحقق هذا التوسع الائتماني. بحيث يعتبر فيكسل أنه بالنسبة للمنتجين هناك فترة بين مرحلةبدأ الإنتاج، و ما يستلزمها من إنفاق، و بين مرحلة تصريف الإنتاج و ما يتربّ عليه من الحصول على الإيراد. ففي هذه الفترة تحتاج المشروعات إلى التمويل النقدي لمواجهة أجور عناصر الإنتاج و دفع دورة الإنتاج و التسويق إلى العمل. و هم يحصلون على هذا التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك. و التي بدورها تقدم هذه الأموال اعتماداً على الودائع التي سبق أن حصلت عليها من الرأسماليين. و على ذلك فإن المنتجين يقترضون كمية من رأس المال النقدي من البنوك عند بدء عملية الإنتاج. و يدفعون في المقابل سعر فائدة نقدي للبنوك. و بمجرد حصول المنتجين على رؤوس الأموال اللازمة لنشاطهم الاقتصادي، سوف ينفذون فوراً عمليات الإنتاج و يوزعون الإيرادات على العمال على شكل دخول التي سوف تتفق في شراء السلع الاستهلاكية، و التي أنتجت خلال الفترة السابقة. يمثل هذا الإنفاق إيرادات للرأسماليين و التي سوف تودع بدورها في البنوك مقابل سعر فائدة.

ستتكرر هذه العملية في الفترات التالية و يتحقق التوازن النقدي طالما هناك تساوي بين سعر الفائدة الاسمي و سعر الفائدة الحقيقي و من ثم يتحقق ثبات الأسعار<sup>(1)</sup>. فإذا لم يكن هناك تساوي بين سعرى الفائدة فإنه سوف ينتج عن ذلك مجموعة من العمليات التراكمية و التي تؤدي إلى ارتفاعات متتالية في الأسعار.

فالبداية هي إذن الاختلالات في علاقات المساواة بين سعر الفائدة الاسمي و سعر الفائدة الحقيقي و التي تعود إلى سببين:

**السبب الأول:** يتمثل في التقدم التكنولوجي و التوسع الاقتصادي اللذان يؤديان إلى زيادة الإنتاجية الحقيقية لرأس المال دون أن يقابل ذلك زيادة في الفائدة النقدية.

**السبب الثاني:** يتمثل في قيام البنوك بتخفيض معدل الفائدة الاسمي بالمقارنة بمعدل الفائدة الحقيقي.

في الحالتين سوف يرى أصحاب العمل أن هناك إمكانية لتوقع زيادة في الإيرادات و في عوائد رؤوس الأموال المخصومة خلال المدة القادمة حيث أن عائد رأس المال سوف يفوق تكلفة رأس المال. و هذا كفيل بأن يدفعهم إلى زيادة الاستثمار، و إعادة توزيع الموارد لصالح إنتاج السلع الاستهلاكية. و بذلك تزداد نفقة الإنتاج و ترتفع الأسعار. و تؤدي هذه الأخيرة إلى توسيع من النظرة التفاؤلية للمنتجين مما يدفعهم إلى الاستثمار مرة أخرى. وبالتالي، ترتفع قيمة رأس المال و أجور العمال و مرة أخرى ترتفع الأسعار.

<sup>(1)</sup> د. مصطفى رشدي شيخة (1996)، مرجع سبق ذكره. ص 822.

**2-2-2. التحليل الصيني للتضخم**

عكس التحليل الكلاسيكي الذي يقسم الاقتصاد إلى قسمين؛ القسم الحقيقي أو الإنتاجي و القسم النقدي، فإن كينز سوف يعرض نظرة مختلفة تماماً ألا و هي الاقتصاد النقدي للإنتاج. فقد كان كينز أحد اقتصادي كمبردج غير أنه هجر المدرسة الكلاسيكية و ذلك بسبب اختلافه مع الفرضية الخاصة بثبات سرعة دوران النقود. وبالتالي، قام كينز بتطوير نظرية الطلب على النقود التي اهتمت بالطلب على النقود كأصل أو جزء من الثروة، على اعتبار أن هذا الأخير يتأثر بالعائد الممكن تحقيقه من الأصول الأخرى الممكن حيازتها كبديل للنقود.

اعتبر كينز أن سعر الفائدة على السندات هو المؤشر الذي يعكس العائد من الأصول الأخرى، و يعني ذلك التركيز على سعر الفائدة كمتغير أساسي يؤثر في الطلب على النقود. كما قدم تحليلاً أكثر وضوحاً لفكرة الطلب على النقود تقوم على وجهة نظر مختلفة عن الكلاسيك و النيوكلاسيك و الذين ينظرون بدورهم إلى الطلب على النقود من خلال النقود المتحركة في التداول، أي أن الدخل يوجه الإنفاق و ليس هناك احتمال للادخار. غير أن كينز تناول تحليل النقود باعتبارها مملوكة أو محتفظ بها وبالتالي، قام بتحليل دوافع الأفراد لحيازة النقود و الطلب على النقود الناتج عن هذه الدوافع.

كان كينز أكثر دقة من الاقتصاديين الكلاسيك عند تحليله للعوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود بحيث حدد هذه العوامل بثلاثة دوافع هي<sup>(1)</sup>:

**أولاً: الطلب على النقود للمعاملات:**

لا يختلف تحليل كينز للطلب على النقود بدافع المعاملات عن التحليل الكلاسيكي، حيث يرى أن الأفراد يقبلون على حيازة النقود كوسیط للتبدل بغرض إتمام معاملاتهم الجارية و الدورية. كما اعتبر أن هذا الجزء من الطلب على النقود يتحدد بمستوى معاملات الأفراد و الذي يعتمد بدوره على مستوى الدخل النقدي. إن الطلب على النقود للمعاملات ناتج عن عدم التزامن بين المدفوعات و تسلم الدخل. و من ثم اعتبر أن الطلب على النقود للمعاملات دالة موجبة في الدخل النقدي.

<sup>(1)</sup> د. سامي خليل (1994). مرجع سبق ذكره. ص 1398.

ثانياً: الطلب على النقود ل الاحتياط:

أضاف كينز نوعاً آخر من الطلب على النقود - إلى جانب طلب الأفراد على الأرصدة النقدية لغرض المعاملات - و هو الطلب على النقود بغرض الاحتياط. فالأفراد يحوزون أرصدة نقدية إضافية بغض النظر و الحذر في مواجهة الظروف غير المتوقعة، إيجابية كانت أم سلبية، لأن الأفراد غير واثقين من المدفوعات التي يرغبونها أو التي يجب أداؤها في المستقبل. و من ثم فالحافز للاحتياط يخلق أيضاً طلباً على النقود، و لذلك فإن هذا الأخير يغطي خطة غير مجدولة للنفقات في ظل ظروف عدم التأكيد.

يعتمد الطلب على النقود ل الاحتياط على وظيفتها كوسيلة للتبادل، و يتحدد هذا الطلب بشكل أساسي بمستوى المعاملات المتوقعة مستقبلاً و الذي يعتمد بدوره على الدخل. و منه اعتبره كينز دالة موجبة في الدخل النقدي.

ثالثاً: الطلب على النقود للمضاربة:

اتفق كينز مع اقتصادي كمبردج في أن النقود إنما هي مخزن للثروة و سمى هذا الدافع للاحتفاظ بالنقود دافع المضاربة. بحيث أن الثروة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدخل، و منه فإنه من الممكن أن ننظر إلى عنصر الطلب بداعي المضاربة مرتبط بالدخل. و لكن على خلاف اقتصادي كمبردج، فإنه اعتقد أن سعر الفائدة أيضاً له دور يلعبه في هذا الشأن و قسم بذلك الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى قسمين: النقود و السندات.

وفقاً لنظرية طلب الأرصدة، فإن الفرد يفضل الاحتفاظ بالنقود لو أنه متوقع أن يكون العائد أكبر عند الاحتفاظ بالنقود عن العائد المتوقع عند الاحتفاظ بالسندات. غير أن كينز افترض أن العائد المتوقع على النقود هو معنوم على اعتبار أن الودائع تحت الطلب لا تدفع أي فائدة. أما بالنسبة للسندات فهناك عنصران للعائد المتوقع: الفائدة التي يدفعها السند و الربح الرأسمالي المتوقع من الاحتفاظ بالسند.

عندما يرتفع معدل الفائدة فإن أسعار السندات ستتخفّض. فإذا متوقع الأفراد أن أسعار الفائدة ستترفع فإنهم يتوقعون أيضاً أن أسعار السندات ستتخفّض. و بالتالي، يعانون من خسارة رأسمالية. فلو توقع الأفراد أن الارتفاع في سعر الفائدة سيكون كبيراً بقدر كافٍ، فإن الخسارة الرأسمالية يمكن أن تفوق مدفوعات الفائدة و منه يكون العائد المتوقع من السندات عائداً سالباً. و في هذه الحالة سيرغبون في تخزين ثروتهم في صورة نقود ذلك لأن عائدها المتوقع يكون أكبر من عائد معنوم و لكنه يفوق العائد السالب على السندات.

و على هذا يكون الطلب على النقود للمضاربة - بالنسبة لفرد ذي توقعات معطاة و دقيقة عن القيمة المستقبلية لسعر الفائدة - دالة غير مستمرة بالنسبة لمستواها الجاري، أما بالنسبة لل الاقتصاد الوطني ككل فقد يكون للأفراد توقعات متباينة بالنسبة لمعدل التغير في سعر الفائدة تجاه تقديراتهم لأسعار الفائدة المستقبلية، و من ثم يجب الأخذ في الاعتبار وجود آراء مختلفة و متعددة حول سعر الفائدة المتوقع في لحظة معينة، و أن حيازة السنادات و النقود كل فرد تعتبر نسبة غير معنوية بالنسبة لمقدار الطلب الكلي في الاقتصاد، و بالتالي فإن الطلب الكلي على النقود للمضاربة هو دالة سلبية و مستقرة في المستوى الجاري لسعر الفائدة، و لذلك أدخل كينز سعر الفائدة بصورة صريحة في دالة الطلب على النقود و توصل إلى أنه هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود و سعر الفائدة<sup>(1)</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن كينز خلافاً على الكلاسيكيين لا يعتبر أن النقود حيادية بحيث أن هذه الفرضية لا تكون صحيحة إلا في حالة ما إذا كان الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل و بالتالي لا يمكن الزيادة في الإنتاج. خلاف ذلك فإن السلطات النقدية يمكنها زيادة كمية النقود المتداولة. بحيث أن انخفاض معدل الفائدة الناجم عن هذه الزيادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة سوف يكون له أثر مزدوج. فمن جهة سوف يشجع تفضيل السيولة و من جهة أخرى سوف يعمل على تخفيض تكالفة الاقتراض و يجعل المشاريع الاستثمارية أكثر ربحية.

كان كينز من أول من وجه الأنظار إلى دور الطلب الكلي في التضخم. فوفقاً لتحليله نجد أن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الدخل بفعل المضاعف، و يصاحب هذا، زيادة الأدخار و الاستهلاك و يتحقق التوازن مرة أخرى بينما يتساوى الاستثمار مع الأدخار. و في مثل هذه الظروف التي تتوافر فيها طاقات إنتاجية رأسمالية و عمالية و يتحقق فيها ارتفاع مستوى الناتج تجاه مستوى التشغيل الكامل، فإن أي ارتفاع في الأسعار لن يعد تضخميّاً حيث يعبر فقط عن ميكانيزم جهاز التمن في الاقتصاد الحر. و لكن ما أن يصل الاقتصاد إلى وضع التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة حتى تقلب الصورة السابقة. فحيث تصبح زيادة الناتج أو الدخل الحقيقي غير ممكنة فإن زيادة الطلب الكلي سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. و استمرار فائض الطلب عند التوظيف الكامل لا يعني شيئاً سوى استمرار الأسعار في الارتفاع. أما عن معدل ارتفاع الأسعار خلال الزمن فيتوقف في هذه الحالة على حجم فائض الطلب، و بناءً على ذلك فقد عرف التضخم وفقاً للتحليل الكينزي بأنه "حالة فائض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل".

<sup>(1)</sup> د. نشأت الوكيل (2006): «التوازن النقدي و معدل الصرف»، شركة ناس للطباعة. ص 60.

إن إحدى الظواهر الرئيسية المميزة للتضخم بالمفهوم الكينزي أنه ذاتي التشغيل، بمعنى أن له القدرة الذاتية على الاستمرار. فزيادة الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل سوف تؤدي إلى زيادة العائدات النقدية للمشروعات في قطاع الإنتاج. بحيث أن هذه العائدات سوف تتدفق بدورها إلى القطاع العائلي في شكل عوائد لعناصر الإنتاج وبالتالي، فإن الدخل النقدي للأفراد سوف يرتفع مما يزيد من مقدرتهم على إنفاق قدر كبير من النقود (زيادة الطلب الكلي)، فيرتد هذا الأثر على الأسعار فترتفع مرة أخرى و هذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي مرة أخرى وهكذا.

و السؤال الذي يبرز الآن يتمثل فيما يلي: إذا كانت الزيادة في الطلب أو فائض الطلب النقدي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فلماذا لا يواجهه العرض تلك الزيادة بزيادة مماثلة؟ يجب كينز بالتفرقة بين حالتين<sup>(1)</sup>:

#### الحالة الأولى:

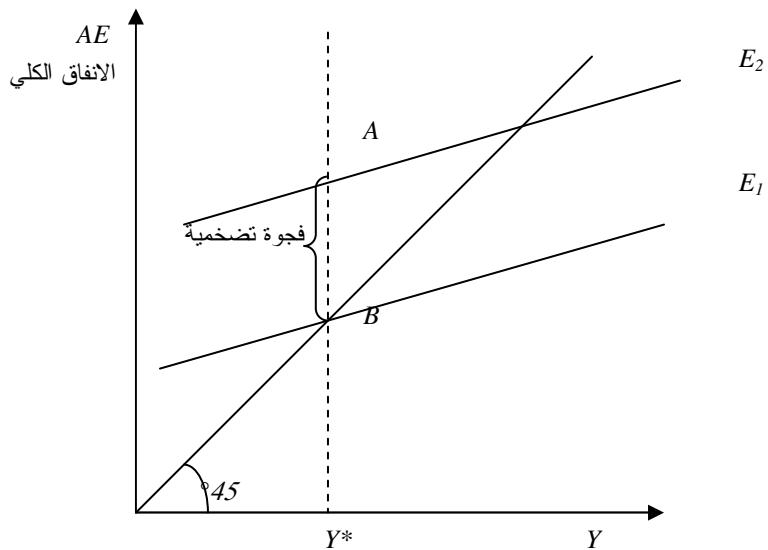
يكون فيها الاقتصاد يمر بمرحلة التشغيل الجزئي. أي أن هناك جزءاً من الموارد الإنتاجية معطلاً أي غير مشغل. و في هذه الحالة فإن زيادة الإنفاق أو الطلب أو توارد كمية نقود جديدة لن تؤدي بالضرورة إلى حالة تضخمية. حيث أن الاقتصاد يستطيع مواجهة هذه الزيادة بزيادة مماثلة في الإنتاج أي في العرض. فالتشغيل الجزئي يعني مرنة الجهاز الإنتاجي و قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.

#### الحالة الثانية:

و فيها يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل لكافة موارده، وعندئذ فإن زيادة الإنفاق (استثماري، حكومي أو استهلاكي) قد يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي، مع عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة ذلك بزيادة مماثلة في حجم السلع و الخدمات. و بذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي. و تصبح المشكلة عندئذ في كيفية امتصاص الزيادة في الطلب النقدي. و هذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق رفع الأسعار. فرفع الأسعار النقدية هو الوسيلة الوحيدة لمحاولة تحقيق نوع من التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي. بحيث أن المؤسسات سوف تبذل كل جهدها لزيادة الإنتاج عن طريق زيادة ساعات العمل أو عن طريق تشغيل عمال جدد مما يتطلب رفع الأجور ومنه ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. وبالتالي، سوف تعمل المؤسسات دائماً على الاحتفاظ بمستوى مرتفع لأسعارها. و مع كل هذا فالتوازن الحقيقي لا يمكن أن يعود مرة أخرى. فارتفاع الأجور يولد من جديد دخولاً نقدية جديدة تحول إلى سلع و خدمات عن طريق الاستهلاك. فيزداد الطلب من جديد و يواجه عرضاً ثابتاً و ترتفع الأسعار و هكذا، ندخل في حلقة مفرغة لظاهرة

<sup>(1)</sup> T. M.HUMPHREY (1981): « Keynes on inflation », Federal Reserve Bank of Richmond. P3.

ارتفاع الأسعار. وقد عبر كينز عن ذلك بفكرة "الفجوة التضخمية" و يحل هذه الظاهرة بواسطة الشكل الموالي<sup>(1)</sup>:



**الشكل (11،3): الفجوة التضخمية عند كينز**

إذا كان منحنى الإنفاق الحالي هو  $E_2$  و كان مستوى الإنفاق في حالة التشغيل الكامل هو  $E_1$  فإن الطلب الكلي متواجد في النقطة A بينما العرض الكلي في النقطة B و المسافة الموجودة بين هاتين النقطتين تمثل مقدار الفجوة التضخمية. بحيث أنه في هذه الحالة يكون الطلب أكبر من العرض. وعلى ذلك يمكن تعريف الفجوة التضخمية بأنها فائض في القوة الشرائية و الذي يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار حتى ينخفض مستوى الطلب الكلي و ذلك عن طريق:

- انخفاض القيمة الحقيقة للأصول المالية الاسمية و هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي،
- إمكانية ارتفاع الضريبة على الدخل الذي ينجم عنه انخفاض في الدخل المتاح و منه الاستهلاك،
- انخفاض الصادرات بسبب عدم تنافسية السلع المحلية.

### 2-2-3- تضخم جذب الطلب و تضخم دفع التكاليف:

بقي المؤلفون الأوائل الذين شرعوا في إيجاد نظرية التضخم بعد كينز، في إطار النظرية التي عرضها هذا الأخير. و انطلاقاً من ذلك فقد أورد هؤلاء شرطين أساسيين لحصول ارتفاع في المستوى

<sup>(1)</sup> J. FENDER (1990): « Inflation. A contemporary perspective », Harvester Wheatsheaf. P3.

العام للأسعار، الأول هو أنه يجب أن يوجد فائض في الطلب و الثاني يجب أن يكون العرض ناقص المرونة. وبالتالي، ظهرت نظريةتان أساسيتان وهما: التضخم بجذب الطلب و التضخم بدفع التكلفة. في ظل التضخم الناشئ عن جذب الطلب يزداد الطلب الكلي مؤديا إلى مستويات أعلى فأعلى للأسعار. أما التضخم الناشئ عن دفع التكلفة، فإن العرض الكلي يتناقص و بذلك يسبب ارتفاعا أعلى فأعلى في مستويات الأسعار.

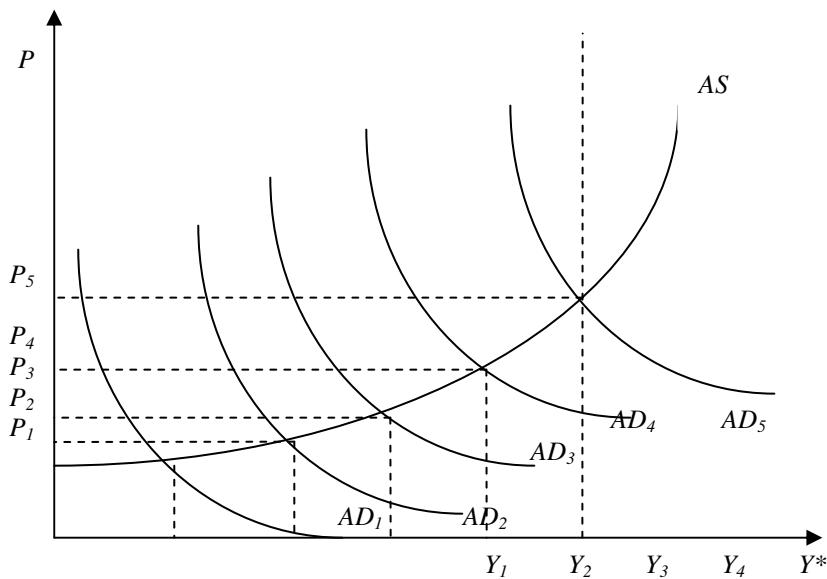
### أولاً: تضخم جذب الطلب:

في التحليل الحديث للتضخم الناشئ عن جانب الطلب تنص النظرية بصفة عامة أن هناك صدمات طلب تتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار و يقصد بذلك حدوث زيادة تلقائية في مستوى الإنفاق أو الطلب الكلي و ذلك بسبب انتقال دالة الاستهلاك الكلي إلى الأعلى نتيجة تغير الميل للاستهلاك أو انتقال دالة الاستثمار إلى أعلى مثلاً بسبب عوامل التفاؤل في المستقبل أو انخفاض معدل الفائدة، أو زيادة حجم الإنفاق العام بسبب إتباع سياسة إنفاق جديدة، أو بسبب زيادة الصادرات عن الواردات.

يعتمد المعدل الذي ترتفع به الأسعار على شكل منحنى العرض الكلي، فليس هناك افتراض معين بشأن بقاء هذا المنحنى أفقيا حتى يصل مستوى الناتج الحقيقي إلى حد الأقصى كما في النظرية الكينزية، و كما يبين الشكل الموالي فإن منحنى العرض الكلي يتدرج في الانحدار من أسفل إلى أعلى، و فقط في الجزء الأسفل يكون المنحنى أفقيا منعدم الميل كما هو الحال في نظرية جذب الطلب الكينزية حيث أن الطاقات الإنتاجية ما زالت بعيدة عن التشغيل الكامل لها. و بإمكان المؤسسات زيادة إنتاجها مع بقاء أسعارها ثابتة بشكل عام<sup>(1)</sup>.

كما نلاحظ من الشكل الموالي أن الزيادة التلقائية في الطلب الكلي لن تكون تضخمية إلى غاية  $Y_1$ . إن الزيادة في الطلب الكلي من  $AD_1$  إلى  $AD_2$  أدت إلى زيادة الناتج من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  دون أي ارتفاع في الأسعار. فقد بقي هذا ثابتاً عند  $P_1$ . أما فيما بعد المستوى  $P_2$  فإن زيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. و لكن سوف نلاحظ أن الارتفاع في الأسعار يكون بمعدلات منخفضة نسبياً ثم يتزايد معدل الارتفاع هذا إلى أن نصل إلى  $*Y$  و الذي يمثل أقصى دخل أو ناتج حقيقي ممكن و الذي يتحقق عند وضع التشغيل الكامل بالمفهوم الحديث الذي يفترض وجود معدل عادي للبطالة أو ما يسمى بالمعدل غير التضخي للبطالة. بعد هذا المستوى للناتج تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع غير عادي للمستوى العام للأسعار.

<sup>(1)</sup> أ.د. عبد الرحمن يسري احمد و آخرون (2007): مرجع سبق ذكره، ص180.



**الشكل (3،12): تضخم جذب الطلب**

نلاحظ أن نظرية صدمات الطلب الكلي تحتوي على نظرية كينز للتضخم الناشئ عن جذب الطلب كحالة خاصة و ذلك حينما يتذبذب منحنى العرض الكلي الشكل الأفقي من عدم الميل<sup>(1)</sup>. كما أنها تفتح الباب لتحليل الآثار المتتالية التي تترتب على ارتفاع الأسعار. فحينما يرتفع المستوى العام للأسعار سوف يطالب العمال بزيادة أجورهم. فإذا نجحوا في ذلك فإن منحنى العرض الكلي سينتقل من وضعه إلى أعلى. و كذلك هناك دور العامل النقدي، لأن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى تغذية إضافية للطلب الكلي مما يساعد في استمرار ارتفاع الأسعار.

#### ثانياً: تضخم دفع المدفوعة:

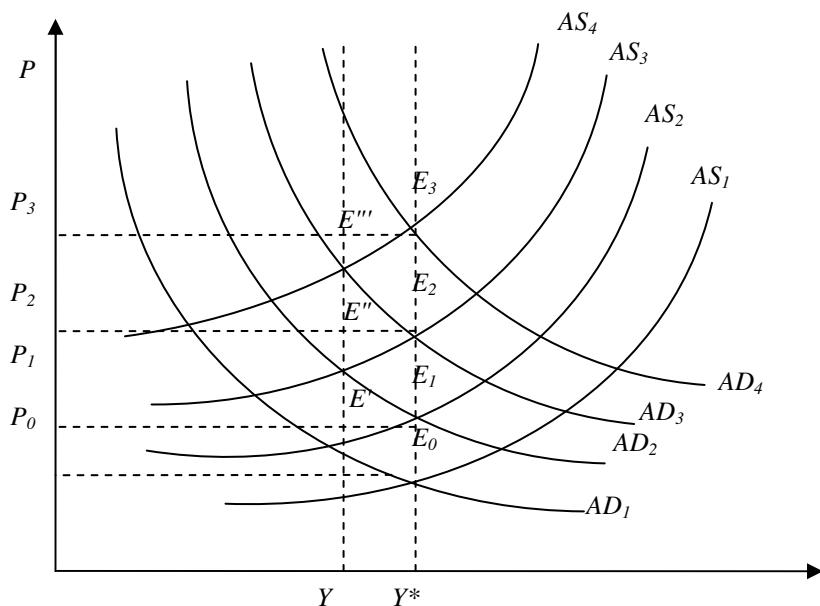
ترتكز هذه النظرية على مبدأ أن الأجراء في بعض الظروف هم قادرون على إحداث ارتفاع في معدلات الأجور الاسمية التي يتلقونها، و الذي يشكل عنصراً أساسياً في تكاليف الإنتاج بحيث أنه يحث المؤسسات على زيادة أسعار بيع منتجاتها. و حتى يحدث ذلك يجب توفر شرطين أساسيين هما<sup>(2)</sup>:

- أن تكون النقابة العمالية قوية بما فيه الكفاية،
- أن توفر السلطات النقدية الكميات الضرورية من النقد.

<sup>(1)</sup> أ.د. عبد الرحمن يسري احمد و آخرون (2007): مرجع سابق ذكره. ص 181.

<sup>(2)</sup> د. وسام ملاك (2000): مرجع سابق ذكره. ص 475.

يجب أن نشير إلى أن صدمات العرض قد تنشأ لأسباب أخرى و التي هي الأخرى تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج كمثلا ارتفاع غير عادي في أسعار المواد الأولية، الطاقة أو مستلزمات الإنتاج. و على هذا، فعلينا حينما نتكلم عن التضخم الناشئ من جانب العرض أن لا نقصر التحليل على حالة ارتفاع معدل تغير الأجور. و إنما نقول أن التضخم الناشئ عن دفع التكلفة يتفق مع الوضع الذي من شأنه أن يكون الارتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج و هذه الآلية مختلفة تماما عن آلية التضخم بواسطة الطلب على الرغم من أن الآليتين هما في الغالب متصلتين. و يمثل الشكل المولى كيف يحدث التضخم الناشئ عن دفع النفقة باستعمال منحنيات العرض الكلي و الطلب الكلي.



الشكل(3،12) : تضخم دفع التكلفة

يكون التوازن الأصلي في النقطة  $E_0$  عند تقاطع منحنى الطلب الكلي  $AD_1$  مع العرض الكلي  $AS_1$ . لنفرض أن العمال قرروا رفع الأجور إما لأنهم يريدون زيادة أجورهم الحقيقة أو لأنهم يتوقعون أن يكون التضخم مرتفعا و بالتالي فإنهم يطالبون و يحصلون على زيادة في أجورهم حتى يمكنهم أن يتعاشوا مع التضخم. إن أثر مثل هذه الزيادة في الأجور - التي تشابه صدمة في جانب العرض - هو انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار أي إلى  $AS_2$ . فلو أن السياسة المالية للحكومة و السياسة النقدية بقيتا دون تغير، فإن الاقتصاد سوف ينتقل إلى  $E'$  مؤديا إلى انخفاض الناتج إلى  $Y_1$  .<sup>(1)</sup>

(1) ضياء مجید (2005): "اقتصاديات أسواق المال"، مؤسسة شباب الجامعة. ص 220.

نظراً لانخفاض الناتج وزيادة البطالة المتربعين عن التوازن الجديد وعلمًا بأن السلطات ترغب في المحافظة على مستوى النشاط السابق فإنها ستقوم بتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية ترفع من خلالها في مستوى الطلب الكلي و منه ينتقل منحنى  $AD_1$  إلى  $AD_2$  و يعود الاقتصاد إلى مستوى معدل الناتج الطبيعي  $Y^*$  و مستوى الأسعار  $P_1$ .

إن الربح في القوة الشرائية المحصل عليها سوف يضمحل مع زيادة السعر فيطلب العمال من جديد في رفع أجورهم الاسمية وينجم عنه ارتفاع تكاليف الإنتاج و هكذا يستمر المسار التضخمي حسب الميكانيزم المذكور آنفاً أي عن طريق:

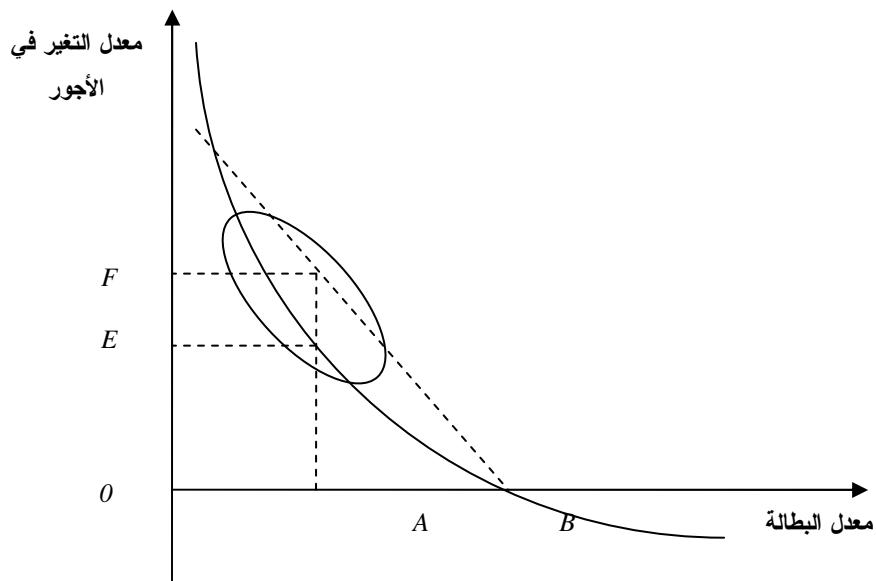
- الزيادة في الأجور الاسمية التي تحصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية دون أن يصاحبها زيادة في إنتاجية العمل و يطلق على هذا المفهوم اسم "تضخم الأجور".
- زيادة أسعار السلع التي يتحملها المستهلكون بسبب اتحادات أرباب الأعمال و هنا نقول أنه "تضخم الأرباح".

#### 2-2-4- نموذج منعنى فيليبس:

يتناول منحنى فيليبس أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية و ما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي و مستوى الاستخدام. و اعتمدت أول دراسة قام بها فيليبس على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة و معدل التضخم نشرت سنة 1958. و تضمنت دراسة العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية و النسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي مستعيناً بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1861-1957<sup>(1)</sup>. و استخلص فيليبس من دراسته هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسياً بشكل غير خططي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة، و قد اظهر هذه العلاقة من خلال المنحنى التالي<sup>(2)</sup>:

<sup>(1)</sup> أ.د عبد الرحمن يسري أحمد و آخرون (2007): مرجع سبق ذكره. ص 188.

<sup>(2)</sup> J.FENDER (1990): Op-cit. P 6.



الشكل (13,3): منحنى فيلبس

يبين المنحنى (13,3) العلاقة العكسيّة الموجودة بين نسبة البطالة و معدّل التغيير في الأجور. تعبّر النقطة "0" على الوضعيّ الذي تصبح فيه البطالة معدومـة و التوظيف كلي أي مساو لـ 100% أما النقطة B فتمثّل المستوى العادي للبطالة و الذي نسميه المستوى غير التضخيـي للبطالة و عند هذا المستوى يكون معدّل التغيير في الأجور معـدومـا و هذا ما يعني أن الأجور لا يمكن أن تكون سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج و من ثم لا يمكن أن تكون سببا للتضخم. إن الحركة من B اتجاه 0 تعـنى انخفاض تدريجي في نسبة البطالة تحت المعدل العادي لها و بالتالي اشتـداد الطلب على العمل بشكل غير عادي. فنسبة البطالـين صارت ضئـيلة و مستـمرة في النزول و مع ذلك هناك طلب متـزايد على هذه النسبة الضئـيلة المتـاقصـة. و هذا الوضـع يتـسبـب مباشرة في دفع مـعدلات الأجـور إلى أعلى بشـكل غير عادي. و هـذا ترتفـع تـكاليف الإنتاج أـيضا مما يـؤدي إلى ارتفاع الأسـعار.

**خلاصة الفصل:**

خلال الخمسينات و السبعينات كان النموذج الأكثر استعمالا هو النموذج الكينزي مع أسعار ثابتة. الشيء الذي كان يمثل في هذه الفترة فرضية مقبولة بسبب كون التضخم آنذاك ضئيل أو بسبب كون الأسعار مسيرة. منذ ذلك الحين تغير النموذج تدريجيا حسب التطورات الاقتصادية و ذلك بإدخال المستوى العام للأسعار في التحليلات السابقة ليتحول إلى نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي أين تؤخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة بالتسوية عن طريق الأسعار.

إن استقرار الأسعار يعتبر هدفا اقتصاديا غير أنه في الواقع كل اقتصاد يعرف اختلالات و تذبذبات، نذكر من أهمها ظاهرة التضخم التي أصبحت من أكثر الظواهر شيوعا في العالم المعاصر. بحيث اختلفت معدلات التضخم من سنة لأخرى و من حقبة لأخرى، فارتفعت في بعضها ارتفاعا شديدا بينما انخفضت في البعض الآخر. في السبعينات كانت معدلات التضخم منخفضة تتراوح بين (1%) و (2%) في معظم الدول. و منذ ذلك الحين فقد قاس العالم من معدلات لتضخم أعلى و معدلات متغيرة من التضخم. وبالتالي أصبح محل اهتمام السياسيين و العامة، كما أن كيفية السيطرة عليه كثيرا ما سادت المناوشات فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.

و التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسيع في خلق الائتمان) أو برزت من خلال الطلب على النقود ( الإنفاق النقدي). و من الواضح أن مثل هذا التعريف يعبر عن الآراء المتأثرة بالنظرية الكمية تلك التي ترى في كمية النقود المتغير الاستراتيجي المحدد للمستوى العام للأسعار مع افتراض ثبات العناصر الأخرى على الأقل في المدى القصير. و مع ذلك فإن هذا التعريف يحتاج إلى أكثر من تعديل بحيث يجب إنهاء الافتراض القائل بثبات حجم السلع المنتجة و المتداولة و الاعتراف بقدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة لتغيرات كمية النقود. و بذلك يمكن القول بأن التضخم يتحقق عندما تصبح الزيادة في كمية السلع و الخدمات غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع.

غير أن التعريف السابق يعالج الموضوع من خلال نظرة جزئية للتغير في قيمة النقود و القوة الشرائية لها. أي أنها تبحث الظاهرة من أحد جوانبها مع افتراض الأبعاد الأخرى ثابتة. و لكن حينما نحاول معالجة الموضوع من خلال النظرة الكلية، فالتضخم لن يقتصر في هذه الحالة على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار. فهو علاقة توازن يعقبها حالة لا توازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني و ذلك بظهور اختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي.

المبابد الثاني:

علاقة أسعار الفائدة، سعر

الصرف و التضخم في البرازيل

## مقدمة الباب الثاني:

حاولنا في الباب الأول تحليل التوازن الاقتصادي من خلال النظريات الاقتصادية و ما هو الدور الذي تلعبه كل من الأسعار، معدلات الفائدة و سعر الصرف في تحقيق هذا التوازن.

كل بلدان العالم، تبحث الجزائر على تحقيق هذا التوازن أو على الأقل الحد من الاختلالات و ذلك حسب الميزات و الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي تتميز بها. فقد حاولت السلطات الجزائرية منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعرضت إليها و المتمثلة في اختلالات الاستثمار و العمالة و ارتفاع التضخم. كما اتسمت هذه الفترة بتحولات جذرية في الاقتصاد نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي يتطلب إحداث عدة إصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية و الحقيقة حتى يتم إعطاء دور للنقد و السياسة النقدية التي همشت لمدة ثلاثة عقود و ذلك من خلال صدور قانون النقد و القرض.

من خلال هذا الباب، سنحاول دراسة هذه الخصائص التي تميز الجزائر و أهم السياسات الاقتصادية، لذلك قسمناه إلى ثلاثة فصول نطرق من خلالهم إلى:

**الفصل الرابع:** الإطار العام للاقتصاد الجزائري.

**الفصل الخامس:** تطور المجمعات الاقتصادية و النقدية في الجزائر.

**الفصل السادس:** دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار الفائدة، سعر الصرف و التضخم في الجزائر.

## الفصل الرابع:

### الإطار العام للاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر خلال الثمانينات اختلالا هيكليا بين العرض الكلي و الطلب الكلي. حيث أنه من جانب العرض أدى كل من إعادة توجيه نموذج التنمية، انخفاض مستوى الاستثمار، ظروف تأقلم المؤسسات مع إعادة الهيكلة، انخفاض الواردات... إلى ظهور بوادر الانكماش الاقتصادي. أما من ناحية الطلب، فإن نمو الدخل الاسمي الغير متوافق مع معطيات الاقتصاد الحقيقة كان سببا في ظهور فائض الطلب و بالتالي في وجود اختلال بين الموارد و الاستعمالات.

من الناحية النقدية و المالية نلتمس هذا الاختلال عبر ميكانيزمات التمويل و الاستثمار التي أصبحت من شأن اقتصاد الاستدانة. هذا اللاندازان - و الذي هو من أهم الاختلالات - لم يظهر صراحة، بسبب الإيرادات البترولية خلال السنوات الأولى من العشرية. فترك كل من دفع الديون و الحيطة في وضعية الميزانية مكان للاختلالات الخارجية و الداخلية. بحيث أن حساسية كل من الميزان التجاري و الإيرادات الحكومية لسعر البرميل، ناجمة عن مكانة المحروقات في الصادرات و الحصة النسبية للجباية البترولية في إيرادات الخزينة.

في نهاية الثمانينات، بين تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية (العجز العمومي، الارتفاع المتسارع في الكتلة النقدية، المغالاة في سعر العملة...) أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات عميقة. وقد تبيّنت حدتها بعد الأزمة العالمية لأسعار النفط سنة 1986. مما أجبر السلطات على إعادة النظر في السياسات المتبعة. و منه، و مع بداية التسعينات بدأت مرحلة جديدة استوجبت إعادة هيكلة كلية للنظام الاقتصادي و المالي هادفة إلى إعادة التوازنات الاقتصادية و النقدية من جهة، و خلق الشروط الملائمة للبعث الاقتصادي من جهة أخرى و ذلك من خلال تخفيض نفقات الخزينة عن طريق توقيفها عن تمويل استثمارات المؤسسات العامة، تطهير المؤسسات العمومية، إتباع سياسة مالية مشددة من أجل تخفيض الكتلة النقدية، تحرير الأسعار تدريجيا، تعديل أسعار الفائدة و تخفيض تدريجي لسعر الصرف.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المراحل التي تم فيها تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق و ماهية الوضعية الاقتصادية، المالية و النقدية السائدة. بالإضافة إلى ذلك سندرس السياسات المتبعة و مختلف الخصائص المميزة للاقتصاد الوطني.

## المبحث الأول:

### خصائص و مميزات الاقتصاد الجزائري

قبل أن نتطرق إلى أهم السياسات المتبعة من طرف السلطات لا بأس أن نعرج على أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الوطني كالدور الذي تلعبه المحروقات بالإضافة إلى مميزات و المراحل التي مر بها كل من نظامي التسعير و تحديد قيمة العملة الوطنية، دون أن ننسى سوق العمل و محددات البطالة في الجزائر.

#### 1- مكانة قطاع المدخرات في الاقتصاد الوطني:

إن الاقتصاديات التي، كحالة الجزائر، تعتمد على مواردها الطبيعية تصادف عدة مشاكل اقتصادية كثيرة سواء كان ذلك في المدى القصير أو الطويل. بحيث أن في المدى القصير يجب أن تأخذ السياسة المالية بعين الاعتبار عدم استقرار إراداتها من المواد الأولية الناجمة عن التقلبات المتكررة و الغير متوقعة للأسعار و كذا آثار إيرادات هامة من العملات الأجنبية في اقتصاد يعرف قدرات استيعاب محدودة. بينما في المدى الطويل، فيجب على السلطات أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية نفاذ هذه المواد و بالتالي عدم التأكد من توفر الثروات المستقبلية التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأجيال القادمة<sup>(1)</sup>.

تتأثر الدول المنتجة و المصدرة للنفط بالتغييرات التي تحدث في أسعاره العالمية تأثيراً كبيراً موجباً أحياناً - في حالة ارتفاع هذه الأسعار - و سالباً في معظم الأحيان حين انخفاضها. و ذلك مبعثه عدة عناصر أو عوامل مثل: كون أن معظم هذه الدول تنتج و تصادر النفط في آن واحد و قلماً توجد منها دولة تتجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي محلياً منه. فكلها تقريباً إنما تتجه بغرض أول و رئيسي هو تصديره للخارج، و مثل أن كل هذه الدول المنتجة و المصدرة للنفط إنما تعد من الدول النامية اقتصادياً التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج و تصدير البترول.

لذلك يلعب قطاع المحروقات في اقتصادييات مثل هذه الدول دوراً رئيسياً كبيراً، بحيث أن حدوث أي تغير في أحد العناصر أو المكونات الأساسية لمنظومة هذا القطاع سيؤدي حتماً و في نفس الوقت إلى حدوث عدة آثار متتالية في العديد من الجوانب الأخرى سواء الخاصة بمنظومة البترول

---

<sup>(1)</sup> أ.د. فرهاد محمد علي الأهدن (2000): "اقتصاديات الطاقة و البترول"، مكتبة الأجلو مصرية. ص 203.

نفسها أو الخاصة بمنظومات أخرى (اقتصادية، سياسية و اجتماعية). و تعود هذه العلاقة بين قطاع المحروقات و غيره من القطاعات الأخرى إلى الأسباب و العوامل التالية:

أ- إن قيمة الإنتاج البترولي تمثل نسبة كبيرة جدا من قيمة الناتج الداخلي الخام في هذه الدول، و بذلك فإن أية معدلات للزيادة يحققها هذا الإنتاج إنما تعني على الفور تحقيق معدلات نمو أيضا في الناتج الداخلي الخام. و بالتالي، تتضاعل نسب مساهمات بقية القطاعات الأخرى في هذا الناتج.

بـ- كذلك فإن قيمة الصادرات البترولية تمثل نسبة كبيرة تتراوح أحياناً بين 60% و 90% من إجمالي قيمة الصادرات. و بالتالي فإن الفائض الضخم الذي يتحقق الميزان التجاري هو الذي يقوم بتغطية العجز في بقية الموازنات الأخرى و المكونة لميزان المدفوعات.

ثـ- من محصلة قيمة الصادرات البترولية في مثل هذه الدول يتحدد جانب كبير من قيمة إجمالي إيراداتها العامة و التي على أساسها تتحدد قيمة النفقات العامة. و من جملة كل من الإيرادات العامة و النفقات العامة تتحدد وبالتالي قيمة الميزانية العامة. بناءاً عليه، فإذا زادت قيمة الصادرات البترولية فذلك يعني أنه هناك زيادة في إيراداتها العامة و منه في نفقاتها. معنى ذلك تحقيق حجم عماله و تشغيل أكبر، ارتفاع حجم الاستثمارات...

رـ- كما يرتبط قطاع المحروقات بعنصرين أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع كل من: المدخرات و الاستثمارات المحلية، حجم العمالة، كمية النقود المتداولة و المصدرة، حجم الاستهلاك العام و الخاص، حجم الواردات من السلع و الخدمات، مقدار الأرصدة من العملات الأجنبية...

فيما يخص الجزائر، فإنه إضافة إلى النقاط السابقة الذكر، فعليها أن تدخل في الحسبان عند دراسة المشاكل الاقتصادية المترتبة عن السياسة المتخذة لتنسيير قطاع المحروقات ضرورة تخفيض معدل البطالة الذي هو مرتفع، تتويع القاعدة الاقتصادية و كذا تدعيم النمو الاقتصادي.

#### 1-1- الإطار العام لقطاع المحروقات:

تملك الجزائر قطاعاً هاماً للمحروقات الذي يحتوي على حقيقة متنوعة من المواد. منذ الاستقلال و إلى غاية الثمانينيات تبنت الجزائر سياسة اقتصادية وطنية للتخطيط المركزي. ففي بادئ الأمر كان الهدف الرئيسي هو جعل من قطاع المحروقات مركباً للدولة خاضعاً للتنسيير المركزي. لهذا الغرض أنشأت المؤسسة الوطنية سوناطراك سنة 1963 و التي كانت مسؤولة فقط على نقل و تسويق المواد و هذا إلى غاية 1971. في هذه السنة قامت الجزائر بتأميم أصول المؤسسات البترولية الأجنبية

و أعيد تنظيم مؤسسة سوناطراك لتصبح مسؤولة على النشاطات البترولية و الغازية و عملية تصدير المحروقات. غير أن هذا القطاع بقي غير مأمن من المنافسة الخارجية مما جعله غير قادر على عقد شراكات مع العملاء الأجانب، وبالتالي، فإن نقص الاستثمار في وسائل الإنتاج و الاستكشاف أدى إلى تباطوء انتعاش قطاع المحروقات.

أدى تدعيم المواد الطاقوية عن طريق الأسعار المسيرة و الإجراءات الهدافة إلى ترقية إنشاء الصناعات الثقيلة إلى ارتفاع الطلب على هذه المواد مما تسبب في انخفاض كمية المحروقات التي من شأنها أن تصدر. ابتداء من نهاية الثمانينيات قامت السلطات بتخفيض تدريجيا هذه التدعيمات الضمنية و هذا من أجل تحسين توزيع الموارد و المحافظة على الطاقة إضافة إلى تحويل جزء كبير من إنتاج البترول نحو التصدير.

بعد الصدمة البترولية المضادة لـ 1986 عرف قطاع المحروقات تفتاحا تدريجيا نحو المشاركات الأجنبية بحيث أنه في هذه السنة سمح القانون الخاص بالمحروقات للمستثمرين الأجانب بالقيام بعمليات الاستكشاف كما تم الشروع سنة 1990 في مخطط كبير للاستثمار و الذي كان يهدف إلى<sup>(1)</sup>:

- زيادة العمليات الاستكشافية و تحسين الحقوق البترولية،
- تبني أساليب جديدة و متقدمة من أجل التحصيل في موقع الإنتاج،
- إنشاء الهياكل الأساسية كالنقل،
- تطوير قدرات تمييع الغاز الموجه للتصدير.

منذ بضع سنوات و رغم الأوضاع السياسية و الاجتماعية تمكنت الجزائر من جلب الاستثمارات الأجنبية و إدخال التكنولوجيا الحديثة في قطاع المحروقات. علما أن شركة سوناطراك لا تزال تشغّل المكانة الرئيسية في هذا القطاع و أن حصة المؤسسات الأجنبية لا تتجاوز 12% في عملية الإنتاج.

## 1-2- أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني:

إن الاقتصاديات التي لديها قطاع محروقات مهم جدا لديها مميزات اقتصادية خاصة بها، بحيث أن:

<sup>(1)</sup> Rapport du FMI (2006) : « Algérie : questions choisies », FMI N°05/52. P8.

- احتياطاتها من المحروقات ستتذبذب يوماً ما،
- لا يمكن التنبؤ بتغيرات أسعار المحروقات و كذا احتياطات هذه الأخيرة،
- أسعار المحروقات ليست مستقرة،
- قطاع المحروقات هو على العموم منعزل عن باقي الاقتصاد الوطني،
- جزء هام من إيرادات المحروقات يأتي من الخارج،
- تشغّل إيرادات المحروقات مكانة مهمة في مجموع الإيرادات العمومية.

إن هذه المميزات وأخرى لم يتم ذكرها تمارس ضغطاً فيما يخص السياسات الاقتصادية المتتبعة مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار:

- الاستعمال الأمثل لإيرادات المحروقات،
- الاستمرارية المالية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الطابع المحدود وغير مؤكّد لإيرادات المحروقات،
- الاعتبارات المتعلقة بالعدالة بين الأجيال، أي التوزيع الأحسن للثروة الطبيعية عبر الزمن،
- انتقال عدم استقرار قطاع المحروقات للنشاطات الاقتصادية الأخرى و هذا عبر السياسة المالية أساساً،
- ظهور المرض الهولندي الناجم عن ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي بسبب تدفق العملات الأجنبية الناتج عن صادرات المحروقات.

بما أن معظم إيرادات المحروقات تدخل في حساب إيرادات الميزانية العامة، فإن التحديات التي تواجهها الجزائر تمثل خاصة السياسة المالية و بنسبة أقل السياسة النقدية. فمن الأحرى أن تهتم السياسات الاقتصادية بعزل النشاطات غير الدخلة في قطاع المحروقات عن عدم استقرارية هذا الأخير و ذلك بتعقيم العملات الأجنبية الزائدة و كذا تنويع الإيرادات المالية.

تأتي إيرادات الخزينة العمومية و الخاصة بقطاع المحروقات من الإتاوات، الضرائب و أرباح الأسهم المدفوعة من طرف شركة سوناطراك و المؤسسات الأخرى المرتبطة بها. بحيث يُقطع 20% من الإتاوات على القيمة المضافة الخاصة بكل من صادرات و الاستهلاك الوطني للمحروقات. بينما تطبق ضريبة بنسبة 85% على الأرباح الخامسة و أخيراً، كون سوناطراك مؤسسة عمومية فهي تدفع سنوياً للخزينة العمومية أرباح الأسهم.

خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 و 2003 مثلت إيرادات الميزانية الخاصة بالمحروقات إجمالي إيرادات الميزانية، بحيث وصلت نسبة حصة إيرادات المحروقات في الخزينة العامة إلى 74.35% سنة 2000. كما أن معدل نمو السنوي لإيرادات المحروقات فاق 7% منذ نهاية التمانينات.

منذ عشرين سنة عرف وزن إيرادات المحروقات تزايداً متواصلاً و هذا راجع على العموم إلى الارتفاع المتزايد لأسعار صادرات المحروقات. ففي 2003 مثلاً، كانت صادرات المحروقات مساوية لـ 24 مليار دولار و هذا ما يمثل 98% من إجمالي الصادرات المقدر بـ 24.5 مليار دولار.

## **2- تسعير الناتج الوطني و العملة المعملية:**

### **2-1 نظام تسعير الناتج الوطني:**

رغم التطورات التي عرفها خلال السبعينات و الثمانينات، فإن نظام تسعير الناتج الوطني بقي مسيراً إدارياً، وبالتالي لم تأخذ العوامل الاقتصادية اللامركزية في حساب الأسعار كما أنه لم تولى أهمية إلى التكاليف، النوعية و فعالية النمو الاقتصادي في علاقتهم مع الإمكانيات الوطنية للاستيعاب، التمويل و التنفيذ. وقد نتج عن ذلك ضغوطات هامة على نظام الأسعار تجسدت في ظهور التضخم المكبوح، اختلالات اقتصادية و بروز الاقتصاد الموازي.

لم تكن هناك سياسة أسعار تأخذ بعين الاعتبار الأجور، تكاليف الإنتاج و شروط توازن الهيكل المالي للمؤسسات. فيما يخص السلع الواسعة الاستهلاك، فإن أسعارها كانت محددة من طرف الدولة التي كانت تخصص قروض تدعيمية لهذا الغرض. في حين و فيما يخص المواد المنتجة محلياً، فقد أدى كل من غياب التنسيق بين مختلف مصالح الدولة المعنية، نقص التحكم في الجهاز الإنتاجي و التوزيعي و كذا حفاظ الدولة على ثبات مستوى أسعار بعض السلع إلى ظهور اضطرابات و اختلالات في كل ما يتعلق بميكانيزم الأسعار.

لقد زادت هذه الوضعية تأزماً بسبب قلة السلع الناجمة عن عدم تمكن الإنتاج الوطني على تلبية الطلب المتزايد على بعض السلع إضافة إلى ارتفاع الدخول و الأجور الذي أدى إلى تزايد القدرة الشرائية للأفراد في تلك الفترة و هذا يعني بدوره ارتفاع الاستهلاك و منه الطلب الكلي.

هدفت سياسة الأسعار المطبقة منذ 1982 إلى استخدام الميكانيزمات الاقتصادية من أجل التحكم في التكاليف و الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد. لهذا الغرض أنشأ صندوق الأموال

التعويضية Fonds de compensation و الذي تتمثل مهمته أساسا في تدعيم أسعار السلع واسعة الاستهلاك بغض النظر عن أسعار السلع الضرورية و الممولة من طرف الدولة<sup>(1)</sup>. كان هذا الصندوق يمون من طرف الرسوم التعويضية المطبقة على السلع الكمالية و غير الضرورية.

على المستوى الاقتصادي، يأخذ هذا النظام الجديد للأسعار بعين الاعتبار المستوى الطبيعي لتكليف الإنتاج و التوزيع كما يربط ارتفاع التكاليف بارتفاع الأسعار. تحدد الفروقات الموجودة بين الأسعار الحقيقة و الأسعار المحددة و تمول بعدها من طرف الدولة و ذلك من أجل تفادى اضطراب سيرورة تحقيق التوازنات المالية للمؤسسات العمومية. لهذا الغرض، تم تطبيق سلسلة من الإجراءات و التي نذكر من بينها ما يلى:

- تنشيط المعهد الوطني للأسعار و الذي كان له دورا كبيرا في إنشاء ملفات تقنية موجهة للجنة الوطنية للأسعار،
- تكفل اللجنة الوطنية للأسعار بملف الأسعار مع التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية،
- تدعيم الرقابة على الأسعار،
- تحديد شروط التكفل بالفروقات بين الأسعار العادلة و الأسعار المدعاة،
- تبني إجراءات جديدة خاصة بالهواش التجاريه و الصناعية لحفظ التوازن المالي للمؤسسات.

ابتداء من 1989 باشرت الجزائر في تعديل نظام الأسعار و الذي يتميز بالتفرقة بين نظامين للأسعار؛ الأسعار المقننة و الأسعار الحرة.

#### أولاً: الأسعار المقننة:

لهذ اقتصادي، سياسي أو اجتماعي فإن الدولة تتدخل بصفة مباشرة على الأسعار و ذلك من أجل الرقابة. في هذه الحالة نميز ثلاثة أنواع من التدخلات و التي تؤدي على وجود ثلاثة أنواع من الأسعار :

##### 1- الأسعار المضمونة:

تحدد بالقيمة المطلقة عند الإنتاج أين يتم الإعلان عنها مسبقا. لقد خصت هذه الأسعار حوالي عشرة سلع من بينها السلع الفلاحية و التي تهدف السلطات العمومية من خلالها إلى تشجيع إنتاج السلع المعنية لغرض إحلال الواردات.

<sup>(1)</sup> H. BENISSAD (1991) : « La réforme économique en Algérie », OPU. P 51.

**بـ- الأسعار المحددة:**

هي حوالي عشرة سلع معينة بهذا النوع من الأسعار. بحيث يحدد سقف أعلى لأسعار المواد بهدف دعم بصفة مباشرة أو غير مباشرة القدرة الشرائية للأفراد أو لدعم النشاط الإنتاجي. و هذا لتغادي الضرر المالي للقطاعات المعنية. في هذا السياق، خصصت السلطات دفعات لدعم التوازن و الحفاظ عليه.

**جـ- الموارم المحددة:**

يحدد من خلالها مجال معين لتغيير الأسعار. في بادئ الأمر كان الهدف من هذا الإجراء تغطية ثلثي السلع تقريبا. بحيث أن تحديد الهوامش لا يمس سلعة أو سلع معينة، وإنما أصناف من السلع و الخدمات و ذلك من أجل السماح بـ<sup>(1)</sup>:

- تدخل السلطات في النشاط الاقتصادي،
- تأطير الدولة للأسعار و تطويرها حسب المناخ السائد في السوق،
- تغادي للأسعار أن تتجاوز المجال المحدد.

**ثانياً: الأسعار الحرة:**

نظريا، فإن تطبيق نظام الأسعار الحرة يعني ترك الحرية لميكانيزم العرض و الطلب في تحديد مستوى أسعار السلع و الخدمات. غير أن تطبيق هذا النظام في الجزائر تضمن إجبار كل المؤسسات المعنية بالقيام بتصريح يجرد فيه كل المعلومات الخاصة بالسلعة و السعر المرتفب. و كل تغيير لهذا السعر يخضع إلى نفس الشكلية. كما أنه يحق للسلطات أن تراقب إذا ما كانت هذه التصريرات موافقة للواقع أم لا. جاء هذا النوع من التأطير بهدف:

- التشجيع المباشر للإنتاج عن طريق الأسعار المصرحة و بصفة غير مباشرة لتشجيع الإنتاج عن طريق الأسعار المحددة لبعض المدخلات ذات أهمية،
- دعم القدرة الشرائية للأفراد بتحديد سقف لأسعار السلع التي تعتبر إستراتيجية اجتماعية و التي يمكن التعرف عليها عن طريق قياس وزنها في ميزانية المستهلك،
- محاربة السوق الموازية و التهرب الضريبي عن طريق إعادة تقويم الهوامش التجارية.

<sup>(1)</sup> دروسي مسعود (2005): «السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. حالة الجزائر 1990-2004»، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر. ص 376.

من أجل تحقيق هذه الأهداف وجب على السلطات القيام ببعض الإجراءات المرافقة، نذكر من بينها:

- رفع العرض و خاصة الإنتاج الوطني عن طريق تحسين الإنتاجية و قدرات الإنتاج،
- تلبيس الإجراءات الإدارية المتعلقة بالممارسة التجارية،
- إعادة هيكلة جبائية تهدف إلى عدم عرقلة المجهودات المبذولة في الميدان الإنتاجي و كذا الحد من التهرب الضريبي.

## 2-2- أنظمة تعصير العملة الوطنية.

تتدخل العلاقة الموجودة بين العملة الوطنية و العملات الأجنبية في نوعين من المعاملات: تبادل السلع و الخدمات و العمليات النقدية في إطار حركة رؤوس الأموال. يمكن اعتبار هذه التبادلات و المعاملات كسوق يتم فيه تبادل العملة الوطنية مقابل العملات أجنبية و العكس.

في نظام السوق يتحدد سعر الصرف وفق قانون العرض و الطلب لكل عملة و هنا تتجلى أهمية السياسة النقدية التي يتم من خلالها اختيار نظام الصرف، تحديد سعر الصرف أو الرقابة على عمليات الصرف. أما في نظام سعر صرف ثابت فالبنك المركزي هو الذي يحدد قيمة سعر صرف العملة بالنسبة للعملات الأخرى و هذا لفترة معينة. كما أنه يقوم بالرقابة على كل العمليات المتعلقة بها عن طريق عمليات الصرف. إن نظام كهذا يستوجب تقنين الطلب على العملات الأجنبية عند مستوى يحدده البنك المركزي.

يرتبط اختيار نظام صرف معين من طرف البلد بمميزاته الاقتصادية و إطاره المؤسساتي. ففي الكثير من الأحيان نسجل أن البلدان النامية تمارس رقابة صارمة على سعر صرف عملتها و ذلك لسبعين رئيسين:

- وجود خطر هروب رؤوس الأموال في حين أن هذه البلدان تعاني من نقص كبير في هذا الميدان،
- تعرف هذه البلدان بأنظمة أسعار مسيرة و مراقبة غير أنه من الصعب التحكم فيها إذا لم تكن هناك رقابة على الصرف.

إن الأسباب السابقة الذكر إضافة إلى أخرى لا تقل أهمية هي التي جعلت الجزائر تتبنى سياسة الرقابة على الصرف دون أن ننسى الدافع الاستراتيجي الهدف إلى تحقيق تطور و نمو

اقتصادي عن طريق الاستعانة بالقطاع العام. غير أن الأزمات الاقتصادية و المالية و حتى الاجتماعية أجبرت السلطات على تبني نظام آخر ألا و هو نظام الصرف العائم و المراقب.

#### أولاً: مرحلة نظام الصرف الثابت:

منذ الاستقلال و خلال العشريات الثلاث الموالية له أهمل دور سعر الصرف كأدلة أساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي من طرف المسؤولين، أو على الأقل لم يكن هناك حسن استعمال هذا العنصر الهام.

لقد التزمت الجزائر بعد الاستقلال بسياسة صارمة فيما يخص تسعير الدينار الجزائري و ذلك بفرض:

- انعدام سوق الصرف داخل الحدود الوطنية،
- عدم وجود تسعير رسمي في السوق الدولية لسعر الصرف وذلك راجع إلى أن الدينار الجزائري لم يكن قابلاً للتحويل،
- قانون صارم خاص بشروط الحياز على العملات و تحقيق المعاملات الدولية.

ابتداء من جانفي 1974 عرفت الجزائر سياسة صرف مسيرة و مراقبة مع ربط الدينار الجزائري بسلة متكونة من أربعة عشر عملة حاز الدولار الأمريكي على أكبر معامل ترجيح فيها، و ذلك بسبب أهمية الإيرادات الخاصة الصادرات البترول و مدفوعات خدمة الدين التي كانت تتم بهذه العملة. لقد صمم هذا النظام من أجل تمثيل أثر التغيرات المسجلة في السوق العالمية للصرف بين العملات على الدينار الجزائري. لأن اختيار العملات هو نظام ترجيح يؤمن البعض من الثبات في تسعير الدينار كما يمكن من معرفة نسبية هيكلة المدفوعات من العملة الأجنبية.

لا يأخذ هذا النظام بعين الاعتبار المداخيل الجارية المحققة مع الخارج، إذ أنه إذا كان وزن العملة يلعب دوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية و المالية الدولية عن طريق عدد المعاملات المقامة، فإن نظام الترجيح هذا سوف يؤدي إلى التقليل من وزن بعض العملات في السلة لصالح العملات التي تكون قيمة وزنها أكبر مما يجب أن تكون عليه. الشيء الذي يؤدي إلى الارتباط أكثر بعملة معينة.

يتم حساب معاملات الترجيح على أساس هيكلة النفقات في ميزان العمليات الجارية، وبالتالي كل عملية تمثل بوزنها في الحساب الجاري و ذلك حسب المراحل التالية:

- حساب التغيرات المتعلقة بالثلاث عشرة عملة الموجودة في السلة بالنسبة للدولار الأمريكي،
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات بالنسبة للعملات الأجنبية،

- حساب الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و من تم بالنسبة لكل العملات.

صمم نظام تسعير الدينار بصفة تسمح بإعطاء صورة واضحة عبر قيمة الدينار لتغيرات العملات و العلاقات الرابطة بينها في السوق الدولية للصرف. و يسمح نظام التسعير المسير بتدخل السلطات مباشرة على قيمة العملة المحلية عن طريق تخفيضها أو الرفع من قيمتها و هذا عن طريق استعمال نظام الترجيح. غير أن لهذا الأخير نقاط سلبية نذكر منها نقطتين أساسيتين:

- يبني نظام الترجيح هذا أساسا حول المدفوعات الجارية، وبالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار المكونات الأخرى لميزان المدفوعات و منه تكون الترجيحات متحيزة.
- يتضمن هذا النظام نوع من خطر الصرف في حالة ما إذا كانت الصادرات غير مرنة.

في حالة الجزائر، فإن صادراتها مقيمة أساسا بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن خطر الصرف يكون مرتفعا خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني متديننا بعملة تختلف عن الدولار<sup>(1)</sup>. تكون درجة الارتباط هذه، عامل تقدير جد هام يجب أخذه بعين الاعتبار في إطار بناء سياسة صرف بما أنها تعبر على كثافة علاقة الدينار بالعملة المعنية.

#### ثانياً: تخفيض العملة الوطنية و مرحلة نظمه الصرف العائد:

دفعت الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986 إلى ظهور اختلالات و أزمات اقتصادية، مالية و نقدية بحيث أن ميزانية الدولة و خاصة ميزان المدفوعات عرفا عجزا حادا تطلب إعادة نظر كلية للسياسات الاقتصادية خاصة سياسة الصرف. و منه دخلت الجزائر عهد الإصلاحات الهيكلية بصفة تدريجية منقلة بذلك من اقتصاد مخطط و مسیر مركزيا إلى اقتصاد مسیر من طرف قوانين السوق. من بين هذه الإصلاحات نذكر تلك التي أجريت على تقييم العملة الوطنية أين تبني البنك المركزي سياسة صرف نشطة حيث أنه من 1986 إلى غاية 1988 عرف الدينار الجزائري انخفاضا بنسبة 31% بالنسبة إلى سلة العملات. غير أن القيود المطبقة على عملية توزيع العملات الأجنبية أدت إلى ارتفاع الطلب على هذه الأخيرة في السوق الموازية حيث نسجل ارتفاع سعر الصرف غير الرسمي بنسبة 500%<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> M. MESSAR (2007): « Essai de modélisation du comportement du taux de change du dinar algérien (1990-2003) par la méthode VAR », Thèse de Doctorat, Université d'Alger. P 173.

<sup>(2)</sup> Rapport du FMI (2006) : N°05/52. Op.cit . P82.

تم هذا التخفيض أو بالأحرى هذه المجموعة من الإنزالات بحجة أن سعر الصرف هو سعرباقي الأسعار لذا يجب أن يكون واقعياً وممثلاً للندرة النسبية، حيث أن سعر الصرف الحقيقي من المفترض أن يقوم به:

- تشجيع نشاطات التصدير و تنويعها،
- حث المهاجرين على إعادة إدخاراتهم إلى الوطن عبر الطرق الرسمية،
- ترشيد أكثر لعمليات الاستيراد و اختيار التكنولوجيات،
- إعطاء بطريقة غير مباشرة أمناً إضافياً للمنتجين في الوطن و بالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع إنتاج المواد المحلية للواردات.

وهكذا، و منذ 1987 بدأ تطبيق انزلاق تدريجي للدينار إلى غاية 1991 بهدف الوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع ما هو متاح من عملة صعبة. في 1988 عوض النظام السابق بنظام آخر سمح بتوزيع العملات على البنوك التجارية العمومية الخمس و هذا في إطار تسقيف القروض المتواقة مع أهداف ميزان المدفوعات. بدورها فإن البنوك التجارية هذه كانت مجبرة على توزيع العملات على المؤسسات العمومية التي كانت تتعامل معها.

لقد شرعت السلطات في بداية التسعينات بتطبيق نظام قابلية تحويل الدينار من أجل المعاملات الخارجية الجارية و ذلك في إطار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و المالية الهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية.

ابتداء من 1991 أوفي مجلس النقد و القرض مهام إعداد سياسة الصرف و سياسة المديونية الخارجية. كما أنه سُمح له بالصادقة على الاستثمارات الخارجية. في نفس السنة و في إطار محاولة إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد و ذلك على الصعيدين الداخلي و الخارجي و التي لن تتم إلا باستعادة الدينار لقيمةه الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، تم تطبيق مجموعة من الإنزالات لقيمة الدينار الجزائري حيث انخفض بأكثر من 100% ليصل إلى 22 دج/\$ في السوق الرسمية للصرف. خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و 1994 كان معدل التخفيض الاسمي المتوسط معدلاً لـ 4% سنوياً مما أدى إلى انتقال قيمة العملة إلى 24 دج/\$. غير أن هذا الاستقرار النسبي لم يكن يتوافق مع الأساس الاقتصادية، حيث أنه إثر بعض الصدمات السلبية التي مست معدلات التبادل و كذا السياسات النقدية و المالية الانتعاشية المطبقة في تلك الفترة، كان مستوى معدل التضخم الوطني يفوق مستويات معدل التضخم للشركاء التجاريين للجزائر لذلك أعيد رفع قيمة الدينار الجزائري بالقيمة الحقيقة بنسبة 50% ما بين أكتوبر 1991 و نهاية 1993.

إن قابلية تحويل الدينار المشروع فيها سنة 1991 لم تطبق فعليا إلا ابتداء من 1994، ذلك لأن تحرير المدفوعات لغرض الواردات بدأ منذ هذه السنة. في هذه الفترة وضعت السلطات برنامجا للتسوية يهدف إلى تصحيح التقييم الحقيقي للعملة الوطنية التي تم تخفيضها في مرحلتين؛ الأولى في أبريل و الثانية في سبتمبر 1994 بنسبة كلية تعادل 70%. نشير هنا إلى أن الفرق بين السوق الرسمية و السوق الموازية في هذه الفترة وصل تقربيا إلى 200%. لقد دعمت قابلية التحويل هذه بتطبيق نظام التسعير و هذا لتحديد سعر الصرف حسب قانون العرض و الطلب في سوق الصرف. تمثلت المرحلة الموالية و الخاصة بتطبيق نظام قابلية التحويل في منح رخصات للإنفاق في قطاع الصحة و التعليم. كما أنه كان الهدف الرئيسي لسياسة الصرف المحافظة على استقرار سعر الصرف بالنسبة لسلة من العملات المرجحة حسب الأهمية النسبية للعملاء و المنافسين الرئيسيين<sup>(1)</sup>.

في 1996 أُسست سوق للصرف ما بين البنوك و هذا للسماح بحرية أكبر في تحديد سعر الصرف و في 28 أوت 1997 قام بنك الجزائر بالسماح بعملية تحويل العملة الوطنية لغرض الإنفاق من أجل السفر للخارج. أتمت حرية التحويل هذه سيروراً عملية قابلية التحويل للدينار الجزائري لصالح المعاملات الخارجية و هو ساري المفعول منذ 15 سبتمبر 1997 على مستوى البنوك و المؤسسات المالية المعتمدة و هذا في حدود مبلغ سنوي معين<sup>(2)</sup>.

و هكذا سمح بنك الجزائر بتلبية الطلب على العملات الأجنبية شرط أن تكون موجهة ل القيام بمدفوعات أو تحويلات متعلقة بالمعاملات الجارية و ليس من أجل تحويل رؤوس الأموال. بحيث أن قابلية التحويل للدينار قائمة في إطار تدعيم تغيرية ميزان المدفوعات و استقرار مستوى الدينار الجزائري في سوق الصرف.

بالنالي، منذ 1996 انتقلت الجزائر إلى نظام سعر صرف عائم و مراقب بحيث يحدد هذا الأخير في سوق الصرف مع تدخل بنك الجزائر الذي يقوم بتعديلات دورية لسعر الصرف الاسمي و هذا للوصول إلى الهدف المسطر و الخاص باستقرار سعر الصرف الحقيقي. عمليا، فإن بنك الجزائر هو المقابل لمعظم المعاملات في سوق الصرف، ذلك نتيجة تضافر العوامل الثلاثة التالية:

- تمثل صادرات المحروقات أكثر من 95% من الصادرات الكلية،
- حسب ما ينصه القانون فإن الإيرادات من العملة الصعبة الناجمة عن صادرات المحروقات يجب أن تحول إلى العملة المحلية من طرف بنك الجزائر،
- تحويلات رؤوس الأموال خاضعة لرقابة صارمة.

<sup>(1)</sup> Rapport FMI (2006) : N°05/52, Op-cit. P 83.

<sup>(2)</sup> Banque d'Algérie (1997) : « Note d'information sur la convertibilité du dinar ». P02

نشير هنا أن هدف توازن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري قد تحقق في نهاية 2003 و بقي مستقرا في نفس المستوى خلال 2004، و هذا ما يدل على عزم السلطات على إدارة سعر الصرف بصفة مرنة آخذة بعين الاعتبار الأهداف المتعلقة بالتضخم.

### 3- سوق العمل:

عرف الاقتصاد الجزائري بعد 1986 آثارا صدمتين أساسيتين متتاليتين، تمثلت الأولى في الانهيار غير المتوقع لإيرادات صادرات المحروقات مع كل ما جرّته من نتائج وخيمة بعد 1988. أما الصدمة الثانية فقد تمثلت في التحرير الاقتصادي الذي جاء في ظروف صعبة من أهمها العجز عن الدفع الخارجي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة. كان لهذه العوامل آثار سلبية على التشغيل بحيث نسجل تأزما ظاهراً للبطالة و إعادة هيكلة التشغيل الناجمة عن خوصصة المؤسسات العمومية التي أصبحت خاضعة إلى قيود على ميزانياتها، الشيء الذي لا يتوافق مع العدد الزائد للعمال.

لقد تضاعف مستوى البطالة من 1990 إلى 1997 إذ وصل إلى معدل يفوق 20% من القوة العاملة. و تواصل هذا الارتفاع طيلة السنوات المولالية جاعلاً الجزائر إحدى البلدان في العالم - التي دخلها الفردي يعادل الدخل الفردي في الجزائر - الأكثر معاناة من ظاهرة البطالة. وبعد من ذلك، فإن الفئة الشبابية التي تبحث عن منصب عملها الأول هي الأكثر إصابة. إن هذه الوضعية من وجهة نظر حجمها، استمرارها و خاصة آفاقها في المدى المتوسط جعلت مسألة التشغيل في الجزائر في قلب اهتمام كل السياسات الاقتصادية المتبعة. غير أن هذه الظاهرة التي زادت تأزماً أساساً منذ الصدمات المتتالية التي مسّت الاقتصاد خلال النصف الثاني من الثمانينات و كذا التغيرات الهيكلية التي عرفتها الجزائر، لم تتمكن السلطات أن تقلل من حدتها بل بالعكس فقد زاد معدل البطالة في السنوات الأولى من الألفية الثالثة.

### 3-1-3: معبراته سوق العمل: أولاً: قطور معدل البطالة:

لو نقوم بتحليل تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر يمكن أن نميز انقطاعين أساسيين لاتجاه مستوى التشغيل، يوافق هاذين الانقطاعين في السنتين 1987 و 1995. في حين عرفت الفترة

1973-1985 تراجع تدريجي للبطالة فإن الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986 تسببت في ارتفاع عنيف لمعدل البطالة بحيث وصل إلى 21% من القوة العاملة سنة 1987.

تميزت السبعينيات هي الأخرى بارتفاع معدل البطالة مؤكدة بذلك على جدية الخطر والضرورة في الإسراع لإيجاد حلول تمكن من تخفيف الأزمة<sup>(1)</sup>. فإذا ساعد التعديل الهيكلی على إعادة التوازنات الاقتصادية، فإنه فيما يخص التشغيل نسجل تدهور مستمر. بحيث أن انخفاض كمية الاستثمارات الجديدة من طرف كل من المؤسسات العمومية والخاصة وكذا التسريح لعدد هائل من العمال المرتبط بإعادة الهيكلة و إفلاس بعض المؤسسات، ساهم على ارتفاع البطالة. في هذه الفترة وصل لأول مرة عدد البطالين إلى مليونين بطال و هذا سنة 1995 حيث عادل معدل البطالة حوالي 28,1% من القوة العاملة مما جعل هذا الاختلال الدائم من بين الميزات الهيكلية للاقتصاد الجزائري. في هذه الظروف استوطنت البطالة لتمس حوالي جزائري من ثلاثة، وفي سنة 2000 فقد ما يعادل 217.000 منصب شغل مقابل خلق 133.000 منصب فقط لتواصل البطالة ارتفاعها حيث وصلت تقريبا إلى 30% من القوة العاملة المقدرة بثمانية ملايين فرد علما أن 80% منهم لديهم أقل من 30 سنة<sup>(2)</sup>.

إن ارتفاع عدد الأشخاص العاملين منذ 2001 و الذي وصل إلى 1,114 مليون شخص في 2004 تسبب بتراجع البطالة بـ 6 نقاط حيث نسجل انخفاضها من 23,7% سنة 2003 إلى 17,7% سنة 2004 ليتحسن بعدها إلى 13% سنة 2007 . إن هذا الانخفاض كان ناتجا أساسا عن المجهودات المبذولة لمكافحة البطالة خاصة في مجال تشغيل الشباب و التكفل بالعمال الذين فقدوا مناصبهم إضافة إلى إنشاء الاستثمار العام و الخاص.

فقد عرفت الجزائر معدلات نمو ديموغرافي مرتفعة إضافة إلى تحسن المستوى التعليمي و التربوي خاصة عند الفئة النسوية. علما أن هاذين العاملين يمارسان تأثيرا كبيرا على تطور سوق العمل، غير أنها لا يفسران لوحدهما التقليبات التي عرفها الوطن فيما يخص البطالة و التي يمكن انتسابها أيضا إلى الجمود المؤسسي الذي لم يسمح للاقتصاد الجزائري أن يتمتص الصدمات<sup>(3)</sup>.

تميزت الديناميكية القطاعية للبطالة بانهيار التشغيل في القطاع الصناعي ابتداء من 1979 و بدرجة أقل في قطاع البناء و الأشغال العمومية. إن قطاع الصناعة الذي كان من بين القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في السبعينيات قد فقد دوره كممون لمناصب الشغل. ففي حين أن هذا القطاع

<sup>(1)</sup> F. HASSAM (2005): « 1986-2004. Les chemins d'une croissance retrouvée », L'économiste d'Algérie. P 169.

<sup>(2)</sup> Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme: « Algérie, violation des droits économiques, sociaux et culturels: une population précarisée », novembre 2001. P 9.

<sup>(3)</sup> CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL (1998) : « Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel », 12<sup>ème</sup> session plénière. P 80.

قد ساهم في خلق حوالي 20% من مناصب الشغل التي أنشأت ما بين 1967 و 1978 خارج قطاع الفلاحة رافعا بذلك معدل نمو التشغيل إلى 11% سنويا، فإننا نسجل ابتداء من 1993 انخفاض متواصل للتشغيل في هذا القطاع بوتيرة سنوية تعادل 0.6% إلى غاية 2002.

عرف قطاع الفلاحة هو الآخر تراجعا في ميدان التشغيل، بحيث كان يساهم في خلق حوالي 50% من مناصب الشغل المنشأة سنة 1966. إلا أن هذه النسبة تناقصت تدريجيا إلى أن وصلت إلى 18% سنة 1987 و ذلك نتيجة النزوح الريفي المكثف الذي عرفته تلك الفترة. غير أنه خلال التسعينات و خاصة في بداية الألفية الثالثة استرجع مكانه في توفير مناصب الشغل و ذلك في إطار الترقية الفلاحية مع خلقه لـ 250000 منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2002.

صاحب إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري تطور التشغيل في قطاع الإدارة الذي كانت مساهمته في خلق مناصب الشغل مستقرة خلال الفترتين 1986-1967 و 1987-2002 و هذا ناتج عن إنشاء المرافق الإدارية و الاجتماعية إضافة إلى تطور التعليم الوطني و الصحة العمومية.

#### الجدول (1،4): تطور التشغيل حسب القطاعات (%)

2002-1993	1993-1986	1986-1978	1978-1967	
0.6-	1.1	4.5	10.7	قطاع الصناعة
3.0	1.6-	7.1	17.0	قطاع البناء و الأشغال العمومية
-	5.7	4.3	7.7	قطاع النقل و الاتصال
3.1	6.2	4.7	2.7	قطاع التجارة و الخدمات
2.6	3.0	6.5	5.7	الإدارة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

#### ثانياً: تطور سياسة التشغيل:

لا يمكن عزل سير سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين السبعينات و الثمانينات عن النموذج الاقتصادي المتبني من طرف البلد غداة الاستقلال. بحيث كان الهدف الرئيسي هو ضمان منصب شغل و كذا دخل مقبول للأفراد. في هذه الفترة و بعد التجربة القصيرة للتسيير الذاتي استقر النظام المعمول به حول المؤسسة العمومية التي أصبحت المحور الرئيسي للتسيير المخطط للقوة العاملة، فكل مؤسسة تعتبر كجزء من الدولة علما أن هذه الأخيرة أصبحت موجودة في

كل مكان بما أنها تعتبر المستثمر الأول و المنتج الأول كما أنها هي الوحيدة التي يمكنها أن توفر عدد معتبر من مناصب الشغل ضمن المؤسسات و الإدارات العمومية.

تميزت سوق العمل إلى غاية الثمانينات بجمود و تدخل السلطات في الميدان النقابي، في تحديد الأجور و العلاوات في المؤسسات العمومية و كذا وضع قوانين صارمة و خاصة بتسريح العمال بهدف حماية العمالة.

ابتداء من نهاية الثمانينات قامت الجزائر بتغيير جذري في سياستها متحولة بذلك إلى اقتصاد السوق. وهكذا تم التخلص كليا عن النموذج القائم خلال ثلاث عشريات ليتم الشروع في تحرير النظام - سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السياسي - الذي أدى إلى تغيير النطاق القانوني و المؤسسي لسوق العمل. غير أن هذا الانتقال كان صعب بسبب الجمود الهيكلي و الممارسات غير التنافسية الموروثة عن تطبيق نظام التخطيط المركزي لمدة خمسة وعشرون سنة. في الأخير، لم تكن هذه التعديلات كافية لعكس اتجاه الاقتصاد نحو التدهور المتواصل خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1994.

لقد بنت السلطات الأسس الجديدة الخاصة بسوق العمل على أساس القوانين و التشريعات المتبناة سنتا 1990 و 1994. حيث أدخل من خلالها مرونة أكثر في سير سوق العمل كما أثنا نسجل<sup>(1)</sup>:

- ضعف حماية العمل مع مرونة أكبر لشروط تسريح العمال و وقت العمل. لقد اعترف التشريع الصادر في 1990 بحرية المؤسسة في اتخاذ قراراتها الخاصة بتسريح العمال. يهدف هذا الإجراء إلى إدخال مرونة أكثر في سوق العمل و ذلك بإلغاء القيود القانونية و الإدارية التي تمس عملية التسريح و التي كانت تحد من عملية الدخول و الخروج إلى و من سوق العمل.
- إنشاء اتفاقية جماعية على مستوى المؤسسة أو القسم مع انسحاب الدولة من المشاركة في تحديد الأجور ما عدا الأجور المضمون الأدنى. جاء الاتفاق الجماعي ليحل محل إجراءات القانون العام للعامل و يهتم بتحديد معايير العمل، الأجور و المنح إضافة إلى المفاوضات الخاصة بالبطالة التقنية، كل هذا دون تدخل الدولة التي تخلت عن مكانتها لصالح الشركاء.
- الاعتراف بحق الانخراط النقابي، الحرية النقابية و حرية القيام بالإضراب. فقد أنشأت الاتحادية العامة للعمال الجزائريين UGTA تحت نظام الحزب الواحد و بقيت منسبة إليه إلى غاية 1989 بعد أن تم الاعتراف بحق الانتماء النقابي. ابتداء من 1991 أصبح لديها الاحتكار الشبه تام للنشاطات النقابية بعد تنظيمها لإضراب جانفي 2003 و الذي دام ثلاثة أيام. بالرغم

<sup>(1)</sup> FEMISE 2005 (2006) : « Profil pays : Algérie », Institut de la Méditerranée. P10.

من ظهور بعض النقابات المستقلة، غير أن نقص إمكانياتها و ضعف مكانتها في القرارات السياسية قد عزز من مكانة الاتحادية العامة للعمال الجزائريين، فهي تعتبر النقابة الوحيدة المعترف بها حين المفاوضات.

ابتداء من 1994 تغذت البطالة من مخلفات التطهير الاقتصادي (قيود على الميزانية و تخفيض العجز)، بحيث أن إعادة الهيكلة الصناعية التي كانت تطمح إلى تحسين الإنتاجية و تخفيض أعباء الأجور لم تكن ملقة بالنسبة للسلطات بما أن هذه الأخيرة كانت متأكدة من انطلاق النمو الاقتصادي بعد السنة الثانية أو الثالثة الموالية لعملية التطهير.

في هذه الفترة، اعتمدت السلطات العمومية على نفقات التجهيز و التهيئة الإقليمية من أجل إحداث ديناميكية من شأنها أن تشجع النشاط الاقتصادي و السماح باستيعاب الزيادة الناتجة عن ارتفاع في الإنتاجية و بعدها إنشاء مناصب عمل جديدة.

كانت آفاق نمو التشغيل تعتمد على ميكانيزمات التسيير و المعرفة الجيدة لسوق العمل، الشيء الذي استوجب إنشاء نظام معلوماتي فعال و نشيط بالإضافة إلى عملية تسيير جارية من طرف مصالح كفالة. وقد تبعت هذه السياسة الإصلاحية لسوق العمل مجموعة من الترتيبات تهدف إلى دفع البطلال إلى إنشاء مؤسسته الخاصة أو إلى شغل منصب عمل مؤقت في انتظار إعادة إدراجه في سوق العمل.

## المبحث الثاني:

### السياسات النقدية و الاقتصادية

عرفت الجزائر مرحلتين متميزتين فيما يخص السياسة الجبائية و النقدية. خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، كانت ميزانية الدولة مستعملة كوسيلة للسياسة الاقتصادية، فمنذ 1969 و مع انطلاق المخطط الرباعي لـ 1970-1973 و إلى غاية 1990 - سنة إصدار قانون النقد و القرض - لم تكن هناك سياسة نقدية بمعناها الفعلي. فقد كانت ميزانية الدولة هي التي تمول الإدارات، الوظائف العمومية، الاستثمارات العمومية، مصالح الصحة و التعليم و كذا الهياكل الأساسية للاقتصاد، كما أنها كانت تمول بصفة مباشرة أو غير مباشرة الاستثمار الإنتاجي العمومي. من بين الوظائف الخاصة بالخزينة العمومية في هذه الفترة، منح قروض طويلة الأجل من أجل إنشاء مؤسسات عمومية و ذلك بلجويها إلى موارد الميزانية و إلى الاستدانة من الخارج. و اقتصر دور البنك آنذاك أساسا في تقديم التسهيلات اللازمة لها دون أي حدود. بعد الأزمة النفطية المضادة قررت السلطات تغيير سياساتها، فانتهت بالتالي كل من السياسة النقدية، المالية و الخارجية مسارا آخرا يتماشى و متطلبات اقتصاد السوق.

#### 1- السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك العملية التي تحدد من خلالها الحكومة أو السلطات العمومية بعض الأهداف (كمعدل نمو الناتج الداخلي الخام، مستوى التشغيل أو البطالة، استقرار الأسعار أو معدل التضخم، توازن الميزان الجاري...)، كما تقرر عن أهميتها، المطلقة أو النسبية، و تعمل من أجل تحقيقهم باستعمال عدة وسائل كمية كانت أو كيفية.

إن اختيار الوسائل المستعملة يكون حسب الميزات الاقتصادية للبلد و بالأخص، حسب النظام المالي الذي تعمل فيه السياسة النقدية. فهي اقتصاد يتميز بأسواق مالية (الأوراق المالية، السنادات، الأسواق العقارية...) و أسواق نقدية و الصرف متطرفة و مندمجة، فإن تمويل الاقتصاد يتم أساسا عن طريق هذه الأسواق ثم عن طريق القرض المصرفية. في هذه الحالة، تلجأ السلطات إلى وسائل غير مباشرة و المتمثلة في: إعادة الخصم، الاحتياطات الإجبارية، السوق المفتوحة... . بحيث تتدخل في السوق النقدية:

- إما عبر التحكم في الكتلة النقدية و ذلك بترك سعر الفائدة يتغير تلقائيا من أجل تسوية الطلب على النقود مع الكمية المعروضة،

- أو عن طريق تثبيت سعر الفائدة و ترك عرض النقود يستوي مع الكمية المطلوبة.

و إذا كان الاقتصاد يتميز بأسواق مالية غير منظورة، فإن تمويله سوف يتم أولاً عبر القرض المصرفي ثم عن طريق الأسواق المالية. و في هذه الحالة تلجأ السلطات إلى استعمال الوسائل المباشرة كتأثير القروض، التحكم في سعر الفائدة و سعر الصرف.

### 1-1- تطور السياسة النقدية:

لعبت السياسة النقدية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني مسجلة بذلك مختلف مراحل تطوره، كما ساهمت في السنوات الأخيرة، بصفة ملموسة، في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي خاصية في ما يتعلق بالتحكم في التضخم.

تواجه السياسة النقدية في الوقت الحالي تحديات جديدة، و بما أنها في قلب العمليات الاقتصادية، فإنه يجب أن تتطور بصفة تسمح لها بتأدية مهامها و تحقيق أهدافها آخذة بعين الاعتبار القيود الخاصة بالاقتصاد الوطني و بالأخص ارتفاع البطالة.

#### أولاً: السياسة النقدية في ظل التسيير المركزي:

بدأت عملية استرجاع السلطة النقدية بضعة أشهر فقط بعد الاستقلال. و هكذا في 13 ديسمبر 1962، نشأ "البنك المركزي الجزائري"، و في 10 أبريل 1964 صدرت العملة الوطنية و المتمثلة في الدينار الجزائري.

تمثل الهدفان الرئيسيان للسياسة النقدية آنذاك في:

- التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج،
- استقرار الأسعار و سعر صرف العملة.

أكَدَ المخطط الرباعي الأول الممتد من 1970 إلى 1973 على الطابع المركزي للتخطيط الاقتصادي، و السياسة النقدية، هي الأخرى خاضعة لهذا المبدأ و ذلك عبر:

- تمركز الموارد المالية، حيث أن الخزينة العمومية هي التي كانت مسؤولة على جمع هذه الموارد بما أنها كانت مخولة للقيام بعملية قرض في السوق الداخلية مجل رأس المال الاستهلاك و الادخار و احتياطي رأس المال إضافة إلى احتياطي شركات التأمين و صناديق التقاعد كما

- أنه كان مسموح لها بعقد قروض في الخارج أو ضمان القروض الخارجية الملزمة من طرف المؤسسات الوطنية،
- إنما كل عمليات تمويل الاستثمارات طويلة المدى المخططة للمؤسسات العمومية عن طريق البنوك،

- وجوب قيام المؤسسات العمومية بكل تسديداتهم - ما عدا بعض العمليات حساباتهم البنكية، مما أدى إلى ظهور نظام مزدوج للدائرة النقدية و المتمثل في:
  - ✓ نظام النقود المصرفية من أجل قطاع المؤسسات العمومية.
  - ✓ نظام النقود الورقية لقطاع العائلات.

لقد أدت هذه السياسة إلى ظهور عدة مشاكل نذكر منها:

- منح الإعتمادات على المكشوف للمؤسسات العمومية من طرف البنوك،
- ظهور التسليف بين المؤسسات،
- الدور المهم للقطاع الخاص ضحية أثر المزاحمة.

لم تنجح مختلف المحاولات التي خاضتها السلطات المعنية خلال السبعينيات للقضاء على هذه المشاكل و تصحيح الأخطاء. حيث أنه لم يتحسن نظام المراقبة بل بالعكس، زادت الوضعية تأزما خاصة بعد 1982 و 1983 عندما تم تطبيق سياسة إعادة الهيكلة المالية و الهيكلية للمؤسسات العمومية، حيث أننا نسجل:

- من جهة تلاشي قيد الميزانية للمؤسسات العمومية في مجال نفقات الاستثمار و التطوير، قروض قصيرة المدى و الإعتمادات بدون ضمان و التي تم إعادة تمويلها من طرف البنك المركزي،
- و من جهة أخرى، أدت إعادة تمويل القطاع العام المتضمن في إعادة الهيكلة المالية و الهيكلية للمؤسسات العمومية إلى ظهور عجز مالي مزمن و الذي كان يتم تمويله من طرف البنك المركزي،
- كما أنه نتج عن انخفاض القدرة على الاستيراد عام 1986، تبعية كبيرة للخزينة العمومية تجاه البنك المركزي و ذلك بسبب التسببيقات التي قدمها هذا الأخير للأول مثلاً بينه الجدول رقم (2،4)

**الجدول (4،2): القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي للخزينة العمومية (مليار دج)**

1988	1986	1984	1982	1980	القروض الممنوحة
22.9	23.4	10.5	5	5.3	

المصدر: <sup>(1)</sup> « La réforme économique en Algérie »

أدت هذه الظاهرة إلى نتائج تضخمية وخيمة بحيث أنه حتى محاولة إصلاح النظام التمويلي سنة 1986 باعت بالفشل. ففي هذه السنة، صدر قانون مصرفي جديد يوضح فيه مهام و دور البنك المركزي و البنوك الأولية.

و قد أدت ضرورة مراقبة التوسيع النقدي و ضمان توافقه مع التوازنات الاقتصادية الكلية إلى اعتماد مخطط وطني للقرض. و هو ما مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسيع النقدي منذ 1987. كما ساهم في تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على حصة إعادة الخصم. و وبالتالي أصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي و ليس لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية.

**ثانياً: السياسة النقدية و الانتقال إلى اقتصاد السوق:**

ابتداء من 1988، منحت السلطات للبنوك استقلاليتها مع إخضاعها إلى مبدأ التجارة و الربحية. حيث أنه أخذت عدة إجراءات لتشجيع المنافسة من بينها إلغاء قرار التوطين الوحيد و السماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات واسعة و مختلفة.

كما أنه في 1989 أنشئت سوق النقد بين البنوك التي منحتها الدولة الاستقلالية. و هذا ما مثل الانطلاقة الأساسية للتعديلات الخاصة بالسياسة النقدية التي تسمح بالدخول إلى اقتصاد السوق تماشيا مع الإصلاحات الأخرى في القطاع الحقيقي. إذ أنه أصبح من الضروري للفضاء المالي أن يلعب دورا آخرًا من الذي كان يلعبه طوال السنوات الماضية (و المتمثل في كونه سوى همة وصل بين الخزينة و المؤسسات المالية) و ذلك باستخدام عدة وسائل كأسعار الفائدة، اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف و التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري و الرأسمالي.

<sup>(1)</sup> H.BENISSAD (1991). Op-cit. P 118

في 1990 تم إصدار قانون النقد والقرض الذي ساهم في تغير القوة التجارية للبنوك لتتضمن المتاجرة في السندات، الخدمات الاستشارية والاستثمار التجاري. ميزت بداية التسعينات بصفة حاسمة المجال النقدي و البنك عن طريق عملية انتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق. حيث تمثلت الأهداف الرئيسية للسياسات المتخذة فيما يخص النقود والقرض في:

- إعادة حقن قواعد اقتصاد السوق،
- إدخال الاستثمارات الأجنبية،
- الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد.

و ذلك عن طريق:

- ✓ استقلالية الدائرة النقدية و البنكية عن الدائرة الحقيقية،
- ✓ استقلالية الدائرة النقدية عن الخزينة العمومية،
- ✓ إنشاء سلطة لها صلاحيات قضائية لمراقبة النشاط المصرفي،
- ✓ منح للبنك المركزي - و الذي أصبح بنك الجزائر - شخصية مدنية و استقلالية مالية إضافة إلى كونه يتصرف بصفة تاجر عند تعامله مع الآخرين. وبالتالي، أصبح بنك الجزائر مسؤولاً عن توجيه و إدارة السياسة النقدية و تنظيم الإشراف على البنوك التجارية إضافة إلى توفير التمويل المحدود للدولة.

منذ 1990 يتدخل بنك الجزائر في تحديد السياسة النقدية للبلاد لذلك فإنه من المنطقي أن تتآكل وسائل السياسة النقدية مع قواعد السوق و ذلك عبر تحرير العمليات الجارية، حركة رؤوس الأموال و معدلات الفائدة و كذا تلبيس سياسة الصرف. غير أن العملية الانتقالية هذه، تمت في ظروف اقتصادية صعبة ناتجة أساساً عن مخلفات الأزمة البترولية عام 1986، و التي تميزت بتدحرج ميزان المدفوعات و تقل الدين الخارجية إضافة إلى الركود الاقتصادي و الوضعية الأمنية و الاجتماعية السائدة آنذاك. وبالتالي، فإن المحاولات الخاصة بتعجيل العملية الانتقالية سنة 1991، لم تأتي بنتائج مرضية. بين حجم و استمرار الاختلالات المالية و النقدية ضرورة وضع برنامج استقراري في بدء الأمر ثم التفكير في دفع و تحقيق نمو اقتصادي دون التخلص من عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. لم تؤخذ أهمية السياسة النقدية بأهدافها ووسائلها، بعين الاعتبار إلا عند تطبيق البرنامج الاستقراري بين 1994 و 1995 ثم برنامج إعادة الهيكلة خلال الفترة الممتدة ما بين 1995 و 1998 و ذلك بالتنسيق مع كل من السياسة المالية، سياسة الصرف و مع عدة إجراءات كتحرير الواردات و إعادة جدولة الديون الخارجية... إضافة إلى هذا، فإنها ساهمت في القطاع الاستثماري و ذلك بتشجيع القطاع الخاص.

كان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو محاربة التضخم أو بالأدق، تخفيض مستوى التضخم إلى مستوى مقبول، محتمل و يمكن التحكم فيه. بمعنى آخر، تخفيضه إلى معدل يقارب معدلات التضخم السائدة في البلدان المتعاملة مع الجزائر. وقد تمثلت الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الهدف في<sup>(1)</sup>:

- مواصلة توسيع السوق النقدية بإدخال تقنية مناقصة أذن الخزينة،
- تطبيق سياسة السوق المفتوحة،
- تحسين تقنية مناقصة القروض،
- ترقية و مرونة معدلات الفائدة عن طريق إزالة الحد الأقصى لمعدلات الإقراض من البنوك التجارية و تحرير معدلات الفائدة مع تحقيق هدف الوصول إلى أسعار الفائدة الحقيقية بالقيم الموجبة،
- تحديد الكتلة النقدية عن طريق تحكم بنك الجزائر في أصوله الداخلية.

لم يتضح تماسك و استقلالية السياسة النقدية إلا بعد سنة 2000 و ذلك من خلال الإطار الاقتصادي المتميز بـ:

- معدل تضخم معندي و مستقر،
- فائض في ميزان المدفوعات الجارية،
- نمو اقتصادي ضئيل لكن موجب و تصاعدي،
- معدل بطالة مرتفع جداً.

قبل 2003 لم يكن مستوى التضخم المستهدف محدداً. حيث أنه تجري عملية استهداف التضخم بأن يوجه البنك المركزي جميع الأدوات المتوفرة لدى السياسة النقدية من أجل تخفيضه إلى مستوى محدد أو ضمن مجال معين.

لم تعلن السلطات النقدية عن الهدف الأساسي للسياسة النقدية و المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار في المدى المتوسط إلا ابتداء من 2003. أين تحقق هذا الهدف بوصول معدل التضخم إلى المستوى المرغوب ألا وهو 3%<sup>(2)</sup>. و ذلك رغم استكمال تحرير الأسعار و محاولة تخلص الخزينة من المديونية الخارجية اللذان يمثلان سببان مهمان في ارتفاع معدل التضخم، إضافة إلى العوامل

<sup>(1)</sup> CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL (2005) : « Regards sur la politique économique en Algérie », 26<sup>ème</sup> session plénière, p75.

<sup>(2)</sup> عبد الله بلوناس (2005) : « الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. ص 247.

الأخرى التي تشكل مصادر للضغط التضخمية و التي لا تزال متوفرة كالمطالبة المستمرة برفع الأجور، إعادة هيكلة القطاع العام، الإبقاء على ضغط قوي على التوسيع في القرض، زيادة الضرائب على العديد من المنتجات، تغيرات أسعار الصرف...

### ثالثا: علاقة البنك المركزي بالحكومة:

خلال كل من السبعينات و الثمانينات كان النظام المصرفي (البنك المركزي و البنوك التجارية) خاضع للخزينة التي كانت تلعب دور ممول الاقتصاد، فبما الجهاز المصرفي كتجزء من الحكومة يجب عليها تنفيذ كل القرارات.

قام قانون النقد و القرض الصادر عام 1990 بتغيير العلاقة بين السلطات السياسية و السلطات النقدية و قد كان مستوحى من نظام البنوك المركزية للبلدان المتقدمة ضمن سياسة اقتصاد السوق. و هذا ما جعل البعض يصف إصدار هذا القانون كسابق لأوانه خاصة و أن الجزائر في تلك الفترة كانت لا تزال في المرحلة الانتقالية.

تقاس درجة تبعية البنك المركزي بالأخذ بعين الاعتبار المقاييس التالية:

- مجال التصرف المنوح للبنك المركزي في صياغة و تنفيذ السياسة النقدية،
- الحرية الممنوحة للحكومة في اللجوء إلى البنك المركزي و ذلك لتمويل نفقاتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة،
- مدى استقلالية الأفراد المسيرين للبنك المركزي.

لقد خول قانون النقد و القرض للسلطة النقدية حرية كبيرة بحيث أنها اعتبرت كالمحور الرئيسي الذي من حوله يجب أن تتم كل الإصلاحات الاقتصادية الأخرى. كما سمح للبنك الجزائري أن يلعب دورا هاما في إطار البرنامج الإصلاحي مع صندوق النقد الدولي من 1994 إلى 1998 و الذي سمح بتحقيق استقرار اقتصادي و عودة التوازنات المالية و توازن ميزان المدفوعات في المدى القصير<sup>(1)</sup>.

عدل قانون النقد و القرض سنة 2001 ثم عوض في 2003 مع الحفاظ بحرية بنك الجزائر فيما يخص تحديد معدلات الفائدة كما أنه حددت قيمة و مدة التسليف المقدم للخزينة و ذلك من أجل تفادي الإصدار المفرط للنقد في حالة عجز مالي.

<sup>(1)</sup> F. HASSAM (2005): Op-cit. P 91.

**1-2- قنوات السياسة النقدية:**

كما هو متفق عليه فإن عرض النقد يعتبر كمتغير تحدد من طرف البنك المركزي الذي يقوم أيضا بتحديد معدل الفائدة و حجم تدخلاته بين البنوك و منه في السوق النقدية. من جهة أخرى يمكن للبنك المركزي أن يحدد هدف نمو الكتلة النقدية و ذلك من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار و تماشيا مع الأفق الاقتصادية المرغوبة. وبالتالي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر بصفة غير مباشرة على الكتلة النقدية و مستوى الأسعار مما يسمح للسياسة النقدية المتتبعة بأن تتدخل في مستوى الدخل الوطني عبر مختلف القنوات أهمها:

**أولاً: قناة معدل الفائدة:**

من بين إجراءات السياسة النقدية التوسعية، تخفيض معدل الفائدة الاسمي مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي إذا بقيت الأسعار ثابتة في المدى القصير. الشيء الذي يدفع المؤسسات إلى زيادة استثماراتهم و هذا ما يجعل الدخل الوطني يرتفع.

قبل استقلالية الجهاز المصرفي كانت وزارة المالية هي التي تحدد معدل الفائدة و قد تحولت هذه المسئولية إلى البنك المركزي سنة 1989<sup>(1)</sup>. غير أن تحديد معدل الفائدة لم يكن ضمن نطاق تسيير يتماشى و الأوضاع الاقتصادية و المالية السائدة آنذاك، فقد كان هناك تمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص الذي كان يعاني من معدلات فائدة أكبر. إن هذا التمييز كان ناتجا عن قدرة القطاع الخاص على تغيير أسعار المبيعات و وبالتالي عن قدرته على التمويل الذاتي.

في الحالة العادية لليبيبة، ترتفع عادة معدلات الفائدة مع الطلب حتى تستقر عند المستوى التوازنـي. غير أن الاقتصاد الجزائري يعاني من فائض في السيولة بينما الطلب على النقود منخفض نسبيا. و منه فإن عرض النقود هو الذي يحدد مستوى معدل الفائدة مما يجعل هذا الأخير يتناقص في حين القروض غير مرتفعة.

كانت المعدلات الدائنة و المدينة المطبقة من طرف البنوك في السنوات الأخيرة حررة و محددة في السوق. لكن المنافسة هي ظاهرة حديثة بالنسبة للبنوك العمومية التي تعودت لمدة طويلة على حالة احتكار القلة مما جعل عملية التأقلم صعبة نوعا ما.

**ثانياً: قناة سعر الصرف:**

<sup>(1)</sup> H. BENISSAD (1991): Op-cit. P127.

مع الانفتاح المتزايد للاقتصاد و خاصة مع تبني نظام سعر الصرف المرن أو العائم، أصبح لأسعار الصرف القدرة على التأثير على التعاملات الخارجية و وبالتالي على مستوى الإنتاج و الأسعار. لما تنخفض قيمة عملة بلد ما، فإن أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية سوف تنخفض بينما ترتفع أسعار وارداته بالعملة المحلية. نتيجة ذلك، سيرتفع الطلب الأجنبي على السلع المحلية في حين تنخفض الواردات، الشيء الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري إضافة إلى ارتفاع الناتج الوطني. كما أننا نسجل ارتفاع مستوى الأسعار المحلية بسبب ارتفاع تكاليف المواد المستوردة مما يتربّع عنه ظهور ضغوطات تصميمية.

عموماً، تترجم في نظام سعر صرف عائم تغيرات سعر الصرف عن تغيرات معدل الفائدة. بحيث أن تغيير هذا الأخير يخلق ظاهرة متاجرة بين مختلف العملات. فمثلاً إذا قرر البنك المركزي بلد ما رفع معدل الفائدة، فإن هذه العملية ستجلب الاستثمارات المقامة بعملة هذا البلد ليتراجع عن ذلك فائض في الطلب على هذه الأخيرة و منه يرتفع سعر الصرف و العكس إذا انخفض معدل الفائدة.

عرفت الجزائر في إطار اقتصاد مخطط، سياسة سعر صرف مسیر و مراقب. ابتداء من 1974 كان الدينار الجزائري مرتبط بسلة من العملات يترأسها الدولار الأمريكي و ذلك نتيجة مكانته في إرادات صادرات المحروقات، كما أن البنك المركزي هو الذي كان يمنح العملات الأجنبية عبر ميكانيزم رخصات الاستيراد.

بعد الصدمة البترولية المضادة سنة 1986، بدأ انزلاق الدينار و الذي كان في الواقع عبارة عن مجموعة من التخفيضات للعملة في إطار عملية تسعير الدينار و التي تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة. كانت أول عملية تخفيض صريحة في نهاية سبتمبر 1991 و ذلك لوضع حد للتوقعات التصميمية الناتجة عن الانزلاق. في هذه المرحلة انتقل الدولار الأمريكي الواحد من 9 درج في 1990 إلى 24.1 درج في 1992.

في 1994 و في بداية برنامج الاستقرار و التعديل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، تم تخفيض العملة بأكثر من 40% قبل أن يتم الشروع في تطبيق نظام سعر الصرف المرن، أين سمح للبنوك التجارية بحيازة العملات الأجنبية مع العلم أن البنك المركزي هو الممول الرئيسي. أي أن الاقتصاد الجزائري دخل في مرحلة سعر الصرف العائم المراقب مع هدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

شرعت قابلية تحويل الدينار الجزائري سنة 1994 مع تحرير الواردات علماً أن البنك هي التي توفر العملات الأجنبية للمستوردين. دعمت هذه العملية بخلق سوق للعملات بين البنوك عام 1996. كما أن آخر القيود على المعاملات الجارية رفعت سنة 1995 فيما يخص نفقات الصحة و التعليم و 1997 فيما يخص نفقات السفر للخارج.

إن الهدف الرئيسي من نظام الصرف العائم و المسير هو تجنب عرقلة تطور الصادرات، و تماشيا مع السياسة النقدية القائمة، التقليل من التضخم. كما أنه يسعى إلى تشجيع تنويع الاقتصاد و التخفيف من حدة الصدمات الخارجية. حرصا على نجاح عملية الإصلاح هذه و من أجل ترقية مناخ ملائم للاستثمار، فإن السلطات ضمنت للمستثمرين الأجانب إمكانية تحويل أرباحهم و الأموال الناتجة عن بيع أو تحويل أصولهم.

### ثالثا: قناعة المقرض:

ترتكز الفانتين السابقتين الذكر على فرضية أن كل من الأسواق النقدية، المالية و الصرف هي مؤثرة، و أن كل المعطيات الخاصة بالأسعار و معدلات الفائدة تلعب دور مهم عند الأعوان الاقتصادية. إن فعالية هذه الأسواق تؤدي إلى بناء فرضية أخرى و هي الإحلالية التامة بين مختلف الأصول وبين أنواع التمويل، أسهم، قروض بنكية و سندات. غير أنه في الواقع الأمور تختلف و أبسط مثال على ذلك حالة اقتصاد مستدين، أين هذه الأسواق تكون غير متطرورة. لذلك فإن القرض المصرفي في هذا النوع من الاقتصاد يعتبر كمصدر أساسى لعملية التمويل.

حتى نتمكن من فهم كيف تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي عن طريق القرض المصرفي، يكفي أن نعرف أن منح القروض من طرف البنوك مقيد بوجود كمية من النقود متداولة و التي يتم إصدارها من طرف البنك المركزي. فإذا أراد هذا الأخير تطبيق سياسة نقدية توسعية من أجل إعاش الاقتصاد (الاستثمار و الاستهلاك) فإنه يجب عليه أن يسهل في منح القروض و ذلك بتوفير كمية النقود اللازمة للبنوك التي بدورها تضعها تحت تصرف زبائنها من أجل تمويل نفقاتهم على الاستهلاك و الاستثمار و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج.

يعتبر التمويل النقدي للقروض الممنوحة للمؤسسات كمصدر رئيسي للتوازن النقدي الشيء الذي يمثل أحد الأسباب في زيادة مستوى التضخم مثلما هو الحال في الجزائر. فقد تميزت السبعينيات بانطلاقه عملية التمويل النقدي للقروض الممنوحة للمؤسسات و التي جاءت في إطار التمويل المخطط للمؤسسات.

دفع هذا التراخي في نظام القروض - و الذي كانت له نتائج تضخمية - السلطات إلى تشديد الرقابة على نمو القروض الممنوحة للاقتصاد. إن محاولة الرقابة هذه جاءت في إطار إعادة هيكلة

مالية و ذلك من أجل تحديد التوسيع النقدي بوضع برنامج الائتمان الانتقائي للقروض قصيرة الأجل، مما نتج عنه تواصل التوسيع النقدي لكن بوتيرة متباطئة كما يبينه الجدول أدناه:

#### الجدول (3،4): تطور القروض حسب المدة (%)

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
82.2	84.3	83.7	84.6	84.6	80.8	73.9	قروض قصيرة الأجل
17.8	15.7	16.3	15.4	15.4	19.2	26.1	قروض طويلة و متوسطة الأجل

المصدر: بنك الجزائر

أدى ميكانيزم القروض إلى ارتفاع ديون المؤسسات تجاه البنوك مما تسبب ابتداء من 1983 في إعادة هيكلة جزئية لنظام التمويل في إطار التطهير المالي للمؤسسات<sup>(1)</sup> و ذلك باستعمال الوسائل التالية:

- تزويد المؤسسات الجديدة برأوس الأموال و إعادة هيكلة مالية للمؤسسات،
- منح قروض طويلة الأجل للمؤسسات من طرف الخزينة (لتمويل المشروعات الفلاحية والاستثمارات المخططة)،
- منح قروض إعادة الهيكلة المالية للخزينة.

بقي الإصدار النقدي خلال الثمانينيات مرتبطا بإعادة التمويل للبنوك التجارية مع سيادة القروض قصيرة الأجل. يفسر تواصل الاختلال النقدي في هذه الفترة بتلاشي قيد الميزانية للمؤسسات و هذا في سياق عملية التطهير. في هذا المضمون، جاءت إعادة الهيكلة المالية و من بين الحلول المقترنة زيادة دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات.

ابتداء من 1990 أصبح بنك الجزائر يتدخل بصفة مطلقة في تحديد السياسة النقدية للوطن في مجال وضع و تحديد شروط العرض و الطلب إضافة إلى المنافسة. فابتداء من 1988 صيغت سياسة نقدية جديدة و تميزت بثلاث أحداث أساسية:

- يتمثل الحدث الأول في إعادة توجيه تمويلات الخزينة نحو الاستثمارات الإستراتيجية،
- أما الثاني فهو خاص بتطوير المنافسة و ذلك بإلغاء إجبارية التعامل مع بنك و حيد حسب نشاط كل مؤسسة،

<sup>(1)</sup> A. BRAHIMI (1991): " L'économie algérienne ", OPU. P405.

- أخيرا، يتجسد الحدث الثالث في بروز السوق النقدية و المالية.

إلى غاية إلغاء تسييف القروض للاقتصاد و معدلات إعادة الخصم الخاصة حسب قطاعات الأنشطة، كانت البنوك التجارية محدودة في عمليات التمويل. و برفع هذا القيود، شرع بنك الجزائر في تطبيق البرنامج التمويلي ابتداء من 1991 غير أن الوسائل المباشرة السابقة كانت لا تزال تطبق عند معالجة البنوك للمؤسسات العمومية. من بين هذه الوسائل ذكر<sup>(1)</sup>:

- فرض سقف ثاني لإعادة خصم القرض المصرفي،
- تأثير القرض المصرفي الممنوح للمؤسسات العمومية و كذا الأموال المقبولة لإعادة الخصم من طرف البنوك،
- تطبيق الحدود القصوى الخاصة بتدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بين البنوك.

في 1992 ألغى تسييف عمليات القرض للبنوك التجارية. و بعدها بسنة، جزء كبير من إعادة التمويل تم تحويله من شباك إعادة الخصم إلى السوق النقدية. تميزت نهاية التسعينيات بسيطرة القروض قصيرة الأجل على حساب قروض طويلة الأجل. كما تبين دراسة هيكلة القروض الداخلية في نهاية 1999 توصلت الجهود المبذولة منذ 1994 لتقليل ديون الخزينة بحيث ارتفعت القروض الداخلية للاقتصاد بنسبة 1.3% ما بين 1988 و 1989، مؤدية بذلك إلى تراجع القروض الممنوحة للدولة.

تسبب ارتفاع القروض الداخلية في ارتفاع مستوى السيولة منذ 2000، الشيء الذي يمثل عرقلة أمام حسن أداء ميكانيزم قناة القرض، بحيث أن أهداف بنك الجزائر و البنوك التجارية ليست بالضرورة متقاربة. إن حالة فائض السيولة هذا يسمح للبنوك بالحصول على نوع من الاستقلالية تجاه البنك المركزي، و بالتالي الحرية في منح القروض و التي يمكن أن تكون معارضة للسياسة النقدية.

<sup>(1)</sup> F. HASSAM (2005): Op-cit. P90.

**الجدول(4،4): تطور القروض الداخلية (مليار دج)**

1999	1998	1997	
1 593,7	1 273,4	1 164,9	<b>القروض الداخلية</b>
658,6	542,2	423,6	- قروض للدولة
41,33	42,6	34,4	(%)
935,1	731,1	741,2	- قروض للاقتصاد
58,67	57,4	63,6	(%)
59,41	55,74	60,67	- قروض للاقتصاد قصيرة الأجل
40,59	44,26	39,33	- قروض للاقتصاد طويلة الأجل

**المصدر:** وزارة المالية

**2- السياسة المالية:**

تتمثل أهم أدوات السياسة المالية في قيام الحكومة بزيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو قيامها بزيادة أو تخفيض الضرائب، حيث نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب تعد من قبيل السياسة المالية التوسعية. بينما تأتي السياسة المالية الانكمashية في شكل تخفيض للإنفاق الحكومي أو الرفع من الضرائب.

تعتبر السياسة المالية التوسعية كمصدر للتضخم و العجز المالي و منه كسبب أساسى لاقتصاد مستدين. عند تطبيق سياسة مالية انكمashية تتمثل المجهودات الواجب بذلها في التحكم، و بالتالي في تخفيض النفقات علما أنه من الصعب الرفع من الضغط الجبائي في المرحلة الانكمashية.

**2-1- تطور السياسة المالية:**

حاولت السلطات الجزائرية منذ بداية السبعينيات من الاستفادة من محيط دولي ملائم لمستوى السوق البترولية و مستوى الأسواق المالية و ذلك لتشجيع الاستثمار في القطاع العام. في هذه الفترة، و

في إطار سياسة الصناعات المصنعة نشأت مشروعات ضخمة و ذلك بفضل حقن الطلب عن طريق معدل مرتفع من الاستثمارات و المدعم بالوضعية الجيدة للإدخار المالي الناتجة عن الجباية البترولية و الدين الخارجي.

عرفت خزينة الدولة خلال السبعينيات و إلى غاية بداية الثمانينيات فائضاً متواصلاً مكن من إزالة ديون الخزينة تجاه البنك المركزي الجزائري و ذلك بتمويل الاستثمار العمومي عن طريق قروض للمؤسسات العمومية. غير أن انتعاش هذه الأخيرة قد أجبر الخزينة على اللجوء فيما بعد إلى تسييقات البنك المركزي من أجل موازنة عملياتها.

#### الجدول (5،4): تطور الميزانية (ملايين الدينارات)

1988	1986	1982	1978	1974	1970	
93.500	89.690	74.246	36.782	23.438	6.306	- إيرادات الميزانية
119.700	101.817	72.445	30.106	13.408	5.876	- نفقات الميزانية
<b>-26.200</b>	<b>-12.227</b>	<b>1.801</b>	<b>6.676</b>	<b>10.030</b>	<b>0.430</b>	<b>- رصيد الميزانية</b>

**المصدر:** Rétrospective statistique ONS 1970-1996

عرفت السياسة المالية تغيراً مهماً، فمن الفائض المسجل خلال السبعينيات تحولت إلى عجز كان الأول سنة 1983 و ذلك راجع إلى ليونة السياسة المالية التي كانت متسامحة في إدارة و إعادة توجيه هيكل الاستثمارات نحو منشآت مملوكة من طرف خزينة الدولة بصفة نهائية<sup>(1)</sup>.

انطلاقاً من 1986 نسجل ظهور عجز في الميزانية و الذي سوف يدوم لفترة طويلة مؤدياً بذلك إلى تخلي الخزينة عن تمويل الاستثمار العمومي. نتيجة انهيار أسعار البترول عرفت إيرادات الخزينة انخفاضاً أجبَرَ السلطات على إعادة النظر في سياستها المالية. و منه و منذ 1988 تم تبني عدد من الإصلاحات تم من خلالها انسحاب الدولة تدريجياً من بعض العمليات مع حفاظها على دورها التنظيمي. أدت هذه الإصلاحات و التي جاءت على شكل قيود مالية إلى تحقيق تحسناً في وضعية الخزينة عن طريق عزل كل من نفقات التطهير و إعادة الهيكلة في صندوق خاص ابتداءً من 1991. غير أنه و في سنة 1992 عاد العجز مرة ثانية بسبب قرار رفع الأجور بحيث أن الكتلة الأجريبية ارتفعت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 110.3 مليار دج في 1992 أي ارتفاع بنسبة 50%.

<sup>(1)</sup> A. BENBITOUR (1998) : « L'Algérie au troisième millénaire », Editions MARINOOR. P 24.

هدف اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994 إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة و هذا بسبب ضرورة:

- تخفيض مخزون الدين الداخلي الذي من المفروض أن يرتفع نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية،
- تمويل إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية إضافة إلى التطهير المالي للبنوك،
- تحقيق ادخار عام في الأجلين المتوسط والطويل بهدف تحقيق دعم للإنعاش الاقتصادي.

لقد خصت المجهودات المبذولة في ميدان الميزانية العامة كل من الموارد و النفقات، بحيث أن تحسن الموارد ممكنا بفضل توسيع الرسم على القيمة المضافة، الرفع من المردودية الجبائية، مكافحة التهرب الضريبي و تطوير القروض في السوق المالية لتجنب التمويلات التضخمية.

نعلم أنه من الصعب الرفع من الضغط الضريبي عند محاولة الخروج من مرحلة انكمashية. فارتفاع الضرائب في هذه الحالة يكون متناقضا مع هدف الإنعاش الاقتصادي. إضافة إلى ذلك فإن عدم قدرة الإدارة في تحسين العائد الجبائي يبرر قرار السلطات في تركيز مجهوداتها في المدى القصير و المتوسط أساسا على النفقات. لقد مسّت هذه المجهودات كل من نفقات التجهيز و النفقات الجارية. كما خصت هذه الأخيرة الرواتب و الأجر، فمن خلال الاعتدال في الأجر يمكن التحكم في عدد العمال و تجميد الأجر الخاصة بالوظيفة العمومية و المؤسسات العمومية و هذا من أجل الخروج من الحلقة المفرغة الخاصة بالأجر و التضخم. بالإضافة إلى ما سبق، فإن إلغاء دعم أسعار السلع الضرورية اعتبر كهدفًا لعقلنة النفقات العمومية، علما أن تحرير الأسعار كان شرطا أساسيا في برنامج التعديل الهيكلي.

لقد جاءت هذه الأهداف على شكل تحديد لسقف لا يجب تجاوزه و الذي يمكن تعديله. فمثلاً حدد السقف الخاص بالرواتب سنة 1996 عند معدل الأجر و الرواتب على الناتج الداخلي الخام مساوٍ لـ 9.1% علما أنه كان مساوياً لـ 10.5% و 10.3% لسنتي 1993 و 1994 على الترتيب. كما أن صندوق تدعيم الأسعار الذي كان يمتلك حوالي 4.9% من الناتج الداخلي الخام قد حدد إلى 0.8% فقط سنة 1996<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL (1998) : Op-cit. P 32.

هدفت صرامة هذا البرنامج إلى تباطؤ وتيرة نفقات الدولة عن طريق اعتدال الأجر و على الخصوص دعم سعر صرف الدينار الجزائري و هذا نتيجة تخفيض الطلب و توفير المواد المالية اللازمة لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و البنوك. و كان من الضروري مواصلة الهدف المسطر لتخفيف العجز المالي و القضاء عليه ابتداء من 1996 من أجل الشروع بعد ذلك في تسجيل فائض. و هذا لتعزيز الادخار الوطني الذي سيسمح بتمويل الاستثمار اللازم لإنعاش النمو الاقتصادي. من بين الإجراءات الأساسية لتحقيق ذلك استوجب عقانة النفقات العمومية عن طريق:

- التحكم في مستوى الإنفاق الخاص بالحكومة،
- التحكم في أجور العمال في الوظيفة العمومية و المؤسسات العمومية،
- إلغاء النفقات الموجهة لتطهير المؤسسات،
- الإلغاء التدريجي لدعم معظم الأسعار،
- عقانة النفقات الموجهة للتجهيز.

لقد لعبت السياسة المالية دورا هاما في الاستقرار الاقتصادي عن طريق حصر كل أثر مزاحمة خلال السنوات الأخيرة و هذا في إطار تحسين تخصيص الموارد للنشاط الاقتصادي. فمن الناحية الهيكلية، دعمت الميزانية بنظام جبائي يهدف إلى تقليص تدريجي لتبقيع الاقتصاد إلى الإيرادات الناجمة عن الجباية البترولية من جهة، و من جهة أخرى بإعادة توجيه النفقات نحو القطاعات التي تساهم في تحقيق الإنعاش الاقتصادي كالتّعلم و الصحة.

من بين الأحداث البارزة على الصعيد الاقتصادي في بداية الألفية الثالثة، سجل رغبة السلطات الجزائرية في الحد بالقدر المستطاع من أثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار الاقتصادي. و قد تجسدت هذه الرغبة في إنشاء صندوق لضبط الإيرادات و هذا في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و الذي تمثل دوره الرئيسي في تعديل الإيرادات البترولية عن طريق استلام كل الأموال التي لم تدخل في الميزانية بالإضافة إلى:

- إعادة تشكيل الاحتياطات الخارجية المستخدمة في 1998-1999 أي الفترة التي انخفضت فيها إيرادات المحروقات،
- ضمان خدمة الدين العام في حالة ما إذا كان التمويل البنكي و الغير بنكي محدود.

بالتالي، فإن الصندوق سوف يسمح في حالة انخفاض أسعار البترول، بتخفيض من الدين العمومي<sup>(1)</sup>. إضافة إلى هذا فإن الجزائر تمكن من تحقيق بعض التحسنات في قدراتها المؤسساتية و التي سمحت لها بالحفاظ على توازناتها الاقتصادية الداخلية و الخارجية عند مستويات مقبولة و هذا في إطار الإنعاش الاقتصادي عن طريق الطلب. فقد تم تسجيل تحسنا في الوضعية المالية عاما ابتداء من 2000 و هذا بعد سنتين (1998 و 1999) من عجز الميزانية الذي لازم الصدمات الخارجية التي عرفتها تلك الفترة. و قد تواصل هذا التحسن بحيث نسجل فائض الميزانية يقر ب 7.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003 مقابل 3.4% فقط عام 1999.

على أساس النتائج المسجلة سنة 2000 و في السداسي الأول لسنة 2001 أعد برنامج لتدعم على إنعاش الاقتصاد في المدى المتوسط للفترة 2001-2004، تمثل في دفع مالي من أجل نمو اقتصادي عن طريق ارتفاع النفقات العمومية للاستثمار و كذا التحويلات في سياق إغراءات جبائية.

و تمثل البعد الآخر للسياسة المالية، علامة على دورها الحاسم في الاستقرار الاقتصادي، في كونها سياسة تشجيعية للنشاط الاقتصادي بحيث سمحت النتائج المالية الناجمة عن ارتفاع عوائد الجبائية البترولية بإعداد برنامجا عرف الاقتصاد الوطني من خلاله نموا متواصلا مساويا لحوالي 5% في الفترة 2001-2004. كما سجلت سنة 2005 انطلاقة برنامج توطيد و تدعيم النمو لـ 2005-2009 و الذي في السنة الأولى من تطبيقه، تم تسجيل ارتفاع في معدل النمو الذي وصل إلى 5.1%. كما أنه و في المدى الطويل، تأمل السلطات إلى تحقيق نمو اقتصادي معتبر و هذا بعد الانتهاء من المشاريع الضخمة التي شرع في إنجازها خلال السنوات الأخيرة.

إن المبادئ الخاصة بتسهيل فعال للميزانية العامة كانت أهم الإجراءات المتخذة في قانون المالية لـ 2006 و هذا عن طريق التحكم في النفقات العامة و تشجيع الإيرادات الغير ناجمة عن قطاع المحروقات. بمعنى آخر، يجب أن يتم السعي إلى تحقيق و الحفاظ على التوازنات الداخلية عبر السوق التي من واجبها الآن أن تلعب دوراً أهم في التمويل العمومي على مستوى الموارد. و قد جاء قانون المالية لـ 2006 في سياق موافقة البرنامج المسطر و الخاص بالتجهيز العمومي من أجل تدعيم النمو لـ 2005-2009. و هذا عن طريق استهداف ترقية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات الذي تم عبر إلغاء الدفع الجزافي، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني للنشاطات المصدرة، بالإضافة إلى إعادة صياغة طرق و صيغة التنازل أو بيع العقار للمستثمرين.

<sup>(1)</sup> OCDE (2004): « Perspectives économiques en Afrique: Algérie ». P86.

تشير أيضاً إلى الأهمية الممنوعة إلى طريقة تمويل الاستثمارات عند عملية تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق عدد من الإجراءات التقنية و الهدافـة إلى تحقيق الضغط على التمويل عن طريق القرض البنكي. في هذا الشأن، جاءت الإجراءات الجديدة لقانون المالية لـ 2006 من أجل تعزيز عملية تحويل الموارد البنكية بصفة فعالة.

## 2-2- القنوات الخاصة بالسياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية لدولة ما كبرنامجا يتم تنفيذه من وجها نظر إراداتها و نفقاتها و ذلك لغاية الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة ( كتخفيض معدل البطالة، تحقيق نمو اقتصادي، توازن ميزان المدفوعات، إعادة توزيع الدخول و الثروة و تحقيق العدالة الاجتماعية...).

### أولاً: السياسة الجبائية و استهدافه ترقية النشاطات الاقتصادية:

لقد تأسس نموذج التنمية خلال السبعينيات تحت شعار الصناعات المصنعة. غير أنه في تلك الفترة لم تنتـج الجزائر سلع تدخل في تكوين رأس مال فيزيائي بكميات كافية، لهذا حضـيت السلع التجهيزية بمستوى منخفض للرسوم الجمركـية إضافة إلى المستوى المنخفض للرسم على القيمة المضافة المطبق على هذه السلع و هذا منذ إنشـاءه سنة 1992.

حاولـت الدولة و خاصة ابتداء من 1993 أن توجه الاستثمارات و توزـعها حسب القطاعات عن طريق إغراءات جبـائية التي تمس خاصـة القطاع الخاص. و نـسجل في هذا الإطار نـظامـين أسـاسـيين عـرفـتهـما الجزائـر منـذ انـطـلاق الإـصلاحـات الإـقـتصـاديـة. كان الأول سـنة 1993 و الثاني سـنة 2001 و قد مـس الرسـوم المـفـروـضـة عـلـى الإـسـتـثـمـارات الـتي هـي فـي طـور الإـنجـاز و كـذا المـشارـيع الـتي هـي فـي مرـحلة الإـسـتـغـالـل. و يـعـتـبر بـرـنـامـج 1993 كـبرـنـامـجا تـحرـيرـيا منـ حيث جـوـهرـه و منـ حيث تـطـبـيقـه، فـقد كـلـفت وكـالـة التـرـقـيـة و التـدـعـيم لـلاـسـتـثـمـار بـتـسيـير نظامـ الإـغـراء الجـبـائـي. و بما أنـ هـذا البرـنـامـج خـص مرـحلة الإـنجـاز و الإـسـتـغـالـل، و عـلـما أـنـ الجزائـر كـانت تـمرـ في هـذه السـنـوات باـضـطـرـابـاتـ أـمنـيـة، فإـنـ هـذه الوـكـالـة اـتـبـعـت سيـاسـةـ لـيـنةـ تمـ منـ خـالـلـهاـ إـعـفـاءـ كلـ السـلـعـ وـ الخـدـمـاتـ الدـاخـلـةـ فيـ الإـسـتـثـمـارـ منـ الرـسـمـ عـلـىـ الـقـيـمـةـ الـمـضـافـةـ إـضـافـةـ إـلـىـ فـرـضـ مـعـدـلـ منـخـفـضـ لـالـرـسـومـ الجـمـرـكـيةـ كـماـ أـنـ الـأـربـاحـ الـمـحـقـقـةـ قدـ أـعـفـيـتـ مـنـ الضـرـبـيـةـ لـمـدـةـ ثـلـاثـ أوـ خـمـسـ سـنـواتـ وـ ذـلـكـ حـسـبـ الـحـالـاتـ.

كان برنامج 2001 أكثر انتقاءاً إن لم نقل أكثر تقيداً بحيث أن الإعفاء الضريبي الخاص بأرباح الشركات في السنوات الأولى من الاستغلال خص فقط الاستثمارات الإستراتيجية. بحيث يتم انتقاء المشاريع التي تغدو من الضريبة على أرباح الشركات حسب حجم الاستثمارات وموقعها و ذلك بهدف تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية للسلع الوسيطة و ترقية بعض المناطق.

لا يمكن بالتحديد تقييم نتائج الإجراءات المتخذة من طرف السياسة الجبائية المطبقة. ما يمكننا ملاحظته هو أنه خارج قطاع المحروقات، قطاعي الفلاحة و الخدمات مما اللذان عرفا تطوراً متواصلاً. بحيث أنه عرف قطاع الفلاحة انتعاشًا في السنوات الأخيرة و ذلك بفضل المخطط الوطني للترقية الفلاحية عبر منحه إعانات معتبرة إلى الفلاحين. أما فيما يخص قطاع الخدمات، فإنه عرف بعثاً حقيقياً بعد أن تم تكريس استثمارات كبيرة خاصة في ميدان الاتصالات الهاتفية.

#### ثانياً، السياسة الانهائية:

منذ حصولها على الاستقلال، تمثلت سياسة الجزائر أساساً في اللجوء إلى النفقات العمومية من أجل تطوير اقتصادها و خلق مناصب شغل لسكانها. خلال الفترة 1967-2003 مثلت النفقات العامة حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام وقد مولت أساساً من طرف إيرادات المحروقات و في حالة انخفاض هذه الأخيرة، عن طريق الدين الخارجي.

خلال السبعينيات و إلى غاية بداية الثمانينيات مسّت النفقات العامة على وجه الخصوص مشاريع الاستثمار العمومية الضخمة و بالأخص الصناعات الثقيلة بحجة أن ذلك سوف يكون حافزاً لنمو القطاعات الأخرى. رغم بداية المجهودات الاستثمارية من قبل، فإن ارتفاع أسعار المحروقات سنة 1979 هو الذي سمح بارتفاع هام للاستثمارات العمومية . بحيث انتقلت النفقات العمومية لرؤوس الأموال من حوالي 5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 18% سنة 1983. في نهاية الثمانينيات، بينما كانت اضطرابات اجتماعية سائدة، ارتفعت حصة النفقات العامة الجارية تدريجياً مؤدية إلى انخفاض نفقات رؤوس الأموال إلى ما يعادل 6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003.

كما هو معروف فإن النفقات العامة الجزائرية مرتبطة بإيرادات المحروقات، فمن خلال الفترة الممتدة ما بين السبعينيات و بداية الألفية الثالثة انتقلت حصة النفقات العامة الحقيقة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من نسبة 16% إلى أكثر من 50% علماً أن معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات كان مساوياً لـ 4% فقط. رغم انخفاض أسعار المحروقات سنة

1981 استقرت نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام عند حوالي 30%<sup>(1)</sup> و ذلك نتيجة تمويلها بنسبة كبيرة من طرف الديون الخارجية.

حيث ظهر اختلالات مالية هامة وارتفاع الدين الخارجي على قيام السلطات بتعديل مالي في إطار برنامجين متافق عليهما مع صندوق النقد الدولي، كان الأول سنة 1989 و الثاني سنة 1991. تم من خلال هذين البرنامجين انخفاض مستوى النفقات العامة إلى أدنى مستوى عرفته الميزانية خلال الستينات أي ما يعادل نسبة 8% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. غير أنه في سنة 1992، وبهدف مواجهة الأضطرابات الاجتماعية، تبنت الإدارة العمومية سياسة مالية توسعية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي. ارتفع نتيجة ذلك العجز المالي و انخفضت الاحتياطات بسبب رفض السلطات في تعديل سعر الصرف في ظروف تميزت بانخفاض أسعار المحروقات.

في 1994 و 1995، قامت الجزائر بتحقيق برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي و الذي تم من خلالهما الشروع في إصلاحات مستتبير الطلب و التعديلات الهيكلية، وبالتالي انخفضت الأجور الحقيقة لكن رغم ذلك فإن نسبة النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام بين 2000 و 2003 بقيت تفوق الـ 32% و تعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع باقي البلدان المنتجة للمحروقات.

قررت السلطات في السنوات الأخيرة، أن تستعمل جزء من الإيرادات الهائلة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات من أجل الرفع من الاستثمار العمومي علما أن مستوى التضخم المنخفض يسمح للدولة أن ترفع من نفقاتها<sup>(2)</sup>. و يهدف برنامج الاستثمار هذا إلى إنشاء هيكل أساسي عمومي هام، تطوير رأس المال البشري، تحسين الخدمات الاجتماعية، دعم النشاط الاقتصادي و بناء المساكن. في نفس الوقت، و للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب إتباع سياسة أجور يمكن للاقتصاد تحملها، بحيث أنه حتى لو ارتفعت أسعار البترول إلى مستوى يسمح بعجزات أولية أكبر خارج قطاع المحروقات فإن التوسيع المالي سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم نتيجة جمود العرض في السوق الداخلية.

<sup>(1)</sup> Rapport du FMI (2006) : « Algérie : questions choisies », FMI N° 06/93. P 14.

<sup>(2)</sup> Banque Mondiale (2007) : « Une revue des dépenses publiques : A la recherche d'un investissement public de qualité », Banque mondiale. Rapport N° 36270-DZ V1. P 30.

**3- السياسة الخارجية:**

عرف ميزان المدفوعات عجزاً منذ السبعينات. و من بين الأسباب التي ساهمت في تواصل

هذا العجز ذكر:

- الارتباط الكبير للصادرات بقطاع المحروقات،
- تطور السوق الموازية بسبب صرامة القوانين الخاصة بالواردات، الاستثمارات الخاصة و الرقابة على الصرف،
- ارتفاع الفوائد المدفوعة لصالح الديون الخارجية و التي تضاعفت بستة مرات ما بين 1980 - 1989.

لقد سجل الميزان الجاري خلال السبعينات عجزاً مزمناً و متواصلاً ناتجاً عن سياسة التصنيع المطبقة آنذاك و التي استوجبت استيراد كميات كبيرة من السلع. فقد استلزم عدم الاكتفاء الذاتي للجهاز الإنتاجي المحلي استيراد سلع فلاحية و صناعية من أجل ملء الفجوة المسيبة من طرف هذا النقص. كما أنه وجهت السلع الوسيطية و التجهيزية إلى الساهمة في تموين و تدعيم المصانع المتواجدة في ذلك الوقت و الداخلة في إطار الصناعات المصنعة، فكل قيد أو عرقلة لعملية استيراد هذا الصنف من السلع كان سيمثل حاجزاً أمام التطور الخاص بالقطاع الصناعي.

ما سبق يمكننا القول أن الجزائر أولت خلال السبعينات أهمية كبيرة للصناعة على حساب التوازن الخارجي مؤدية بذلك إلى عجز متزايد و مزمن في الميزان الجاري، الشيء الذي أجبرها على اللجوء إلى الديون الخارجية من أجل تغطية عجزها. و قد توصلت هذه الوضعية إلى غاية الصدمة المضادة لأسعار البترول بحيث أجبرت السلطات على إعادة النظر في سياساتها الخارجية.

**1-3- التجارة الخارجية:**

دخلت الجزائر منذ السبعينات ، عهد السياسة الحمائية التي زادت حدة في السبعينات مع تعليم احتكار الدولة للتجارة الخارجية. سواء خص ذلك الصادرات أو الواردات، فإن السلطات احتفظت بحق القرار و الرقابة على كل التعاملات مع الخارج.

فيما يخص الواردات وُضعت تحت تصرف السلطات ثلاثة وسائل أساسية لمراقبتها و المتمثلة

في:

- تقنين الواردات بحيث يتم تحديد مسبقا طبيعة و نوعية السلع و في بعض الحالات مصدرها و ذلك بواسطة منح رخصات الاستيراد بهدف:

- ✓ توجيه نيار الاستيراد تبعا لإمكانيات التصدير حسب المناطق،
  - ✓ تحديد واردات السلع الكمالية و بالتالي، الاقتصاد في العملات الصعبة،
  - ✓ تحسين الميزان الجاري خاصة إذا كان احتياطي الصرف منخفضا.
- سياسة تسعيرية تمييزية بما أن الرسوم الجمركية لم تكن نفسها بالنسبة لكل المتعاملين مع الجزائر، حتى أن الفرق بين هذه الرسوم كان كبيرا جدا بين بعض المناطق مما جعل هذه السياسة غير ملائمة،
- الرقابة على الصرف.

رغم مختلف المراحل التي عرفتها الواردات، فإن احتكار الدولة قد تم عبر العشرينيات الثلاث التي تلت الاستقلال و هذا رغم بعض التسهيلات التي مست عملية الاستيراد ابتداء من 1984 أين نسجل:

- إنشاء قائمة للسلع التي لا تدخل إلا تحت رقابة الدولة (إلا في حالة ما إذا حظيت بترخيص خاص بالوزارة الوصية)،
- إنشاء قائمة أخرى للسلع التي يمكن استيرادها من طرف أي مؤسسة عمومية من أجل استعمالاتها أو استثماراتها،
- الترخيص بتحويل - ضمن رخصات عامة للاستيراد - و استبدال القروض من سلعة لأخرى،
- توزيع رخصات للاستيراد دون الدفع للقطاع الخاص و ذلك في إطار تحديد حصة الاستيراد ومن أجل قائمة للسلع التجهيزية المحددة عن طريق قرار وزيري.

أما فيما يخص الصادرات فقد عرفت إيقاف احتكار المؤسسات العمومية على السلع المصدرة في جانفي 1974 ( ما عدا بعض السلع التي وردت في القائمة ) المهدأة من طرف وزارة التجارة و الوزارة الوصية التي تنتمي إليها السلعة. غير أنه في 1978 قررت السلطات أن كل السلع، المعدات و الخدمات أية كانت طبيعتها هي من مهام الدولة فقط. أي، أنه كل اتفاق مع مؤسسة أجنبية يجب أن يتم فقط مع الدولة أو هيكلها، الشيء الذي تسبب في انحلال كل المؤسسات الخاصة للتصدير والاستيراد و التي كانت مهامها الأساسية تتمثل في التكفل بتحضير، مناقشة و إنجاز عمليات التجارة الخارجية.

أصبح موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية منذ بداية الثمانينات محل جدل. غير أنه كثيراً ما تُقدم دستوريته كعذر لرفض أي فكرة عن الإصلاح (أو لما لا إلغاءه كلياً). و هذا ما اتضح عندما تم سن التشريعات في جويلية 1988 بحيث لم تضفي إلا تغييرات طفيفة من الناحية الجوهرية والتي مست التنظيم السابق للتجارة الخارجية القائم ضمن التخطيط الوطني. في حين، من الناحية الشكلية، فإننا نسجل بعض التطورات المستوحاة من القانون البولندي لعام 1982 و المتمثلة في تقديم تنازلات بشأن الاستيراد والتصدير. بموجب النظام الجديد، فإن الدولة الجزائرية تمارس احتكار التجارة الخارجية من خلال الامتيازات المنوحة للشركات والوكالات العمومية ومجموعات المصالح المشتركة. بحيث أنه من بين الإصلاحات التي شاهدتها تلك الفترة نذكر:

- تسريح السلطات لـ 41 مؤسسة عامة للاستيراد باستعمال النقد الأجنبي المخصص لها بينما تحتاج المؤسسات الأخرى إلى ترخيص من طرف الحكومة عما أنها مجبورة على تسليم حصيلة الصادرات إلى البنك المركزي،
- تقتضي الواردات الممولة بائتمان لمدة تزيد عن 90 يوما الحصول على ترخيص من البنك المركزي.

منذ 1989 بدأ تفريذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري بحيث ألغيت قيود الاستيراد المركزية و حل محلها نظام أكثر مرونة تضمن تخصيص مبلغ محدد من العملات الأجنبية و الائتمان لكل شركة و التي لها الحرية في التصرف فيه. و صاحب قانون النقد و الائتمان قانون التمويل الإضافي و الذي تضمن إدخال نظام يضم شركات الامتياز و شركات البيع بالجملة.

ابتداء من أفريل 1991، أصبح لكل شخص معنوي الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة إضافة إلى حق الحصول على النقد الأجنبي بالكامل و بالسعر الرسمي، كما أزيلت جميع القيود على رخصات الاستيراد بالرغم من أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية. كما قامت السلطات في 1992 بتشديد القيود على النقد الأجنبي و توسيع الرقابة على الواردات بسبب الاختلالات التي عرفتها البلاد في تلك الفترة. فقد شرعت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل ذكر من بينها:

- خضوع المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 000 دولار لموافقة اللجنة الخاصة،
- وجوب الائتمانات التجارية بأن تفني بحد أدنى فيما يتعلق بأجل استحقاق يتراوح من 18 شهر إلى 36 شهر،
- حرمان الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.

نتج عن هذه القيود المطبقة و صرامة الرقابة على التجارة الخارجية، انخفاض الواردات بالقيمة الحقيقة مما نجم عنه أثرا سلبيا على قطاعي التصنيع و البناء و هذا عن طريق حرمانهما من المعدات و الإمدادات اللازمة. وبالتالي، تبيّن عيوب السياسة التجارية المتّبعة مما ألزم السلطات على تبني برنامجا إصلاحيا بدأ تفديه عام 1994 يهدف إلى تحرير التجارة الخارجية و ذلك بـ<sup>(1)</sup>:

- تحرير الواردات من المعدات الصناعية و المهنية المستعملة،
- إزالة الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين،
- زيادة الانفتاح و تعزيز التكامل الإقليمي،
- تخفيض الحماية الجمركية،
- إلغاء تقريبا كل الحظر السابق على الصادرات.

نتيجة لتحرير التجارة الخارجية، ارتفعت الواردات ابتداء من 1994 غير أنها عرفت انخفاضا متواصلا بالقيمة الحقيقة منذ 1995 إلى غاية 1997 و ذلك لعدة أسباب منها:

- انخفاض واردات المواد الغذائية نتيجة ارتفاع الإنتاج الزراعي المحلي،
- الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العامة في الحصول على التمويل الأجنبي،
- انخفاض واردات السلع الاستهلاكية بسبب انخفاض الدخل العائلي الحقيقي.

بعد إلغاء معظم القيود على التجارة الخارجية منذ بداية التسعينيات مع السماح لكل حامل سجل تجاري بالقيام بعملية الاستيراد و التصدير، أصبح للمؤسسات الخاصة الحق في استيراد السلع لحسابها الخاص مستعملة العملة الأجنبية الناجمة عن صادراتها. كما أنه أصبح بإمكانها تطوير علاقات تجارية مع متعاملين أجانب. غير أنه، و باستثناء إيرادات الصادرات للمحروقات، فإن كمية العملات الأجنبية الناجمة عن صادرات القطاعات خارج المحروقات بالكاد وصلت إلى 6% من إجمالي تمويلات الواردات.

رغم الإجراءات التحريرية المطبقة، إلا أن العديد من أوجه القصور و السياسات الحمائية المرتبطة بالتسخير الاقتصادي المركزي السابق بقيت موجودة. بحيث أن الحواجز غير الجمركية اتخذت شكل إجراءات بيروقراطية معقدة فيما يخص التخلص الجمركي و ذلك بسبب انعدام نظام تراخيص الاستيراد.

<sup>(1)</sup> كريم الناشبي و آخرون (1998): «الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق»، صندوق النقد الدولي. ص 113.

### 3- تسيير ميزان رؤوس الأموال و الدينون الخارجية:

يتكون ميزان رؤوس الأموال الخاص بالجزائر أساساً ما القروض و تسديد الديون، فقد مول الرصيد السلبي للعمليات الجارية المسجل منذ السبعينيات، بالقروض الخارجية و السحب على مخزون الصرف المترافق في سنوات الفائض المالي. نتيجة ذلك، تفاقمت الديون الخارجية بحيث أنه أكدت السلطات أنه ما بين 1979 - 1980 كان كاهل الجزائر متقلماً بالديون، وأن هذه الحالة تمس إلى حد كبير استقلالية البلاد في اتخاذ القرارات. و هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر منها أسباب داخلية و أخرى خارجية، سنتطرق إلى أهمها فيما يلي:

#### أولاً: الأسباب الداخلية:

- **الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر:** و يتضح ذلك من خلال الخطط التنموية الطموحة التي شاهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينيات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك و ما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانات التمويل المحلية. إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية حاسمة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية، و أصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية للجزائر، حيث اعتقاد راسمو السياسة الاقتصادية خلال عشرية السبعينيات بصورة خاصة أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة، وتبني نموذج رائد للصناعة، لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار، اعتقاداً منهم أنه كلما كانت هذه المعدلات مرتفعة كلما كانت حظوظ النجاح أكبر في تحقيق تطور سريع.

- **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددتها الإصلاح المالي لسنة 1970 و المتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، و المتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية بالإضافة إلى وجوب عدم تجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة، إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط، إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر، وغير المنمق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر. كما أن أصحاب القرار لم تكن لهم رؤية واضحة حول المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي، بحيث أنهم كانوا يضنون أنه بعد مرور فترة زمنية يتم فيها تحقيق نمو و تطور اقتصادي - سيكون بإمكان الجزائر التخلص من المديونية الخارجية و الدخول في مرحلة التمويل الذاتي، ونتيجة

لغياب هذه الرؤية و بسبب نتائج الاستثمار الضعيفة التي حققت في مختلف القطاعات و فروع الاقتصاد الوطني التي انسابت إليها القروض الخارجية فقد ازدادت المديونية الخارجية وبلغت هذا المستوى الذي يصعب التحكم فيه دون ضوابط وسياسات محددة.

- **النمو الديمغرافي المرتفع**: يعتبر النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر من الأسباب الداخلية الهامة التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية، بحيث تسبب هذا العامل في تزايد الحاجة للغذاء والصحة والسكن وغيرها، تلك الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية، وهو ما دفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لأجل استيراد المواد الغذائية والأدوية ومواد البناء وغيرها لأجل تلبية الطلب الداخلي عليها.

#### ثانياً: الأسباب الخارجية:

- **تدهور معدل التبادل التجاري**: تعبّر معدلات التبادل للاقتصاد على القوة الشرائية للدينار في الخارج، و بما أن هذا الأخير كان متاثراً بتغيرات أسعار النفط و الدولار فإن تدهور معدل التبادل التجاري كان من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للجزائر، بحيث أن انخفاض أسعار الصادرات من النفط و المواد الأولية الأخرى، وارتفاع أسعار إيراداتها من السلع الرأسمالية و المنتجات الصناعية قد حمل الجزائر خسائر كبيرة<sup>(1)</sup>.

- **تقلبات أسعار الصرف**: لقد كانت للنقبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار، أثراً كبيراً على تزايد المديونية الخارجية للجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية يتم تقييمها بالدولار، لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار، كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني ... . وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلباً على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات.

- **الشروط المفروضة على القروض الممنوحة**: تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك و المؤسسات المالية على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية. و تتمثل هذه الشروط أساساً في:

<sup>(1)</sup> Cahiers de la réforme économique (1989) : cahier N°5. P 189.

✓ **ارتفاع معدل الفائدة:** حيث شهدت المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعاً كبيراً وذلك منذ عام 1982، الأمر الذي ترتب عنه تزايد عبء المديونية الخارجية للجزائر، خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

✓ **مدة استحقاق القروض الممنوحة:** لقد تميزت القروض التي عقدتها الجزائر بقصر آجالها، وذلك لكون قسم كبير منها يعود لمصادر خاصة. وبالنظر إلى هيكل الدين الخارجي للجزائر فإن القرض قصيرة الأجل تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي القروض، الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها نظراً لارتفاع أسعار الفائدة عليها وقصر مدتتها، وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري أعباء مديونية ثقيلة.

و هكذا، و نتيجة للأسباب السابقة الذكر، عرفت الجزائر ارتفاعاً متزايداً لديونها الخارجية و في سياق فائض الحسابات الخارجية، اتخذت السلطات قراراً للحد من تفاقم الدين عن طريق تسديد مسبق للديون في المرحلة الممتدة ما بين 1980-1985.

#### الجدول (4،6): الدين الخارجي (مليون دولار)

	1985	1980	1975	1970	
- الديون الملزمة	18364	25940	9589	1471	
- الديون المستعملة	15526	18622	-	-	

المصدر: H. BENISSAD (1991)

غير أن الأزمة التي عرفتها سوق النفط الدولية أثرت كثيراً على الجزائر، التي من أجل تجنب التوقف عن الدفع (و بالرغم من تردد المقرضين بسبب التراجع في أسعار النفط)، لجأت إلى الاقتراض مرة ثانية و ذلك في ظروف سيئة للغاية في السوق الدولية لرؤوس الأموال مما أدى إلى تفاقم حجم الديون.

أدت التعبئة المتزايدة لرؤوس الأموال الأجنبية خلال السبعينيات و التي تم تسديدها على مدى فترات قصيرة الأجل، إلى تزايد فوري و مفاجئ لخدمة الدين الخارجي. بحيث أن الجزائر اتجهت لاقتراض بشدة من الخارج من أجل تمويل الاستهلاك أو الاستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في المجمع الصناعي الحكومي الذي كان يعاني من مشاكل كثيرة.

**الجدول (4،7): خدمة الدين الخارجية (مليون دولار)**

1989	1988	1986	1984	1982	1980	
5483 1874	4534 1809	3216 1425	3326 1295	2897 1371	2460 1394	- تسديد الدين - خدمة الدين
7357	6343	4641	4621	4268	3854	المجموع

المصدر: صندوق النقد الدولي

في عام 1989 ، وصلت خدمة الدين إلى 76.5 % من عائدات الصادرات. في ظل هذه الظروف الخانقة للاقتصاد الوطني برزت الحاجة الملحة لإدارة الخصوم تجاه الخارج. فحاولت السلطات بذل جهودها لتقادي عملية إعادة جدولة الدين الخارجية عن طريق تخفيض الواردات إلى مستوى أدنى من ذلك الذي كان مطلوباً، بالإضافة إلى احتياطات الصرف التي وصلت إلى مستويات دنيا خطيرة. غير أن ذلك لم يكن كافياً. و منه، و في عام 1991 بالإضافة إلى اتفاق الاستعداد الائتماني، قامت السلطات الجزائرية بعمليات شاملة لإعادة جدولتها ديونها استناداً إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدة. غير أن هذه العمليات لم تعالج إلا جزء ضئيل فقط من الدين الخارجي و بالتالي لم تتح تخفيفاً كبيراً من عبء المديونية. فقد ارتفعت الدين الخارجية من 30% من الناتج الداخلي الخام في 1985 إلى 63% عام 1993 مما رفع من خدمة الدين. بالتالي لم يكن من الممكن توسيع الطاقة الإنتاجية عن طريق استثمارات جديدة.

لقد عرف ميزان المدفوعات عجزاً متواصلاً في بداية التسعينيات و لم تتمكن السلطات من حل مشكلة الدين الخارجية عن طريق الحلول "السطحية". فقد كان معدل الدين الخارجي على الناتج الداخلي الخام محراً بسبب القيمة المرتفعة للدينار الجزائري مقارنة بقيمتها الحقيقية، إضافة إلى ذلك، لعبت القيود المفروضة على التجارة الخارجية دوراً هاماً في اختلال ميزان المدفوعات و بذلك انخفضت احتياطيات الدولة من الصرف إلى أقل من 1.5 مليار دولار (ما يمثل شهر من الواردات فقط) في نهاية 1993. في هذه الفترة وجب على الجزائر مواجهة المشاكل التالية:

- ارتفاع معدل خدمة الدين الذي وصل إلى 82,2% في 1993 و 100% في الفصل الأول من 1994. بتعبير آخر، فقد استوجب المواصلة في تسديد خدمة الدين عن طريق طلب قروض أخرى -الشيء الذي أصبح من الصعب الحصول عليه- في الوقت الذي انخفض فيه سعر البترول و منه إيرادات الصادرات،

- انخفاض مستوى الاحتياطات الذي وصل 1 مليار دولار في 1994،
- المحافظة على مستوى سعر الصرف الرسمي ثابتًا بينما كان سعر الصرف الموازي في ارتفاع متواصل.

و هكذا بلغ مجموع الديون الخارجية المستحقة في الأجلين المتوسط والطويل سنة 1994 70% من الناتج الداخلي الخام. وقد كانت الوضعية أكثر حساسية بسبب مدة التسديد التي كانت قصيرة، بحيث أن القروض المقدمة منذ 1990 كانت معظمها عبارة عن ائتمانات تسدد في مدة تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات. وفي أبريل 1994 طلبت الجزائر إعادة جدولة شاملة من الدائنين الرسميين الثنائيين والدائنين التجاريين وذلك بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد في الفترة الممتدة ما بين أبريل 1994 ومارس 1995 قبل الشروع في برنامج أطول يغطي الفترة ما بين أبريل 1995 ومارس 1998. وقد صاحب الاتفاقين الحصول على قرض ضمن تسهيل التمويل التعويضي والطاريء واتفاقيات لإعادة جدولة الديون الخارجية في نادي لندن<sup>(1)</sup>.

استهدفت كل هذه الاتفاقيات خفض قيمة الدين إلى مستوى قابل لاستمرارية دفعه وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف 1998. و العامل الرئيسي لتحقيق ذلك كان تخفيض قيمة الدينار و الدخول في نظام التعويم الموجه الذي يستجيب إلى قوانين السوق. غير أنه على خلاف سياسة التخفيض الأولى فإن هذه قد روفقت بسلسة من السياسات الاقتصادية تضمنت ما يلي:

- الحصول على المساعدات الخارجية،
- تحرير الأسعار و نظمي الصرف و التجارة بشكل رئيسي لتقريب الأسعار المحلية إلى الأسعار العالمية و تقديم الحوافز الملائمة للسوق،
- القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق و تحقيق استجابة العرض.

---

<sup>(1)</sup> كريم الناشبي و آخرون (1998). مرجع سبق ذكره. ص 119.

## خلاصة الفصل:

لقد ساعدت الحماية الكلية للسوق الداخلية من المحيط الخارجي خلال السبعينيات على تحقيق نمو اقتصادي، غير أن هذه الحماية أدت إلى انعدام المنافسة في السوق الداخلية و التي نتجت عنها آثار سلبية كرداة السلع، قلة المواد... . وقد قُنعت هذه النقصان ب بواسطة ميكانيزمات إدارية، فمثلا التضخم المقاس كان ضئيلا جدا و ذلك رغم نقص السلع في السوق، و هذا راجع إلى كون الأسعار كانت مسيرة إداريا أي، بمعنى آخر لم تكن تعبر على الواقع الاقتصادي السائد في تلك الفترة.

كان أثر السياسة المتبعة في تلك الفترة على النمو الاقتصادي كبيرا، بحيث تراوح معدل نمو الناتج الداخلي الخام ما بين 7% و 8% خلال السبعينيات لكون أن الإنتاج لم يكن متواجا في العديد من النشاطات الصناعية كمثل صناعة الحديد و المعادن، الميكانيك، الكهرباء و الإلكترونيك. وبالتالي نجم عن النمو الذي عرفته السبعينيات الآلاف من مناصب الشغل نتيجة سياسة التوظيف في المصانع الحديثة و هذا بدون الأخذ بعين الاعتبار إنتاجية العمل، وبالتالي، انخفض معدل البطالة في تلك الفترة.

بعد الأزمة النفطية، عرفت الجزائر تقلبا فيما يخص سياساتها الاقتصادية و ذلك ابتداء من 1990 بتطبيق سياسة مختلطة مع إصدار قانون النقد و القرض الذي أعطى الحرية التامة للبنك الجزائري. بالإضافة إلى ذلك فقد فرض حدود للتسبيقات الممنوعة للخزينة من طرف بنك الجزائر كما أجبرها على تسديد ديونها خلال مدة زمنية مساوية لخمسة عشر سنة. انتلاقا من هذا، أُسند للبنك الجزائري مهمة حماية العملة الوطنية و كذا محاربة ظاهرة التضخم.

لقد بدأت الإصلاحات مع تحرير تدريجي لبعض القطاعات المحلية. فركزت المرحلة الأولى على القطاع الزراعي وعلى الاختلالات الخارجية المتزايدة و الخاصة بالمنتجات الزراعية، كما اعتمد قانون 1987 منهجا أكثر واقعية، و ذلك بتشجيع القطاع الخاص في إدارة و تسخير المزارع و منحها الحرية في تعديل الأسعار حسب ظروف السوق، بالإضافة على إلغاء الملكية الخاصة للأراضي. غير أن الزيادة في الإنتاج لم تكن كافية لتغطية الطلب المتزايد على الغذاء لذا لجأت الجزائر إلى زيادة اعتمادها على المصادر الأجنبية، و كانت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الموردين الرئيسيين.

تضمنت الواردات خلال المرحلة الثانية من الإصلاحات إلى مستويات أكثر توافقا مع ركود الصادرات كما أنه تم إلغاء العديد من الإعanات بهدف جعل أسعار السوق أكثر شفافية

و أكثر كفاءة، ومع ذلك، فإن جوانب الضعف الخارجية في المدى الطويل، تبين ضرورة تعزيز الإصلاح الهيكلی بهدف تشجيع المنافسة الداخلية والخارجية. و هذا ما يتضح من خلال ركود الاقتصاد وارتفاع البطالة، بحيث أنه تم توقيف معظم الاستثمارات الخاصة -ما عدا في قطاع النفط والغاز- كما أنه تحول برنامج الخصخصة إلى الفشل، و ظل دور الدولة في الاقتصاد خائفا ونظام الأسعار لا يزال يدار بصرامة وأخيرا، الرسوم الجمركية لا تزال حمائية.

بدأت المرحلة الثالثة من الإصلاح بعد الانتهاء من برنامج التعديل الهيكلی، مع التزام أقوى لمزيد من التحرير الاقتصادي. فقد ميزت هذه المرحلة الجديدة بداية المفاوضات في 1997 مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية بحيث أنه تم:

- مراجعة التعريفات الجمركية والنظام الجمركي لمدة أربع سنوات و الاتفاق على تخفيض وتبسيط الرسوم الجمركية،
- تحرير بعض قطاعات الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل،
- تمكين الشركات الأجنبية من البحث واستخراج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي في إطار نظام أكثر شفافية للامتيازات المقدمة.

عمل ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2000 والاستقرار السياسي النسبي الذي عرفته الجزائر، بالإضافة إلى الإصلاحات السابقة الذكر على تيسير عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن الجزائر قد نجحت في تحقيق أهدافها و حتى نتمكن من تقييم النتائج المحصل عليها من جراء هذه الإصلاحات لا بد أن ننطرق إلى مسار المجمعات الاقتصادية و النقدية قبل أن ننتقل إلى لب دراستنا ألا و هو تحديد العلاقة -إن كانت موجودة- الرابطة بين مختلف وسائل السياسات المطبقة، و هذا ما سنقوم به في الفصل المولى.

## **الفصل الخامس:**

### **تطور المجمعات الكلية و النقدية في الجزائر**

بعد خمس سنوات من الركود الناجم عن الصدمة المضادة لأسعار البترول، قامت الجزائر بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلی الذي تم التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي، في الوقت الذي واصلت فيه إِنكار شروط إعادة الجدولة التي تجدها غير موافقة مع مصالح الحفاظ على السيادة الوطنية. ففي حين أن خدمة الديون أصبحت خانقة كل عام أكثر، إلا أن الجزائر صمنت على تفادي إعادة جدولتها من خلال تطبيق سياسة تقشف مشددة و التي مست كل من الأفراد، النظام الإنتاجي واستخدام احتياطيات الصرف. دون أن ننسى الضغوط التي تمارسها عملية الإصدار النقدي لتغطية العجز العمومي خاصة أن الجزائر تعاني من عدم مرؤنة العرض. وهكذا، فإنه لم يتم الشروع في الإصلاحات فعلا إلا في بداية التسعينات. حيث عرف الاقتصاد الجزائري تغيرا جذريا.

في هذا السياق، سناحول من خلال هذا الفصل تحليل تطور مختلف المجمعات الاقتصادية والنقدية، و هذا منذ نهاية الثمانينات وذلك من أجل معرفة أهم النتائج الإيجابية و السلبية التي جاءت بها هذه الإصلاحات و كذا أهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني .

## المبحث الأول:

### تطور الممتحانات الاقتصادية الكلية

عرفت الثمانينات اتجاهات متناظرة من حيث الهياكل والسياسات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي و الخارجي. بحيث أن الهشاشة البالغة للاقتصاد جعلت هذا الأخير يعتمد اعتماداً كبيراً على التغيرات الناجمة في عائدات الصادرات. وبالتالي، فإن النمو القوي لهذه المتأفات الخارجية في بداية الثمانينات ثم تناقصها في نهاية نفس العشرينة عمل على تحديد إلى حد كبير التطورات في السياسات المتبعة و منه في الأوضاع الاقتصادية. من خلال هذا البحث، سنتطرق إلى نمو و تطور أهم المتغيرات الكلية كمستوى الناتج، وضعية الميزانية، الأوضاع الخارجية، مستوى سعر الصرف و مستوى الأسعار.

#### 1- نمو الناتج الكلي و الطلب الكلي:

##### 1-1- الناتج الداخلي الخام:

لقد ساهم تراجع الجبائية البترولية من 1986 إلى 1989 في تباطؤ النمو الاقتصادي و في تراجع مستوى الإنتاج الكلي. فماعدا سنة 1989، عرف الناتج الداخلي الخام نمواً بمعدلات سالبة ابتداءً من 1986. و يبين تحليل التوزيع القطاعي لظاهرة الانكماش هذه، أن آثار هذه الأخيرة مست بصفة خاصة كل من القطاع الصناعي و قطاع الأشغال العمومية و البناء، بحيث أن هاذين القطاعين يعتبران مستهلكين كبيرين للمدخلات و المواد التجهيزية و التي عرفت وارداتها انخفاضاً كبيراً. إن العلاقة الوطيدة هذه تبين درجة حساسية و عرضة الجهاز الإنتاجي للصدمات الخارجية.

كما سبق الذكر أعلاه، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان في المتوسط سالباً لمدة ثمانية سنوات (1986- 1993) و مقدراً بـ -0.5% حيث بلغ انخفاضه 2.2% في سنتي 1988 و 1993، ولكنه أصبح موجباً منذ 1995 إذ بلغ متوسطه 4.3%， فانطلاقاً من 1994 تم عمليه الانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي إذ بلغت معدلات النمو الحقيقي حوالي 3.4% في عامي 1995 - 1996، وبلغ في سنة 1998، 5.1% نتيجة انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة و الموسم الفلاحي الجيد.

ويتأثر تطور الناتج الداخلي الخام بالصدمات الخارجية كالنقلبات الجوية بالنسبة للفلاحه ونقلبات أسعار برميل النفط، حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتتأثر

بالصدمات الخارجية، فالاقتصاد الوطني يعتمد على الخارج في تمويناته التي انخفضت خلال المرحلة (1986 - 1993). وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في شبه الركود في الحدود الحقيقة بالناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة وخارج المحروقات، كما لوحظ ازدهارا متراجعا ابتداء من سنة 1995 مترجما آثار استقرار الاقتصاد الكلي. لكن بالرغم من هذا كله، فقد استمر انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لعدة أسباب من بينها تحرير الواردات، و نتج عن ذلك ظهور المنافسة الأجنبية للمنتجات الجزائرية وتأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي.

عرف الناتج الداخلي الخام نموا في حجمه بنسبة 3.2%， و رغم أن هذا المستوى من النمو أصغر من ذلك المسجل سنة 1998 (5.1%)، إلا أنه يؤكد على عودة النمو المسجلة منذ 1995. كما عادل الناتج الداخلي الخام بالقيمة الاسمية 3187 مليار دج سنة 1998 مقابل 2782 مليار دج سنة 1998 و هذا ما يمثل ارتفاعا بنسبة 14.5%. و يفسر هذا النمو أساسا بتحسين المكش الضمني للناتج الداخلي الخام إذ ارتفع بـ 11% و ذلك نتيجة أثر الأسعار على القيمة المضافة لقطاع المحروقات (%32.6+).

إن نمو حجم الناتج الداخلي الخام كان ناتجا عن نمو مختلف القطاعات لكن بنسب متفاوتة و ذلك للسنة الثانية على التوالي. فقد سجلت القيمة المضافة لقطاع المحروقات أكبر نسبة نمو (6%) بفضل النتائج الحسنة في مجال تحويل الغاز و إنتاج المحروقات. كما عرف القطاع الفلاحي سنة 1999 ارتفاعا حقيقيا بنسبة 2.7% مقارنة بـ 1998 نتيجة للظروف المناخية الملائمة بما فيها تساقط الأمطار في الموسم الفلاحي.

كما سجل القطاع الصناعي هو الآخر نموا عادل 8.4% سنة 1998 و 1.6% سنة 1999 و هذا بعد عشر سنوات من الانكمash. و قد تم هذا النمو بفضل التطور الذي عرفه القطاع الخاص بحيث حقق ارتفاعا في إنتاجه يقارب 7% بينما بقي إنتاج القطاع العام تقريبا ثابتا.

و في سنة 2002، عرف الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نموا حقيقيا معدلا لـ 4.2%. بحيث أن نمو القطاع الفلاحي الذي كان مساويا لـ 13.2% في 2001 انخفض بنسبة 1.3% سنة 2002 نتيجة نقص تساقط الأمطار و بالتالي انخفض إنتاج الحبوب. لقد عرفت الفلاحة تعزيز مكانتها في الإنتاج الداخلي خلال نهاية التسعينيات حتى و إن بقيت مرتبطة إلى حد كبير بالأحوال المناخية و ذلك بفضل المجهودات المبذولة في إطار المخطط الوطني لتطوير الفلاحة.

بعد سنة من الانخفاض، ارتفع مستوى الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، إذ نسجل تزايد لقيمة المضافة معدلاً لـ 2% سنة 2001 و 2.9% في 2002. تدل هذه النتائج على نوع من الديناميكية في القطاع الخاص و الذي جاء ضمن عزم الدولة على القيام بالإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، و بالتالي محاولة تحقيق التوازن بين القطاع العام و القطاع الخاص ضمن إستراتيجية التنمية<sup>(1)</sup>.

يدل ارتفاع القيمة المضافة سنة 2002 في قطاع المحروقات على النمو المعترض الذي عرفه هذا الأخير بحيث قدر بـ 3.7% بعد انخفاض مساو لـ 1.6% سنة 2001. و في نفس الفترة سجل قطاع الأشغال العمومية و البناء نموا في قيمته المضافة مساوياً لـ 8% و هذا ما يمثل أكبر معدل نمو عرفه هذا القطاع منذ ستة سنوات. إن هذا الانتعاش المعترض دعم من خلال ارتفاع نفقات التجهيز العمومية في نطاق التوسيع المالي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة و المرتبط بالنفقات الموجهة للسكن، الطرق و الري.

و قد تكثف النشاط الاقتصادي و تسارعت وتيرة النمو سنة 2003، بحيث ارتفع معدلاً نمو الناتج المحلي الإجمالي و الإنتاج المحلي الإجمالي من حيث الحجم و بلغ على التوالي: 6.8% و 7.1% متباينين بـ 1.7% و 1.6% معدل نموهما في سنة 1998 و هي السنة التي عرفت أعلى مستوى لهما في عقد التسعينات و بالإضافة إلى قوة مساهمة قطاع المحروقات، فقد ساهمت أيضاً القطاعات الأخرى للنشاط بشكل واسع في النمو المحقق سنة 2003. و هكذا، أظهر الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي سنة 2003 مؤشر نمو إيجابي لكن ضعيف جداً و مساوياً لـ 0.4%. و يعود ارتفاع هذا المؤشر إلى حيوية قطاع المحروقات الذي زاد مؤشر الإنتاج فيه بنسبة 4.2% أساساً بسبب ارتفاع إنتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي. و إذا ما استبعنا المحروقات، فقد سجل إنتاج القطاع الصناعي العمومي، الذي سجل نمواً ضعيفاً (0.4%) في سنة 2002، تراجعاً بنسبة 1.3% في سنة 2003. و عرفت الصناعات التحويلية انكمشاً مستمراً بحيث انخفض مؤشرها بنسبة 3.3% في سنة 2003. في حين، عرف الإنتاج الفلاحي ارتفاعاً معدلاً لـ 17% مقارنة بـ 2002 و 2001 و هذا نتيجة الشروط المناخية الملائمة.

عرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً قوياً تحت تأثير نمو كبير للطلب سنة 2004 و المقدر بـ 5.2%. إن نمو واردات السلع و الخدمات تجاوز بكثير نمو الناتج الداخلي الخام (13.3%) معبراً عن

<sup>(1)</sup> OCDE (2004): Op.cit . P 84.

ارتفاع حصة المواد المستوردة في السوق. علماً أن القدرات المحلية للإنتاج غير مستغلة كلها، فإن ذلك يدل على ضعف تنافسية المواد الجزائرية و كذا النمو الهام للسلع و الخدمات غير المنتجة محليا.

قدر التوسيع في حجم إجمالي الناتج المحلي ما بين الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006 بـ 4.8% كمتوسط سنوي، علماً أن مستوى نمو الناتج خارج المحروقات قد بلغ 5.6% و ذلك راجع أساساً إلى النمو الناتج في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الفلاحة بعد التراجع الذي عرفته سنة 2005. فقد زاد قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 4.5 نقطة ليستقر عند 11.6%， و تسارع نمو القطاع الفلاحي منتقلاً من 1.9% سنة 2005 إلى 4.9% في 2006 كما زاد نمو قطاع خدمات الإدارة العمومية بـ 1.1 نقطة ليختتم السنة بزيادة قدرها 4.8%. أما نمو القطاع الصناعي فقد عرف تحسناً متواضعاً معدلاً لـ 0.3 نقطة ليبلغ سنة 2006 نسبة 2.8%.

#### **الجدول (1،5): التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (مليار دج)**

2006	2003	2000	1997	1994	1991	1988	
3881.0	1868.9	1616.3	838.9	327.3	236.2	52.7	- المحروقات
642.0	515.3	346.1	242.7	145.6	87.3	38.7	- الفلاحة
426.0	350.5	290.7	223.1	161.6	99.5	47.5	- صناعة المنتوجات الصناعية
689.0	445.2	334.9	276.5	169.4	84.9	44.9	- بناء و أشغال عمومية
1588.0	1130.0	842.6	663.7	351.5	171.7	78.3	- خدمات خارج الإدارات العمومية
698.0	553.8	425.1	348.0	212.7	109.7	57.9	- خدمات الإدارات العمومية
467.0	403.1	267.8	217.2	119.3	72.8	27.7	- حقوق و رسوم على الواردات
<b>8391.0</b>	<b>5266.8</b>	<b>4123.5</b>	<b>2780.1</b>	<b>1487.4</b>	<b>862.1</b>	<b>347.7</b>	<b>الناتج الداخلي الخام</b>

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر.

#### **2-2- الطلب الظاهري:**

في الفترة الممتدة ما بين 1993 و 1995 سجل وجود فجوة موارد سالبة و التي تناقصت خلال السنين 1996-1997-1998 لتعود بعد ذلك سنة 1998. علماً أن فائض الامتصاص المحلي وصل إلى 37% من الناتج الداخلي الخام، حيث عرفت هذه السنة فائضاً في حجم الإنفاق الاستثماري بالمقارنة مع التراكم المدخرات المحلية، و على الخصوص حجم الادخار العائلي<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> د. نومي صالح (2002): مرجع سبق ذكره ص 223.

ارتفاع الإنفاق الداخلي الخام، و الذي يمثل موارد الدولة الموجهة للاستهلاك و التراكم، خلال سنة 1999 بـ 3.2% مقارنة مع 1998. و قد رجع هذا التحسن في مستوى الموارد، و المساوي لنمو حجم الناتج الداخلي الخام، أساساً إلى ارتفاع مستوى حجم الصادرات و الواردات و الذي كان مساوياً لـ 6% و 5.4% على التوالي. و منه فقد ارتفع حجم استهلاك العائلات بنسبة 2.9% مقابل 2.4% سنة 1998. كما عرف الاستثمار تزايداً بنسبة 2.7% مقابل 3.3% في 1998.

ارتفعت حصة التكوين الخام للرأس المال الثابت من الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2000 إلى 33%. و تصادف هذه التطورات برامج الاستثمار العمومي بالإضافة إلى الارتفاع الذي عرفه القطاع الخاص. بالمقابل، فإن فائض الصادرات للسلع و الخدمات على الواردات، قد انخفض بقيمة تعادل قيمة ارتفاع الاستثمارات.

و قد بقي عرض القطاع الصناعي العمومي و الخاص غير كاف لمواجهة ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك و سلع التجهيز. فكما كان الحال لسنة 2002، و لكن بدرجة أقل، تأثر النمو خارج المحروقات في سنة 2003 بتوسيع الطلب المحلي نفسه الذي نجم بدوره عن ارتفاع الاستثمارات و الاستهلاك النهائي. وبالتالي ساهم الإنفاق المحلي الإجمالي مرة أخرى و بقوة في النمو الكلي و قدر نموه من حيث الحجم بـ 5.3%， و هي نسبة معتبرة و لكنها أقل بنقطتين مقارنة بمستواها سنة 2002.

تواصل المجهود الاستثماري لكن بوتيرة أكثر اعتدالاً من وتيرة سنة 2002 و لم يبلغ النمو من حيث الحجم سوى 5.7% في سنة 2003 مقابل 7.6% في 2002 بسبب المستوى المرتفع الذي كان قد بلغه و ضعف طاقات الإنجاز ذات الصلة في الاقتصاد الوطني. لقد وجه الاستثمار في التجهيزات العمومية، أساساً نحو إنجاز البنى التحتية و السكك و أثر بقوة في الطلب و بزيادة معتبرة بلغت 29% سنة 2003. و يعتبر استئناف القروض المصرفية المتوسطة الأجل للمؤسسات المخصصة لتوسيع و تحديد التجهيزات و كذا البناء العقاري مؤشراً آخرًا للتوجه الاستثماري في الاقتصاد الوطني.

لم تسهم الصادرات من السلع خارج المحروقات كما هو الحال في سنة 2002 إلا بشكل ضعيف جداً في الطلب، و ذلك في سياق الطلب القوي على المنتجات المستوردة التي زادت بما يقارب 11% في سنة 2003. و تمثل سلع التجهيز و السلع نصف الجاهزة ثلثي الزيادة في الواردات و التي خصصت أساساً لتلبية طلب القطاع الإنتاجي. و يبين هذا التطور استمرار قابلية

تأثر وضع الاقتصاد الوطني التي تبينها الحساسية القوية للواردات و التوسيع الضعيف جدا لل الصادرات.

أدى ارتفاع مكونات الطلب الكلي إلى نمو الطلب الداخلي بـ 8.2% سنة 2004. بحيث يمثل استهلاك العائلات المكونة الأساسية للطلب الكلي، و بالتالي فإن تغير هذا الأخير مرتبط إلى حد كبير بنسبة نمو الاستهلاك و الذي ارتفع بـ 5.8%. حتى و إن كان هذا الأثر معرقاً بنقص تنافسية الإنتاج المحلي، فقد عرف نمو طلب العائلات ارتفاعاً متزايداً منذ 2002 و تسارع بعدها تحت تأثير ارتفاع الدخول بالإضافة إلى ارتفاع السلع التجهيزية للعائلات و السلع الاستهلاكية المعمرة. أما فيما يخص الاستثمار، فقد ارتفع بـ 9.5% مستفيداً من ارتفاع نفقات الدولة على السلع التجهيزية، الاستثمارات في قطاعي المحروقات و الكهرباء و كذا الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

إذا كان نمو الطلب يمثل عاملاً إيجابياً فيما يتعلق بالاستثمار، فإنه هناك بعض العوامل الأخرى التي تعرقله كما هو الحال فيما يخص عملية منح القروض التي بالرغم من انخفاض معدلات الفائدة، قلصت من تمويل الاستثمارات الخاصة و دفعت المستثمرين إلى التمويل الذاتي لمشروعاتهم.

ارتفع حجم الإنفاق المحلي سنة 2006 بـ 3.5% رغم تراجعه بـ 2.4% مقارنة مع سنة 2005. بحيث تواصل مجهود الاستثمار و لكن بوتيرة أقل ارتفاعاً، فقد تراجع نموه ليصل إلى 7.2% بعد التراجع الطفيف بـ 0.2 نقطة المسجل سنة 2005.

إن التزايد في قيمة إجمالي تراكم رأس المال الثابت بـ 14.1% قد نقل وزن الاستثمار في إجمالي الناتج المحلي من 29.1% في 2005 إلى 31.3% في 2006. في حين فقد الاستهلاك النهائي 0.9 نقطة من نموه ليبلغ 3.2% مقابل 4.1% في السنة المنصرمة. نتج هذا التراجع عن التطورات المعاكسة لاستهلاك الأسر الذي فقد 2.2% ليبلغ 2.6% و الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية الذي تزايد بأكثر من الضعف بمعدل نمو يساوي 4.8%.

لم تسهم صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات كثيراً في نمو الاقتصاد بالرغم من ارتفاعها بـ 10.7%. كما أن قيمة الواردات ارتفعت بنسبة 1.8% و لكنها سجلت تراجعاً طفيفاً في حجمها بنسبة 1.5%.

نتج عن النمو المتفاوت لمكونات إجمالي الإنفاق المحلي تطوراً متبيناً في نمو مختلف القطاعات بحيث أن الارتفاع القوي للاستثمار العمومي عمل على تحفيز التوسيع في قطاع البناء و

الأشغال العمومية و لكن لم يكن له أثر كبير على نمو الإنتاج الصناعي المعملي، و انعكس ركود الواردات و خاصة لسلع الاستهلاك سلبيا على التوسع في قطاع الخدمات المنسوبة. كما ترجم النمو المتواضع في الطلب النهائي للعائلات بتباطؤ التضخم.

#### **الجدول (2,5): استخدامات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (مليار دج)**

2006	2003	2000	1997	1994	1991	1988	
3604.0	2902.5	2274.2	1890.1	1101.3	547.1	279.1	- الاستهلاك
2655.0	2125.0	1714.1	1430.3	837.4	419.0	214.0	▪ الخاص
949.0	777.5	560.1	459.8	263.9	128.1	65.1	▪ العمومي
2506.3	1609.4	969.6	647.4	467.8	266.6	97.9	- الاستثمار الخام
1912.0	1265.2	852.6	638.1	407.5	215.7	91.7	▪ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
594.3	344.2	117.0	9.3	60.3	50.9	6.2	▪ تغير المخزونات
<b>6110.3</b>	<b>4511.9</b>	<b>3243.8</b>	<b>2537.5</b>	<b>1569.1</b>	<b>813.7</b>	<b>377</b>	<b>إجمالي الإنفاق المحلي</b>

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر.

#### **2- ميزانية الدولة:**

تكمن الميزة الأساسية لميزانية الدولة الجزائرية في علاقتها الوطيدة مع مستوى أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. بحيث أن الجباية البترولية - و التي تعتبر أهم عناصر إيرادات الدولة - مرتبطة بأسعار المحروقات و خاصة سعر البترول، فكل ارتفاع في هذا الأخير يؤدي مباشرة إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية و العكس. بالإضافة إلى هذا الأثر المباشر للأسعار يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار الأخرى الغير مباشرة و الناجمة عن مستوى إيرادات صادرات المحروقات الذي يحدد قدرة البلد على الاستيراد و وبالتالي قيمة كل الإيرادات الخاصة بالرسوم المطبقة على الواردات (كارسوم الجمركية و الرسم على القيمة المضافة).

إذا كانت كل من الجباية البترولية، الرسوم على الواردات و الرسوم الجمركية حساسة لتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فهي أيضاً مرتبطة بسعر صرف العملة المحلية كون أسعار البترول محددة بالدولار الأمريكي بينما الإيرادات فهي تقييم بالدينار الجزائري. فكل تغير في قيمة العملة الوطنية سوف يؤثر حتماً على ميزانية الدولة حتى و إن بقيت أسعار المحروقات ثابتة.

**1-2-إيرادات الدولة:**

عرفت الإيرادات العمومية ارتفاعا مساويا لـ 16.62% خلال الفترة الممتدة ما بين 1988-1991، و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال أزمة الخليج بالإضافة إلى الانزلاق التدريجي لقيمة الدينار منذ 1988 ثم تخفيضه في سبتمبر 1991. لقد تولد عن تضافر هاذين الأثنين ارتفاع مستوى الجباية البترولية بحوالي 86%， فمن 15.14 دولار أمريكي سنة 1988، ارتفع سعر البترول إلى 20.4 دولار أمريكي في 1989 و إلى أكثر من 24 دولار أمريكي عام 1990 ليعادل بعدها 18.53 دولار أمريكي في 1991. و في نهاية نفس السنة، استوجب دفع 18.5 دج للحصول على دولار أمريكي مقابل 5.9 دج و 8.9 دج سنتا 1988 و 1990 على التوالي. انتقلت إيرادات الجباية في هذه الفترة من 24.1 مليار دج إلى 161 مليار دج بالقيمة الجارية. و منه، فإن ارتفاع الإيرادات الذي زاد بـ 155.4 مليار دج مابين 1988 و 1991 كان ناتجا بنسبة 90% عن ارتفاع الجباية البترولية أما الـ 10% المتبقية فهي نتيجة الإيرادات الجمركية إضافة إلى آثار انزلاق العملة الوطنية ثم تخفيضها.

بالنسبة للناتج الداخلي الخام فإننا نسجل ارتفاع الإيرادات من 26.69% سنة 1988 إلى 31.4% سنة 1991. فبعد أربع سنوات من عجز الميزانية، مضافاً إليه النفقات المتعلقة بالقروض والتسبيقات للخزينة، سجلت ميزانية الدولة فائضاً مقدراً بـ 3.3% سنة 1990 و 4.1% سنة 1991 بالنسبة للناتج الداخلي الخام. من أجل الوصول إلى هذه النتائج استوجب - بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات - تطبيق سياسة تقشفية صارمة على النفقات، بحيث أنها مست كل من النفقات الجارية و النفقات الخاصة بالتجهيز و تمويل المؤسسات العمومية. و بالرغم من انخفاض سعر البترول خلال 1993 و خاصة في 1994، نلاحظ أن الإيرادات قد ارتفعت و إلى غاية 1997 بحوالي 6% من إجمالي الناتج المحلي و ذلك بفضل:

- ارتفاع الجباية البترولية،
- ارتفاع الرسوم على الواردات و الرسوم الجمركية الناجمة عن زيادة الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية،
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري،
- تنفيذ القرارات الهادفة إلى تعزيز النظام الضريبي و توسيع القاعدة الضريبية.

لقد تزايدت إيرادات المحروقات في 1997 مقارنة بـ 1993 بثلاث أضعاف، بحيث أن 75% من هذه الزيادة كان بسبب انخفاض سعر الصرف إضافة إلى ارتفاع سعر النفط الخام العالمي. كما ارتفعت الإيرادات بفضل ارتفاع حجم الصادرات الذي بلغ 7.6%. في نفس الوقت، عرفت الإيرادات خارج المحروقات انتعاشاً خاصاً ما بين 1992 و 1993 و ذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الضرائب المتعلقة

بالتتجارة. بحيث ارتفعت الرسوم الجمركية و كذا الرسم على القيمة المضافة الخاص بالواردات نتيجة لزيادة حجم هذه الأخيرة و تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، بالإضافة إلى أننا نسجل<sup>(1)</sup>:

- ارتفاع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.
- تغيير النظام الضريبي على المنتجات البترولية المستهلكة محلياً،
- خفض الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و ارتفاع معدلات هذه الأخيرة.

### الجدول (3): الإيرادات الجبائية من 1993 إلى 1999 (مليار دج)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
560.1	378.5	564.7	496.0	336.1	222.2	179.2	- إيرادات المحروقات
314.6	329.9	313.9	290.5	241.9	176.2	121.4	- إيرادات جبائية
72.2	88.1	81.8	67.5	57.7	44.4	35.2	▪ الضريبة على المداخيل و الأرباح
12.6	11.3	10.6	9.1	6.4	6.9	6.7	▪ تسجيلات و طوابع
149.6	154.9	148.0	129.5	99.2	77.0	52.2	▪ الضريبة على السلع و الخدمات
80.2	75.6	73.5	84.4	78.6	47.9	27.3	▪ الحقوق الجمركية
75.8	66.1	48.1	38.7	33.7	78.8	13.3	▪ إيرادات غير جبائية
950.5	774.5	926.7	825.2	611.7	477.2	313.9	إجمالي إيرادات الموازنة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

كان الارتفاع الذي عرفته الإيرادات خلال 1999 نتيجة الزيادة المعتبرة للجبائية البترولية بنسبة 48%. فقد انطلقت حصة هذه الأخيرة من إجمالي الإيرادات من 49% سنة 1998 إلى 59% سنة 1999<sup>(1)</sup>. ارتبطت هذه الموارد الإضافية و المقدرة بـ 181,6 مليار دج سنة 1999 بـ:

- ارتفاع سعر البرميل بنسبة 40.6% مقارنة مع 1998،
- ارتفاع الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة 63%，
- انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 12%.

<sup>(1)</sup> كريم التاشبي و آخرون (1998): مرجع سبق ذكره. ص 35.

<sup>(1)</sup> Ministère des Finances (2000): "La situation économique et financière en 1999". P 31.

فيما يخص الموارد الأخرى، فقد عرفت انخفاضاً بحيث قدرت بـ 390.4 مليار دج سنة 1999 مقابل 396 مليار دج سنة 1998، أي ما يعادل نسبة انخفاض متساوية لـ 1.4% و الذي كان راجعاً أساساً إلى تراجع الإيرادات الجبائية التي انخفضت من 329.8 مليار دج في 1998 إلى 314.8 مليار دج في 1999 نتيجة انخفاض الضريبة على الدخل، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة.

مثلت الإيرادات من المحروقات سنة 2003 ضعفي نفس الإيرادات لسنة 1999. وجاء هذا الارتفاع نتيجة التزاوج بين عاملين: من جهة، ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءً من سنة 2000 واستقرارها فوق 22 دولار أمريكي للبرميل للسنوات 2002 و 2003، و من جهة أخرى ارتفاع حجم الصادرات سنة 2003 بنسبة 8.4%. الشيء الذي جعل من إيرادات الميزانية المحصلة من المحروقات تمثل أكثر من 67% من إيرادات الميزانية خلال 1999-2003.

ارتفعت الإيرادات خارج المحروقات، المعبّر عنها بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام، بالنسبة لمستواها المنخفض سنة 1999 بفعل المدخلات المرضية المتأتية من الرسوم على التجارة الخارجية. و يرجع التحسن الذي عرفه الرسم على القيمة المضافة على الواردات و حقوق الجمارك إلى النمو في حجم الواردات و استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي و كذا إلغاء عدد كبير من الإعفاءات و تخفيض عدد الحقوق الجمركية.

ارتفع المجهود الضريبي المعبّر عنه بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2002 من 15.3% سنة 1999 إلى 19.9% سنة 2002 ليصل إلى 18.8% سنة 2003. كما نمت إيرادات الميزانية خلال الفترة 2002-2006 بنسبة 123.4% حيث انتقلت من 1063.2 مليار دج في 2002 إلى 3582.3 مليار دج في 2006. مقارنة بالناتج الداخلي الخام، انتقلت الإيرادات الكلية من 35.3% في 2002 إلى 41.1% في 2005 ثم إلى 42.7% في 2006، و ترتبط هذه الزيادة بارتفاع حصة القيمة المضافة لقطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الخام التي انتقلت من 32.5% في 2002 إلى 44.7% في 2005 و إلى 46.2% سنة 2006.

ارتفعت الإيرادات الكلية بنسبة 16.2% سنة 2006 مقارنة مع سنة 2005. يرجع هذا الارتفاع أساساً إلى زيادة المحروقات و بدرجة أقل إلى ارتفاع إيرادات خارج المحروقات. فقد ارتفعت إيرادات المحروقات من 2352.7 مليار دج في 2005 إلى 2799 مليار دج في 2006، أي عرفت تطويراً يقارب 19% و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. بينما بلغت

الإيرادات خارج المحروقات في 2006 مبلغًا إجماليًا قدره 783 مليار دج و هو ما يمثل ارتفاعا يقدر بـ 8.1% مقارنة مع 2005. ارتفعت الإيرادات الجبائية التي تمثل 86.2% من إيرادات خارج المحروقات بنسبة 5.4%， حيث انتقلت من 640.5 مليار دج في 2005 إلى 674.8 مليار دج سنة 2006 و ذلك نتيجة ارتفاع كل من الضرائب على المداخيل والأرباح بـ 60.8 مليار دج و ارتفاع الضرائب على السلع و الخدمات بـ 7 مليار دج. في حين، عرفت الحقوق الجمركية تراجعا بمبلغ 36.2 مليار دج لتصل إلى 107.7 مليار دج في 2006 مقابل 143.9 مليار دج سنة 2005، و هذا بعد إلغاء الحقوق الجمركية الخاصة بالمواد الأولية و المدخلات الآتية من الاتحاد الأوروبي ابتداء من سبتمبر 2005<sup>(1)</sup>.

## 2- النفقات العامة:

سجلت النفقات العمومية انخفاضا معدلاً لـ 5.2% ما بين 1988 و 1990. و كان ذلك نتيجة انخفاض الأجر و الرواتب، فمن 11.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1988، عرفت هذه الفئة تنافسا تدريجيا إلى أن و صلت إلى 8.9% فقط من الناتج الداخلي الخام سنة 1991. كما عرفت النفقات الجارية في نفس السنة ارتفاعا يقدر بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة أثر تخفيض العملة في الثلاثي الرابع على النفقات المرتبطة بالأسعار المدعمة، بحيث أنه كانت هذه النفقات في السابق مغطاة من طرف تعويضات الميزانية و موارد صندوق تعديل الإيرادات.

تظهر صرامة السياسة المطبقة على النفقات خاصة لما نقوم بتحليل النفقات الرأسمالية للخزينة. بحيث انتقلت نفقات الاستثمار المباشر (ميزانية التجهيز) و الاستثمار الغير مباشر (تسبيقات و قروض الخزينة) من الناتج الداخلي الخام سنة 1985 (أي ما يعادل 60% من إجمالي النفقات) إلى 19% في 1988 ليصل بعدها إلى 8% فقط سنة 1991.

في 1990، كان فائض الخزينة أكبر من فائض الميزانية. كما أنه عزلت نفقات التطهير و إعادة الهيكلة في صندوق خاص ابتداء من 1991. و هكذا، فإن إنفاق حوالي 22 مليار دج لم يمنع الخزينة من تسجيل فائض معدلاً لـ 14 مليار دج، معبرا على حرص السلطات على وضع تحت تصرف الاقتصاد موارد سليمة و عزمها على تخفيض أثر المزاحمة التي عرفته الدولة لمدة طويلة<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> بنك الجزائر (2007): «التقرير السنوي 2006 - التطور الاقتصادي و النقدى للجزائر». ص 92.

<sup>(2)</sup> Conseil National Economique et Social (2005): Op.cit P 23.

عاد العجز الكلي للخزينة ابتداء من 1992 حيث وصل إلى 100 مليار دج. و كان ذلك نتيجة قرار الرفع في الأجور عشية الانتخابات التشريعية في نهاية 1991 و كذا انخفاض النفقات المرتبطة بالشبكة الاجتماعية في فيفري 1992. فمن 71 مليار دج سنة 1991 ارتفعت الكثافة الأجرية و الرواتب إلى 110.3 مليار دج سنة 1992، أي ما يعادل 50% بالقيمة الجارية و أكثر من 23% بالقيمة الحقيقة. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت التحويلات في نفس الفترة بنسبة 50% بالقيمة الحقيقة.

يعود توسيع العجز الكلي للخزينة سنة 1993 أساسا إلى ارتفاع النفقات بأكثر من 4% من الناتج الداخلي الخام بينما انخفضت الإيرادات بنسبة 2.7%. بحيث أنه لم يستطع انزلاق الدينار الجزائري أن يخفف من آثار انهيار أسعار البترول. فقد انتقل هذا الأخير من 19.93 دولار أمريكي سنة 1992 إلى 17.52 دولار أمريكي في 1993 بينما انتقل الدولار الأمريكي من 21.87 دج إلى 23.35 دج.

لقد خصت الزيادة في النفقات أساسا: الأجور، ميزانية التجهيز و الخدمات و الدين العمومي، غير أنها بعد ذلك، و في الفترة الممتدة ما بين 1994 و 1998 عرفت انخفاضا نتجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. وفي هذه الفترة انخفضت النفقات في الميزانية بحوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي. وقد جاء هذا الانخفاض الكبير، الذي أثر على النفقات الجارية و الرأسمالية، بسبب العديد من القرارات السياسية التي اتّحدت لتخفيض النفقات بما في ذلك إتباع سياسة دخول مشددة، تحرير الأسعار و تحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمار العامة<sup>(1)</sup>.

سجل انخفاض النفقات بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي بين 1993 و 1997، إذ فرض سقف محكم على معظم بنود الإنفاق بالرغم من تخفيض سعر الصرف و أثره على الأسعار المحلية. و هكذا، انخفض الإنفاق على الموظفين، الذي شكل ثلث مجموع النفقات سنة 1993 بمقدار 1.4% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة و تجميد حجم الخدمة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، ألغيت إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية و المنتجات البترولية كما خفضت الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي.

بعد ارتفاعها الشديد في عام 1993، انخفضت النفقات الرأسمالية و القروض الصافية بحوالي 2.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997، على الرغم من ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري و الإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية. كما جاء الانخفاض الكبير

<sup>(1)</sup> كريم الناشبي و آخرون (1998): مرجع سابق ذكره. ص 39.

في القيمة الحقيقة للنفقات الرأسمالية نتيجة انخفاض نسبة العائد الاجتماعي للاستثمارات الماضية. و فيما يتعلق بانخفاض الإقراض الصافي، فقد كان ذلك راجعاً بصفة أساسية إلى قلة عدد مشاريع الاستثمار في المؤسسات العامة التي كانت ما تزال تمول جزئياً من خلال الميزانية، بحيث أن تتفيد هذه الاستثمارات بدأً قبل عام 1988.

لقد تواصلت السياسة الخاصة بتعزيز النفقات التجهيز إلى غاية 1999، لكن في سنة 2000، وبعد الارتفاع القوي لإيرادات الجباية البترولية، ارتفعت هذه النفقات إلى أكثر من 500 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004. في حين انخفضت نفقات الأجور من إجمالي نفقات التسيير (بالقيمة الحقيقة) و ذلك بعد أن عرفت ارتفاعاً هائلاً سنة 1994، فمن 42% انخفضت حصتها تدريجياً إلى أن وصلت إلى 31% سنة 2003.

ارتفعت النفقات الكلية بنسبة 56.6% خلال الفترة 2006-2002 و وصلت إلى 2428.5 مليار دج في 2006 مقابل 1550.6 مليار دج في 2002. و في نفس الفترة، ارتفعت النفقات الجارية بـ 47.2% و نفقات التجهيز بـ 72.6%. و يشهد هذا الاتجاه على الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الميزاني الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية.

#### **الجدول (4،5): تطور نفقات التسيير (مليار دج):**

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
329.9	301.1	315.4	281.1	278.1	258.2	235.0	213.3	179.5	145.2	نفقات الأجور
58.8	69.8	46.3	54.6	53.6	47.5	43.6	34.7	29.4	18.2	معدات - لوازم - صيانة
114.0	143.0	147.5	162.3	126.4	110.8	109.4	89.0	62.2	41.1	الدين العمومي
620.1	461.7	454.3	358.1	316.7	247.8	255.6	213.6	173.5	140.1	باقي النفقات
<b>1122.8</b>	<b>975.6</b>	<b>963.5</b>	<b>856.1</b>	<b>774.8</b>	<b>664.3</b>	<b>643.6</b>	<b>550.6</b>	<b>444.6</b>	<b>344.6</b>	<b>مجموع نفقات التسيير</b>

**المصدر:** المديرية العامة للخزينة

زادت النفقات الجارية بـ 15,4% و هو ما يعادل تدفقاً قدره 191.2 مليار دج و يعود السبب الرئيسي إلى الارتفاع الكبير في التحويلات الجارية. و على الرغم من هذا الارتفاع، فقد

تراجعت نسبة النفقات الجارية على إجمالي الناتج المحلي بـ 4.3% مقارنة بسنة 2002، بينما لم تتراجع نسبة نفقات التجهيز على إجمالي الناتج المحلي إلا بـ 0.8% خلال نفس الفترة. وقد جاءت هذه التطورات نتيجة الرغبة الحقيقة في تأمين استقرار النفقات الجارية لصالح تخصيص الموارد لفائدة نفقات التجهيز. كما سجلت نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في النفقات الجارية، ارتفاعاً مساوياً تقريباً لذلك الذي عرفته في 2005، أي 6.3% مقابل 6.9%.

تبعد للتسديدات المسبقة لجزء من الدين العمومي الخارجي خلال الفترة 2004-2006، فإن الفوائد على الدين العمومي الداخلي والخارجي قد تراجعت بـ 6.3% في 2006 بعد انخفاضها بنسبة 14% في 2005 و 25.3% في 2004. و نتيجة لذلك فقد انتقلت الفوائد السنوية على الدين العمومي من 114 مليار دج في 2003 إلى 85.2 مليار دج في 2004 وإلى 73.2 مليار دج في 2005 ثم إلى 68.6 مليار دج في 2006.

تقدر نفقات التجهيز بـ 992.2 مليار دج في 2006 بعد تزايد بنسبة 23% مقارنة بسنة 2005. و كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، تمثل هذه النفقات 11.8% في 2006 مقابل 10.8% في السنة المنصرمة. و تخص أهم الزيادات كل من نفقات الاستثمار و النفقات المتعلقة بمخططات البلديات و نفقات قطاع الإسكان. بالمقابل، فإن النفقات المرتفعة بالمناجم و الطاقة، الصناعات المعلمية، الزراعة و الري، و الخدمات المنتجة و التربية و التكوين قد عرفت تراجعاً مقارنة مع 2005.

### **3- الوضعية المازجية:**

#### **1-3- الميزان التجاري:**

خضعت الواردات في بداية التسعينات إلى قيود جد صارمة، فقد انخفضت تلك المصنفة كغير رسمية بـ 33.3% ما بين 1991 و 1992 في الوقت الذي كانت فيه العملة المحلية تتخفض في السوق الموازية للصرف. ارتفعت القيمة المعتبر عليها بالدينار الجزائري لواردات السلع الوسيطية بصفة معنوية بين 1989 و 1991. غير أن نسبتها في إجمالي الواردات بقيت منخفضة مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في السنوات 1985 و 1987 حيث انخفضت إلى أقل من 20% في 1990 و استقرت في معدل 22% سنتاً 1991 و 1992. في حين انخفضت النسبة المتعلقة بالواردات الرسمية إلى مستوى 27% بعدما وصلت إلى 35% في 1987. و نشير إلى أن تموين الجهاز الإنتاجي بالسلع الوسيطية كان يتم من خلال الواردات التي لم يكن يتم دفع ثمنها (كباقي السلع المستوردة الأخرى) الشيء الذي زاد من حجم الديون.

سجل الميزان الجاري الجزائري سنة 1992 فائضاً يقدر بـ 60.46 مليون دج بمبلغ إجمالي من الصادرات يقدر بـ 249.01 مليون دج، و مبلغ آخر يقدر بـ 188.54 مليون دج للواردات. فمقارنة

بـ 1990 و 1991 نسجل أن هناك ارتفاعا في الصادرات مقدرا بنسبة 103% و 6.6% على التوالي و ذلك نتيجة مرحلة أزمة الخليج التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار البترول، بينما ارتفعت الواردات بـ 116.5% مقارنة مع 1990 و بـ 35.41% بالنسبة لـ 1991. كما سجلت الواردات في 1992 زيادة معتبرة في حجمها قدرت بـ 35% عنها في 1991 وبنسبة 61% بالنسبة لسنة 1990<sup>(1)</sup>. وتميزت سنة 1993 بانخفاض في قيمة الصادرات بنسبة 3.79% بقيمة تقدر بـ 9.458 مليون دج وبحجم يقدر أيضا بـ 49.914 ألف طن، في حين زادت الواردات بنسبة 8.74% من حيث القيمة، وزادت من حيث الحجم بمقدار 3.489.446 ألف طن. إن الارتفاعات المسجلة في الصادرات التي عرفتها سنة 1994 كانت ناتجة عن:

- ارتفاع أسعار المحروقات،
- تحرير التجارة الخارجية،
- تخفيض الدينار في سنة 1994،
- ارتفاع الإنتاج الداخلي الذي شكل فائضا قابلا للتصدير.

في 1994 قلت القيود المفروضة على عملية الاستيراد و نجم عن ذلك ارتفاعا ما بين 1994 و 1995 غير أنه لم يكن بنفس المستوى الذي كان عليه في 1990. و رغم تحرير التجارة الخارجية فإننا نسجل ابتداء من 1996 انخفاضا ناتجا عن انخفاض القدرة الشرائية بسبب التخفيض. فقد سجل فائض في الميزان الجاري بمقدار 242.485 مليون دج سنة 1996 عندما كان في حالة عجز في 1994 و 1995 وذلك راجع بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار البترول وانخفاض في قيمة الواردات بنسبة 97.1% وارتفاع معدل التغطية من 86% إلى 122.5%.

#### الجدول (5،5) : تطور الميزان التجاري من 1991 إلى 1999 (مليون دج)

1999	1996	1994	1992	1991	
840.516	740.811	324.338	249.010	233.589	- صادرات
610.673	498.326	340.142	188.547	139.241	واردات
229.843	242.485	-15.804	60.463	94.348	- رصيد الميزان التجاري

- المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

<sup>(1)</sup> C. N. I. S (1992): «Statistique du commerce extérieur de l'Algérie. Analyses des résultats de l'année ». P 1.

تراجع الواردات سنة 1997 لعدة أسباب منها: انخفاض الدخل العائلي وتحسين الإنتاج الزراعي المحلي بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في الحصول على التمويل الأجنبي<sup>(1)</sup> إلا أنه عادت الواردات من جديد للارتفاع خلال 1998-1999 بفضل التفريض في التعريفات الجمركية ومحاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي سجل الميزان الجاري من 1997 إلى 2002 فائضاً، كما أن معدل التغطية قد عرف أدنى مستوى له عند 104.6% سنة 1998 وأعلى مستوى عند 240.5% سنة 2000.

خلال سنة 1999 حق الميزان الجاري فائضاً قيمته 229.843 مليون دج، وجاء هذا الفائض في مستوى الميزان الجاري نتيجة ارتفاع الصادرات التي بلغت قيمتها 840.516 مليون دج مقابل 610.673 مليون دج من الواردات غير أن هذا الفائض لم يكن ممكناً دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول. وقد تواصل نمو الفائض التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، حيث بلغ 966.789 مليون دج سنة 2000. وبنسبة تغطية تقدر بـ 240.5% وكان الحجم الإجمالي للمبادرات متساوياً لـ 2.245.889 مليون دج. غير أنه عرفت سنة 2001 انخفاضاً في قيمة الصادرات بما يزيد عن 10% بسبب تراجع أسعار البترول، وانخفاض حجم صادرات المحروقات خاصة بعد أحداث سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية. كما انخفضت الصادرات من خارج المحروقات إلى دون مستوى التوقع إذ بلغت 2.73% من إجمالي الصادرات. وبالتالي فقد انخفض رصيد الميزان الجاري بـ 251.316 مليون دج مقارنة بسنة 2000 ليعادل 715.473 مليون دج.

هذا كما سجل رصيد الميزان الجاري نتيجة إيجابية سنة 2002 تقدر بـ 544.152 مليون دج بتراجع واضح بنسبة 24% مقارنة بسنة 2001، وازدادت الصادرات بنسبة طفيفة معادلة لـ 1.4% حيث انتقلت من 1480.335 مليون دج إلى 1501.191 مليون دج في حين، ارتفعت الواردات بنسبة 25% إذ انتقلت من 764.862 مليون دج إلى 957.039 مليون دج كما ارتفع الحجم الإجمالي للمبادرات بنسبة 9.4% حيث انتقل من 2.245.889 مليون دج إلى 2.457.466 مليون دج بفارق يقدر بـ 211.577 مليون دج.

سجلت أسعار البترول ارتفاعاً سنة 2003 مما أدى إلى ارتفاع الصادرات بحوالي 391 مليون دج بحيث وصلت إلى 1892.804 مليون دج. كما عرفت الواردات في نفس السنة استمراً في الاتجاه التصاعدي الذي بدأ خلال سنة 2002، بعد الانخفاض المسجل في سنة 2001. وعليه، فقد بلغت

<sup>(1)</sup> بن ديب عبد الرشيد (2003): «تنظيم وتطور التجارة الخارجية. حالة الجزائر». أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر.

الواردات قيمة 1030.834 مليون دج. يفسر هذا الارتفاع، بشكل أساسي، بالزيادة في واردات سلع التجهيز المرتبطة بالزيادة في معدل النمو و تحسن معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني. كما أنه كان للارتفاع الكبير (20% في سنة 2003) في سعر صرف الأورو مقابل الدولار أثر تقييمي معنير على الواردات معبرا عنها بالدولار.

بالرغم من هبوط حجم صادرات المحروقات بمعدل 3% نتيجة عملية صيانة تجهيزات و عتاد نقل المحروقات، فإن الصادرات الإجمالية عرفت ارتفاعاً معتبراً في قيمتها وصلت 3976.667 مليون دج سنة 2006 بعدها كانت مساوية لـ 3401.973 مليون دج سنة 2005 و 2321.845 مليون دج سنة 2004. فيما يخص الواردات، فقد سُجل للسنة الثانية على التوالي، تباطؤ في تزايد قيمتها و هذا بعد النمو الكبير المسجل في 2004 (25.5%), إذ لم ترتفع في سنة 2006 إلا بنسبة 8.5% لتصل 1558.69 مليون دج مقابل نمو بنسبة 10.9% في 2005 أين قدر مبلغها بـ 1435.459 مليون دج. ترتب هذا التباطؤ في تطور قيمة الواردات عن نمو سلبي في حجمها و ذلك بعد نمو ضعيف في 2005 مقارنة بـ 2004. حيث يبدو النمو السلبي في حجم الواردات في 2006، و ذلك بعد التراجع الذي سجلته في 2005، متنبهاً مع الزيادات المتواضعة في الطلب الداخلي للسلع و الخدمات خلال 2005 و 2004.

تواصل الاتجاه التصاعدي للواردات سنة 2007 مؤدياً إلى بلوغها قيمة 1903.591 مليون دج، و بالتالي فإن النمو في قيمتها كان معدلاً لـ 22.1% بينما ارتفع حجمها بنسبة 11%. إن هذا الارتفاع في الواردات لم ينجم عنه تقلص كبير في فائض الميزان الجاري الذي انقلب من 2418 مليون دج سنة 2006 إلى 2294 مليون دج في 2007، و ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات بـ 220.461 مليون دج في حين ارتفعت الواردات بـ 344.901 مليون دج.

### 3- ميزان رؤوس الأموال:

سجل ميزان رؤوس الأموال خلال الثمانينيات عجزاً متواصلاً و الذي كان ممولاً بالقرض من الخارجية و احتياطيات الصرف المتراكمة خلال السنوات التي حققت فيها الجزائر الفائض المالي. في 1986 و تحت تأثير الأزمة العالمية لسوق النفط، واجه حساب رأس المال ضغوطاً قوية صاحبها انخفاضاً محسوساً في احتياطيات الصرف. كما تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في معدلات الفائدة و أسواق المال الخارجية.

بعد غياب نسبي في الأسواق المالية، عادت الجزائر لتعيّنة رؤوس الأموال لآجال تقل عن ثلاثة سنوات مؤدية بذلك إلى ارتفاع عبء خدمة الدين، بحيث أن ميزان رؤوس الأموال يتكون أساساً

من القروض الممنوحة للجزائر وتسديد الديون وبالتالي، فإن التسديدات قد تصاعفت. حيث أنه بعد 1986 كانت ردة فعل الأوساط المالية فورية، فقد انتقلت حصة القروض المالية من 42% سنة 1986 إلى 13.9% فقط في 1987 مما زاد من حدة عجز ميزان المدفوعات.

ابتداءً من بداية التسعينات، واجهت الجزائر آثار الجفاف وبداية انخفاض أسعار النفط الشيء الذي سبب لها الخسائر في الاحتياطي الصرف و منه ارتفاع الديون الخارجية متوسطة و طويلة الأجل خلال الفترة 1990-1996، بحيث انتقلت من 26.588 مليار دولار إلى 33.230 مليار دولار، أي بارتفاع معادل لـ 6642 مليار دولار.

عادل رصيد الدين الخارجي متوسط و طويلة الأجل 70% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1994 بينما انخفضت آجال السداد في المتوسط بقدر كبير لأن معظم عمليات الاقتراض الجديدة في أوائل التسعينات كانت في شكل ائتمانات قصيرة الأجل للموردين يحين سدادها في خلال سنة إلى ثلاثة سنوات. و عليه، ارتفعت تكاليف خدمة الدين السنوية إلى أكثر من 9 بلايين دولار.

على الرغم من اتفاق الاستعداد الأئماني في 1991، وقيام السلطات الجزائرية بعمليات شاملة لإعادة جدولة ديونها استناداً إلى عمليات التمويل الطوعية مع كل دائن على حدا، إلا أن ذلك لم يتيح تخفيفاً كبيراً من عبء المديونية. لكن هذا لم يمنع الحكومة منمواصلة الوفاء بجميع مدفوعات الدين الخارجي حتى وصلت إلى 85% من حصيلة الصادرات. لذا قامت السلطات بطلب إعادة جدولة الديون المتعددة الأطراف سنة 1994 فانخفضت بذلك التدفقات الرأسمالية الوافدة و جاء ذلك أساساً لأن وكالات ائتمان الصادرات الرسمية سحب الغطاء الممنوح للجزائر.

لقد انخفضت الدين المتوسطة و طويلة الأجل بـ 2.121 مليار دولار سنة 1999 مقارنة بـ 1998. وبالتالي، فقد تواصل الانخفاض المسجل منذ 1997 و الذي كان بـ 799 مليون دولار. كما أنه خلال نفس الفترة، كان مستوى الدين الخارجية قصيرة الأجل ضعيفاً بحيث عادل 175 مليون دولار سنة 1999 بعدما عرف ارتفاعاً طفيفاً سنة 1998. و في 2002، يظهر في حساب رأس المال رصيد سلبي مقدر بـ 710 مليون دولار، حتى وإن كان أقل من السنوات السابقة أين كان مساوياً لـ 870 مليون دولار سنة 2001 و 2.4 مليار دولار في عام 2000. و يعكس هذا في المقام الأول، تحقيق الاستقرار في عمليات سداد أصل الدين الخارجي (3.22 مليار دولار في 2002، 3.04 مليار دولار في 2001 مقابل 2.86 مليار دولار في سنة 2000 ، بما فيه سداد قروض قصيرة الأجل). كما أننا نسجل في نفس الفترة، تراجع الاستثمارات الصافية المباشرة الأجنبية و التي خصت قطاع المحروقات و قطاع الاتصالات.

بلغ القائم من الدين الخارجي المتوسط و الطويل 23.303 مليار دولار في نهاية 2003، في حين بلغ الدين قصير الأجل 150 مليون دولار، أي ما نسبته 0.65% فقط من مجموع المديونية. كما انخفض في هذه السنة معدل خدمة الدين على الصادرات إلى 17.7% مقابل 21.7% في سنة 2002 و 47.7% في سنة 1998 مؤكدا بذلك على طابع قابلية التحمل للدين الخارجي. يعد هذا القائم من الدين على الرغم من أنه أقل مما كان عليه في سنة 1987 أعلى قليلا مقارنة بنظيره في سنة 2002، و هي السنة التي تعد سنة استقرار في هذا المجال. و ترجع هذه الزيادة إلى الأثر النقييمي المرتبط بانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة و إلى تعبئة القروض المتعاقدة عليها من طرف المؤسسات ذات الرأس المال الأجنبي و غير المضمونة من طرف الدولة. و تظل التعاملات الرئيسية المكونة للدين الخارجي في هذه الفترة هي الدولار الأمريكي (39%)، الأورو (35%) و الدين (12%). و من زاوية التوزيع الجغرافي تأتي أوروبا في المقدمة بنسبة 65% و أمريكا الشمالية بحصة نسبية تبلغ 14%.

انخفضت المديونية في نهاية 2006 لتعادل 5.612 مليار دولار منها 5.062 مليار دولار بموجب الدين المتوسط و طول الأجل. فبعد استقرار نسبي من 2001 إلى 2003 عرف هذا الأخير اتجاهها تنازليا منذ سنة 2004، حيث تناقص إلى 21.411 مليار دولار في نهاية 2004 ثم إلى 16.485 مليار دولار نهاية 2005 ليصل 50.62 مليار دولار في نهاية 2006. و يشكل هذا الانخفاض الهام في قائم الدين الخارجي نتيجة لتطبيق سياسة صارمة لتقليل الدين الخارجي للجزائر. من جانبه استقر الدين الخارجي قصير الأجل عند مستوى 550 مليون دولار في نهاية 2006 مقابل 707 مليون دولار نهاية 2005.

لقد تعرضت الديون الخارجية متوسطة و طويلة الأجل المعبر عنها بالدولار الأمريكي إلى أثر سلبي للصرف نتيجة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو سنة 2006، حيث انتقل سعر الأورو/دولار من 1.201 في نهاية 2005 إلى 1.317 في نهاية 2006. و هذا ما سبب ارتفاعا في قائم الدين بـ 235 مليون دولار. كما قدر هذا الأثر السلبي على خدمة الدين الخارجي في سنة 2006 بمبلغ 420 مليون دولار<sup>(1)</sup>.

توافقا مع الزيادة في فائض الحساب الجاري، فقد توسع العجز في حساب رأس المال سنة 2003 مقارنة بمستواه في سنة 2002 بعد الصالحة المسجلة في هذا المجال خلال السنوات 2000-

<sup>(1)</sup> بنك الجزائر (2007): مرجع سبق ذكره. ص 82.

2001 مما يجعل من الضروري مواصلة هدف توازن ميزان رأس المال في ميزان المدفوعات. وقد تواصل عجز حساب رأس المال و العمليات المالية إلى غاية السنوات الأخيرة حيث وصل إلى 4.24 مليار دولار سنة 2005 لينتقل إلى 11.89 مليار سنة 2006 و يعرف بعدها انخفاضا فويا سنة 2007 أين بلغ العجز إلى 1.05 مليار دولار. وقد جاء العجز المستمر نتيجة التسديد المسبق للدين الخارجي. وقد تميزت سنة 2006 بارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث بلغت 1.79 مليار دولار أي ما يوافق نسبة نمو متساوية لـ 66%. كما نسجل تفوق حصة الاستثمارات الأجنبية في قطاعات خارج المحروقات على حصة الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات أين قدرت الأولى بـ 53.02% بينما الثانية بـ 46.97%.

يتضح الأثر الإيجابي للتخفيف الحاد في الدين الخارجي سنة 2006، في حساب رأس المال لسنة 2007 حيث أن تسديد الديون الخارجية عادل 1.28 مليار دولار مقابل 12.87 مليار دولار في 2006. فنظرا للعجز الضعيف الذي عرفه سنة 2007، فإن حساب رأس المال اتسم بالاتجاه نحو التوازن، خاصة أن الاستثمار الأجنبي المباشر فاق المليار من الدولار خلال السنوات الثلاث الماضية، وأن تعبئة القروض الخارجية قد انخفضت بصفة معترفة جدا.

### 3-3- ديناميكي سعر الصرف:

انطلاقا من 1987 و بعد الاختلالات غير المحتملة للاقتصاد الوطني، أخذت السلطات إجراءات من أجل تحرير تدريجي للتجارة الخارجية و المبادرات و التي خصت أساسا قرار انزلاق الدينار الجزائري. ففي الفترة الممتدة ما بين نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، تم تطبيق انزلاق تدريجي و مراقب للعملة الوطنية، بحيث تم تعديل سعر الصرف بهدف إيصاله إلى مستوى توازن الطلب على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. وبالتالي، انتقل معدل الصرف من 4.93 دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.03 دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1989. و ابتداء من 1990، و تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ بحيث انتقل سعر صرف الدينار إلى 12.11 دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1990.

استمر هذا الانزلاق إلى غاية 1991 بحيث اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية شهر سبتمبر نفس السنة قرار بتخفيض العملة الوطنية. و في سنة 1991 طبق تخفيض صريح للدينار الجزائري من أجل جعل حد للتوقعات التضخمية الناتجة عن عملية الانزلاق. وبالتالي، انتقلت القيمة المتوسطة للدولار الأمريكي الواحد من 9 دج سنة 1990 إلى 18.5 دج سنة 1991. كما يجب الإشارة إلى أنه تم تسهيل عملية الحصول على العملات الأجنبية الرسمية لكل المتعاملين ما عدا لعملية استيراد بعض المواد الإستراتيجية.

**الجدول (5،6): تطور سعر الصرف لـ 1985-1993 (دج/دولار أمريكي):**

1993	1991	1989	1987	1985	
24.12	18.5	7.6	4,8	5	- سعر الصرف الاسمي (دج/دولار)
14.2	25	58	82	100	- مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي
20.5	25	9.3	7.5	10.5	معدل التضخم

**المصدر:** البنك العالمي

نجم عن كل من الانزلاق والتخفيف الاسمي للعملة انخفاضاً قوياً لقيمة الدينار الجزائري إلى غاية 1991، لكن بعد هذه السنة قررت السلطات العودة إلى التسيير الإداري للعملات الأجنبية و ذلك بهدف كبح هذا الانخفاض. فقبل أن يتم تخفيضها سنة 1991، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية بـ 49% مقارنة مع 1985، بحيث أنه في 1991 وصلت قيمتها المتوسطة إلى 25% بالنسبة لسنة الأساس. وقد صاحب الانزلاق الاسمي المعادل لـ 17.8% خلال سنة 1992 ارتفاع في معدل التضخم الذي عادل 31.8% مما نتج عنه ارتفاع حقيقي للدينار الجزائري بنسبة 28% في نفس السنة.

بحجة أن عملية التخفيف كان لها أثر سلبي على المؤسسات والمستهلكين، قررت السلطات استقرار سعر الصرف الاسمي عند قيمته في نهاية 1992، أي عند حوالي 23 دج للدولار الأمريكي الواحد، غير أن هذا الاستقرار النسبي في معدل سعر الصرف الاسمي لم يكن يقابل الأوضاع الاقتصادية، بحيث أن الصدمات المعاكسة في شروط التبادل، السياسات الجبائية و النقدية التوسعية أدت إلى جعل التضخم أعلى من ذلك السائد لدى شركائها التجاريين. و هكذا، ارتفعت القيمة الحقيقة للدينار الجزائري بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 و نهاية 1993<sup>(1)</sup>.

في 1994 قامت السلطات بوضع برنامجاً تعديلياً بهدف تصحيح ارتفاع القيمة الحقيقة السابقة للدينار الجزائري بحيث تم تخفيض هذا الأخير خلال سنة 1994 بحوالي 70%. و ابتداء من سبتمبر 1994، و في انتظار اعتماد تقنيات جلسات التسعير، تم الاتفاق في إطار البرنامج على السماح بانزلاق العملة الوطنية ليصل سعر الدينار إلى 40 دج مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

<sup>(1)</sup> Fonds Monétaire International (2006): « Algérie. Questions choisies », Rapport N°05/52. P83.

تهدف سياسة الصرف منذ 1995 إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف، فما بين الفترة 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% ثم تدهور بـ 13% ما بين 1998 و 2001. علما أنه استبدلت العملة الوطنية خلال 1999 بحوالي 66.6 دج للدولار الأمريكي الواحد. لقد عرف هذا الأخير ارتفاعاً معتبراً بالنسبة للدينار الجزائري (و المقدر بـ 13.4%) سنة 1999 مقارنة لسنة 1998 أين كانت العملة الوطنية معادلة لـ 58.73 دج للدولار الأمريكي الواحد<sup>(1)</sup>.

يفسر انخفاض قيمة العملة الوطنية بازلاق الدينار من جهة و تشديد الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأساسية الأخرى من جهة أخرى. وقد تباطأ هذا الانخفاض خلال السادس الثاني لـ 1999 بالنسبة للدولار الأمريكي علما أن نسبة الانخفاض انتقلت من 11.48% في السادس الأول لـ 1999 إلى 3.8% في السادس الثاني لنفس السنة.

عرف الدينار الجزائري ارتفاعاً بالنسبة للدولار الأمريكي و انخفاضاً بالنسبة للأورو خلال الفترة 2002-2003 و هذا جعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرًا نسبياً. و يرجع الانخفاض الذي عرفته قيمة العملة الوطنية بالنسبة للأورو إلى ارتفاع قيمة هذا الأخير بالنسبة للدولار الأمريكي بالإضافة إلى إستراتيجية الصرف التي طبقتها السلطات الجزائرية (نظراً لمكانة قطاع المحروقات في هيكل الصادرات) و التي تمثلت في تحديد تغيرات العملة الوطنية بالنسبة للدولار الأمريكي.

انسجاماً مع سير السياسة النقدية الهدافـة إلى المحافظة على مستوى منخفض من التضخم (دون 3%) فقد واصل بنك الجزائر سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار و ذلك في ظل أسواق سعر الصرف الدولية التي تميزت بتقلبات كبيرة في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار خلال سنة 2003. بحيث قام بنك الجزائر، في إطار نظام التعويم المدار لسعر الصرف الذي تم وضعه حيز التنفيذ بداية من 1996، بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملات الأجنبية و بطلب اتسم بارتفاع نسبي خلال سنة 2003. و قد ظلت أسس توازن سوق الصرف ما بين البنوك حسنة بالرغم من التحركات القوية في أسواق الصرف الدولية و لاسيما الارتفاع القوي للأورو مقابل الدولار الأمريكي و بقية العملات الأخرى.

<sup>(1)</sup> عبد الله منصوري (2005): "السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. حالة اقتصاد صغير مفتوح"، أطروحة دكتوراه. ص 353.

في الواقع، يعكس تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي و الأورو، إلى حد كبير هذه الوضعية الظرفية لأسواق صرف أهم العملات الأجنبية. فقد بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار 72.61 دج للدولار الواحد في نهاية ديسمبر 2003 مقابل 73.37 دج للدولار في نهاية جوان 2003 و 79.72 دج للدولار في نهاية ديسمبر 2002. و كان الدولار قد سجل انخفاضاً مقابل الأورو بداية مאי 2003. و بالنسبة لنهاية نفس هذه الفترات كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار الواحد على التوالي: 91.26 دج، 89.79 دج و 83.45 دج.

بقي الأثر السلبي لارتفاع سعر الأورو بداية من مאי 2003، محدوداً على الاقتصاد الوطني بفضل التسيير الاحترازي لاحتياطات الصرف المنتهجة من قبل بنك الجزائر الذي أدرج هذا الانقلاب الذي عرفته الأسواق الدولية فيما يتعلق بسعر التبادل بين الأورو و الدولار.

ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار خلال الأشهر الثمانية الأولى لـ 2005. و قد تبع هذا الارتفاع انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 10% خلال الثلاثي الأخير لـ 2004، و الذي يعبر أساساً عن ارتفاع الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي. كان من المفترض أن يقلل الارتفاع الذي عرفته 2005 من الفرق بين مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي لهذه السنة و مستوى في نهاية 2003 و الذي اعتبرته السلطات كسعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازنی<sup>(1)</sup>.

بقي الفرق الموجود بين سعر الصرف المطبق في السوق الموازية و ذلك المطبق في السوق الرسمية للصرف معتبراً، حيث عادل تقريراً 20% و ذلك نتيجة صعوبة تطبيق قابلية التحويل للدينار عند نهاية التعاملات الجارية.

و اصلت السلطات عملية التدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض متزايد للعملات أمام الطلب الذي عرف ارتفاعاً متواصلاً نسبياً. وبالتالي، فإن التطور الذي عرفته سنة 2005 و الخاص بمستوى سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو كان معبراً لحد كبير على حالة أسواق الصرف للعملات الأساسية. بحيث سجل السادس الأول لسنة 2005 ارتفاعاً للدولار الأمريكي بنسبة 12.59% أمام الأورو بعد الانطلاقـة التي عرفها هذا الأخير في الثلاثي الرابع لسنة 2004. و هكذا، كان سعر الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي معدلاً لـ 73.84 دج في نهاية جوان 2005 مقابل 72.61 دج نهاية ديسمبر 2004.

<sup>(1)</sup> Fonds Monétaire International (2006): « Algérie. Rapport des services du FMI sur les consultations de 2005 », Rapport N°06/93. P 8.

خلال سنة 2006 واصل بنك الجزائر تدخلاته في سوق الصرف بين المصارف مع عرض متزايد للعملات الأجنبية استجابة إلى ارتفاع الطلب المحرك أساساً بواسطة عمليات التسديد المسبق للدين الخارجي. ويعكس التطور في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو في 2006 تقلص الفارق في التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر و كذلك حالة أسواق الصرف لأهم العملات الأجنبية. فقد انتقل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 73.36 دج لكل دولار في 2005 إلى 72.64 دج لكل دولار في 2006 أي بارتفاع طفيف في قيمة العملة (0.99%). من جهة أخرى، فقد استقر متوسط سعر الدينار مقابل الأورو سنة 2006 حيث انتقل من 91.30 دج للأورو في 2005 إلى 91.24 دج للأورو في 2006.

#### 4- نمو مستوى الأسعار:

عرف المؤشر العام للأسعار منذ أو اخر الثمانينات و خلال التسعينات ارتفاعين قويين؛ الأول في الفترة 1990-1991 مع نمو سنوي معدّل لـ 17.9 % سنة 1990 و 25.9 % سنة 1991 والثاني في الفترة 1994-1995 أين نسجل معدل نمو مساو لـ 29% سنة 1994 و 29.8 % في 1995. نتج هذا الضغط التضخمي أساساً عن بعض أوجه القصور المتعلقة بجهاز العرض، الحرث الدائم على تعديل الأسعار و كذا الجمودات الهيكيلية. وفي هذا السياق، يمكننا ذكر الأسباب التالية:

- التقلبات الموسمية في العرض المحلي و ذلك بالنسبة للمنتجات الزراعية،
- ارتفاع أسعار المواد الخام في السوق الدولية،
- التخفيض الزاحف لقيمة الدينار،
- ارتفاع أسعار الإنتاج للشركات و اتجاهها نحو الارتفاع إلى مستوى يعادل أسعار هذه المنتجات المستوردة،
- ارتفاع أسعار الطاقة استجابة إلى إستراتيجية تهدف إلى الحد من استهلاك النفط والغاز السائل،
- الانزلاق التدريجي لهامش الإعانت الخاص بالمواد المدعمة والاتجاه نحو تحرير الأسعار،
- تمركز رؤوس الأموال الناجمة عن الفائض في السيولة المتداولة، الشيء الذي شجع الحركات المضاربة.

يبين تحليل تطورات الأسعار ابتداء من 1995، انخفاض مستوى التضخم، دليل على تباطؤ سرعة ارتفاع مستوى الأسعار. و يظهر هدف التضخم هنا كإستراتيجية بحيث يسمح باستقرار السوق،

دعم انخفاض معدلات الفائدة للسماح بإنعاش الاستثمار، التحكم في تكاليف الإنتاج للمؤسسات و كبح تأكل القدرة الشرائية للعائلات. بحيث سجلت أسعار الاستهلاك على العموم ارتفاعاً بحوالي 29.8% سنة 1995 و الذي كان ناتجاً عن انزلاق تكافؤ الدينار، الضغط السائد في الأسواق الدولية و الذي تسبب في ارتفاع الأسعار، انخفاض هامش الدعم المنوح لبعض المواد من أجل البقاء في المجال المحدد للصندوق التعويضي و المنصوص عليه في قانون المالية و أخيراً تحرير بعض الأسعار.

و لم يتم تسجيل انخفاض وتيرة التضخم إلا ابتداء من 1996 أين عرف نمو المؤشر العام لأسعار الاستهلاك تباطوا بحيث انتقل من 18,7% في 1996 إلى 5,7% سنة 1997 و هذا بسبب تراجع الطلب في سوق السلع نتيجة النمو الضعيف للمداخيل خاصة الأجر و الذي لم يكن متناسباً مع ارتفاع المستوى العام للأسعار.

مقارنة مع السنوات السابقة لسنة 1996 و التي تميزت بتقلبات قوية للأسعار نتيجة مختلف التسويات التي أجريت، فإن سنة 1999 قد سجلت انخفاضاً محسوساً لوتيرة التضخم. و يدخل الاستقرار النسبي هذا للأسعار ضمن تباطؤ نمو التضخم المشروع فيه ابتداء من الثلاثي الأول لسنة 1996. فقد عرف المؤشر العام للأسعار سنة 1999 ارتفاعاً معدلاً لـ 2,6% مقارنة مع 1998 و الذي كان مساوياً لـ 5% (أي انخفاض في مستوى التضخم بنسبة 2,4%)، و هكذا سجلت سنة 1999 أصغر معدل تضخم في الفترة المترابطة ما بين 1990-1999 بحيث أن هذا الانخفاض قد مس معظم المجموعات و القطاعات الخاصة بالسلع و الخدمات الموجهة للاستهلاك العائلي. و قد كان التحكم في الأسعار الداخلية و استقرار سعر الصرف من أهم العوامل المتبعة في هذا التباطؤ<sup>(1)</sup>.

و يبين توزيع التضخم حسب مجموعات السلع و الخدمات الموضح في الجدول أدناه أنه على خلاف سنة 1998 أين يتمركز التضخم في السلع الغذائية بنسبة 55% فإن هذه المجموعة كانت حصة التضخم فيها معدالة لـ 22% فقط سنة 1999، أي ما يقارب 25% أقل من الحصة المتوسطة الخاصة بالفترة 1989-1998. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت المجموعات الثلاثة التالية: "النقل و الاتصال"، "ملابس و أحذية" و "مختلفة" خلال 1999 بما يعادل 68% من التضخم الكلي.

<sup>(1)</sup> Ministère des Finances (2000): Op.cit. P 20

**الجدول (7،5): حصة مجموعات السلع من التضخم الكلي (%)**

المتوسط	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	مجموعات السلع
46.15	21.51	55.34	47.49	50.65	48.77	61.27	50.03	35.14	35.46	55.88	44.01	أغذية و مشروبات غير كحولية
10.43	25.07	8.99	9.52	6.47	6.46	6.19	9.65	89.3	12.82	10.22	11.58	ملابس و أحذية
6.87	6.98	9.00	18.44	7.18	5.82	5.06	4.21	5.11	4.93	1.93	5.64	السكن - المصاريف
4.51	4.02	3.08	3.39	2.32	3.23	2.58	6.70	7.38	7.34	5.11	6.82	الأثاث و التأثيث
4.04	6.20	3.99	6.06	3.18	3.36	2.25	4.58	6.41	2.18	2.21	3.38	الصحة و النظافة الجسدية
9.14	11.43	3.30	8.72	12.62	14.10	6.61	4.19	9.31	13.87	7.20	11.49	النقل و الاتصال
9.14	11.43	0.97-	4.90-	6.01	6.38	5.20	10.12	11.29	9.12	8.21	6.51	التربية- الثقافة- الترفيه
14.48	31.46	17.23	11.30	11.53	11.89	10.86	10.52	16.42	14.30	9.25	10.57	مختلفة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصاء

لقد تواصلت إزالة التضخم التي شاهدتها نهاية التسعينات إلى غاية بداية الألفية الثالثة مع معدل ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك مساوياً لـ 0.3% سنة 2000. و كسنة 1999 كان السبب الرئيسي في ذلك انخفاض أسعار السلع الغذائية التي انخفضت بنسبة 0.8% في 2000. غير أنه في 2001 سل انقلاباً في الوضعية التي تميزت بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. في هذه السنة، نجم عن ارتفاع الأجور الخاصة بالوظيفة العمومية بالإضافة إلى تراخي السياسة الجبائية و النقدية، ارتفاعاً في مستوى التضخم الذي وصل 4.2%. و في سنة 2002، نلاحظ عودة تباطؤ مستوى التضخم و المعبر عنه بارتفاع المستوى العام لأسعار بمعدل 1.4%. غير أن وتيرة التغير هذه تسارعت خلال 2003 علماً أن معدل التضخم قد استقر عند نسبة 2.6%. و من خلال تحليل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك نستنتج أن هذا الارتفاع قد مس معظم السلع بما فيها مجموعة "النقل و الاتصالات" التي عرفت مستوى أسعارها ارتفاعاً مساوياً لـ 5.6% و مجموعة "المواد الغذائية و المشروبات الغير كحولية" التي ارتفع مستوى أسعارها بمعدل يقارب 3.9%. كما عرفت سنة 2004 مستوى ضعيف نسبياً لمعدل نمو أسعار المواد الاستهلاكية حتى وإن سجلت بعض من التسارع مقارنة بالسنوات السابقة. فعلى العموم كان الارتفاع ضعيفاً بالنسبة للمواد الصناعية في حين سجل في هذه السنة ارتفاعاً قوياً فيما يخص مستوى أسعار كل من الخدمات (بسبب وجود ضغوطات على العرض) و المواد الفلاحية نتيجة الحواجز المطبقة على عملية الاستيراد و التي جعلت الأسعار في هذه الفئة من المواد مرتبطة بتطور الإنتاج و السلوكيات المضاربة.

و يشير مستوى المؤشر الوطني لأسعار في 2006 إلى التضخم السنوي الأضعف منذ 2001. فقد تراجع التضخم في 2006 بـ 2.8% مقارنة مع مستوى في 2004 (4.2%) حيث سجل انخفاضاً بنسبة 0.3% بالنسبة للمجموعتين: "الملابس و الأحذية" و "الأثاث و التأثيث" بينما ارتفع المؤشر الوطني بنسبة 0.1% بالنسبة لأسعار مجموعة "التربية و الثقافة" و بـ 1.5% بالنسبة لـ "النقل و الاتصالات". يجب الإشارة هنا إلى أن أسواق المجموعات الأربع هذه في حالة منافسة شديدة بسبب وفرة العرض ذو الأصل الوطني و الأجنبي الشيء الذي ساهم في تفسير انخفاض وتيرة ارتفاع مستوى الأسعار بها. و تعتبر الزيادات الأكثر أهمية في الأسعار نتيجة لمجموعتين من المنتجات، إذ أن المؤشر العام لأسعار مجموعة "الإيجار و المصاري" قد زاد بـ 3.2% و مؤشر مجموعة "أغذية و مشروبات غير كحولية" بنسبة 4.3%.

بعد سنتين من نمو ضعيف للمستوى العام لأسعار و تراجع معدل التضخم (1.6% سنة 2005 و 2.8% سنة 2006)، تميزت سنة 2007 بارتفاع المستوى العام لأسعار و ذلك في سياق عودة التضخم في العالم. فقد اقتربت ظاهرتين دفعت الأسعار للارتفاع، تمتثل الأولى في ارتفاع أسعار المواد

الفلالية خاصة المواد الطازجة و الثانية في أسعار السلع ذات نسبة عالية من المواد المستوردة التي عرفت صدمة نتيجة الارتفاعات القوية للمستويات العالمية.

#### الدول (5،8): تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ( التغير السنوي (%) ):

2006	2005	2004	2003	2002	مجموعات السلع
4.3	0.7-	3.7	3.9	0.3	أغذية و مشروبات غير كحولية
0.3-	0.2	0.3	0.0	1.1	ملابس و أحذية
3,2	13.4	1.7	1.7	0.0	السكن - المصاريف
0.3-	0.3-	0.2-	0.4-	0.4	الأثاث و التأثيث
1.0	1.1	0.0	1.0	2.6	الصحة و النظافة الجسدية
1.5	9.8	10.6	5.6	2.9	النقل و الاتصال
0.1	0.3	0.8	0.2	1.0	التربية- الثقافة- الترفيه
0,9	0.0	3.6	0.4	5.8	مختلفة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

تأكد أثر عودة التضخم في العالم بارتفاع مؤشرات الأسعار للتجزئة في الدول المتقدمة و الدول النامية، بحيث أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة تؤثر مباشرة على نمو الأسعار الداخلية للسلع الموجهة للاستهلاك سواء بيعت على حالها أو تم تحويلها.

**المبحث الثاني:**  
**تطور المتغيرات النقدية**

نعرف مجموع العملة المتداولة و الودائع تحت الطلب (أي  $M_1$ ) مضاف إليها الودائع الإدخارية و الودائع لأجل، بالسيولة المحلية أو المفهوم الواسع للنقد (M<sub>2</sub>). و تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات في تحديد مستوى الأسعار و مستوى الإنتاج و ميزان المدفووعات. و تحديدها ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها بل عملية تترجم عن تفاعل متشاركة لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية أي العملة و الاحتياطات المصرفية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض و الأصول الأخرى التي ستحصل عليها و حجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها، أما الأفراد فيقررون كيف يوزعون ما لديهم من ثروة نقدية بين العملة و الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل و الودائع الإدخارية و غيرها <sup>(1)</sup>.

**1- الكتلة النقدية:**

لقد عرفت السيولة المحلية منذ نهاية الثمانينيات تطورات كبيرة ناتجة عن تفاعل عدة أحداث. بحيث شهدت الموجودات النقدية M<sub>2</sub> ارتفاعاً من سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالأوراق النقدية و الودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية و غير المصرفية. كما أن كتلة شبه النقود، قد عرفت ارتفاعاً محسوساً منذ 1990 إذ وصلت نسبتها في الكتلة النقدية M<sub>2</sub> في سنة 2000 إلى 37,51 % وهي أكبر من نسبة النقود الائتمانية 29,3 % ونسبة النقود الكتابية 33,17 % وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المالي حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M<sub>2</sub>، ذلك نتيجة عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المالي.

تباطأ نمو العرض النقدي M<sub>2</sub> من الفترة 1994-2000، و ذلك بعدما عرفت السنوات 1991، 1992 و 1993 معدلات توسيع سنوية مرتفعة معادلة لـ 21%، 24% و 21.5% على الترتيب و ذلك نتيجة التمويل بالعجز و الزيادة المفرطة في الإنفاق من خلال رفع الأجور و التوسيع في القروض. ثم عرفت السنوات الممتدة ما بين 1993-1997 نمو سنوي بـ M<sub>2</sub> معدلاً لـ

---

<sup>(1)</sup> محمود حميدات (1996): "مدخل للتحديد النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية. ص 13.

11.6%، أين سجلت سنة 1995 أدنى مستوى و هو 10.5% ليرتفع معدل النمو بـ 18.66% من 1996 إلى 1997 حيث وصلت الكتلة النقدية إلى 1085.5 مليار دج.

تبين نسبة شبه النقود على  $M_2$  التغيرات الهامة في أشكال الحفاظ على السيولة، فمن 28.7% سنة 1993 انتقلت هذه النسبة إلى أكثر من 35% سنة 1996 عندما عرفت ارتفاعا في السنوات 1991 و 1992 و المعادل لـ 21.7% و 28.3% على الترتيب. وقد كانت العوامل المتناسبة في هذا الارتفاع متمثلة فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- جاذبية ارتفاع معدلات الفائدة،
- أثر الانتعاش الذي مارسه تخفيض العملة على الحسابات بالعملة الصعبة،
- الحرية المعطاة للمؤسسات خارج قطاع المحروقات في الحفاظ على جزء من إيراداتهم بالعملات الأجنبية.

و يؤكد استقرار الطلب على السيولة و نمو الودائع تحت الطلب على التوجه الجديد للسياسة النقدية لما حققه من تخفيض معدلات التضخم و تدعم نسب سيولة الاقتصاد هذا التوجه أكثر، إذ انخفضت بـ 9 نقاط سنة 1996 مقارنة بسنة 1994.

انخفض نمو الكتلة النقدية سنة 1999 بالنسبة للسنوات السابقة حيث ارتفعت الكتلة النقدية  $M_2$  إلى حوالي 1468.4 مليار دج مقابل 1287.9 مليار دج نهاية 1998 و هو ما يمثل تباطؤ في وتيرة النمو التي انتقلت من 19.08% سنة 1998 إلى 14.01% سنة 1999 و هو أول انخفاض لمعدل النمو في الكتلة النقدية عرفه الاقتصاد منذ 1995. و مقارنة مع تطور القيمة الجارية للناتج الداخلي الخام، فإن تقاضي نمو الكتلة النقدية مع هذا الأخير أصبح معادل لـ 0.5 نقطة مئوية سنة 1999.

#### الجدول (9,5): تطور الكتلة النقدية و معدل السيولة (1997-1999)

1999	1998	1997	
1468.40	1287.90	1081.52	الكتلة النقدية ( $M_2$ مليار دج)
14.01	19.08	18.20	نمو الكتلة النقدية (%)
3238.19	2830.49	2780.16	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)
0.46	0.46	0.39	معدل السيولة

المصدر: بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصاء

<sup>(1)</sup> Conseil National Economique et Social (1998) : Op.cit. P 34.

استقرت نسبة سيولة الاقتصاد في 1999 عند نفس مستوى سنة 1998 أي 0.46%. نفس الشيء فيما يخص سرعة تداول النقود التي بقيت معادلة لحوالي 2.17 في 1998 و 1999، و هذا ما يعبر عن استقرار حجم التعاملات في الاقتصاد.

و قد كان التوسيع النقطي المسجل سنة 1999 ناتجاً أساساً عن مكونات الأصول الداخلية. حيث ارتفعت هذه الأخيرة بـ 291.6 مليار دج مقارنة بسنة 1998، بينما انخفضت الأصول الخارجية بـ 111.1 مليار و ذلك كان راجعاً إلى انخفاض احتياطي الصرف.

توصل ارتفاع صافي الأصول الخارجية المسجل في 2001 ليصل 1755.7 مليار دج في ديسمبر 2002 و 2266 مليار دج في سبتمبر 2003. وبالتالي فقد أصبح هذا العنصر من أهم العناصر المؤدية إلى خلق النقود من طرف النظام البنكي. كما يوضح تطور الوضعية النقدية خلال 2003 أن المجموع النقدي  $M_2$  قد سجل نمواً بنسبة 15.6% و ذلك تحت الأثر الأساسي لقوة ارتفاع صافي الأصول الخارجية و هذا ما يؤكّد على تراجع معدل النمو النقدي الذي كان بـ 17.3% في سنة 2002 و 22.3% في سنة 2001 بالنسبة لـ  $M_2$ . استحسن هذا التباطؤ النقدي في مضمون سنتين (2002 و 2003) مليئتين بتطبيق لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي. فيما يخص صافي الأصول الداخلية، فقد تقلص حيث بلغ 1012 مليار دج في نهاية 2001 مقابل 1145 مليار دج في نهاية سنة 2002. و هو ما يؤكّد أن احتياطات الصرف الرسمية أصبحت مقابل لمجموع الكتلة النقدية  $M_2$ .

يبين تحليل الوضع النقدي خلال السنوات الأخيرة أن تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية يعكس النتائج الجيدة على مستوى ميزان المدفوعات، فقد بلغ هذا المجموع 5515.05 مليار دج في نهاية 2006 مقابل 4179.66 مليار دج سنة 2005 و هو ما يمثل ارتفاعاً نسبياً معدلاً لـ 31.94%. و هذا الارتفاع المتواصل لصافي الأصول الخارجية أدى إلى تجاوز هذه الأخيرة، السيولة النقدية و شبه النقدية في الاقتصاد الوطني. و يدل ذلك على أن الموجودات بالعملة الصعبة هي مصدر إنشاء النقود في الجزائر. فقد تضمنت الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر، كلياً الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني بشكل أصبحت الموجودات الداخلية سالبة بمبلغ -22.1 مليار دج سنة 2005 و -581.4 مليار دج سنة 2006 بعدما كانت مساوية لـ 618.9 مليار دج سنة 2004.

لقد تزايدت الكتلة النقدية بـ 11.4% و 18.67% في السنوات 2004، 2005 و 2006 على التوالي. بحيث تميزت سنة 2006 بالنمو القوي في الكتلة النقدية مقارنة مع الوتيرة المسجلة في 2005 في هذا المجال، و ذلك بعد الاتجاه التنازلي خلال السنوات الخمسة السابقة. مع ذلك، فإن

ادخار الخزينة من الموارد المتأنية من الجباية البترولية قد ساهم في التخفيف من التوسيع النقدي في 2006.

### الجدول (5،10): تطور الوضعية النقدية 2006-2002

2006	2005	2004	2003	2002	
5515.0	4179.7	3119.2	2342.6	1755.7	- صافي المجموعات الخارجية (مليار دج)
581.4-	22.1-	618.9	1011.8	1145.8	- صافي الموجودات الداخلية (مليار دج)
4933.6	4157.6	3738.1	3354.4	2901.5	- النقود و شبه النقود (مليار دج)
18.7	11.2	11.4	15.6	17.3	نمو الكتلة النقدية $M_2$ (%)
58.8	55.4	61.0	63.7	63.9	معدل السيولة (%)

المصدر: بنك الجزائر

### 2- تطور معدل الفائدة:

عرفت معدلات الفائدة لسنوات عديدة مضت ثباتا عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة أدنى، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية و نقدية أخرى إلى وضعية مالية غير مستقرة. و بهدف الخروج من هذه الوضعية و جعل معدلات الفائدة تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية القائمة، قامت السلطات النقدية بعملية تحرير تدريجي لأسعار الفائدة في نهاية الثمانينات و ذلك في إطار عملية الإصلاحات النقدية. و قد تم ذلك عن طريق منح البنك المركزي إمكانية تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على معدل إعادة الخصم بغية تحقيق الأهداف التالية:<sup>(1)</sup>

- رفع معدلات الفائدة الاسمية للسماح بسيطرة أسعار فائدة حقيقة موجبة و الحد من ارتفاع التضخم،
- توفير التمويل اللازم للاستثمارات عن طريق ارتفاع مستوى الادخار،
- رفع إنتاجية رأس المال و ترشيد القروض بمختلف أنواعها.

و هكذا، قامت السلطات النقدية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية عن طريق رفعها بحيث نسجل ارتفاع نسبة سعر الفائدة الاسمي على القروض بـ 7% من 1986 إلى 1989. و ابتداء من 1990،

<sup>(1)</sup> بن عزوzi على (2005): "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصادات الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

سنة صدور قانون النقد و القرض، تم استخدام معدل إعادة الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية حيث أنه بعد ثبات عند مستوى 2.75% في الفترة الممتدة ما بين 1972-1986، ارتفع إلى 5% على غاية 1989 ليعرف بعدها ارتفاعا متواصلا في بداية التسعينات مثمناً بيبيه الجدول الموالي:

**جدول (11،5): تطور معدل الفائدة في الفترة 1986-1996 (%)**

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	
14	15	11.5	11.5	11.5	10.5	7	5	5	5	5	معدل إعادة الخصم
17	18.5	12.8	12.8	12.8	12.8	8	7	7	7	7	معدل الفائدة الموجه
18.7	29.8	29.9	20.5	31.7	25	17.9	9.3	5.9	7.5	12.3	معدل التضخم
-1.7	-11.3	-17.1	-7.7	-18.9	-12.2	-9.9	-2.3	1.1	-0.5	-5.3	معدل الفائدة الحقيقي

**المصدر:** بنك الجزائر

لقد تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية ابتداء من ماي 1990 بحيث عرفت ارتفاعا من 12% سنة 1991 إلى 16% سنة 1994 ثم 18.5% سنة 1996، بينما ظلت أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك خاضعة لحد أقصى بنسبة 20% سنويا. و نتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقة إلى غاية 1994 حين اتخذت الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي المدعم من قبل مؤسسات النقد الدولية قرار إزالة الحد الأقصى على أسعار الإقراض مع فرض سقف أقصى مؤقت على هامش الوساطة المصرفية و المقدر بخمسة نقاط<sup>(1)</sup>. وقد ألغى هذا الإجراء في ديسمبر 1995 لينخفض بعد ذلك الفارق بين معدل الفائدة على الودائع و على الإقراض إلى أقل من ثلاثة نقاط.

خلال هذه الفترة كان على الجزائر أن تتزود بوسائل و إمكانيات تمنح لها سهولة أكثر للتدفقات النقدية مع بقائها في الحدود المفروضة من طرف متطلبات الصرامة في التسيير النقدي. غير أنه في المقابل يجب أن تتخفض معدلات الفائدة من أجل بعث النمو الاقتصادي. في هذا السياق، ارتفع

<sup>(1)</sup> كريم الناشبي و آخرون (1998): مرجع سابق ذكره. ص 61.

معدل الفائدة الموجه، و الذي يمثل السعر المرجعي المحدد من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع و منها للقروض، من 8% في 1990 على 18.5% سنة 1994.

إن الانتقال إلى معدلات فائدة موجبة ابتداء من 1997 قد تواصل خلال السنين 1998 و 1999. و هذا ما يؤكد على التحكم في التضخم الذي عادل معدله حوالي 4.95% سنة 1998 و 2.64% سنة 1999، الشيء الذي كان له آثار إيجابية على تحسن ظروف تمويل الاقتصاد<sup>(1)</sup>. في هذا الإطار انتقل معدل إعادة الخصم الذي كان مساوياً لـ 9.5% منذ فيفري 1998 على 8.35% ابتداء من 1999. و في نهاية نفس السنة، استقرت المعدلات الدائنة لمعظم البنوك التجارية عند المجال 8.5% و 10.25%.

#### جدول (12،5): تطور أهم أسعار الفائدة في نهاية الفترة (%)

1999	1998	1997	
8.50	9.50	11.00	معدل إعادة الخصم
9.5	10.5	15	معدل الفائدة الموجه
10.25-8.50	10.25-8.50	12.50-10.50	المعدلات المدينة
9.00-7.00	10-7.50	12-8.50	المعدلات الدائنة
2.6	5	5.7	معدل التضخم
6.9	5.5	9.3	سعر الفائدة الحقيقي

المصدر: بنك الجزائر.

جاء هذا التحسن النسبي في ظروف تمويل البنوك التجارية أمام بنك الجزائر نتيجة تباطؤ مستوى التضخم، في حين تواصلت الضغوطات على السيولة البنكية المسجلة في نهاية 1998 إلى غاية 1999 لكن تضاءلت خلال نهاية السنة نتيجة تسديد فوائد الدين العمومي للبنوك بعدما تحسنت وضعية الخزينة العمومية.

عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا مستمرا في بداية التسعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 9.5% سنة 1999 إلى 5.5% سنة 2002 ثم إلى 4.5% سنة 2003 ليصل إلى 4% في 2007. كما أنه في 2003 استقرت معدلات الفائدة المدينة عند نفس المستوى الذي عرفته 2002 أي

<sup>(1)</sup> Ministère des Finances (2000): Op-cit . p26.

في المجال 6.5%-9%， علما أنه قد عرف هذا المعدل انخفاضا في فيفري 2002 أين كانت القيمة الدنيا قبل هذه الفترة متساوية لـ 8% و القيمة القصوى لـ 10%.

### خلة الفصل:

عرفت الجزائر أزمة اقتصادية و مالية في نهاية الثمانينات بعد انهيار أسعار البترول الذي كان له أثرا سلبيا كبيرا على إيرادات الدولة. و رغم المجهودات المبذولة في تلك الفترة، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يتمكن من تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية، لذا استوجب على السلطات القيام بسلسلة من التصحيحات و التي شاهدتها بداية التسعينات. و لقد شكلت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي في بداية الألفية الثالثة قاعدة لانتعاش مجهود النمو الاقتصادي مدعوما بمواصلة الإصلاحات الهيكلية و يشكل استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في سياق قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية، ركيزة هامة للاستقرار المالي بحيث نسجل ما يلي:

- تم التخلص من معدلات النمو السالبة خلال التسعينات لكن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالرغم من أن نسبة النمو عادلت 5.1% سنة 1998، ذلك لأن أغلب الإيرادات من الصادرات هي ناتجة عن المحروقات، حيث عادلت ثلاثة أضعاف الإيرادات المحققة سنة 1993. لقد كان هذا الارتفاع راجعا إلى انخفاض قيمة الدينار إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للبترول. وبالتالي، فإنه ضمن سيرورة النمو هذه، و التي تم الشروع فيها خاصة في 2001 تحت تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و في وجود وضعية مواتية على صعيد الموارد الوطنية التي تجسدت في استمرار الادخار الوطني على الاستثمار، توافق الاتجاه التصاعدي للنشاط الاقتصادي بالرغم من بعض التراجعات التي عرفتها معدلات النمو.

- كان مؤشر موازنة الدولة إلى الناتج الداخلي الخام سالب ليشهد تحسنا مستمرا إلى غاية تحقيق فائض نهاية التسعينات و هذا بفضل زيادة الإيرادات من جهة و ترشيد النفقات من جهة أخرى. تعززت وضعية المالية العامة في الألفية الثالثة و بالرغم من التسديدات المسبقة للدين العمومي، استمر تراكم الموارد في صندوق ضبط الإيرادات بحيث ارتفع مخزون الإيرادات المالية المتراكمة لدى الخزينة. و هكذا بقي حقل الميزانية مصدرًا مهمًا لتمويل النشاط الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

- ساهم المحيط الدولي الملائم فيما يخص أسعار المحروقات في تحسين الوضعية المالية الخارجية. فالرغم من تحرير التجارة الخارجية، سجلت السنوات الأخيرة فائض في الميزان الجاري و منه في ميزان المدفوعات. غير أن مساهمة صادرات قطاع خارج المحروقات كانت ضعيفة في تحسن ميزان المدفوعات الجاري.

- عرف الدين الخارجي ارتفاعا خلال بداية التسعينات ثم انخفض في نهاية نفس العشرينية نتيجة إعادة جدولة الدين الخارجي وقد استمر هذا الانخفاض مما نتج عنه قابلية استمرار ميزان المدفوعات في ظرف موات بعد التسديدات المسبقة القوية و انتعاش الاستثمار المباشر الأجنبي.
- ارتفع احتياطي الصرف تدريجيا، الشيء الذي يشكل دعامة هامة للنمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط و الطويل و هذا ما يمثل راحة أكبر للاقتصاد.
- يمثل تكوين احتياطيات الصرف الرسمية لذا بنك الجزائر منذ عام 2000 و تراكمها المستمر و لاسيما سنة 2007، المصدر الرئيسي لخلق النقود.
- يعتبر انخفاض معدلات التضخم مؤشرا إيجابيا على تحسن الوضعية الاقتصادية و بالتالي خلت الجزائر خطوة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. و هذا بفضل تحفيض قيمة الدينار الجزائري و التعديلات التي مست أسعار السلع المدعمة بالإضافة إلى إدارة منسقة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية.

# الفصل السادس:

## دراسة قياسية للعلاقة بين أسعار الفائدة،

### سعر الصرف و التضخم في الجزائر.

إن تطرقنا إلى أهم التطورات الاقتصادية و الندية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و كذا السياسات المتبعة، لم يعطنا صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين كل من سعر الصرف معدل الفائدة و مستوى التضخم.

مما سبق دراسته استنتجنا تعدد و تباين النماذج التي اهتمت بتحديد سعر الصرف، معدل الفائدة و التضخم، فحسب النظرية الاقتصادية، هذه العلاقة موجودة لكن السؤال المطروح هل هي قائمة فيما يخص الاقتصاد الجزائري؟ و إن كان الحال كذلك، ما هي طبيعة كل عنصر، و كيف يؤثر تغير كل واحد على الآخر؟.

حتى نجيب على هذه الأسئلة، استوجب علينا الاستعانة بالأساليب الإحصائية و الرياضية من أجل إعطاء صورة قياسية لهذه العلاقة و ذلك باستعمال تقنيات التقدير و طرق النمذجة في القياس الاقتصادي لكي نتمكن من استخراج هذه العلاقة إن كانت فعلاً موجودة. لكن قبل ذلك، لا بأس أن ننطلق إلى محددات و طبيعة كل من سعر الصرف، معدل الفائدة و التضخم في الجزائر.

### المبحث الأول:

#### نمذجة سعر الصرف، التضخم و معدل الفائدة في الجزائر

لقد اهتمت النظرية الاقتصادية و خاصة في السنوات الأخيرة بتحديد العلاقة التي تربط بين كل من سعر الصرف، مستوى التضخم و معدلات الفائدة و ذلك من أجل بناء سياسة اقتصادية و نقدية فعالة. فتعددت النماذج القياسية التي تطرقت للموضوع متبرعة منهاج مختلفة و متعددة حسب تعدد الخصائص و الأوضاع الاقتصادية لكل بلد.

تبث الجزائر كغيرها من البلدان، عن تطبيق سياسات فعالة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مستعملة مختلف الأدوات الاقتصادية و النقدية، و سوف نحاول من خلال هذا البحث أن ننطرق إلى بعض الوسائل المستعملة ألا و هي سعر الصرف، المستوى العام للأسعار و أسعار الفائدة، باحثين على العلاقة التي تربط بينهم و ذلك من خلال بناء نماذج قياسية للمعطيات السنوية.

#### 1- نمذجة سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات في الاقتصاد المفتوح، و ذلك بما له من آثار على مستوى النشاط الاقتصادي. و تتعدد مناهج تحديد سعر الصرف حسب مناهج نظرية لتحليل التوازن في ميزان المدفوعات أو تحقيق التوازن الخارجي. و يشكل كل من رصيد الميزان الجاري، التضخم ومعدل الفائدة العوامل الرئيسية التي تتحكم في سعر الصرف، و على هذه العناصر الثلاثة تتركز غالبية النماذج النظرية ذات الطابع الاقتصادي الكلي. و يمكن تصنيف هذه النظريات في ثلاثة اتجاهات رئيسية و هي: منهج المروّنات، منهج الاستيعاب و المنهج النقدي. و يكتسب هذا الأخير أهمية كبيرة في ظل توجه الدول في الفترة الراهنة نحو ميكانيزمات قوى السوق و تحرير التجارة الخارجية و سوق الصرف الأجنبي.

و يرتكز المنهج النقدي لمعدل الصرف على تحليل و دراسة العلاقة بين الطلب على النقود و عرضها، و كيفية تأثير هذه العلاقة على تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج و منه كيفية تأثيرها على سعر الصرف. و يجب الإشارة هنا إلى أن المنهج النقدي لسعر الصرف لا يهم دور المتغيرات الاقتصادية الأخرى بحيث أنه يرتكز على فكرة أن المتغيرات الحقيقة تمارس تأثيرها على سعر الصرف من خلال القنوات النقدية.

إن المنهج النقدي لتحديد سعر الصرف لا يرتكز على اتجاه أو نموذج واحد، بل تعددت اتجاهات المنظرين و المحللين الاقتصاديين. وفي دراستنا هذه سوف نهتم بالنماذج التي تطرقـت لتحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف، معدل التضخم و سعر الفائدة.

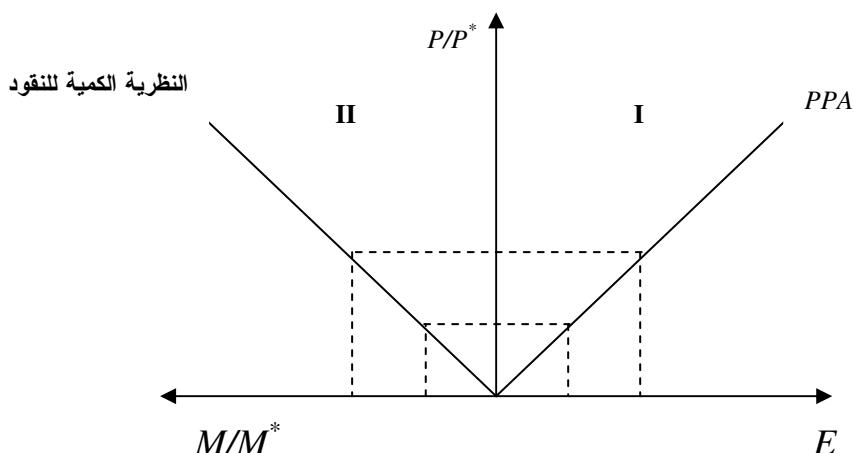
لقد بني النموذج النقدي لتحديد سعر الصرف أساساً على نظرية تكافؤ القوى الشرائية (PPA) باعتبار أن سعر الصرف التوازنى يتحدد عند تساوى القوة الشرائية لعملتين مختلفتين أي أن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل و الخارج. و يتم التعبير عن الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية بالمعادلة التالية:

$$P = E.P^* \dots \dots \dots (6,1)$$

بحيث أن:  $P$  هو مستوى الأسعار المحلية،  $P^*$  هو مستوى الأسعار الأجنبية و  $E$  هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي و المعبر عن عدد وحدات العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. و منه:

$$E = \frac{P}{P^*} \dots \dots \dots (6,2)$$

و تعتبر العلاقة بين النقود، الأسعار و سعر الصرف من العلاقات الأساسية في إطار تعادل القوة الشرائية و التي يمكن توضيحها في الشكل التالي<sup>(1)</sup>:



**الشكل (1،6):** علاقة تغير النقود و مستويات الأسعار و سعر الصرف

<sup>(1)</sup> د. نشأت الوكيل (2006): مرجع سبق ذكره ص 25.

يمثل الجزء (I) العلاقة بين سعر الصرف و مستوى الأسعار النسبية، بينما يعكس الجزء (II) نظرية عرض النقود، و بالتالي فإن النسبة بين عرض النقود المحلية إلى عرض النقود الأجنبية هي التي تحدد النسبة بين مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني ( $P$ ) إلى مستوى الأسعار في الاقتصاد الأجنبي ( $P^*$ ). فإذا ارتفع عرض النقود في الخارج مقارنة بعرض النقود الداخلي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تناوبية تقريراً في مستويات الأسعار الخارجية مقارنة بمستويات الأسعار الداخلية و ذلك من خلال ميكانيزم تكافؤ القدرات الشرائية بما يؤدي إلى انخفاض متناسب في سعر الصرف. إلا أن هذا التحليل يرتكز على سلسلة من الفرضيات بعيدة عن الواقع و التي يمكن ذكرها فيما يلي:

- يفترض التحليل أن السلع و الخدمات المنتجة، في البلدان المختلفة، هي متوفرة من دون رسوم جمركية و تكاليف النقل، إلا أن هذا الافتراض قليلاً ما يكون محققاً،
- طلب النقود في سوق الصرف من أجل تسديد السلع و الخدمات المنتجة في الخارج و ليس من أجل حيازتها بصفتها أصول مالية منتجة للفوائد أو للأرباح في رأس المال،
- يجب أن تكون سلوكيات الطلب مشابهة في كلا البلدين و إلا فلن تكون النسبة  $\frac{P}{P^*}$  مساوية لسعر الصرف الذي يحقق التوازن النسبي في الأسعار الفردية،
- لكي تتحققفائدة من المقارنة يجب أن تكون للسلع و الخدمات المنتجة في كلا البلدين خصائص مشابهة، لكن من المعلوم أن السلع لا تجيب بنفس درجة الإشباع على الآذواق الاستهلاكية،
- يفترض ضمناً أن تكون جميع السلع و الخدمات متبادلة على المستوى الدولي. إلا أنه يوجد بعض السلع غير متبادلة على هذا المستوى و يقتصر إنتاجها و استهلاكها محلياً و بالرغم من ذلك فإن أسعارها تكون ظاهرة في السعرين  $P$  و  $P^*$ ، لكن، و بما أن المستهلكين لا يقدمون على أية مقارنة بين الأسعار الداخلية و الخارجية، فإن سعر الصرف لم يعد له مبرر لكي يسمح بتعادل القوى الشرائية.

لقد تعددت أشكال التعبير عن نظرية تكافؤقوى الشرائية في صورتها المطلقة كما أنها عدلـت و نسبت لها صياغة نسبية تعتمد أساساً على تحديد سعر الصرف التوازنـي في حالة ما إذا تعرض الاقتصاد إلى تضخم مفرط و ذلك عن طريق:

- تحديد سنة الأساس لحساب المستوى العام للأسعار و سعر الصرف،
- حساب المستوى العام للأسعار السائدة في السنة المقارنة.
- تحديد سعر الصرف التوازنـي الجديد عن طريق تغيير سعر الصرف عن سنة الأساس بنفس معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، و منه يمكن صياغة معادلة سعر الصرف كما يلي:

$$\frac{E_1 - E_0}{E_0} = \frac{\frac{P_1}{P_0}}{\frac{P_1^*}{P_0^*}} \dots \dots \dots (6,3)$$

مع:  $E_1$ : سعر الصرف التوازنی الحالي،  $E_0$ : سعر الصرف التوازنی لسنة الأساس،  $P_1$  و  $P_1^*$ : المستوى العام للأسعار الداخلي و الأجنبي على الترتيب لسنة الحالية،  $P_0$  و  $P_0^*$ : المستوى العام للأسعار الداخلي و الأجنبي على الترتيب لسنة الأساس.

و يمكن كتابة المعادلة (6,3) على الشكل التالي:<sup>(1)</sup>

$$\varepsilon_1 + 1 = \frac{1 + \pi_1}{1 + \pi_1^*} \dots \dots \dots (6,4)$$

$$\Rightarrow \varepsilon_1 = \frac{\pi_1 - \pi_1^*}{\pi_1^*} \dots \dots \dots (6,5)$$

علماً أن  $\varepsilon_1$  هو تغير قيمة سعر الصرف،  $\frac{P_1 - P_0}{P_0} = \pi_0$  هو معدل التضخم الداخلي و  $\pi_1^*$  معدل التضخم الأجنبي.

إذا كان معدل التضخم في الخارج ضئيلاً جداً و يقترب من الصفر فإنه:

$$\varepsilon_1 \approx \pi_1 - \pi_1^* \dots \dots \dots (6,6)$$

تبين المعادلة أعلاه أنه هناك علاقة بين سعر الصرف و مستوى الأسعار في الداخل و الخارج. و تعني هذه العلاقة أنه خلال فترة معينة يكون معدل تغير الصرف مساوياً للفرق بين معدل التضخم في الداخل و الخارج. فإذا كان معدل التضخم في الداخل أعلى من معدل التضخم في الخارج، فإن سعر الصرف يرتفع بما يساوي الفرق بين معدل التضخم.

### ١-١- النموذج النقدي في ظل الأسعار المرنة:

يهدف هذا النموذج إلى تفسير كيفية تأثير التغير في عرض و طلب النقود على سعر الصرف سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و ذلك في ظل مرونة الأسعار. بحيث يعتبر النموذج أن عرض النقود يتحدد خارج النموذج من طرف البنك المركزي كما يفترض أن الطلب الحقيقي على

<sup>(1)</sup> U.KOHLI (1999): Op.cit. P301.

النقد هو دالة مستقرة في عدد محدود من المتغيرات الاقتصادية و هي: مستوى الدخل الحقيقي، مستوى سعر الفائدة و مستوى الأسعار. و هناك علاقة طردية بين الطلب على الأرصدة الحقيقة و الدخل أي أن مرونة الطلب الداخلية على النقد موجبة. بينما هناك علاقة عكسيّة بين الطلب على الأرصدة الحقيقة و معدل الفائدة و هذا يعني أن مرونة الطلب على النقد لمعدل الفائدة سالبة. كما يفترض النموذج تساوي مروّنات الطلب الداخلية على النقد و مرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة في الداخل و الخارج. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوازن في السوق النقدية يتحقق عندما يتّساوى العرض و الطلب على النقد يعتمد النموذج النقدي لسعر الصرف في ظل الأسعار المرنة في تحليله، على نظرية تكافؤ

القوى الشرائية بحيث أن:

علمًا أن LE هو لوغاريتم سعر الصرف الاسمي،  $LP^*$ ، لما لوغاريتم مستوى الأسعار الداخلي و المستوى الخارجي على التوالي.

و تأخذ دالة الطلب على النقود في الداخل و الخارج الشكل التالي:

تشير كل من  $LY$  ،  $Md$  ،  $Ms$  ،  $Md^*$  ،  $Ms^*$  إلى طلب و عرض نقود في الداخل و الخارج على التوالي، و  $r^*$  هو معدل الفائدة الداخلي و الخارجي. كما أن  $\phi$  هو لوغاريتم الدخل الحقيقي محلياً و أجنبياً و  $\lambda$  هي المرونة الداخلية و  $\rho$  هي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. و بما أن النموذج قائم على تساوي المرونات الداخلية و مرونة أسعار الفائدة بين الداخل و الخارج، فإن:  $\phi = \lambda$  و  $\rho = \lambda$  و  $\phi = \rho$ . و بتعويض (8,6) و (9,6) في (7,6) نحصل على:

$$LE = (M - M^*) - \phi(LY - LY^*) + \lambda(r - r^*) \dots \dots \dots (6,10)$$

تمثل المعادلة أعلاه النموذج النقدي لسعر الصرف و توضح أن كل زيادة في عرض النقود المحلية بالنسبة لعرض النقود الأجنبية ستؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. بينما تؤدي الزيادة في الناتج المحلي و أسعار الفائدة إلى تحسن قيمة العملة المحلية. بحيث أن الزيادة في الدخل الحقيقي المحلي ستؤدي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقة، و عندما يقوم المتعاملون بزيادة أرصدتهم الحقيقة، فإنهم في نفس الوقت يخضون إنفاقهم مما يتربّع عنه انخفاض

الأسعار إلى أن يتحقق التوازن في السوق النقدية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية حسب نظرية تكافؤ القوى الشرائية. في حين، تؤدي زيادة في معدل الفائدة إلى تخفيض الطلب على النقود وبالتالي تتخفيض قيمة العملة المحلية.

و يمكن صياغة النموذج القياسي على الشكل التالي:

$$LE = \alpha_0 + \alpha_1 (LM - LM_f) + \alpha_2 (LPIBR - LPIBR_f) + \alpha_3 (r - r_f) + \varepsilon \dots \dots \dots \quad (6,11)$$

حيث تمثل كل من  $LM_f$ ,  $LM$ ,  $LPIBR_f$  و  $LPIBR$  لوغاريتم الأرصدة الحقيقة الوطنية والخارجية

و لوغاريتم مستوى الناتج و الحقيقي الداخلي و الخارجي على التوالي.

بني النموذج أعلاه على أساس أنه هناك علاقة مباشرة بين عرض النقود الداخلي و الخارجي و بين سعر الصرف، فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض الأرصدة الحقيقة و منه يتكون فائض في العرض و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الأصول الأجنبية (مقومة بالعملة الأجنبية)، و منه يتولد عجز في الميزان الجاري و ميزان رأس المال، و من ثم تتخفيض الاحتياطات من العملة الأجنبية و وبالتالي تتخفيض القاعدة النقدية. و في ظل غياب عملية التعقيم ينخفض عرض النقود ليتحقق التوازن. و كنتيجة لما سبق، تتدحر قيم العملة الأجنبية، أي بتعبير آخر يرتفع سعر الصرف. و من ثم فإنه يتوقع أن تكون قيمة  $\alpha_1$  موجبة و تقرب من الواحد.

إن المتغيرات النقدية ليست العامل الوحيد المؤثر على سعر الصرف، حيث يوجد أيضاً تأثير المتغيرات الحقيقة غير أن ذلك يتم من جهة بصفة مباشرة، حيث تؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى ارتفاع الواردات و منه إلى تدهور الميزان الجاري و ميزان رأس المال، و هذا ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، و وبالتالي يمكننا القول أنه هناك أثر سالب. و من جهة أخرى، فإنه هناك أثر غير مباشر يتم عبر القناة النقدية بحيث أن زيادة في الدخل الحقيقي تعمل على ارتفاع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقة في حالة ما إذا كان مخزون النقود الاسمي ثابتًا و منه يكون هناك فائض في الطلب، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على السلع و الأصول المالية الداخلية و الخارجية مما يؤدي إلى تحسن كل من الميزان الجاري و ميزان رأس المال و هذا ما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة أي أنه هناك أثر موجب. و منه فإن الأثر النهائي للدخل الحقيقي على سعر الصرف يتوقف على مدى أهمية كل من الأثنين، لذا نميز ثلاثة حالات:

- تفوق الأثر النقدي على الأثر الحقيقي و منه  $\alpha_2 > 0 \Rightarrow$  تحسن قيمة العملة الوطنية.
- تفوق الأثر الحقيقي على الأثر النقدي و منه  $\alpha_2 < 0 \Rightarrow$  تدهور قيمة العملة الوطنية.
- تعادل الأثنين و منه  $\alpha_2 = 0 \Rightarrow$  لا تتغير قيمة العملة.

يتأثر سعر الصرف أيضا بمعدل الفائدة النسبي (سعر الفائدة المحلي مقارنا بمثيله في الخارج) من خلال أثرين: أثر غير مباشر عن طريق الحساب الجاري و أثر مباشر عن طريق حساب رأس المال. و ينطوي الأثر الأول على أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية و منه ظهور فائض في عرض النقود الداخلي و هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع المحلية و الأجنبية و وبالتالي يتدهور الميزان الجاري مؤديا إلى انخفاض الاحتياطات الأجنبية، و منه تدهور قيمة العملة المحلية. أما الأثر الثاني، فإن ارتفاع معدل الفائدة النسبي سوف يتسبب في ارتفاع الطلب الخارجي على الأصول الوطنية و انخفاض الطلب الداخلي على الأصول الأجنبية. وبالتالي، فإنه سوف يتم تسجيل تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل و هذا ما يؤدي إلى حدوث فائض في حساب رأس المال و منه ترتفع الاحتياطات الأجنبية مؤدية إلى تحسن قيمة العملة. و مثلاً تم تحليل أثر الدخل، فإن الأثر النهائي لمعدل الفائدة على سعر الصرف يتوقف على تفوق كل من الأثرين بحيث أنه إذا:

- تفوق أثر الحساب الجاري على حساب رأس المال تكون  $\alpha_3 < 0 \iff$  تدهور قيمة العملة الوطنية.
- تفوق أثر حساب رأس المال على الحساب الجاري تكون  $\alpha_3 > 0 \iff$  تحسن قيمة العملة الوطنية.
- تعادل الأثرين تكون  $\alpha_3 = 0 \iff$  لا تتغير قيمة العملة.

لقد تم تقدير نموذج سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي و الحقيقي للفترة الممتدة بين 1989 و 2007 حسب المعادلة (6,11) و تم الحصول على النتائج التالية:

$$LE = 5.004 - 0.62(LM - LM_f) + 0.01(LPIBR - LPIBR_f) + 0.05(r - r_f) \dots (6,12)$$

(3.16)	(-9.81)	(2.1)	(3.61)
$R^2 = 0.92$		$F = 57.36$	

$$LER = 4.34 - 0.38(LM - LM_f) + 0.006(LPIBR - LPIBR_f) + 0.04(r - r_f) \dots (6,13)$$

(2.88)	(-6.34)	(0.97)	(3.44)
$R^2 = 0.83$		$F = 23.66$	

توضح نتائج التقدير باستخدام البيانات الخاصة بالجزائر معنوية قيمة المعلمات باستخدام اختبار ستودنت باستخدام المعلمة  $\alpha_2$ . غير أن إشارة المعلمة  $\alpha_1$  لم تكن موجبة طبقاً لتوقعات النموذج و إن كانت قيمتها معنوية، مما يوحي بتفوق الأثر الحقيقي على الأثر النقدي و هذا ما يتضح من الإشارة الموجبة للمعلمة  $\alpha_2$  و وبالتالي يؤكد على تفوق الأثر الحقيقي على الأثر النقدي. فيما يخص أثر التغير

النسبة لمعدل الفائدة فإننا نسجل القيمة الموجبة لـ  $\alpha_3$  و هذا ما يدل على توافق النتائج مع توقعات النموذج النقدي لمرونة الأسعار.

تبقى المعلومة في تقدير نموذج سعر الصرف الحقيقي  $\alpha_2$  غير معنوية عكس المعالم الأخرى. كما أسفرت نتائج تقدير النموذج باستخدام سعر الصرف الحقيقي عن تأييد افتراضيات النموذج النظري فيما يخص العلاقة بين سعر الفائدة النسبي و سعر الصرف حيث جاءت إشارة المعلومة  $\alpha_3$  موجبة و هذا ما يعبر عن تفوق أثر الحساب الجاري لسعر الفائدة. نسجل أيضا انخفاض المرونةات الخاصة بكل من التغير النسبي للأرصدة الحقيقة و التغير النسبي للناتج الداخلي الخام في نموذج سعر الصرف الحقيقي و هذا ما قد يدل على أن هذا الأخير يتأثر بعوامل أخرى، مثل التغيرات في مستوى الأسعار علما أن سعر الصرف الحقيقي يحسب بدلالة نسبة مستوى الأسعار الخارجية إلى مستوى الأسعار الداخلية.

## 1-2-نموذج دورنبوش-فرانكل:

إن المرونة التامة للأسعار ليست بظاهرة عامة حيث أنه من العادي أن تكون أسعار السلع غير مرنة في الأجل القصير (و ذلك يوافق تحليل كينز و نموذج مندل-فليمونغ)، و هذا ما جاء به نموذج دورنبوش الذي اكتسب أهميته من مقارنته بالنماذج الأخرى من بينها النموذج النقدي للسعر المرن. و يعتبر هذا النموذج، نموذجا كليا ديناميكيا شهيرا يعبر عن المدخل النقدي لسعر الصرف إضافة لكونه نموذجا توفيقيا بين المدخل النقدي القائم على فرضية مرونة الأسعار في المدى الطويل و نموذج مندل-فليمونغ القائم على فرضية عدم مرونة الأسعار في المدى القصير. وبالتالي، فهو يفترض ببطء التعديل في أسواق السلع مقارنة بسرعة التعديل في أسواق الأصول المالية، حيث أن دورنبوش يعتبر أن معدلات الصرف التوازنية قصيرة الأجل تعكس تعادل عوائد رأس المال في الدول المختلفة أي أن سعر الصرف ليس سعرا نسبيا للسلع المحلية و الأجنبية حسب، بل هو كذلك سعر نسبي للأصول المالية المحلية و الأجنبية<sup>(1)</sup>. و منه فإن نموذج دورنبوش يرتكز هو أيضا على نظرية تعادل القوى الشرائية بالنسبة لسوق السلع و على نظرية تعادل رأس المال بالنسبة لسوق الأصول المالية أي أنه نموذج نقدي بحت و وبالتالي فإن سعر الصرف يتحدد بشكل أساسي في السوق النقدية.

يستلزم نموذج دورنبوش التفرقة بين الآجال المختلفة، فالأجل القصير بالنسبة لزيادة عرض النقود في النموذج، ينطوي على عدم مرونة الأسعار، في حين يعبر الأجل المتوسط عن إمكانية تغيير الأسعار تدريجيا من جراء هذا الارتفاع بينما يعني الأجل الطويل ارتفاع الأسعار بنفس معدل زيادة

<sup>(1)</sup> R.DORNBUSCH (1991) : « Exchange rate and inflation » The Mit Press. P238.

العرض النقدي. وبالتالي، فإن الزيادة في عرض النقود الاسمي ستؤدي إلى اندفاع سعر الصرف بسرعة في الأجل القصير متعدياً مستوى سعر الصرف في المدى الطويل نتيجةً تأثير زيادة عرض النقود بصفة مباشرة بحيث تتدحر قيمة العملة المحلية، وأخرى غير مباشرة و المتمثلة في أثر السيولة الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و من ثم تدفق رؤوس الأموال للخارج مما ينجم عنه تدحر قيمة العملة. ففي حالة تطبيق سياسة نقدية ثابتة و مستقرة في الفترات السابقة، فإن توقعات المتعاملين في أسواق المال بشأن تغيرات السياسة النقدية ستكون ذات طبيعة ساكنة و منه لن يتوقع تغير هام في سعر الصرف المستقبلي، أي أن سعر الصرف الحالي سوف يعادل سعر الصرف المتوقع و منه يتساوى سعر الفائدة المحلي مع سعر الفائدة الأجنبي في حالة التوازن الآني لكل من سوق السلع، السوق النقدية و سوق رأس المال<sup>(1)</sup>.

أما في حالة ما إذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود لمرة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي في حالة عدم مرنة الأسعار إلى انخفاض سريع في معدل الفائدة المحلي و ذلك من أجل تحقيق التوازن في السوق النقدية. من جهة أخرى سوف يؤثر ارتفاع مخزون النقود على التوازن في سوق الأصول المالية و سعر الصرف الحالي. بحيث أنه ينتج عن ارتفاع عرض النقود انخفاض العائد على رأس المال في الداخل بشكل مضاعف؛ فمن جهة تؤدي الزيادة في مخزون النقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية في المدى الطويل مما ينجم عنه ارتفاع سعر الصرف طويلاً الأجل. و من جهة أخرى، فإن معدل الفائدة سوف ينخفض مؤدياً إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. و منه يرتفع الطلب على العملات الأجنبية مؤدياً إلى ارتفاع سعر الصرف الحالي إلى مستوى يفوق سعر الصرف طويلاً الأجل. وبالتالي، فإن الأثر النهائي للتوسيع النقدي عند دورنبوش هو حدوث زيادة تناصبية في المستوى العام للأسعار و سعر الصرف، و توقف هذه الزيادة على حساسية كل من الطلب على النقود و الطلب الكلي بالنسبة لسعر الفائدة و كذا مرنة الطلب السعرية.

جاء فرانكل<sup>(2)</sup> و طور نموذج دورنبوش بإضافة أثر التغير النسبي للتضخم المحلي  $\pi$  بالنسبة للتضخم العالمي  $\pi_f$  لنتحصل على النموذج التالي:

$$E = (M - M_f) - \Phi(Y - Y_f) + \frac{1}{\theta}(r - r_f) + (\lambda + \frac{1}{\theta})(\pi - \pi_f) \dots \dots \dots (6,14)$$

علماً أن  $\theta$  هو معامل تعديل يمثل نسبة الفرق بين سعر الصرف الحالي و سعر الصرف طويلاً الأجل.

<sup>(1)</sup> R. DORNBUSCH (1992) : Op.cit. P63.

<sup>(2)</sup> J.FRENKEL (1976): « A monetary approach to the exchange rate : Doctrinal aspect empirical evidence », Scandinavian Journal of Economics, V2. p 200-224.

يفترض النموذج أن سعر الصرف يتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة بصفة مباشرة، فكما ارتفع معدل التضخم الداخلي النسبي المتوقع، تتدحرج قيمة العملة ويرتفع سعر الصرف. فالعلاقة بين معدل التضخم و سعر الصرف علاقة طردية و هذا ما يمثل الفرق الموجود بين نموذج فرانكل و نموذج دورنبوش بحيث يعتبرها غير موجودة.

و يمكن صياغة النموذج القياسي على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

$$LE = \alpha_0 + \alpha_1(LM - LM_f) + \alpha_2(LY - LY_f) + \alpha_3(r - r_f) + \alpha_4(\pi - \pi_f) + \varepsilon \dots \dots \dots \quad (6,15)$$

عند تطبيق نموذج دورنبوش-فرانكل على كل من سعر الصرف الاسمي و الحقيقي للاقتصاد الجزائري تحصلنا على النتائج التالية:

$$LE = 6.35 - 0.74(LM - LM_f) + 0.02(LPIBR - LPIBR_f) + 0.02(r - r_f) + 0.02(\pi - \pi_f) \dots \dots \dots \quad (6,16)$$

(6.33) (-16.32) (4.93) (2.21) (4.94)

$$R^2 = 0.97 \quad F = 121.37$$

$$LER = 5.59 - 0.49(LM - LM_f) + 0.01(LPIBR - LPIBR_f) + 0.02(r - r_f) + 0.02(\pi - \pi_f) \dots \dots \dots \quad (6,17)$$

(5.53) (-10.77) (2.98) (1.95) (4.54)

$$R^2 = 0.93 \quad F = 47.83$$

يتضح من خلال نتائج تطبيق نموذج دورنبوش-فرانكل على سعر الصرف الجزائري معنوية كل المعالم، بحيث نسجل تحسنا مقارنة بنتائج النموذج النقدي في ظل الأسعار المرنة و هذا ما يدل على الدور الذي يلعبه تغير مستوى التضخم النسبي في تحديد مستوى سعر الصرف.

لم تتغير إشارة مرونة كل من الأرصدة الحقيقة و التغير في مستوى الدخل الحقيقي، فقد بقىت الأولى سالبة و الثانية موجبة و هذا ما يؤكد على تفوق الأثر الحقيقي على الأثر النقدي. غير أننا نسجل مرونة الأرصدة النقدية عالية بالمقارنة مع مرونة الدخل الحقيقي و هذا ما يؤدي بنا إلى استنتاج أن تأثير التغير في المتغيرات الحقيقة سوف يتم عبر المتغيرات النقدية. نلاحظ أيضا الإشارة الموجبة لمعلمة كل من التغير النسبي لمعدل الفائدة و التغير النسبي لمستوى التضخم. فالأولى تدل على تفوق

<sup>(1)</sup> J. FRENKEL (1980): « Exchange rates, money and relative prices », NBER Working Paper Series. P03.

أثر الحساب الجاري على حساب رأس المال و الثانية تبين لنا أنه كلما ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية فإن الأفراد سوف يتوجهون حتماً إلى السلع الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية.

### 3- نموذج هوبر-مورتون:

إن من بين الانتقادات التي وجهت إلى النماذج النقدية السابقة، عدمأخذها بعين الاعتبار التغيرات في رصيد الميزان التجاري و مدى تأثيرها على سعر الصرف. لذا ظهر نموذج هوبر-مورتون و الذي أدخل متغير توازن الحساب الجاري في النموذج النقدي. يعتمد هذا النموذج على فرضية وجود سعر صرف حقيقي توازني الذي يحقق توازن الحساب الجاري في المدى الطويل. فترافق فائض الحساب الجاري لفترة طويلة يتطلب إحداث تعديل عن طريق ارتفاع قيمة العملة الحقيقية. و هكذا، يدمج نموذج هوبر-مورتون كلاً من محددات الدخل النقدي و تأثيرات الحساب الجاري كما تبيّنه المعادلة التالية<sup>(1)</sup>:

$$E = (M - M_f) - \Phi(Y - Y_f) - \beta(r - r_f) + \eta(\pi - \pi_f) - \beta_1 \sum BC + \beta_2 \sum BC_f \dots \dots \dots \quad (6,18)$$

و يمثل كل من  $\sum BC$  و  $\sum BC_f$  تراكم فائض الميزان الجاري المحلي و الأجنبي على الترتيب.

ينص نموذج هوبر-مورتون أن التغيرات التراكمية لرصيد الميزان الجاري تؤدي إلى تغيرات التوقعات الخاصة بسعر الصرف الحقيقي التوازني طويلاً الأجل و من ثم التوقعات الخاصة بسعر الصرف الاسمي التوازني طويلاً الأجل و الذي من خلاله يتحقق تعديل السوق<sup>(2)</sup>، بحيث أنه طبقاً لهذا النموذج فإن التغيرات التراكمية في الحساب الجاري (و لنفرض أنها فوائض) تؤدي إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية و وبالتالي تتحسن قيمة العملة المحلية، أي أنه هناك انخفاض لسعر الصرف. لذا نقول أنه هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و بين رصيد الحساب الجاري المحلي. و إذا كانت إشارة المعلمة موجبة، فهذا يعني أن الحساب الجاري الداخلي قد سجل عجزاً متوالياً أدى إلى انخفاض صافي الأصول مما ترتب عنه تدهور قيمة العملة المحلية. بينما العلاقة بين سعر الصرف و رصيد الحساب الجاري الخارجي هي علاقة طردية، بحيث أن الفائض المتراكم في الميزان الجاري

<sup>(1)</sup> J. WILLIAMSON (2008): «Exchange rate economics », Peterson Institute Working Paper Series N° 08-03. P 07.

<sup>(2)</sup> W.A. BARNETT and C.H. KWAG (2005): « Exchange rate determination from monetary fundamentals : An aggregation theoretic approach», Finance and Economics. P08.

الخارجي سيؤدي إلى زيادة الأصول الأجنبية في الخارج و هذا يعني انخفاض صافي الأصول الأجنبية في الاقتصاد المحلي و بالتالي تتحسن قيمة العملة الأجنبية من جهة بينما تتدثر قيمة العملة المحلية.

مما سبق يمكن أن نصيغ النموذج القياسي لنموذج هوبر-مورتون على الشكل التالي:

$$LE = \alpha_0 + \alpha_1(LM - LM_f) + \alpha_2(LY - LY_f) + \alpha_3(r - r_f) + \alpha_4(\pi - \pi_f) + \alpha_5BC + \alpha_6BC_f + \varepsilon \dots \dots \dots (6,19)$$

و قد تحصلنا على نتائج التقدير الخاصة بسعر الصرف الاسمي و الحقيقي في الجزائر التالية:

$$\begin{aligned} LE = & 4.27 - 0.70(LM - LM_f) + 0.01(LPIBR - LPIBR_f) + 0.02(r - r_f) + 0.006(\pi - \pi_f) - \\ & (1.54) (-10.04) \quad (1.05) \quad (1.05) \quad (4.28) \\ & - 0.005BC + 0.0003BC_f \dots \dots \dots (6,19) \\ & (-0.30) \quad (0.28) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.97 \quad F = 72.96$$

$$\begin{aligned} LER = & 4.36 - 0.48(LM - LM_f) + 0.007(LPIBR - LPIBR_f) + 0.02(r - r_f) + 0.02(\pi - \pi_f) - \\ & (1.54) (-6.64) \quad (0.064) \quad (1.13) \quad (3.91) \\ & - 0.008BC - 0.00005BC_f \dots \dots \dots (6,20) \\ & (-0.42) \quad (-0.04) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.93 \quad F = 27.91$$

أسفرت نتائج التقدير عن عدم تأييد واضح لافتراضات نموذج هوبر-مورتون و ذلك بالنسبة للمعلمات  $\alpha_3$ ،  $\alpha_4$ ،  $\alpha_5$  و  $\alpha_6$  سواء كان ذلك خاصا بمعادلة سعر الصرف الاسمي أو بمعادلة سعر الصرف الحقيقي. فلم تتحقق سوى معنوية معاملات الأرصدة الحقيقة و التغير النسبي لمعدل الفائدة. و في اعتقادنا يمكن أن يرجع ذلك إلى أنه هناك ارتباط قوي بين التغير في الحساب الجاري و الدخل الحقيقي بالإضافة إلى أن أثراهما على سعر الصرف لا يكون مباشرا و إنما يمر عبر القناة النقدية.

## 2- نتائج التضخم:

يتأثر تطور مستوى الأسعار في الجزائر أساسا بحركة أسعار المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية، إذ تمثل هذه الأخيرة حوالي 44% من السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك. و منه، فإن

تغيرات كل من الظروف الإقليمية، الأجور، أسعار الواردات و كذا سعر الصرف سوف تؤثر على تطور مؤشر أسعار الاستهلاك و ذلك نتيجة تأثيرها المباشر على أسعار المواد الغذائية. وبالتالي، فإن تحليل معامل التغير لكل مجموعة من المواد يؤكد على هذه العلاقة كون مجموعة "المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية" تمثل العامل الأكثر تقلبا في سلة السلع المرجعية.

يمكن تفسير ظاهرة التضخم في الجزائر بعوامل مؤسساتية و عوامل خاصة بالسياسات الاقتصادية المتبعة<sup>(1)</sup>. بحيث أنه من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ذكر : المناخ النقدي، المالي و الاقتصادي السائد و مختلف السياسات المطبقة من طرف الدولة. و إذا تأملنا طبيعة الاقتصاد الجزائري نجده قد تميز منذ بداية الثمانينات بأزمة من ناحية الأداء و الفعالية حيث أن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشغله الكفاءة المعترف عليها دوليا. و هو ما ينعكس على التوازنات المالية الداخلية للبلد.

تكمن العوامل المؤسساتية التي تفسر ظاهرة التضخم في التغيير الجذري لسياسة تكوين الأسعار و إلغاء التدعيمات. بحيث أن إلغاء كل من الرقابة على الأسعار و نظام الأسعار المقنة جعل المؤسسات في وضعية احتكار شبه كلي مما منحها الحرية في رفع أسعارها و ذلك ضمن غياب المنافسة.

لقد تم تخفيض الإعانات بطريقة مباشرة عن طريق حذف دعم الأسعار لمعظم السلع و بطريقة غير مباشرة عبر أثر انزلاق سعر صرف الدينار الجزائري على المدخلات و كذا المساهمة في تسديد الديون الخارجية للمؤسسات. من جهة أخرى، فإن المفاوضات الخاصة بالأجور، كانت مرتبطة بالتضخم المتوقع و بخلاف المعيشة و ليس بالإنتاجية.

من الواضح أنه لا يمكن قياس تأثير الظواهر المؤسساتية عكس تأثير التغيرات الاقتصادية و النقدية على مستوى الأسعار، و هذا ما سنهم به في دراستنا هذه. فلقد تعددت النظريات و النماذج التي اهتمت بالأمر بحيث تميز النماذج النقدية، النماذج الغير نقدية و النماذج المختلطة. سوف لن ننطرق إلى كل هذه النماذج و إنما سوف نهتم بتلك التي ركزت على تأثير كل من سعر الصرف و معدل الفائدة على ظاهرة التضخم.

<sup>(1)</sup> A. BENBITOUR (1998): Op.cit . 77.

## 1-2- المحددات الداخلية للتضخم:

إن من بين النماذج التي اهتمت بالمحددات الداخلية للتضخم نذكر النموذج النقدي و الذي اشتق من نموذج هاربرجر HARBERGER حيث يعتبر أن الطلب على الأرصدة الحقيقة  $M$  هو دالة للدخل الحقيقي  $Y$  و كذا تكلفة الاحتفاظ بالنقود CDM بالإضافة إلى سرعة دوران النقود. و منه يمكن كتابة النموذج النقدي القاعدي بعد إدخال عليه اللوغاريتم و التفاضل على الشكل التالي:

$$DLIPC = -a - bdLY + cCDM + dDLM + eDLVELO \dots \dots \dots (6,21)$$

مع العلم أن  $DLIPC$ ,  $DLY$ ,  $CDM$  و  $DLM$  تمثل التغير النسبي لكل من المستوى العام للأسعار، الدخل الحقيقي، الأرصدة الحقيقة و سرعة دوران النقود على الترتيب. كما تعتبر أن تغير عرض النقد متغيرة خارجية تحدد من طرف البنك المركزي.

إن تطبيق هذا النموذج على البلدان النامية، و نظراً للجمود النسبي للهيكل المالي، يدفعنا إلى اعتبار أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود هي عبارة عن تغير مستوى التضخم للفترة السابقة. لذا نتحصل على<sup>(1)</sup>:

$$CDM = LIPC(-1) - LIPC(-2) \dots \dots \dots (6,22)$$

بتعمويض المعادلة (6,22) في المعادلة (6,21) و بإضافة أثر التأخير في عرض النقود على تغيرات الأسعار نتحصل على النموذج القياسي التالي:

$$DLIPC = \alpha_0 + \alpha_1 dLY + \alpha_2 (LIPC(-1) - LIPC(-2)) + \alpha_3 DLM + \alpha_4 DLM(-1) + \alpha_5 DLVELO + \varepsilon \dots \dots \dots (6,23)$$

تنتوقع القيود النظرية المطبقة على المعادلة (6,23) أن يكون معامل التغير في الدخل الحقيقي  $\alpha_1$  محصوراً بين الصفر و (-1) بما أنه يفترض أنه هناك مرونة وحدوية بين الدخل الحقيقي والأرصدة النقدية بينما المعاملات  $\alpha_2$ ,  $\alpha_3$ ,  $\alpha_4$  و  $\alpha_5$  فهي موجبة. و إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه في المدى الطويل هناك ارتباط قوي بين كل من عرض النقود و الأسعار، و بافتراض أنه هناك تأخير لمدة سنتين لأثر عرض النقود، فإن مجموع  $\alpha_3$  و  $\alpha_4$  يجب أن يكون قريباً من الواحد.

<sup>(1)</sup> W.R. CLINE and associates (1981) : « World inflation and the developing countries », The Booking Institutions. P 78.

عند تطبيق النموذج النقدي على الاقتصاد الجزائري تحصلنا على النتائج التالية:

$$DLIPC = 3.17 - 0.24DLPIBR - 0.04CDM - 0.07DLM - 0.02DLM(-1) + 0.003DLVELO \dots \quad (6,24)$$

(5.05)	(-1.68)	(-0.12)	(-0.98)	(-0.78)	(0.06)
--------	---------	---------	---------	---------	--------

$$R^2 = 0.77 \quad F = 6.37$$

يتضح من خلال النتائج أعلاه عدم قدرة النموذج النقدي في تفسير ظاهرة التضخم في الجزائر. فبالرغم من أن مرونة التغير في الناتج الداخلي توافق ما كان متوقعاً بأخذها الإشارة السالبة بحيث أن كل ارتفاع في مستوى الإنتاج سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، إلا أنها غير معنوية في هذا النموذج كما أثنا نسجل أن هناك تناقض إشارة المعالم الأخرى مع النظرية حيث نسجل إشارة سالبة لكل من معالم تكلفة الاحتفاظ بالنقود، تغير الأرصدة الحقيقية الحالية و المتأخرة بالإضافة إلى المرونة الضعيفة للمتغيرات الثلاث و عدم المعنوية الإحصائية لكل من  $CDM$  و  $DLM(-1)$ . بالرغم من إسقاط التغيير في النقود إلا أن النموذج لم يتحسن و هذا ما يوحي بأن ظاهرة التضخم ظاهرة غير نقدية.

غير أننا لو حللنا تطور الاقتصاد الجزائري، نلاحظ أن السياسات الاقتصادية المتبعة في العشرينيات الأخيرة للقرن الماضي لم تمنح أهمية كبيرة لدور السياسة النقدية، حيث كان خلق النقود يتم بصفة موسعة لتغطية العجز مما أدى إلى ظهور اختلالات اقتصادية كالتضخم و المديونية. كما أن لضعف القطاع المصرفي و الدور الضعيف الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي، أثر بالغ في تعليم ذلك الفائض في السيولة بحيث أن 50% من الكتلة النقدية المتداولة كانت خارج النظام المالي في سنة 1990 (و التي انخفضت إلى 40% في الألفية الثالثة)، و هذا ما أثر سلباً على عملية تعبئة الأدخار نحو الاستخدامات الداخلية في العملية الإنتاجية. و منه نستنتج أن للكتلة النقدية أثراً على التضخم بالإضافة إلى تدخل عوامل اقتصادية أخرى.

يعود الفائض في السيولة النقدية أساساً إلى عجز الخزينة الذي كان يمول عن طريق الإصدار النقدي و إلى الفائض ذو الطبيعة النقدية للخزينة أي بتعبير آخر الفائض الناجم عن تغير سعر الصرف و أثره على الجباية البترولية مع ثبات مستوى النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، نذكر العجز المالي للمؤسسات العمومية و المغطى من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

بإضافة التغير في رصيد الميزانية الحقيقية  $DBBR$  للنموذج و بإسقاط متغيره النمو في النقود، تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

$$DLIPC = 8.96 - 0.46DLPBR + 0.16CDM + 0.05DLVELO - 0.0006DBBR \dots \quad (6.25)$$

(1.62)	(-6.12)	(0.55)	(4.00)	(-1.98)
--------	---------	--------	--------	---------

$$R^2 = 0.81 \quad F = 10.76$$

لقد تحسن النموذج إحصائيا بما أن معنوية كل من معلمة التغير في مستوى الناتج الحقيقي و التغير في سرعة دوران النقود أصبحت مقبولة إحصائيا. كما أن إشارة المعالم أصبحت توافق النظرية الاقتصادية، بحيث نسجل الإشارة الموجبة المعبرة على العلاقة الطردية بين كل من تكلفة الاحتفاظ بالنقود و التغير في المستوى العام للأسعار غير أن معلمتها كانت غير معنوية. نسجل أيضا عدم معنوية التغير في رصيد الميزانية و قيمتها المنخفضة جدا و الناجم في اعتقادنا إلى أنه في العشرينة الأخيرة عرفت ميزانية الدولة فائضا متواصلا بعد سلسة من العجوزات المسجلة في نهاية الثمانينات و خلال معظم سنوات التسعينات.

تلعب وضعية الجهاز الإنتاجي في الجزائر دورا كبيرا في ظاهرة التضخم، علما أن كلام من جمود العرض و وجود فائض الطلب يتسببا في ظهور الضغوط التضخمية. بحيث يمكن جمود العرض في ضعف الإنتاجية لعوامل الإنتاج (البشري و الرأسمالي) و في العلاقة الموجودة بين الإنتاج و الاستيراد. بحيث أن عدم كفاية العرض أدى في بعض الأحيان إلى انتشار الندرة و عملية الشراء الاحتياطية مما يجر البلد إلى اللجوء إلى الخارج من أجل تلبية الطلب المتزايد. بحيث كانت مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة في التسعينات<sup>(1)</sup>.

يتسبب انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار خاصة إذا لم تكن المنتجات النهائية خاضعة لقيود سعرية. إضافة إلى ذلك، يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من بين أهم العناصر المتبعة في ارتفاع التكاليف بحيث يمثل نسبة معتبرة من رقم أعمال معظم المؤسسات العمومية. فقد تصل هذه النسبة في بعض الأحيان إلى 90% من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة. أضف إلى ذلك الزيادات

<sup>(1)</sup> A. BOUZIDI (1999): « Les années 90 de l'économie Algérienne », ENAG Editions. P 27.

التي حدثت في تكاليف المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة و هي مواد تعتمد أغلبيتها على الاستيراد الذي يتتأثر بالتبذيبات السائدة في السوق الدولية و تغير سعر صرف العملة الوطنية.

و يمكن تفسير الفائض في الطلب بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بالنسبة للنشاطات الرسمية و غير الرسمية و وجود عدد مهم من الدخول الأجرية و غير الأجرية نتيجة عدد الدخول التي تعيش تحت نفس السقف، إضافة إلى تلك الأرباح المهمة و المحققة من المضاربة في الريع من طرف القطاع الاقتصادي الخاص، الشيء الذي زاد من الطلب لغرض الاستهلاك. دون أن ننسى الدور الكبير الذي تلعبه ندرة العقار و خاصة السكن في زيادة الطلب.

يتضح من خلال النموذجين السابقين أن تفسير ظاهرة التضخم في الجزائر عبر المتغيرات النقدية فقط غير كاف بحيث أنه في الاقتصاد الجزائري تتدخل عوامل حقيقة أخرى. فكما هو معروف تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على إيرادات المحروقات و وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني يكون مرتبًا بأسعار البترول مما يؤثر على مستوى أسعار السلع الأخرى. فكما سبق الذكر فإن الدول المصدرة للبترول تتميز بخصائص عدة تؤدي إلى حدوث الضغوط التضخمية فيها بحيث أنه في معظم هذه الدول تمثل المحروقات نسبة كبيرة من صادراتها. و بما أن المحروقات تتسم بانخفاض في مرونة العرض و مرونة الطلب في المدى القصير، فإن ذلك يجعلها عرضة لتقلبات عنيفة في الأسعار نتيجة تغيرات ظروف العرض و الطلب<sup>(1)</sup>.

تؤدي التقلبات في أسعار النفط في الدول المصدرة إلى تعريض الاقتصاد إلى موجات من عدم الاستقرار النقدي، و بعبارة أخرى فإن هذه الدول تكون ذات حساسية عالية للتضخم بسبب اعتماد اقتصادها على حصيلة الصادرات فهي تتعرض للتضخم في حالة زيادة أسعار المحروقات كما قد تتعرض لإضافات من الضغوط التضخمية في حالة انخفاض أسعار هذه المنتجات أيضا.

إذا ارتفعت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حصيلة البلد المصدر من النقد الأجنبي و وبالتالي زيادة دخول المؤسسات المشغلة في إنتاج و تصدير المحروقات، مما يترتب عليه حركة توسعية في الاقتصاد الوطني و تتجه الأسعار نحو الارتفاع. ذلك لأنه في معظم هذه الدول لا يقوم الأفراد بالادخار. ومن الضروري أن نشير هنا أن التضخم الذي يظهر عقب التحسن في أسعار الصادرات يرجع إلى عدة أسباب أهمها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ذلك أن الزيادة التي

<sup>(1)</sup> د. نبيل الروبي (2002): "نظريّة التضخم"، مؤسسة الثقافة الاجتماعية. ص 100.

تحدث في جانب الطلب على المنتجات المحلية لن تتحقق في إحداث زيادة مناظرة في جانب عرض هذه المنتجات، نظراً لمحدودية الطاقات الإنتاجية من ناحية و صعوبة زيتها في الأجل القصير من ناحية أخرى، و يؤدي هذا وبالتالي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع.

أما إذا انخفضت أسعار صادرات المحروقات، فإن ذلك يضيف إلى الضغوط التضخمية في الداخل ضغوطاً أخرى و يجعل هذه الاقتصاديات في موقف حرج. و فضلاً عن ذلك، فإن انخفاض أسعار الصادرات قد ينجم عنه عدة صعوبات تؤدي إلى تعزيز الضغوط التضخمية أهمها جمود الأجور حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها، كما قد يتربّط على تدهور أسعار الصادرات عجز في الميزانية و ذلك لنقص حصيلة الضرائب المفروضة على قطاع الصادرات و نقص حصيلة الضريبة على دخول المصدرين للمحروقات، و هكذا يكون حجم النفقات الجارية أكبر من الإيرادات الجارية مما يجبر الحكومة على اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي أو الافتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في ميزانياتها، و هذا بالطبع يؤدي إلى ارتفاع حدة الضغط التضخمي.

من جهة أخرى، فإنه عندما تتعرض أسعار الصادرات إلى التدهور، يكون من شأن ذلك أن يعرض الدولة إلى عجز في حصيلتها مما يتربّط عليه عدم إمكانها مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات، ذلك أنه إذا لم يكن لدى الدولة احتياطي متراكם من الذهب أو العملات الأجنبية فإنها قد تلجم إلى وضع قيود على الاستيراد، الأمر الذي يؤدي إلى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، أو بمعنى آخر يؤدي إلى توجيه هذه القوة الشرائية إلى الأسواق المحلية مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع. كما قد تلجم الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية للوصول إلى تخفيض أسعار السلع الوطنية المصدرة فيزيداد الطلب عليها و تتعش حركة الصادرات مما يزيد حصيلة الدولة من العملة الأجنبية. غير أن ذلك يتوقف على توافر شروط معينة تتعلق بتوازن مروّنات معينة في الاقتصاد.

بإدخال نمو أسعار البنرول  $DLPP$  و إسقاط كل من تكلفة الاحتفاظ بالنقود و الميزانية (نظراً لارتباطها القوي بتغيرات أسعار البنرول)، في تقديرنا تحصلنا على النتائج التالية:

$$DLIPC = 11.56 - 0.20DLPBR + 0.08DLVELO - 0.16DLPP \dots \dots \dots (6,26)$$

(5.98)	(-2.53)	(4.89)	(-2.94)
--------	---------	--------	---------

$$R^2 = 0.68 \quad F = 9.31$$

كما كان متوقعاً و مثمناً تبيّن نتائج التقدير المتحصل عليها فإننا نسجل معنوية معلمة التغيير في أسعار البترول و هذا ما يدل على ارتباط مستوى الأسعار بأسعار المحروقات إذ أن هذه الأخيرة تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار أي أن التحسن في أسعار البترول يؤدي إلى إحداث تقلص في التضخم و هذا ما يتبيّن لنا من خلال المرونة السالبة و المساوية لـ (-0.16).

حازت النقود لسنوات عديدة على المكانة الأساسية في السياسة النقدية و بفضل دورها المهم أجريت الكثير من البحوث التي حاولت اختبار العلاقة بين الكتلة النقدية و التضخم. و كما رأينا أعلاه أشهر هذه الدراسات النظرية الكمّية للنقود. و بتغيير الأوضاع الاقتصادية في العالم، أصبح استهداف المجاميع الاقتصادية و النقدية غير كافٍ و السبب الرئيسي في ذلك هو على الأرجح تزايد عدم الاستقرار في دالة الطلب على النقود. و كرد فعل لذلك، انتقل هدف السلطات النقدية من استهداف عرض النقود إلى محاولة السيطرة على أسعار الفائدة الاسمية في السوق النقدية. نتيجة لذلك، اهتم الاقتصاديون في السنوات الأخيرة بتحليل قواعد السياسة النقدية آخذين بعين الاعتبار دور أسعار الفائدة الاسمية في الحد من الضغوط التضخمية. غير أنه في حالة غياب الوهم النقدي، فإن معدل الفائدة الحقيقي و ليس الاسمي هو الذي يؤثر على القرارات الخاصة بإنفاق الشركات و العائلات. و يمكن للسلطات النقدية أن تغير سعر الفائدة الحقيقي (على الأقل في المدى القصير) ما دامت الأسعار و التوقعات التضخمية لزجة. و وبالتالي، فمن الأهمية البالغة للبنك المركزي ليس فقط مراقبة مستوى معدلات الفائدة الاسمية، و إنما أيضاً مراقبة سلوك المعدلات الحقيقية<sup>(1)</sup>.

بإدخال متغيرة النمو في معدل الفائدة الحقيقي  $DLR_t$  في التقدير يتبيّن لنا العلاقة العكسية بينها وبين التضخم غير أن مرونته ضعيفة جداً و غير معنوية إحصائياً:

$$DLIPC = 11.69 - 0.20DLPIBR + 0.08DLVELO - 0.17DLPP - 0.0001DLR_t \dots\dots (6,27)$$

(5..72)	(-2.44)	(4.71)	(-2.81)	(-0.30)
---------	---------	--------	---------	---------

$$R^2 = 0.68 \quad F = 6.52$$

إن عدم معنوية معلمة معدل الفائدة يؤدي بنا إلى التفكير أن الاقتصاد الوطني يتسم بالوهم النقدي و إلى أن الأعوان الاقتصاديّين و خاصة منهم العائلات يهتمون أساساً بمستوى معدلات الفائدة الاسمية، فلو نقوم بتعويض معدل الفائدة الحقيقي بمعدل الفائدة الاسمي في معادلتنا يتحسن النموذج

<sup>(1)</sup> M.BRZOZA-BRZEZINA (2001) : « The relationship between real interest rate and inflation », National Bank of Poland, September 2001. P 03.

بالرغم من عدم المعنوية الإحصائية لمعلمات سعر الفائدة الاسمي أين نسجل ارتفاع مرونة هذا الأخير لتصل إلى (-0.01) بينما كانت مساوية لـ (-0.0001):

$$DLIPC = 12.84 - 0.21DLPBR + 0.09DLVELO - 0.18DLPP - 0.01DLr \dots\dots (6,28)$$

(5.94)	(-2.65)	(4.93)	(-3.21)	(-1.23)
--------	---------	--------	---------	---------

$$R^2 = 0.71 \quad F = 7.64$$

لقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت على أسعار الفائدة أن معدلات الفائدة الأجنبية لا تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و معدلات الفائدة المحلية فحسب، بل أيضا على مستوى التضخم<sup>(1)</sup>. و ذلك عن طريق العلاقة العكسية بين معدل الفائدة الأجنبي و الأرصدة المحلية نتيجة تأثير الأول على رؤوس الأموال الأجنبية، بحيث أن ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي يؤدي إلى خروجها و بالتالي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية التي بدورها تؤدي إلى وجود آثار تضخمية.

إن حركة رؤوس الأموال في اقتصاد كالجزائر لا تعرف حرية تامة للانتقال، و بالتالي فإن تأثير معدل الفائدة الأجنبي يتم حسب قيمة الفرق الموجود بينه وبين معدل الفائدة المحلي، فكلما ارتفع هذا الفرق كلما حدث ذلك على خروج رؤوس الأموال.

في تقديرنا لمعادلة التضخم عوضنا معدل نمو سعر الفائدة بالفرق بين معدل الفائدة المحلي و سعر الفائدة الأجنبي و الممثل بسعر الفائدة الدائن في دول OCDE و كانت النتائج كالتالي:

$$DLIPC = 9.31 - 0.14DLPBR + 0.06DLVELO - 0.11DLPP + 1.09DL(r - r_f) \dots\dots (6,29)$$

(5.79)	(-2.32)	(4.58)	(-2.47)	(3.30)
--------	---------	--------	---------	--------

$$R^2 = 0.83 \quad F = 15.04$$

تبين نتائج التقدير، العلاقة الموجبة بين فروقات أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية و معدل التضخم المحلي. فحسب نظرية تكافؤ القوى الشرائية، تكون كل من فروقات أسعار الفائدة و معدل

<sup>(1)</sup> - E. AYSEGUL (2004): « The impact of foreign interest rate on the macroeconomic performance of Turkey », Munich Personal RePEc Archive. P 07.

- R. GOLINELLI and R. ROVELLI (2004): « Monetary policy transmission, interest rate rules and inflation targeting in three transition countries », University of Bologna, Italy. P 13.

التدحرج في العملة بين دولتين تقريباً متساوietين، وبالتالي فإن ارتفاع الفروقات في أسعار الفائدة ستؤدي بالضرورة إلى تدحرج قيمة العملة المحلية وبالتالي إلى الزيادة في التضخم<sup>(1)</sup>.

إن العلاقة القوية بين فروقات معدل الفائدة و مستوى التضخم و المعبر عنها بقيمة المرونة المساوية لـ (1.09) ترجع حسب ظننا إلى كون أن حصة كبيرة من التضخم المحلي راجع إلى التضخم المستورد الذي ينتقل إلى الاقتصاد الوطني عبر قناتين أساسيتين ألا و هما معدل الفائدة و سعر الصرف و ذلك نتيجة القروض و المديونية الخارجية بالإضافة إلى طبيعة التجارة الخارجية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري.

## 2- المحددات الخارجية:

من الصعب أن نفصل آثار التضخم المستورد عن آثار التضخم المحلي. فكلاهما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، و كلاهما ينتج - حسب الظروف - الآثار المعروفة للتضخم. و مهما يكن من أمر فإن أغلب الظن، هو أن ظاهرة التضخم عموماً، بالبلاد المصدرة للبتروول، يعود الجزء الأكبر منها إلى تأثير العوامل الخارجية. بمعنى أن قوى التضخم المستورد أقوى من التضخم المحلي<sup>(2)</sup>.

### أولاً: التضخم الناجم عن طبيعة التجارة الخارجية:

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد. بحيث أنه عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

إن انفتاح الاقتصاد في معظم الدول النامية، و من بينها الجزائر، على السوق الخارجية عبر الواردات من السلع و الخدمات التي تتضمن التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع و الخدمات، من شأنه أن يرفع درجة التضخم محلياً و ذلك بمساعدة اختلال ميزان المدفوعات و التذبذبات التي تحدث في سعر الصرف للعملة المحلية بالمقارنة مع قيمة العملات الأجنبية. و يمكن معرفة مدى انفتاح الاقتصاد الوطني عن طريق تحديد أهمية كل من الصادرات و الواردات و ذلك بحساب معامل الانفتاح  $Y/(X+M)$  فكلما ارتفع هذا المعامل كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً نحو العالم الخارجي. و تعتبر

<sup>(1)</sup> د. تومي صالح (2002): مرجع سبق ذكره ص 378.

<sup>(2)</sup> H. MERCILLON (1958): "L'inflation à facteurs externes dominants et son développement", Revue Economique V9 N°3. P464.

الجزائر بلداً مفتوحاً نحو الخارج من حيث حجم سلع قطاع التجارة الخارجية بالنسبة إلى الاقتصاد ككل. وقد كانت درجة افتتاح الاقتصاد الجزائري مرتفعة خلال السبعينات خاصة في 1974 حين فاق معامل الانفتاح نسبة 50% نتيجة ارتفاع سعر البترول و مثلث حصة الصادرات 40% من الناتج الوطني الخام. غالباً ما كان للواردات أكبر تأثير في تحديد ارتفاع معامل الانفتاح وهذا ما يبرهن على الاعتماد الكبير للجزائر على الخارج في تغطية حاجياتها. فقد كانت نسبة الواردات إلى الناتج الوطني الخام في معظم الأحيان أكبر من نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني الخام وهذا ما يدل على العجز المزمن للميزان التجاري الذي عرفته الجزائر في معظم سنوات السبعينات والثمانينات. وبالتالي أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للتاثير بالتطورات الاقتصادية الدولية. بعدها بدأ ينخفض هذا المعامل تدريجياً خاصة في نهاية الثمانينات والتي صادفت الصدمة البترولية في 1986 بحيث وصل معدل الانفتاح في هذه السنة إلى 26%. فكون الجزائر بلد مصدر للبترول أساساً، فإن درجة افتتاح الاقتصاد مرتبطة بتغيرات سعر برميل النفط.

عرفت معدلات نمو معامل الانفتاح بعدها تذبذباً بحيث ارتفعت من نهاية الثمانينات إلى غاية 1991 لترجع و تتخفض سنوي 1992 و 1993 حين وصل معامل الانفتاح إلى حوالي 40% و 37% على الترتيب. وقد كان هذا الانخفاض ناتجاً عن الصعوبات المالية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر على المستويين الداخلي و الخارجي مما أجبر السلطات على اتخاذ إجراءات صارمة فيما يخص مراقبة انساب الواردات السلعية. بالرغم من سلسلة تخفيضات في قيمة العملة المحلية في السنتين 1991 و 1994، فإن أداء الصادرات لم يتحسن على الإطلاق بحيث سُجل نسبه تصدير تتراوح ما بين 20%-25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نفس المستوى الذي عرفته السبعينات<sup>(1)</sup>. بعد إبرام اتفاقية التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي و الذي كانت من بين شروطه تحرير التجارة الخارجية، عادت هذه المعدلات لترتفع مرة ثانية منذ 1994 لتصل سنة 2007 إلى أكثر من 67%.

ترتبط حدة التضخم المستورد من الخارج بمدى التركيب الهيكلي للواردات، إذ أن هذا الأخير يعطي فكرة واضحة على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي و الاستهلاكي للاقتصاد الجزائري. لقد اعتبرت مكونات واردات الجزائر جامدة لعدة سنوات كون أن كل من الاستثمارات و المواد الغذائية تهيمن على أكبر حصة منها. و يمكن تفسير هذا الجمود الكبير عن طريق مراقبة تدفقات الواردات من قبل المؤسسات العمومية في قطاع الصناعات التحويلية، أو عن طريق الارتباط القوي بالنفقات العمومية التي تؤثر على قرارات الاستثمار والإنفاق الاجتماعي. غير أنه، و بعد تحرير التجارة الخارجية الذي

<sup>(1)</sup> FEMISE (2005): Op.cit . P 125.

بدأ منذ منتصف السبعينيات، عرف هيكل الواردات حيوية أكثر ليتحرك بذلك في الاتجاه المطلوب لدعم التحول الاقتصادي. لكن لا تزال المواد الغذائية تعتمد على مصادر أجنبية، و ذلك بالرغم من انخفاض حصتها من إجمالي الواردات نتيجة تحسن تنظيم المزارعين و الظروف المناخية المواتية التي سمحت بإمكانية تلبية الطلب المحلي بجزء من المنتجات المحلية، مما خفض اعتماد الاقتصاد الوطني على الواردات. و يبرز هذا الاتجاه قدرة المنتجين المحليين لتلبية الطلب المحلي في السوق، كما يؤكّد أيضاً على فرص الاستثمار في قطاع التصنيع الزراعي.

فيما يخص التوزيع الجغرافي للواردات، فإن للجزائر علاقة وطيدة مع دول الاتحاد الأوروبي، الدول الأوروبية الأخرى و أمريكا الشمالية فقد فاق تموين الطلب المحلي من طرف هذه الدول في معظم الأحيان 85% من حصة إجمالي الواردات لتتحفظ ابتداء من نهاية السبعينيات لصالح دول آسيا. و تعتبر فرنسا البلد الأكثر تعاملًا مع الجزائر بحيث تعتمد بأكثر من 25% على المنتجات الفرنسية.

$$DLIPC = 10.95 - 0.14DLPIBR + 0.07DLVELO - 0.11DLPP + 0.39DL(r - r_f) - 0.08DBC \dots (6,30)$$

(7.27)	(-2.64)	(5.96)	(-3.09)	(0.99)	(-2.45)
--------	---------	--------	---------	--------	---------

$$R^2 = 0.89 \quad F = 18.30$$

إن لارتفاع أسعار السلع المستوردة تأثير مباشر على التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية، سواء تم بيعها على حالها أو تم تحويلها. خاصة ثلاثة ثلث فئات من السلع الألا و هي الحبوب، الحليب و مشتقاته و السكر و التي يقارب مجموع ترجيحها في مؤشر أسعار الاستهلاك 20% ، متحملة بذلك أثر الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للمواد الفلاحية. وبالتالي، فقد مارس عدم كفاية العرض العالمي ضغوطاً على أسعار المنتجات الغذائية المستوردة و من تم على الأسعار المحلية للسلع غير المدعومة أو غير الخاضعة للمراقبة. فمنذ عام 2000، عرفت أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية الثلاثة التي تستوردها الجزائر (الحبوب، السكر و الحليب و مشتقاته) زيادة متواصلة، وقد تسارع هذا الارتفاع في 2006 و 2007<sup>(1)</sup>. و تؤثر التغيرات في أسعار الواردات على وضعية الميزان الجاري الجزائري و هذا ما يفسر الارتباط الذي توضحه المعادلة (30،6) من خلال معنوية المعلمة و العلاقة السلبية بين رصيد الميزان الجاري و نمو المستوى العام للأسعار فتحسين الأول يعني تفوق قيمة الصادرات على

<sup>(1)</sup> Banque d'Algérie (2008): « Rapport 2007. Evolution économique et monétaire en Algérie ». P 56.

الواردات إما من خلال ارتفاع أسعار البترول أو عن طريق انخفاض أسعار الواردات و هذا ما يؤدي في الحالتين إلى انخفاض مستوى التضخم.

#### ثانياً: المديونية الخارجية:

إذا كان التمييز للوضعية الاقتصادية والسياسية لا يمكن حصره في المديونية، إلا أن هذه الأخيرة تسمح بإيضاح العلاقة بين الإختيارات الاقتصادية والوضعية السياسية وبين الوضعية الداخلية والوضعية الخارجية<sup>(1)</sup>. إن أزمة المديونية في الجزائر هي فريدة من نوعها بحيث أنها تخص بلد يعتمد على اقتصاد الريع بالإضافة إلى أنها أزمة حديثة النشأة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

على أساس أن المديونية هي من أهم قنوات التضخم المستورد، أضفنا في تقديرنا إلى المعادلة (30)، متغير النمو في مستوى الديون الخارجية للجزائر *DLDETEXT* لكن أدى ذلك إلى عدم معنوية كل من معلمة التغير النسبي بين معدل الفائدة الداخلي و معدل الفائدة الخارجي و معلمة النمو في رصيد الميزان الجاري و يمكن إرجاع ذلك إلى العلاقة القوية التي تربط بين المديونية الخارجية و رصيد الميزان الجاري. لكن بعد إسقاط هذا الأخير تحسن النموذج لتحصل على النتائج التالية:

$$DLIPC = 10.32 - 0.15DLPBR + 0.07DLVELO - 0.13DLPP + 0.74DL(r - r_f) + 0.19DLDETEXT \dots (6,31)$$

(7.41)	(-2.93)	(5.97)	(-3.40)	(2.39)	(2.53)
--------	---------	--------	---------	--------	--------

$$R^2 = 0.89$$

$$F = 18.75$$

تبين المعادلة أعلاه الأثر الذي يمارسه الدين الخارجي على التضخم بحيث أن لجوء الجزائر المكثف لطلب القروض الخارجية خلال السبعينيات قد تزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات، ويرجع ذلك إلى وفرة الاقتراض الخارجي و سهولة الحصول عليه، وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط مع إمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل وتسديد أقساط وفوائد الديون في الآجال الطويلة. وقد تزامن هذا الارتفاع مع الخطط التنموية الطموحة التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينيات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك و ما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية. كما اتجهت الجزائر للاقتراض بشدة من الخارج، و استخدام جزء كبير من هذه القروض إما لتمويل الاستهلاك أو الاستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض. و نتيجة لذلك، ارتفع رصيد الدين الخارجي

<sup>(1)</sup> W.R. CLINE and associates (1981): Op.cit. p28.

المتوسط و الطويل الأجل و قد زادت الوضعية تأزما ابتداء من بداية السبعينات<sup>(1)</sup>. و في بداية الألفية الثالثة، أصبحت المديونية قابلة للتحمّل و يصب هذا السياق الجديد في صالح عودة الجزائر إلى الأسواق المالية.

### ثالثا: تغيراته سعر الصرف و تخفيض العملة:

تواجه الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، و من بينها الاقتصاد الجزائري، باختلالات اقتصادية متمثلة في اضطراب في موازين الاقتصاد الكلي. باعتبار أن أسعار الصرف غير الواقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن تؤدي إلى انعكاسات اقتصادية سلبية كهروب العملة الصعبة، انهيار النظم الضريبية و توسيع السوق الموازية.

إذا عانى بلد ما من عجز في الميزان التجاري و كان هذا الاختلال مزمنا، فإنه يجب على السلطات أخذ إجراءات من أجل تخفيض هذا العجز. و من بين هذه الإجراءات، تخفيض قيمة العملة المحلية.

وجدت الجزائر نفسها مثل العديد من الدول النامية، أمام اختلالات اقتصادية و مالية أجبرتها على إعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية، داخلية كانت أم خارجية، و إعطاء وبالتالي للدينار الجزائري قابلية للتحويل عن طريق تخفيضات متتالية بدأت في نهاية الثمانينات و ذلك بهدف:

- تشجيع نشاطات التصدير و تنويعها،
- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، و مواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات عن طريق إعادة التوازن لهذا الأخير و ذلك بزيادة الصادرات و تخفيض الواردات،
- تصحيح مستوى الأسعار بحيث أن ارتفاع هذه الأخيرة من شأنها أن تخفض من القيمة الحقيقية للثروات المتواجدة خارج القطاع البنكي،
- إعطاء تنافسية أكثر للسلع الوطنية و تنويع أسواق الصادرات بهدف تحقيق نمو اقتصادي.

لقد انطلقت بعد عملية التخفيض للعملة الوطنية و إلغاء القيود على الأسعار، الضغوط المكبوتة للسيولة المفرطة، مما أسهم في زيادة متوسط المعدل السنوي للتضخم من حوالي 10% بين 1984-1988 إلى حوالي 26% سنة 1991 لترتفع إلى تقريريا 30% سنة 1995.

<sup>(1)</sup> التشاشيبي و آخرون (1998): مرجع سابق ذكره. ص 117.

و نظراً للارتباط المعروف بين تغيرات سعر الصرف و كل من أسعار البترول و الديون الخارجية فإن تقديرنا للنموذج بإضافة معدل النمو في سعر الصرف الاسمي  $DLTCN$  لم يعطي نتائج مرضية لذا أسقطنا كل من تغيرات أسعار البترول و الديون الخارجية من المعادلة في عملية التقدير فرضاً أن أثراًهما على مستوى التضخم سوف يتم عبر تغيرات سعر الصرف للعملة الوطنية. وبالتالي تحصلنا بعد التقدير على النموذج التالي:

$$DLIPC = 6.26 - 0.26DLPIBR + 0.04DLVELO + 0.63DL(r - r_f) + 0.13DLTCN \dots (6,32)$$

$$(5.25) \quad (-5.13) \quad (4.03) \quad (2.15) \quad (4.36)$$

$$R^2 = 0.90 \quad F = 27.97$$

كما نشاهد في المعادلة أعلاه تحسن النموذج و ذلك من خلال معنوية كل المعلم و كذا الإشارات الموافقة لما كان متوقعاً. و منه نستنتج أنه لتقلبات سعر الصرف آثار على الاقتصاد الوطني من بينها بروز الضغوط التضخمية. بحيث أنه لها انعكاسات مباشرة على أسعار المنتجات المستوردة إضافة إلى الآثار التي تنقل كاهم أسعار البيع و كما حصل في السنوات الفارطة، أدت إلى تفاقم المديونية. فباعتبار أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية يتم تقييمها بالدولار الأمريكي لكن عملية تحصيلها يتم في غالب الأحيان بعملات صعبة أخرى غير الدولار، فإن تغيرات هذا الأخير بالنسبة للعملات الأخرى سوف يكون له أثراً كبيراً على قيمة المديونية الخارجية بالإضافة إلى تشجيع عملية التضخم المستورد.

### 3- تطبيق معدل الفائدة:

يعتبر تحديد معدل الفائدة من أدوات السياسة النقدية و الذي يستخدم لأغراض داخلية و خارجية. كما أن السلطات لا يمكنها أن تتجاهل مستوى معدلات الفائدة لأن هذا الأخير يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد و المشروعات. فيما يخص المشروعات، فإن المستثمرين يقومون بمقارنة خياراتهم الاستثمارية و تكلفة رؤوس الأموال الضرورية لتحقيقها. فكلما كانت تكلفة رؤوس الأموال مرتفعة كلما كان المشروع أقل إقداماً على الاستثمار. أما فيما يخص الأفراد فإن علاقتهم بتغيرات معدل الفائدة مرتبطة بالادخار و الاستدامة و قد توسيع هذه الظاهرة أكثر في السنوات الأخيرة. و خلاصة القول، هو أن كل من المستثمرين و الأفراد هم شديدي الحساسية إلى تكلفة

فروضهم وإلى التعويض الذين يتلقوه عن توظيفاتهم أو مدخلاتهم لذا يستوجب على السلطات المعنية أن تولي اهتماماً خاصاً لنقلبات معدلات الفائدة.

و توجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاد والتي تحدد حسب أهدافها و طبيعتها و من أبرز تلك المعدلات ذكر:

- **المعدلات الرئيسية (سعر إعادة الخصم)**: عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصم لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصيرة الأجل. و تقضي العملية بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم. أي هو المعدل الذي على أساسه يقرض البنك المركزي مؤسسات الإقراض وبالتالي تحدد على ضوءه معدلات الفائدة بين البنوك.

- **معدلات السوق النقدي**: هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق الخزينة...).

- **معدلات السوق المالي أو معدلات طويلة الأجل**: هي المعدلات التي على أساسها تصدر السندات أو تلك التي تنشأ عن أسعار السندات في البورصة و تحدد معدلات التمويل في الأجل الطويل.

- **المعدلات المدينة**: هي المعدلات المطبقة على القروض الموزعة من قبل الوسطاء الماليين.

كما يمكن تصنيف معدلات الفائدة تبعاً لما يلي:

- **المعدلات الثابتة**: يبقى المعدل المعلن عنه ثابتاً خلال فترة التوظيف أو القرض.

- **المعدلات القابلة للنظر فيها**: تتغير المعدلات تبعاً لمؤشرات مرئية يمكن أن تكون المعدلات الرئيسية أو معدلات السوق المالي، لكن عقد القرض أو التوظيف هو الذي يشير إلى تاريخ إعادة النظر بالمعدل المطبق.

- **المعدلات المتغيرة**: تتغير المعدلات باستمرار تبعاً لأرقام قياسية مرئية، و مبلغ الفوائد المدفوعة أو المقبوضة لا يُعرف حقيقة إلا عند استحقاق القرض أو التوظيف.

على غرار عدد من البلدان النامية التي اختارت تحرير النظام المالي، فإن مسألة استجابة أسعار الفائدة إلى التأثيرات الخارجية و السياسات الوطنية هي واحدة من المشاكل التي كان على السلطات الوطنية مواجهتها. فمعظم الدراسات الخاصة بأسعار الفائدة اهتمت بالحالات القصوى: إما اقتصاد مفتوح تماماً، و تتأثر فيه أسعار الفائدة أساساً بالعوامل الخارجية، أو اقتصاد مغلق تماماً، أي تحدد أسعار الفائدة فقط عن طريق العوامل النقدية المحلية. غير أن الدول النامية تقع عموماً بين هذين

النقصين، مما يجعل تطبيق هذه النماذج لتحديد معدلات الفائدة غير ملائم. لذلك أصبح من الواجب عليها أن تجمع بين نماذج الاقتصاد المغلق و نماذج الاقتصاد المفتوح، و بالتالي تصبح قادرة على استيعاب تأثيرات أسعار الفائدة الأجنبية، التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف و التطورات النقدية على أسعار الفائدة المحلية.

### 3-1- المؤشرات الداخلية على معدلاته الفائدة:

من المتفق عليه أن تحديد معدلات الفائدة هو غير منفصل عن نمو الكتلة النقدية، فالعلاقة التي تربط معدل الفائدة في الأجل القصير و كمية النقود غير بسيطة و لا مستقرة كون أن الطلب على القروض و على النقود يخضعان لآثار أخرى لا ترتبط فقط بمعدل الفائدة. غير أن العلاقة بين النمو في عرض النقود و معدل الفائدة الاسمي هو قضية محل نقاش ساخن في الأدب الاقتصادي. فبينما ينص النموذج الهيكلي للاقتصاد الكلي عند كينز أن الزيادة في مخزون النقود تدفع في المدى القصير إلى انخفاض معدل الفائدة، فإن ميلتون فريدمان يرى أن معدلات الفائدة يمكن أن ترتفع استجابة لزيادة في النمو النقدي حيث أن ارتفاع الكتلة النقدية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع توقعات التضخم، و بالتالي إلى ارتفاع أسعار الفائدة. غير أن منهج تفضيل السيولة لدالة الطلب على النقود يشير إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة مرتبطة ليس فقط بالتغييرات في مخزون النقود، و إنما أيضاً بالتغييرات في الدخل الحقيقي مستويات الأسعار و التضخم<sup>(1)</sup>.

انطلاقاً من معادلة فيشر يمكننا تحديد معدل الفائدة الاسمي كالتالي:

$$r_t = r_{rt} + \pi_t^e \dots\dots\dots(6.33)$$

مع العلم أن  $\pi_t^e$  هو معدل التضخم المتوقع.

و يمكن استخراج معدل الفائدة الحقيقي من المعادلة (34،6) :

$$r_{rt} = \rho - \lambda EM_t + \omega_t \dots\dots\dots(6.34)$$

حيث أن  $\rho$  هو ثابت و يمثل معدل الفائدة التوازنـي في المدى الطويل،  $EM_t$  هو فائض عرض النقود و  $\omega$  هو الخطأ العشوائي. و بنعوـيض المعادلة (34،6) في المعادلة (33،6) نتحصل على:

<sup>(1)</sup> F. MISHKIN (1981) : « Monetary policy and short-term interest rate: an efficient markets-rational expectation approach» National Bureau of Economic Research Working Paper N° 693. P 66.

<sup>(2)</sup> S.EDWARDS and M.S. KHAN (1985): « Interest rate determination in developing countries: A conceptual framework», National Bureau of Economic Research Working Paper N° 1531. P 05.

$$r_t = \rho - \lambda EM_t + \pi_t^e + \omega_t \dots \dots \dots (6.35)$$

و نعرف فائض عرض النقود كالفرق بين عرض النقود و الطلب على النقود :

$$EM_t = LM_t - LM_t^d \dots \dots \dots (6.36)$$

علماً أن  $LM_t$  هو مخزون النقود الحالي و  $LM_t^d$  هو مخزون النقود التوازنى المرغوب أي بتعبير آخر الطلب على الأرصدة الحقيقية و الذي هو عبارة عن دالة لتكلفة الفرص البديلة أي معدل التضخم المتوقع و سعر الفائدة، بالإضافة إلى مستوى الدخل الحقيقي. و يمكن التعبير عليه من خلال المعادلة التالية:

$$LM_t^d = \gamma_0 + \gamma_1 LY_t - \gamma_2 (\rho + \pi_t^e) - \gamma_3 \pi_t^e \dots \dots \dots (6.37)$$

إذا كان مخزون النقود الاسمي متغيرة خارجية، فإن المعادلات (33،6)، (34،6)، (35،6) و (36،6) و (37،6) تصف آلية لتعديل الأسعار المحلية، حيث أنها تعبر عن عملية يتم بموجبها عودة معدل الفائدة إلى مستوى التوازنى. و وبالتالي فإنه يمكننا استخراج من المعادلات أعلاه دالة معدل الفائدة الاسمي و المعبر عنها بالمعادلة (38،6):

$$r_t = \alpha_0 + \alpha_1 LY_t + \alpha_2 LM_t + \alpha_3 \pi_t^e + \omega_t \dots \dots \dots (6.38)$$

من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل الحقيقي و معدل الفائدة الاسمي و علاقة سلبية بين هذا الأخير ومستوى مخزون النقود، بينما إشارة المعلمة  $\alpha_3$  يمكن أن تأخذ إشارة موجبة أو سالبة و ذلك حسب تأثر مستوى التضخم على الطلب على النقود.

أدى تطبيق النموذج أعلاه على البيانات الخاصة بالاقتصاد الوطني إلى الحصول على النتائج التالية:

$$r = 15.17 + 5.47 LPIBR - 13.91 LM2R + 0.98 \pi^e \dots \dots \dots (6.39)$$

(3.33)	(1.43)	(-4.15)	(2.27)
--------	--------	---------	--------

$$R^2 = 0.94 \quad F = 68.70$$

رغم عدم معنوية معلمة مستوى الدخل الحقيقي فإن النموذج مقبول و يعبر على أثر المتغيرات الداخلية لل الاقتصاد الوطني على مستوى معدل الفائدة و ذلك من خلال توافق إشارات المعالم مع النظرية

الاقتصادية. كما نسجل العلاقة القوية التي تربط بين كل من مستوى الأرصدة الحقيقة و معدل الفائدة الاسمي من خلال المرونة المرتفعة و المساوية لـ (13.91)، حيث أن بنك الجزائر هو كما هو معروف- يستعمل معدل الفائدة كأداة أساسية للتحكم في الكثافة النقدية المتداولة فكلما ارتفعت هذه الأخيرة من المنطق أن تتحفظ معدلات الفائدة من أجل تشجيع الطلب على النقود. نسجل أيضاً العلاقة الإيجابية التي تربط مستوى التضخم المتوقع  $\pi^e$ <sup>(1)</sup> و سعر الفائدة الاسمي، حيث أنه من المحتمل كثيراً أن يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى ارتفاع الطلب على النقود، و من أجل تسوية السوق النقدية يضطر البنك المركزي إلى الرفع من معدلات الفائدة.

### 3-2- تدخل العوامل الخارجية في تعديل معدل الفائدة الاسمي:

إن النموذج المقدر في المعادلة (39,6) لا يوضح إلا تأثير العوامل الداخلية على مستوى معدل الفائدة و لا يأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الخارجية، غير أنه، و كما هو معروف، معظم الاقتصاديات تتأثر بالتغييرات في المحيط الخارجي و ذلك عبر قناتين أساسيتين ألا و هما سعر الصرف و معدلات الفائدة<sup>(2)</sup>.

إذا كان الاقتصاد مفتوحاً تماماً على بقية العالم، و ليس هناك أي حواجز أمام تدفقات رؤوس الأموال، فإنه من المنتظر أن تكون معدلات الفائدة المحلية و الأجنبية مرتبطة ارتباطاً قوياً حسب المعادلة التالية:

$$r_t = r_{ft} + e_t^* \dots \dots \dots (6,40)$$

حيث أن  $e_t^*$  يمثل التغير المتوقع لسعر الصرف الاسمي للعملة المحلية. و بوضع  $\theta$  كمعامل التعديل فإن السوق المالية سوف تعدل حسب المعادلة (41,6):

$$\Delta r_t = \theta(r_{ft} + e_t^*) - (1+\theta)r_{t-1} \dots \dots \dots (6,41)$$

فكلما اقتربت  $\theta$  من الواحد كلما كان تعديل السوق المالية سريعاً.

<sup>(1)</sup> لقد تم حساب معدل التضخم المتوقع عن طريق القيام بانحدار القيم الحالية بالنسبة إلى القيم السابقة تم تعويض معالم التقدير من أجل التنبؤ بالقيم المستقبلية.

<sup>(2)</sup> J. FRENKEL and others (2000) : « Global transmission of interest rate : Monetary independence and currency regime», The World Bank, Policy Research Working Paper N° 2424. P 01-06.

أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يفرض قيودا على حركة رؤوس الأموال، مثلا هو الحال في معظم الدول النامية، فإنه ممكن أن نفترض أنه، على الأقل في المدى القصير، تتدخل كل من العوامل الداخلية و العوامل الخارجية في التأثير على سلوك معدلات الفائدة المحلية. و هناك طريقة بسيطة لبناء نموذج لمثل هذا الاقتصاد و تتمثل في الجمع بين عناصر الاقتصاد المغلق و عناصر الاقتصاد المفتوح، حيث أننا نفترض أنه يمكن تحديد معادلة أسعار الفائدة الاسمية كمتوسط مرجح أو علاقة خطية بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية. فإذا كانت  $\Psi$  تمثل وزن القطاع الخارجي في تحديد معدل الفائدة و  $(1-\Psi)$  وزن القطاع الداخلي في تحديد معدل الفائدة، فإنه يمكن كتابة معادلة سعر الفائدة الاسمي على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

$$r_t = \Psi(r_{ft} + e_t^*) + (1 - \Psi)(r_{rt} + \pi_t^e) \dots \dots \dots (6,42)$$

يمكنا اعتبار المعلمة  $\Psi$  كمعامل يقيس درجة الانفتاح المالي للبلد فإذا كانت  $\Psi$  مساوية الواحد فهذا يعني أن الاقتصاد مفتوح تماما و بالتالي تصبح المعادلة (6,42) مساوية للمعادلة (6,40)، أما إذا كانت  $\Psi$  مساوية للصفر فإننا نصبح في اقتصاد مغلق تماما و بالتالي المعادلة (6,42) سوف تساوي المعادلة (6,33). في حالة ما إذا كانت  $\Psi$  محصورة بين الصفر و الواحد فإن درجة انفتاح الاقتصاد سوف تعتمد على قيمة المعلمة. و باستعمال المعادلات (6,33)، (6,34)، (6,35)، (6,36)، (6,37) و (6,41) و التعويض في المعادلة (6,42)، يمكننا استخراج نموذج تحديد معدل الفائدة الاسمي في اقتصاد مفتوح تحت رقابة حركة رؤوس الأموال:

$$r_t = \mu_0 + \mu_1 LY_t + \mu_2 LM_t + \mu_3 \pi_t^e + \mu_4 (r_{ft} + e_t^*) + \mu_5 r_{t-1} + \varpi_t \dots \dots \dots (6,43)$$

و بتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الوطني، تحصلنا على النموذج القياسي المقدر لمعدل الفائدة الاسمي في الجزائر التالي:

$$r = 26.18 + 4.51 LPIBR - 18.77 LM2R + 0.50 \pi^e - 0.10 (r_f + TCN^*) - 0.10 r(-1) \dots \dots \dots (6,44)$$

(3.74)	(2.35)	(-5.38)	(1.69)
--------	--------	---------	--------

(-2.31)	(2.31)	(-0.66)	(1.69)
---------	--------	---------	--------

$$R^2 = 0.98 \quad F = 163.84$$

<sup>(1)</sup> S.EDWARDS and M.S. KHAN (1985): Op-cit P 13.

و قد تم حساب سعر صرف الدينار الجزائري المتوقع  $TCN^*$  عن طريق التنبؤ بمعدل نمو سعر الصرف للفترة المقبلة بدلالة الفترات السابقة (استعمل التأثير لثلاثة سنوات).

إن النتائج المتحصل عليها من خلال المعادلة أعلاه مرضية. حيث أن إشارة كل المعالم تتوافق مع النظرية الاقتصادية، و هذا ما يؤكد لنا على أن معدل الفائدة الاسمي في الجزائر يتأثر بكل من العوامل الداخلية و الخارجية. فمن الناحية الداخلية، نسجل المروّنات المرتفعة لمستوى الدخل و خاصة الأرصدة الحقيقية و منه نتأكد من الفرضية القائلة بأن مستوى الكتلة النقدية يمارس أثراً قوياً على معدل الفائدة الاسمي، فكما ذكرناه سابقاً يعتبر هذا الأخير من أهم أدوات السياسة النقدية. أما من ناحية الآثار الخارجية فيمكننا ملاحظة ذلك عبر معنوية المعلمة الخاصة بـ  $(r_f + TCN^*)$  دليلاً على مكانة السوق المالية و العالم الخارجي في تحديد معدل الفائدة الاسمي. و يمكننا التأكد من ذلك من خلال تقدير المعامل  $\Psi$  في المعادلة (42,6) و الذي يعادل تقريراً (0.75) مثلاً تبيّنه المعادلة (45,6) أدناه دلالة على افتتاح السوق المالية الوطنية على الخارج:

$$r = 0.75(r_f + TCN^*) + 0.19(r_r + \pi^e) \dots \dots \dots (6,45)$$

(3.70)                          1.01  
 $R^2 = 0.49$                            $F = 6.34$

فقد تيزت السنوات الأخيرة بتوسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها القروض ما بين المؤسسات التابعة. كما أنها نسجت ارتفاعاً كبيراً للاستثمارات خارج قطاع المحروقات. فبصدور قانون النقد و القرض سنة 1990، أعطيت الحرية لخروج و دخول الاستثمارات من و إلى الجزائر لكن تحت بعض الشروط المحددة من قبل مجلس النقد و القرض.

كما يمكننا معرفة درجة مرونة السوق المالية من خلال تقدير المعامل  $\theta$  من المعادلة

: (41,6)

$$r_t = 0.15(r_f + TCN^*) + 0.91r(-1) \dots \dots \dots (6,46)$$

(1.38)                          (5.75)  
 $R^2 = 0.65$                            $F = 5.75$

من النتائج المتحصل عليها نستنتج ضعف قيمة  $\theta$  (0.15) و عدم معنوتها و هذا ما يتوافق مع القيمة غير المعنوية للمعلمة  $r(-1)$  في المعادلة (44,6)، وبالتالي يمكننا القول أن تعديل معدلات الفائدة في الجزائر بطيء، أي أن تغير أسعار الفائدة بعد تغير إحدى العوامل المؤثرة يتطلب وقتاً معيناً.

المبحث الثاني:تحليل الشهري للعلاقة بين سعر الصرف، التضخم و معدل الفائدة

إن النمذجة القياسية لكل من التضخم، سعر الصرف و معدل الفائدة سمحت لنا بتحليل العلاقة بين العناصر الثلاثة، غير أن قصر العينة لا يمكننا إجراء دراسة و تحليل دقيقين لهذه العلاقة باستعمال كل الوسائل الإحصائية و القياسية، لذا ارتأينا أنه من الأحسن استعمال بيانات شهرية. لكن المشكل المطروح هنا هو عدم توفر البيانات الإحصائية الشهرية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المستعملة كمستوى الناتج الداخلي الخام، عناصر الميزانية العامة، الميزان التجاري و غيرها من المتغيرات. وبالتالي، فإنه يستحيل تطبيق النماذج القياسية المتوصلا إليها عند تقدير المتغيرات باستعمال البيانات السنوية.

إن صعوبة النمذجة في هذه الحالة تدفعنا إلى الالتجاء باختبارات السببية بين المتغيرات. لذا سوف نقوم بتحليل أثر كل متغير على الأخرى في الزمن.

1- مفهوم أثر السببية لغرانجر GRANGER

يهتم اختبار غرانجر بدراسة علاقة السببية بين مختلف متغيرات النظام و التي تساعده على توفير معلومات أدق لتحليل و فهم الظواهر الاقتصادية و مختلف العلاقات التي تربطها و وبالتالي تمكن السلطات المعنية من اتخاذ القرارات المناسبة.

يشكل مفهوم السببية الذي عرضه وينر و غرانجر المفهوم الأساسي لدراسة ديناميكية العلاقات بين السلسل الزمنية. و يقترح غرانجر مفهوم السببية على أساس أن المتغيرة  $Y_{2t}$  تتسبب في المتغيرة  $Y_{1t}$  عندما تتحسن القدرة التنبؤية لهذه الأخيرة لما يتم تضمين المعلومات النسبية لـ  $Y_{2t}$  في عملية التحليل. أي بتعبير آخر  $Y_{2t}$  تسبب  $Y_{1t}$  إذا كانت المعلومات السابقة لـ  $Y_{2t}$  تساعده في التنبؤ بالقيم المستقبلية لـ  $Y_{1t}$  و بصفة أدق نقول أن  $Y_{2t}$  تسبب  $Y_{1t}$  إذا كان تباين الخطأ للتنبؤ بقيم  $Y_{1t}$  المتحصل عليها باستعمال القيم السابقة لـ  $Y_{2t}$  أصغر من تباين الخطأ للتنبؤ بقيم  $Y_{1t}$  المتحصل عليها دون استعمال القيم السابقة لـ  $Y_{2t}$ .<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> J.M.DUFOUR and A. TAAMOUTI (2009): « Short and long run causality measures: Theory and inference», Journal of Econometrics (06/2009). P02.

ليكن النموذج القياسي التالي:

$$\left. \begin{aligned} Y_{1t} &= \alpha_0^1 + \alpha_{11}^1 Y_{1t-1} + \beta_{11}^1 Y_{2t-1} + \alpha_{21}^1 Y_{1t-2} + \beta_{21}^1 Y_{2t-2} + \dots + \alpha_{P2}^1 Y_{1t-P} + \beta_{p1}^1 Y_{2t-P} + \varepsilon_{1t} \\ Y_{2t} &= \alpha_0^2 + \alpha_{12}^2 Y_{1t-1} + \beta_{12}^2 Y_{2t-1} + \alpha_{22}^2 Y_{1t-2} + \beta_{22}^2 Y_{2t-2} + \dots + \alpha_{P2}^2 Y_{1t-P} + \beta_{p1}^2 Y_{2t-P} + \varepsilon_{2t} \end{aligned} \right\} \dots(6,47)$$

تعتبر مجموعة المتغيرات  $(Y_{2t-1} \dots Y_{2t-P})$  خارجية بالنسبة للمجموعة  $(Y_{1t-1} \dots Y_{2t-P})$  إذا كان إضافة المتغيرات  $Y_{2t}$  لم تحسن عملية تحديد المتغيرات  $Y_{1t}$ . و يتمثل اختبار غرانيجر فيما يلي:

$$\left. \begin{aligned} H_0: \quad \beta_{11}^1 = \beta_{21}^1 = \dots = \beta_{p1}^1 = 0 \\ H_1: \exists \quad \beta_{ii}^1 \neq 0 \quad \forall i = 1, \dots, P \end{aligned} \right\} \leftarrow Y_{1t} \text{ يتسبب في } Y_{2t} -$$

$$\left. \begin{aligned} H_0: \quad \alpha_{12}^1 = \alpha_{22}^1 = \dots = \alpha_{p2}^1 = 0 \\ H_1: \exists \quad \alpha_{ii}^2 \neq 0 \quad \forall i = 1, \dots, P \end{aligned} \right\} \leftarrow Y_{2t} \text{ يتسبب في } Y_{1t} -$$

و يمكن اختبار إحدى الفرضيات باستعمال اختبار فيشر. و في حالة ما رفضت الفرضية  $H_0$  في كلتا الحالتين، فإننا نقول أنه هناك علاقة سببية متبادلة، أي أن كل مجموعة من المتغيرات تؤثر على الأخرى.

## 2- اختبار السببية للمتغيرات في الجزائر:

سوف نقوم بتطبيق اختبار السببية لغرانجر على كل من سعر الصرف، التضخم و معدل الفائدة في الجزائر باستعمال المعطيات الإحصائية الشهرية للفترة الممتدة ما بين جانفي 1990 و ديسمبر 2008 باستعمال مختلف التأخيرات و صلت إلى 48 شهر أي أنها سوف نقوم بدراسة أثر تغيير متغيرة على أخرى خلال فترة تمتد إلى أربعة سنوات. و يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول (٦،١): علاقة السببية بين المتغيرات

TC→INT	INT→TC	INF→INT	INT→INF	INF→TC	TC→INF	الأشهر
X	X	-	X	-	-	1
X	-	-	-	X	-	2
X	-	-	-	-	-	3
X	-	-	-	-	-	4
X	-	-	-	-	-	5
X	-	-	-	-	-	6
X	-	-	-	-	-	7
X	-	-	-	-	-	8
X	-	-	-	-	-	9
X	-	-	-	-	-	10
X	-	-	-	-	-	11
X	-	-	-	-	-	12
X	-	-	-	-	-	13
X	-	-	-	-	-	14
X	-	-	-	-	-	15
X	-	-	X	-	-	16
X	-	-	X	X	-	17
X	-	-	X	X	-	18
X	-	-	X	X	-	19
X	-	-	X	-	X	20
X	-	-	X	-	X	21
X	-	-	-	-	X	22
-	-	-	X	X	X	23
-	-	-	-	X	X	24

تابع للجدول (1·٦):

TC→INT	INT→TC	INF→INT	INT→INF	INF→TC	TC→INF	الأشهر
-	-	-	X	X	X	25
-	-	-	X	X	X	26
-	-	-	X	X	X	27
-	-	-	-	X	X	28
-	X	-	-	X	X	29
-	X	-	-	X	X	30
-	X	-	X	X	X	31
-	X	-	X	X	X	32
X	X	-	X	X	X	33
X	X	-	X	X	X	34
X	X	-	-	X	X	35
X	X	-	-	X	X	36
X	X	-	-	X	X	37
X	X	-	-	X	X	38
X	X	-	-	X	X	39
X	X	-	-	X	-	40
X	X	-	-	X	-	41
X	X	-	-	X	-	42
X	-	-	-	X	-	43
X	-	-	-	X	-	44
X	-	-	-	X	-	45
X	-	-	-	X	-	46
X	-	-	-	X	-	47
X	-	-	-	X	-	48

## 2-1- تأثير سعر الصرف و معدل الفائدة على التضخم:

يظهر من خلال الجدول تأثير كل من سعر الصرف الاسمي للدينار و معدل الفائدة الاسمي ما بين البنوك على التضخم لكن لفترات متفاوتة، حيث نشاهد أن التغيير في سعر الصرف لا يؤثر على مستوى الأسعار خلال الأشهر الأولى. إذ أنها نسجل أن التأثير يبدأ بعد عشرين شهر من تغييره، أي ما يعادل تقريباً سنة و نصف. و يرجع ذلك حسب ظننا إلى كون أن التغيير في سعر العملة الوطنية لا يؤثر مباشرة على المستوى العام للأسعار و بالتالي على معدلات التضخم، و إنما يمر عبر حجم الكتلة النقدية. فبانخفاض قيمة الدينار الجزائري مثلاً، ترتفع الكتلة النقدية المتداولة مؤدية بذلك إلى ظهور ضغوط تصميمية بعد فترة إطاء معتبرة ناجمة عن كون أن انخفاض قيمة العملة ينتقل إلى الدائرة النقدية عبر ارتفاع قيمة الواردات و تكاليف الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود و من تم ارتفاع عرض النقود و ذلك حسب الميكانيزم التالي<sup>(1)</sup>:

### - أثر التخفيض على الطلب الكلي:

تؤثر عملية انخفاض العملة على مكونات الطلب الكلي لكن بنسب متفاوتة. بحيث أنه يمكننا الافتراض أن الطلب الكلي على المواد الأولية المصدرة لن يتأثر كثيراً بما أنه في معظم الحالات يمكن تجاهل مكونات الطلب المحلي على هذه الفئة من المواد. من جهة أخرى، فإن الطلب على السلع الوسيطية و الاستهلاكية مرتبط بأسعارها المحلية النسبية و كذا مرونتها الإحلالية. و يمكن أن يكون لانخفاض العملة أثراً على طلب السلع المنتجة محلياً و ذلك عن طريق تأثر مستوى الدخل الحقيقي، بحيث يمكنها أن تعيد توزيع الدخل من فئة الأفراد ذات الميل الحدي للإدخار المنخفض لصالح فئة الأفراد ذات الميل الحدي للإدخار المرتفع و هذا ما يتسبب في انخفاض الطلب الكلي. و هناك قناة أخرى يتأثر بها الطلب الكلي من جراء عملية التخفيض ألا و هي قناة مخزون الأصول الأجنبية. و هكذا، فإنه بالنسبة للمؤسسات في بداية الأمر يكون لانخفاض العملة الوطنية أثر سلبي، حيث يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمؤسسات نتيجة ارتفاع سعر المواد الوسيطية المستوردة، لكن في مرحلة ثانية ستترفع القدرة الشرائية للمؤسسات عن طريق الفعالية الاقتصادية في زيادة الإنتاج، و بالتالي الزيادة في التصدير. أما بالنسبة للأفراد، فإن الآثار تكون سلبية و تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعائلات و بالتالي النقص في الطلب الكلي.

<sup>(1)</sup> B. BOCCAR and F.NSEGIYUMVA (1995): «Short-term supply response to a devaluation», Policy Research Working Paper, The Word Bank. N° 1429. P 3.

### - تأثير التخفيض على العرض الكلي:

بالإضافة إلى التأثير الذي يمارسه انخفاض العملة على الطلب الكلي، فإنه هناك قنوات أخرى يؤثر من خلالها على العرض الكلي و من بينها الأثر الذي يمارسه من خلال ارتفاع أسعار السلع الوسيطية و الذي يمثل أهم ميكانيزم الذي يتم عبره أثر انكماشي من جراء انخفاض قيمة العملة، و ذلك لأن هذه السلع سوف ترتفع أسعارها بالعملة المحلية و بالتالي ترتفع التكلفة الحدية للإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يمثل العمل أهم حصة في تكوين تكاليف الإنتاج، و بما أن التخفيض يؤثر على الأجور، بحيث أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة له آثار على سعر السلع الاستهلاكية و الوسيطية، فإن القدرة الشرائية للأفراد سوف تتحفظ، الشيء الذي يدفعهم إلى المطالبة بالرفع في أجورهم. و بالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج مؤدية إلى ارتفاع أسعار السلع، و هكذا ندخل في حلقة مفرغة تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

في حالتنا هذه نسجل أن هذا الانتقال يتم خلال مدة زمنية تفوق السنة، ليصل بعدها إلى المستوى العام للأسعار و خاصة أسعار السلع الاستهلاكية التي تتأثر في المرتبة الأولى كونها حائزة على نسبة معتبرة من حصة المواد المستوردة. و يدوم الأثر التضخمي لانخفاض قيمة العملة حسب الجدول تقريريا سنتين ليضمحل تدريجيا بعد حوالي ثلاثة سنوات من تغير سعر الصرف.

عكس سعر الصرف، و كما يوضحه الجدول، فإن معدل الفائدة يؤثر مباشرة بعد الشهر الأول من تغييره ليختفي بعدها هذا الأثر ثم يظهر مجددا بعد خمسة عشر شهرا بصفة متقطعة تدوم من أربعة أشهر إلى ستة أشهر و ينتهي بعدها تماما بعد حوالي ثلاثة سنوات و هذا ما يدل على الدور الهام الذي يلعبه معدل الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية الذي تستعمله السلطات لمحاربة التضخم<sup>(1)</sup>. غير أن لسعر الفائدة أثر غير فوري و إنما هناك فترة معينة من الإبطاء، حيث أنه عندما يأخذ بنك الجزائر قرارا للتغيير معدل الفائدة فإن معدل إعادة الخصم هو الذي يتغير لينتشر بعد ذلك أثره إلى المعدلات الأخرى. علما أن مختلف هذه المعدلات ترتبط بواسطة سعر إعادة الخصم الذي يتلقى في باقي أجزاء النظام المالي، فإنه عندما يرفع البنك المركزي معدل الفائدة على قروضه فهذا يؤثر على تكلفة جزء هام نسبيا من موارد البنوك (قروض هذه الأخيرة في السوق ما بين البنوك و التوظيفات القصيرة الأجل التي تتبع تعويضاتها في سوق ما بين البنوك). و عند تحديدها لمعدلاتها، فإن البنك تنتهج سلوكا يرتكز على التكلفة الحدية. لذلك تضيف هذا الارتفاع إلى شروط المعدلات المدينة مما ينجم عنه ارتفاع مجموع المعدلات على القروض المصرفية. من جهة أخرى، فإن بعض المستثمرين سينجذبون إلى التوظيفات

<sup>(1)</sup> G.G. BOOTHAND and C. CINER (2000) : « The relationship between nominal interest rates and inflation: international evidence », Journal of Multinational Financial Management, May 2000. P 278.

القصيرة الأجل السائلة جدا التي تشهد ارتفاعا في معدلاتها. وبالتالي، فسوف يتحصلون من توظيفاتهم الأخرى مقدمين على بيعها من أجل توظيف الحاصل في ودائع لأجل مما يؤدي إلى انخفاض أسعار تلك الأوراق المالية و من تم ترتفع معدلات الفائدة. سوف ترتفع بعد ذلك المعدلات على الإصدارات و بذلك فإن مصدرى السندات سوف يتحملون تكاليف مرتفعة و تتأثر بدورها المعدلات على الفروض طويلة الأجل. و هكذا يؤثر تغير معدل الفائدة على الطلب على النقود من خلال الاستثمارات و القروض المطلوبة و الممنوحة مؤدية بذلك إلى التأثير على المستوى العام للأسعار و هذا ما يؤدي بنا إلى الاعتقاد أن الفترات المتقطعة المسجلة عادة أساسا إلى الفترات التي تلت تغيرات معدل إعادة الخصم ليصل الأثر إلى معدلات الفائدة ما بين البنوك.

## 2-2- تأثير مستوى التضخم و معدل الفائدة على سعر الصرف:

أعطى افتتاح الاقتصاد و تبني سياسة سعر الصرف المرن، أهمية أكثر لعملية انتقال السياسة النقدية عبر أثر سعر الصرف على رصيد الميزان الجاري خاصه و على الاقتصاد عامه. حيث أنه، و كما هو معروف، يعتبر سعر الصرف كالسعر النسبي بين العملة المحلية و العملة الأجنبية، لذلك فإنه يعتمد على الظروف النقدية المحلية و الأجنبية في آن واحد<sup>(1)</sup>. لهذا السبب، اهتمت السياسة النقدية بتحليل و دراسة العلاقة بين الطلب على النقود و العرض منها، و تأثيرها على تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج، و من ثم على سعر الصرف. كما أنها اهتمت بتحديد العلاقة الرابطة بين تغير كل من المستوى العام للأسعار و معدل الفائدة و تأثيرهما على قيمة العملة المحلية. بحيث أنه يتم تأثير التضخم على سعر الصرف أساسا عبر علاقة هذا الأخير برصيد الميزان التجاري، فكل ارتفاع في مستوى التضخم سوف يلغى تنافسية السلع المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية و ارتفاع الطلب الداخلي على السلع الأجنبية. و من أجل تفادي تدهور الميزان التجاري، فإنه يجب على مستوى سعر صرف العملة أن ينخفض.

أما أثر معدل الفائدة على سعر الصرف فهو غير دقيق و من الصعب تحديده كونه هو الآخر يعتمد على التوقعات الخاصة بكل من معدلات الفائدة الداخلية و الخارجية و كذا مستوى التضخم. لكن ما هو أكيد هو أن المستوى النسبي للأسعار الفائدة يمثل عامل أساسيا في تحديد سعر صرف العملة. فالفروقات بين البلدان يمكنها أن تؤدي إلى تدفقات رؤوس أموال كبيرة و ذلك راجع إلى أن المستثمرين يبحثون على استثمارات ذات العائد الأكثر إثارة للاهتمام. و يتربّع عن ذلك حدوث انخفاض في سعر

<sup>(1)</sup> J. WILLIAMSON (2008): Op-cit. P02.

الصرف بالنسبة للبلدان التي تعرف خروج رؤوس الأموال، في حين تعرف البلدان المستوردة لرؤوس الأموال، ارتفاع في سعر صرف عملتها.

فيما يخص دراسة تأثير معدلات الفائدة و مستوى التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري، نسجل أن هذا الأخير يخضع لأنثر التغير في المستوى العام للأسعار بعد الشهر الثاني، بينما يؤثر معدل الفائدة عليه مباشرة بعد الشهر الأول و هذا ما يوحي بسرعة تأقلم سعر الصرف مع تغيرات معدل الفائدة. غير أنه بعد هذا الشهر، يتوقف التأثير لفترة طويلة تدوم حوالي سبعة وعشرون شهرا. بعدها يتغير سعر صرف الدينار تجاوبا مع التغير في معدل الفائدة الذي تم قبل حوالي سنتين و نصف و يدوم هذا التأثير تقريبا سنة ليختفي بعدها كليا. و ترجع هذه الفترة الطويلة من الإبطاء حسب اعتقادنا إلى الوقت اللازم لكل من القطاع الإنتاجي و السوق المالية حتى يستجيبان للتغير سعر الفائدة قبل أن يصل هذا الأثر غير المباشر إلى سعر الصرف.

أما فيما يخص تأثير مستوى التضخم على سعر الصرف، فله فترة إبطاء أقل من تلك التي سجلناها فيما يخص معدل الفائدة، و يرجع ذلك إلى أن التغيرات في مستوى الأسعار تؤثر مباشرة على الطلب على السلع و الخدمات و وبالتالي على مستوى كل من الصادرات و الواردات و يتطلب ذلك مدة أقل ليصل إلى سعر الصرف. وبعد حوالي سنة و نصف، يبدأ مفعول تغيرات المستوى العام للأسعار على قيمة العملة ليدوم لفترة طويلة تفوق الأربعة سنوات بعد تغييره أي أن العلاقة التي تربط بين مستوى التضخم و سعر الصرف هي علاقة طويلة الأجل راجعة للتغذية الاسترجاعية بينهما.

### 2-3- تأثير التضخم و سعر الصرف على معدل الفائدة:

في حالة نظام سعر صرف مرن، عادة ما تضاف قناعة سعر الصرف إلى قناعة أسعار الفائدة و يؤدي ذلك إلى تضخيم أثر السياسة النقدية. فمن الناحية النظرية، تسمح تحركات أسعار الصرف بتصحيح الاختلال بين التدفقات التجارية و المالية، و بصفة عامة تكون هذه التأثيرات طفيفة، بحيث أن أسعار السوق تمثل إلى مستوى يسمح بتعادل القوة الشرائية. غير أنه في الواقع، إذا أمكن لمبالغ كبيرة أن تتحرك بسرعة بين الاقتصاديات، فإن الأسواق تتجه في غالب الأحيان إلى التعديل بصفة تتجاوز بها المستوى الذي تبرره المبادئ الاقتصادية<sup>(1)</sup>. وبالتالي، فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة، بحيث يعكس هذا الأخير رد فعل البنك المركزي لصدمات سعر الصرف للتصدي لتأثير

<sup>(1)</sup> . S.EDWARDS and M.S. KHAN (1985): Op-cit P 26.

التشديد المحتمل في السيولة في السوق النقدية نظرا لزيادة الطلب المتواصل على العملات من جهة، إلى ارتفاع أسعار الواردات و توطيد الطلب الخارجي من جهة أخرى.

إن أثر سعر صرف الدينار الجزائري على مستوى معدلات الفائدة المحلية فوري، فهذا الأخير يتباين مع تغيرات قيمة العملة الوطنية مباشرة و لا توجد فترة إبطاء. و هذا راجع إلى أنه كون الجزائر تتبع سياسة سعر صرف عائم و مراقب، فإن أي تغيير فيه سوف يكون مرتفعا و وبالتالي يتخذ بنكالجزائر قراراته بشأن معدل الفائدة بناءا على المستوى سعر الصرف المتوقع. و يدوم هذا الأثر تقريبا سنتين ثم يختفي لمدة سنة ليعود مجددا بعد الشهر الثالث و العشرون. إن هذا التأثير المتواصل الذي يمارسه سعر الصرف على أسعار الفائدة، يوحي لنا بالارتباط الشديد الذي يجمع هذين العنصرين كون أن الصدمات الخارجية، من بينها تغيرات معدلات الفائدة الأجنبية، تنتقل أساسا عبر سعر الصرف نحو معدل الفائدة المحلي و الذي بدوره ينقلها عبر المجمعات الاقتصادية عن طريق التأثير على مستوى كل من القروض و الاستثمار و وبالتالي على مستوى الطلب على النقود.

بالمقابل فلا نسجل أي أثر لمستوى التضخم على معدلات الفائدة من خلال اختبار السببية لغرانجر، و هذا بالرغم من أن النظرية النقدية تتصر عكس ذلك. و يعود السبب حسب اعتقادنا إلى أنها في دراساتنا لعلاقة السببية قمنا بتحليل العلاقة بين معدلات الفائدة للفترة ( $t$ ) و مستوى التضخم في الفترة ( $t-p$ )، بينما تتصر النظرية الاقتصادية، و بالأخص علاقة فيشر، على أن معدلات الفائدة الاسمية هي بدالة معدل الفائدة الحقيقي و مستوى التضخم المتوقع. أي أن السلطات تقوم بتعديل أسعار الفائدة تجاءوا مع التغيرات المستقبلية المتوقعة للكتلة النقدية المتداولة و ما سوف تجره من تغيرات على مستوى معدل التضخم.

### خلاصة الفصل:

لقد بينت الدراسة القياسية لسعر صرف الدينار الجزائري العلاقة العكسية بين هذا الأخير و بين نمو عرض النقود المحلي مقارنة مع عرض النقود الأجنبي، بحيث أنه كل ارتفاع في الأرصدة الحقيقة المحلية مقارنة بال أجنبية يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية. بينما تؤدي الزيادة في مستوى الناتج المحلي مقارنة بمستوى الناتج الأجنبي إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري نتيجة ارتفاع الواردات و بالتالي تدهور الميزان التجاري. و يتحدد سعر الصرف أيضاً بأسعار الفائدة و مستوى التضخم إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية و التي تدخل ضمن صلاحيات السياسة النقدية و المالية. بحيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم (مقارنة مع الدول المنافسة و الشريكة على المستوى التجاري) إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بعد فترة إعطاء تدوم حوالي سنة و نصف و يمتد هذا الأثر لمدة طويلة تفوق الأربع سنوات. بينما يؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى ارتفاع سعر الصرف لكن بعد مدة زمنية تقدر بحوالي سنتين و نصف لي-dom هذا الأثر تقريباً سنة و يختفي بعدها.

تتركز الأسباب الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم في الجزائر هي الأخرى في أسباب داخلية و أسباب خارجية. تكمن الأسباب الداخلية في فائض السيولة الذي يميز الاقتصاد الوطني، جمود العرض و فائض الطلب. أما الأسباب الخارجية فإن هيكل التجارة للدولة مع سياسات الصرف المطبقة من شأنهما هما أيضاً التأثير في الاتجاهات التضخمية. بحيث أنه هناك ثلاثة عوامل رئيسية تفسر انتقال التضخم الخارجي إلى الأسعار المحلية و كذا انتشاره (أو أحياناً الحد من تأثيره)، و هي:

- الوزن والتغير في الأسعار الاسمية للسلع و الخدمات المستوردة و المدرجة في حساب الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية،

- الآثار الناجمة عن فروقات معدلات الفائدة الداخلية و الخارجية و التي تحكم في حركة رؤوس الأموال. بحيث تمارس معدلات الفائدة آثارها على التضخم من خلال زيادة فعالية سعر إعادة الخصم و الذي ينتشر مفعوله عبر المعدلات الأخرى ليصل إلى مستوى الأسعار بعد فترة إعطاء تقدّر بخمسة عشر شهراً،

- التغيرات في سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملة التي تم بها إجراء العقود التجارية. فقد تتغير قيمة العملة بفعل تغيير أسعار المحروقات و رصيد الميزان الخارجي الشيء الذي يتسبب في تغيير الأرصدة الحقيقة و ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي تتأثر الأسعار بعدة مدة زمنية تعادل السنة و نصف.

و قد تبين لنا أيضا من خلال هذا الفصل أن تحديد معدلات الفائدة في الجزائر يخضع إلى ظواهر نقدية و حقيقة في آن واحد. فالظواهر الحقيقة تحدد أساسا بالادخار والاستثمار أو بعرض رؤوس الأموال و الطلب على الأموال القابلة للإئراض و التي لخصناها في متغيره مستوى الناتج الحقيقي علما أن هذه العناصر كلها تدخل ضمن مستوى الطلب الكلي و الذي يؤثر على مستوى الناتج الداخلي. أما الظواهر النقدية، فإنها تتحدد بعرض النقود و الطلب عليها، وأن تحديدها يتطلب تحليل مفهوم تفضيل السيولة، أي دوافع الطلب على النقود. و كانت نتيجتنا هي أنه كل ارتفاع في مستوى الناتج الداخلي يؤدي إلى ارتفاع في مستوى معدلات الفائدة بسبب ارتفاع الطلب الكلي و من تم ارتفاع الطلب على النقود بينما سجلنا أنه هناك علاقة عكسيه و قوية تربط ما بين أسعار الفائدة و الأرصدة الحقيقة. من جهة أخرى، اتضحت لنا العلاقة التي تجمع بين معدلات الفائدة و كل من مستوى التضخم و سعر الصرف، و ذلك عبر علاقتها مع معدلات الفائدة الأجنبية و مستوى سعر الفائدة الداخلي الحقيقي. فكل تغير في قيمة العملة الوطنية سيؤدي مباشرة إلى تغير معدل الفائدة الداخلي. في حين بالرغم من أنها وجدنا أنه هناك علاقة تجمع بين معدل الفائدة و مستوى التضخم عندما قمنا بالتقدير السنوي للمعطيات، إلا أنه لم توضح التحليلات الشهرية هذه العلاقة. و يرجع هذا التباين في النتائج حسب ظننا إلى المتغيرات التي تم استعمالها في الحالة الأولى استعملنا مستوى التضخم المتوقع في الفترات المقبلة بينما في الحالة الثانية تم اختبار العلاقة باستعمال الفترات السابقة، و هذا ما يوحى لنا أن السلطات تحدد مستوى معدلات الفائدة على أساس توقعاتها الخاصة بمستويات التضخم.

# **الفاقة العامة**

---

لقد تعرضت الأطروحة للدراسة القياسية و الاقتصادية لعلاقة سعر الصرف، معدل الفائدة و التضخم في الجزائر خلال مرحلة تميزت بانتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد مسيرة إلى اقتصاد السوق. كما عرفت هذه المرحلة تغيرات جذرية على كل المستويات سواء كانت اقتصادية، سياسية أو اجتماعية.

و حتى يتسمى لنا القيام بهذه الدراسة استوجب علينا تقسيم هذا العمل إلى بابين:

اهتم الباب الأول بدراسة نظرية تحديد التوازن الاقتصادي الكلي حسب المدرستين الكلاسيكية و الكينزية، و ذلك من خلال ثلاثة فصول. فتطرق الفصل الأول إلى تحديد معدل الفائدة ضمن اقتصاد مغلق حتى يتسمى لنا معرفة الميكانيزم دون تدخل العناصر الخارجية المؤثرة الأخرى. فسواء يتم تحديد معدل الفائدة في سوق الأوراق المالية حسب نظرية الأصول المقرضة للكلاسيك، أو في السوق النقدية، حسب نظرية تقضيل السيولة عند الكنزيين، فإنه يبقى عاملا أساسيا يساعد على اتخاذ قرار الاحتفاظ أو التخلص من السيولة و هذا ما يجعله يلعب دورا كبيرا في التأثير على الاستثمار و وبالتالي التأثير على كل من سوق السلع و السوق النقدية عن طريق تدخله في تحديد الطلب الكلي و من تم الطلب على النقود.

و قد تم في الفصل الثاني دراسة دور سعر الصرف في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي و علاقته بمعدل الفائدة. كما أنه تطرق إلى تأثير و فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن و ذلك حسب مختلف الحالات الخاصة بسعر الصرف و حركة رؤوس الأموال. و قد ساهم نموذج "مندل- فيلينغ" كثيرا في البحث عن علاقة التوازن النقدي بالتوازن الخارجي أو سعر الصرف، حيث يعتبر هذا النموذج تطويرا أساسيا في الفكر الاقتصادي في مجال تحديد فعالية السياسات النقدية و المالية في ظل نظام ثبات سعر الصرف أو نظام التعويم، بالإضافة إلى تركيزه على حساب رأس المال آخذا بعين الاعتبار درجة حرارة رأس المال و تأثيرها على طبيعة التحليل. فكلما زادت حركة رؤوس الأموال أو كلما زادت حساسية تدفقات رؤوس الأموال لتغيرات سعر الفائدة، زادت تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج و اتجهت قيمة العملة المحلية إلى التدهور عند انتهاج سياسة نقدية توسعية. كما أنه يشير النموذج إلى علاقة سعر الصرف بالسياسة المالية، بحيث أنه يؤدي عجز الميزانية المعبّر عنه بارتفاع الإنفاق الحكومي (سياسة مالية توسعية) إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية و منه إلى ارتفاع تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل و هو ما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية. غير أنه هناك أثر مصاحب مععكس و المتمثل في زيادة النشاط الاقتصادي التي ستؤدي إلى تدهور الميزان التجاري. وبالتالي فإن درجة حرارة رؤوس الأموال هي التي تحدد الأثر النهائي للسياسة المالية على سعر الصرف. أما في ظل نظام سعر صرف ثابت، فإن السياسة النقدية حسب النموذج غير فعالة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي مهما كانت درجة حرارة رؤوس الأموال. و وبالتالي يتم الاعتماد على السياسة المالية خاصة إذا تميز الاقتصاد بحركة قوية لرؤوس الأموال.

أدرج دور الأسعار في التسوية الكلية للاقتصاد من خلال نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي و ذلك في الفصل الثالث. ففي هذا النموذج تم دراسة تحديد مستوى الناتج و المستوى العام للأسعار و علاقتها بكل من معدل الفائدة و سعر الصرف. من تم تمكنا من الانتقال إلى تحليل ظاهرة التضخم حسب مختلف النظريات. فباعتبار أن التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار أو أنه ارتفاع في الكتلة النقدية، فإن النقود حضيت باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بدورها و تأثيرها على النشاط الاقتصادي. و تجدر الإشارة إلى أن الطلب على النقود يمثل عنصرا أساسيا للبحث و الدراسة النظرية و التطبيقية منذ الاقتصاديين الكلاسيكيين الأوائل و حتى الآن. فقد قام الكلاسيكيون بصياغة و تطوير النظرية الكمية للنقد في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، و تبحث النظرية الكمية في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي و وبالتالي اعتبرت كأحد الأسباب الفعلية والحقيقة للتغير المستوى العام للأسعار و منه فإنها تمثل المتغير الخارجي في عملية التضخم. غير أن النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية لم تلتقي تأييد كل المفكرين الاقتصاديين، لذلك ظهر المفهوم الكينزي لظاهرة التضخم. فقد فجرت إسهامات كينز في نظرية الطلب على النقود روافد عديدة و إسهامات أوسع لتطوير نظريات أخرى للطلب على النقود و ذلك بعدما تطرق إلى مفهوم الفجوة التضخمية. إن هذه الأخيرة، و حسب كينز، هي نتيجة لاختلال العلاقة بين معدلات الزيادة في الأجور النقدية ومعدلات الزيادة في الإنتاجية. و هكذا أعطى كينز منظورا جديدا لظاهرة التضخم حيث أضاف إليها الطابع الحقيقى فاتحة بذلك المجال إلى نظرية تضخم جدب الطلب و تضخم دفع التكلفة. ففي الحالة الأولى يحدث التضخم عندما يفوق مستوى الطلب الكلي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، مستوى العرض الكلي عند مستوى الأسعار السائدة. بحيث أنه إذا ابتعدنا عن مستوى التشغيل الكامل الكينزي، فإن كل زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار بدون أن يتغير الدخل الحقيقي. أما تضخم دفع التكلفة، فهو يرجع إلى لجوء المؤسسات الضخمة إلى استعمال قوة السوق لصالحها بدفع الأجور و الأسعار أعلى لتتسبب في دورات جديدة من التضخم.

أما الباب الثاني، و الذي قسم هو الآخر إلى ثلاثة فصول، فقد اهتم في الفصل الرابع بالخصائص التي تميز الاقتصاد الوطني و بتطور السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. بعدها تطرقنا في الفصل الخامس إلى نمو و تطور المجتمعات الاقتصادية و النقدية و ذلك من أجل استخلاص نموذج، في الفصل الأخير، يوضح لنا طبيعة و نوع العلاقة التي تربط بين كل من سعر الصرف، معدل الفائدة و مستوى التضخم.

من خلال الجزء الثاني لهذه الدراسة، اتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري قد عرف مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي المسير مركزيا نحو اقتصاد ليبرالي يعتمد على اقتصاد السوق. فقد ظهرت

عيوب التخطيط المركزي عندما أدت الأزمة النفطية المضادة إلى انهيار معدلات التبادل و ذلك بعد الانخفاض الذي عرفته عائدات النفط.

و قد بادرت السلطات في تنفيذ العديد من الإصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، غير أن هذه التصحيحات كانت بطبيعة في البداية و تدهورت الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ ارتفع عجز الميزانية بالرغم من انخفاض النفقات العمومية. و نتيجة عدم توفر سوق مالية، لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويله عن طريق القروض الخارجية. وبالتالي، تعرضت الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى صعوبات و اختلالات في التوازنات الاقتصادية، تمثلت أساسا في ارتفاع معدل التضخم، تزايد البطالة، ضعف في الاستثمارات، والتباين في أسعار الصرف بين السوق الرسمية والموازية،... الخ. وقد أدت كل هذه الصعوبات إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى صعوبات تسبيير الديون الخارجية.

جاءت المرحلة الثانية من الإصلاحات و كانت أوسع بكثير، بحيث شملت هذه المرة النظام المصرفي مع منح المزيد من الحرية في التسبيير إلى البنك المركزي، وقطع المحروقات. فقد فتح هذا الأخير للمستثمرين الأجانب لأول مرة منذ عملية التأمين سنة 1971. و ساهم هذا الإصلاح في جذب جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية خاصة أنه في عام 1993، قامت الجزائر بمراجعة قانون الاستثمار بهدف توفير المساواة وعدم التمييز في المعاملة بين جميع المستثمرين في المشاريع المشتركة، والاستثمارات المباشرة، و مختلف الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. فيما يخص القطاع المصرفي فقد حقق تطويرا تدريجيا بانفتاحه على القطاع الخاص والمحيط و كذا المستثمرين الأجانب منذ عام 1990. وفي النصف الثاني من العشرينة فتحت العديد من المصارف الأجنبية -و خاصة من الدول العربية- مؤسسات لخدمة السوق المحلية، على الرغم من أن غالبية الأنشطة لا تزال في أيدي ستة من البنوك التابعة للدولة.

و كذا، تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي و المالي الجزائري و دور السياسة النقدية، إذ أعاد قانون النقد و القرض الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد و القرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي و كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسبيير النقد و الائتمان و إدارة السياسة النقدية، و الانتقال إلى استخدام الأدوات المباشرة و الغير مباشرة في التأثير على الكتلة النقدية.

كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة، محاصرا من قبل الاختلالات الاقتصادية الكلية و الموارد الخارجية لم تكن كافية لتمويل عدم كفاءة نظامها الإنتاجي الهدف لإحلال الواردات. فيالرغم من أن التخفيضات المتتالية لقيمة العملة، إضافة إلى ثلاثة سنوات من التعديل الهيكلية و المؤيد من طرف صندوق النقد الدولي، قد سمحت بتصحيح سعر الصرف الفعلي الحقيقي و ساهمت في استقرار

تكلفة عباء خدمة الديون، إلا أن هذا لم يكن كافيا لإنعاش الاقتصاد وتعزيز قدرات البلد على التنويع. فبعد أن تم الشروع في تطبيق برنامج الخصخصة، توقف هذا الأخير بسبب الصعوبات المواجهة عند عملية إعادة هيكلة الشركات العمومية. فرغم الكميات الضخمة من الموارد العامة التي تم تخصيصها في هذه المرحلة التحويلية إلا أن النتائج لم تلتقي الاهتمام اللازم من طرف المستثمرين الأجانب والمحليين.

إن التطورات النقدية التي حصلت ابتداء من 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية، ففي مرحلة أولى (امتدت من 1990 إلى 1994)، وُجهت السياسة النقدية نحو التوسيع هادفة بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة. بعدها تم تغيير توجيه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق التعديل الهيكلـي، إذ انتهـجـتـ السـلـطـاتـ سـيـاسـةـ انـكمـاشـيـةـ صـارـمـةـ ابـتدـاءـ مـنـ 1994ـ بهـدـفـ تـخـفيـضـ مـعـدـلـ التـضـخمـ الـذـيـ اـرـتـقـعـ مـسـتـواـهـ نـتـيـجـةـ التـوـسـعـ النـقـديـ المـفـرـطـ.ـ وـ قـدـ تـزـامـنـ تـقـيـيدـ السـيـاسـةـ النـقـدـيـةـ مـعـ تـطـبـيقـ بـرـنـامـجـ التـثـبـيـتـ الـاقـتـصـاديـ المـمـتدـ مـنـ 1994ـ إـلـىـ 1995ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـمـجـهـودـاتـ الـمـبـذـولـةـ فـيـماـ يـخـصـ السـيـاسـةـ الـمـالـيـةـ وـ الـتـيـ مـسـتـ كـلـ مـنـ الـإـيرـادـاتـ وـ الـنـفـقاتـ وـ الـتـيـ جـاءـتـ عـلـىـ شـكـلـ قـيـودـ عـلـىـ الـمـيـزـانـيـةـ الـعـامـةـ.ـ كـمـ أـنـهـ قـدـ تـمـ:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية،
- تطبيق قابلية تحويل الدينار الجزائري من أجل معاملات الحساب الجاري،
- العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين البنك المركزي و البنوك التجارية،
- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم لمعظم السلع،
- تحرير معدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية،
- تحرير التجارة الخارجية و ذلك عن طريق:
  - إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء بعض البنود،
  - تحرير الواردات،
  - تخفيض الرسوم الجمركية.
- إعادة جدولة الديون الخارجية.

نتج عن تشديد السياسة النقدية عملية تأطير لكتلة النقدية و منه انخفاض تسارع نمو السيولة. كما أن الانتقال من سياسة مالية غير صارمة إلى سياسة نقدية أدى إلى نتائج ملموسة في ميدان الاقتصاد الكلي و من بين هذه النتائج انخفاض معدل التضخم من 31,7% سنة 1992 إلى 2,6% في 1999، لكن صاحب هذا الانخفاض ارتفاع في معدل البطالة من 21,3% إلى 28,7% لنفس الفترة.

ساهم المحيط الدولي المواتي فيما يتعلق بأسعار المحروقات و حسن تسيير موارد النفط في عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي منذ سنة 2000. فقد عرفت الجزائر في الألفية الثالثة استقرارا اقتصاديا كلبا متزايدا تميز بنمو مستمر لقطاع خارج المحروقات تحت تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو. حيث أنه تم تسجيل ما يلي:

- عرف الاقتصاد في السنوات الأخيرة وتيرة نمو متزايدة و تحسن الوضعية على مستوى الموارد الطبيعية التي تجسدت في استمرار فائض الادخار الوطني على الاستثمار. وبالتالي، حقق قطاع خارج المحروقات معدل نمو متوسط قدر بحوالي 5.5% ،
- تعزز الاستقرار المالي الكلي لل الاقتصاد الجزائري و ذلك بالرغم من ارتفاع نفقات الميزانية الخاصة بالاستثمار، و يرجع الفضل في ذلك أساسا إلى ارتفاع الإيرادات المتآتية من المحروقات. و هكذا، فقد حققت الخزينة فائض إجمالي فاق - 10% في السنوات الأخيرة بالرغم من التسديدات المسبقة للدين العمومي. كما تم تحقيق تراكم الموارد في صندوق ضبط الإيرادات،
- توصلت سياسة التعويم الموجه لسعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر في سياق قابليه تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية، بحيث تميزت باستقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. كما عكس التطور في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو في السنوات الأخيرة، تقلص الفارق في التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر و كذلك حالة أسواق الصرف لأهم العملات الأجنبية،
- أصبحت الوضعية المرضية ل الاحتياطيات الرسمية للصرف عنصرا مميزا لتطور الوضعية النقدية، خاصة في السنوات الأخيرة و ذلك عبر المستوى الذي بلغته الموجودات الخارجية الصافية و الذي فاق المجموع النقدي (M2) بأكثر من 10% ،
- عرفت وتيرة نمو الكتلة النقدية اتجاهها تنازلية إلى غاية 2005 ثم ارتفعت سنة 2006 و 2007. غير أنه تم احتواء الأثر التضخمي لهذا الارتفاع بواسطة إدارة منسقة للوسائل المباشرة للسياسة النقدية كاسترجاع السيولة، الاحتياطات الإجبارية و التسهيلية الخاصة بالوديعة المغفلة للفائد. و منه فقد تم تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية و المعبر عنه بواسطة استقرار الأسعار في المدى المتوسط، أي تحقيق معدل تضخم في حدود - 3%.

على ضوء النتائج المتوصلا إليها، يسند إلى الاقتصاد الجزائري أهداف كبيرة نذكر منها:

- تقليل التعرض لتقلبات أسعار النفط،
- إنشاء عدد من الوظائف في القطاع الخاص الذي لم يسبق له مثيل،
- تقديم الدعم للميزانية مهما كانت وضعية سوق النفط،

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف فضلاً عن معدلات التبادل التجاري خاصة لتجنب المرض الهولندي الذي تعاني منه العديد من البلدان التي تحصلت فجأة عن موارد مالية جديدة ناتجة عن تصدير المواد الأولية،
- استعادة ثقة في المجال الضريبي، بصفة يرى فيها القطاع الخاص أنه من مصلحته أن يتطور في المجال الرسمي.

من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب تطبيق سياسات اقتصادية ونقية ملائمة عن طريق التحكم في الوسائل المتوفرة لدى السلطات و التي تمكناها من الوصول إلى التوازن الاقتصادي (أو على الأقل التخفيف من حدة الاختلالات) و تحقيق نمو اقتصادي مرضي. و من بين هذه الوسائل، ذكر ثلاثة عناصر أساسية تؤثر على الاقتصاد الوطني، ألا وهي: سعر الصرف، مستوى الأسعار و معدلات الفائدة. وقد توصلنا في بحثنا إلى أنه هناك علاقة وطيدة تربط بين هذه العناصر. كما يمكننا استنتاج من خلال الدراسة القياسية الواردة في الفصل السادس ما يلي:

- إن ارتفاع مستوى الأرصدة الحقيقية من شأنه أن يكون له أثر سلبي على قيمة العملة الوطنية. فارتفاع السيولة المفرطة يعبر عن عدم قدرة الاقتصاد على الاستيعاب مما ينجم عنه زيادة الطلب على السلع و الأصول الأجنبية و وبالتالي ارتفاع عجز الميزان الجاري الذي يتسبب في ارتفاع سعر الصرف،

- يؤثر سعر الفائدة النسبي على قيمة الدينار الجزائري عبر الحساب الجاري و حساب رأس المال. ففي القناة الأولى، يؤدي تغير معدل الفائدة المحلي مقارنة بالخارجي إلى تغير الطلب على الأرصدة الحقيقية التي تؤثر على الميزان الجاري عن طريق علاقته بالإنفاق على السلع المحلية و الأجنبية. أما القناة الثانية، فتمثل في أثر معدل الفائدة على تدفق رؤوس الأموال من وإلى الخارج، و وبالتالي تغير مستوى الاحتياطات الأجنبية. إن أثر معدل الفائدة على سعر الصرف يتطلب فترة إبطاء تقدر بحوالي سبعة عشر شهراً لتختفيز بعدها قيمة العملة تجوباً مع ارتفاع معدل الفائدة. و يدوم هذا الأثر تقريباً سنة.

- هناك علاقة متبادلة بين مستوى التضخم و سعر الصرف، فكلما ارتفعت الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، تتدحرج قيمة العملة و يرتفع سعر الصرف نتيجة اتجاه الأفراد نحو السلع الأجنبية ومنه تدحرج الميزان الجاري. من جهة أخرى، فإن تحسن قيمة العملة الوطنية سوف يساهم في ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة انعكاساته على أسعار المنتجات المستوردة و وبالتالي، فقد اتخذت السلطات الجزائرية عملية تخفيض العملة كسياسة لمحاربة التضخم. غير أن هذا التأثير المتبادل لا يتم من ناحية الزمن بنفس الطريقة، فيبينما يبدأ أثر تغيير سعر الصرف على مستوى الأسعار بعد فترة إبطاء مساوية لعشرين شهر و يدوم حوالي سنة ونصف، فإن أثر

التضخم على سعر الصرف يتم عبر فترات متقطعة في بدء الأمر، ثم و ابتداء من السنة الثانية يكون هذا الأثر متواصلاً و يدوم لفترة طويلة تفوق الخمس سنوات.

- يتأثر مستوى التضخم في الجزائر أيضاً بعوامل أخرى و المتمثلة في تغيرات الكتلة النقدية المتداولة، الوضعية الإنتاجية للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى وضعية الميزان الجاري و ميزان رؤوس الأموال. كما أن لأسعار البترول دوراً أساسياً في تحديد التوازن الاقتصادي و ذلك من خلال تأثيره على مستوى الأسعار عن طريق علاقته بميزانية الدولة و ارتفاع إيرادات الصادرات بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في توازن ميزان المدفوعات و تغيير الاحتياطات من العملة الصعبة.

- إن سعر الصرف ليس القناة الوحيدة التي يتم عبرها انتقال التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني و إنما يوجد أيضاً معدل الفائدة الذي يؤثر على مستوى الأسعار نتيجة القروض، طبيعة التجارة الخارجية و حركة رؤوس الأموال. فارتفاع معدل الفائدة بالمقارنة مع الخارج، سوف يؤدي (حسب النتائج المتحصل عليها) إلى ارتفاع مستوى الأسعار بعد سنة و نصف لكن في فترات متقطعة. بالمقابل، فليس لمستوى التضخم أثر مباشر على معدلات الفائدة لأنه عندما تأخذ السلطات قرار تغيير سعر الفائدة، فإنها تأخذه على أساس مستويات الأسعار المستقبلية المتوقعة و ليس على أساس مستوى التضخم السائد.

- تتحدد معدلات الفائدة هي الأخرى بعوامل داخلية و خارجية. من ناحية العوامل الداخلية، فإن السلطات النقدية تأخذ قرارات تغيير سعر إعادة الخصم (و الذي سوف ينتشر إلى معدلات الفائدة الأخرى) تجاوباً مع تغيرات الكتلة النقدية، القروض المطلوبة و مستوى الطلب الكلي، بينما من ناحية العوامل الخارجية، فإن التأثير الذي يمارسه كل من العالم الخارجي و السوق المالية سوف يتم عبر معدل الفائدة الخارجي و سعر الصرف. و يؤثر هذا الأخير على معدل الفائدة مباشرة بعد تغييره. فسياسة سعر الصرف العائم و المراقب المتبعة من طرف السلطات، تسمح لهذه الأخيرة بترقب كل تغير في قيمة العملة و وبالتالي سوف تتجاوب بتعديل معدلات الفائدة.

#### الوصيات:

مما سبق، و تبعاً للنتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، فإنه قد اتضحت لنا العلاقة التي تربط بين كل من سعر الصرف، سعر الفائدة و مستوى التضخم و كذا الدور الكبير الذي تلعبه أدوات السياسات الاقتصادية مالية كانت، نقدية أو خارجية. غير أن هذه الأدوات لوحدها غير كافية لتحقيق الأهداف التي تطمح الجزائر في تحقيقها، لذا يمكننا اقتراح بعض الإجراءات التي بوسعتها أن تساهم في نجاح دور سعر الصرف و معدل الفائدة بالإضافة إلى مستوى الأسعار في تحقيق نمو اقتصادي:

- من حيث توافر السيولة، فإن الجزائر لا تزال حساسة تجاه تقلبات أسعار النفط، لذا على السلطات مراقبة السيولة و ذلك من خلال اللجوء إلى الاحتياطي الإجباري و عملية استرداد المباشر للسيولة في سوق المالية بالإضافة إلى تعزيز إجراءات التعقيم من أجل الحد من فائض السيولة و بالتالي الحد من الضغوط التضخمية.
- على الرغم من أن الوضعية الحالية للديون الخارجية و ميزان المدفوعات ملائمة لدخول الجزائر الأسواق المالية الدولية، فإن عملية الانفتاح هذه يجب أن تكون كوسيلة لاستعادة صورة ومصداقية الاقتصاد الجزائري وتحسين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحسين القدرة التنافسية للسوق، و نظراً للوضعية الحالية للقطاع الإنتاجي خارج المحروقات، فإنه يجب أن تهتم السلطات بتحسين المناخ الاستثماري، نوعية المنتجات، و إستراتيجية اختراق الأسواق الخارجية.
- يساهم نظام سعر الصرف الحالي، بالإضافة إلى السعي إلى استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، في الجهود المبذولة لدعم القدرة التنافسية الدولية للصادرات خارج قطاع المحروقات. غير أنه يمكن توسيع قابلية التحويل بناءً على المستوى الذي حققه احتياطات الصرف، وذلك عن طريق الزيادة في منح العملات، تعزيز تدريجي لتسهيل الصرف في سوق الصرف بين البنوك و وضع إستراتيجية للقضاء على السوق الموازية.
- لقد استعملت سياسة الصرف كأداة لمحاربة التضخم و القضاء على عجز الميزان التجاري. فارتفاع في قيمة الدينار الجزائري من شأنه أن يرفع من الضغوط التضخمية، و لتفادي ذلك يجب أن تخفض السلطات من قيمة العملة، غير أن تجاوب مستوى الأسعار لهذه السياسة يتطلب وقتاً معيناً و لا يدوم أثراً إلا لفترة قصيرة تدفع السلطات إلى التخفيض مجدداً. و هكذا، يتولد نوع من عدم الاستقرار يؤدي بالضرورة إلى تضارب التوقعات التضخمية. و من أجل تفادي ذلك، يجب على آذى القرار أن يقللوا من التدخل المفرط في أسواق الصرف و الاستعانة بسياسات أخرى كالالتقليل من عجز الميزانية و التحكم في مخزون النقود عن طريق الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة و سعر إعادة الخصم و معدلات الفائدة.
- من المهم أن تحدد السلطات كيف تؤثر مختلف المتغيرات الاقتصادية على أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، لا بد من معرفة النتائج المترتبة عن حدوث انخفاض في قيمة العملة و/أو تغيرات في الظروف النقدية المحلية على معدلات الفائدة لتقدير أهمية الآليات الممكنة من خلال سياسات التثبيت في الظروف النقدية المحلية التي سوف يكون لها آثار على الطلب الكلي. و تشمل برامج الاستقرار بصفة عامة، تسويات أسعار الصرف، تشديد عملية الائتمان و السياسات النقدية، فإذا كانت هذه السياسات تولد ارتفاعاً في سعر الفائدة الحقيقي الداخلي، فإنه سوف يكون هناك قناة إضافية (و المتمثلة في قناة معدلات الفائدة) و التي سوف يتتأثر من خلالها الطلب

الكلي. لهذا الغرض، يجب على السلطات أن تتحكم في هذه الأداة وأن تحدد كل الميكانيزمات التي تسيرها.

#### آفاق البحث:

بعد محاولتنا دراسة العلاقة التي تربط بين كل من سعر الصرف، معدلات الفائدة و التضخم ببقى هذا العمل المتواضع غير كامل، بحيث أنه تطرق إلى تحليل هذه العلاقة من وجهة نظر نقدية أساسا و أهمل نوعا ما الجانب الحقيقى و ذلك لعدم تطرقه إلى الأثر الذي تلعبه مستويات الاستثمار، مساهمة القطاعات في الوضعية الاقتصادية، تحديد مستويات البطالة لمستوى التضخم... و لم يكن هذا النقص قصوراً منا، وإنما نتيجة شساعة و تعقد هذا الموضوع بالإضافة إلى نقص البيانات الإحصائية و خاصة الشهرية. في هذا السياق، يمكننا اقتراح أن تقام دراسة تهتم بالجانب الحقيقى الذي يفسر هذه العلاقة ثم إجراء مقارنة قياسية بين وجهتي النظر و لما لا، الجمع بينهما من أجل استنتاج نموذج قياسي أكثر دقة يسمح باقتراح سياسات ملائمة للحد من الاختلالات و تحقيق نمو اقتصادي.

**الملاحق**

---

**الجدول (1): التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام (مليار دج):**

حقوق و رسوم على الواردات	خدمات	بناء و أشغال عمومية	صناعة المنتجات الصناعية	الفلاحة	المحروقات	الناتج الداخلي الخام	
33.000	159.843	54.771	48.508	51.633	74.288	422.043	<b>1989</b>
43.500	194.240	61.809	66.921	62.725	125.193	554.388	<b>1990</b>
72.800	281.287	84.957	99.536	87.307	236.245	862.132	<b>1991</b>
80.000	376.531	112.185	127.161	128.416	250.402	1074.695	<b>1992</b>
85.700	459.868	134.776	130.880	131.102	247.398	1189.724	<b>1993</b>
119.300	534.048	199.448	161.647	145.614	327.346	1487.403	<b>1994</b>
174.844	720.995	213.130	193.904	196.559	505.562	2004.994	<b>1995</b>
209.026	873.617	245.709	213.419	277.842	750.415	2570.028	<b>1996</b>
217.286	981.447	276.567	223.180	242.703	838.985	2780.168	<b>1997</b>
226.924	1082.796	300.883	256.821	324.845	638.221	2830.490	<b>1998</b>
226.271	1183.248	307.675	270.395	359.665	890.943	3238.197	<b>1999</b>
267.826	1267.502	334.951	290.749	346.171	1616.314	4123.513	<b>2000</b>
302.912	1426.538	358.895	312.655	412.119	1443.928	4257.047	<b>2001</b>
377.500	1523.700	409.900	336.600	417.200	1477.027	4541.873	<b>2002</b>
403.100	1683.800	445.200	350.500	515.300	1868.922	5266.822	<b>2003</b>
445.400	1897.700	508.000	377.700	578.900	2319.753	6127.453	<b>2004</b>
492.900	2108.100	564.400	400.600	579.700	3352.928	7498.628	<b>2005</b>
467.000	2286.000	689.000	426.000	642.000	3881.000	8391.100	<b>2006</b>
548.000	2711.100	814.400	442.700	716.000	4157.400	9389.600	<b>2007</b>

- Rétrospective statistique ONS 1970-2002 : المصدر

- بنك الجزائر -

**الجدول (2): استخدامات الناتج الداخلي الخام (مليار دج):**

الإدخار الم المحلي الخام	الاستثمار			الاستهلاك			
	المجموع	تغير المخزونات	إجمالي تكوين رأس المال	المجموع	العمومي	الخاص	
85.9	128.6	12.9	115.7	336.1	70.7	265.4	<b>1989</b>
150.7	160.1	18.3	141.8	403.6	90.0	313.6	<b>1990</b>
315.0	266.6	50.9	215.7	547.1	128.1	419.0	<b>1991</b>
341.6	319.7	41.8	277.9	733.0	184.7	548.3	<b>1992</b>
319.4	336.1	12.0	324.1	870.3	221.2	649.1	<b>1993</b>
386.1	467.8	60.3	407.5	1101.3	263.9	837.4	<b>1994</b>
549.9	633.0	91.2	541.8	1455.0	340.2	1114.8	<b>1995</b>
829.7	644.5	5.1	639.4	1740.3	405.3	1335.0	<b>1996</b>
890.0	647.4	9.3	638.1	1890.1	459.8	1430.3	<b>1997</b>
770.1	773.9	45.2	728.7	2060.3	503.6	1556.7	<b>1998</b>
1023.8	849.8	60.1	789.7	2214.3	543.6	1670.7	<b>1999</b>
1849.3	969.6	117.0	852.6	2274.2	560.1	1714.1	<b>2000</b>
1784.8	1168.2	202.8	965.4	2472.2	624.5	1847.7	<b>2001</b>
1853.5	1406.5	295.2	1111.3	2688.4	700.4	1988.0	<b>2002</b>
2364.3	1609.4	344.2	1265.2	2902.5	775.5	2125.0	<b>2003</b>
2922.5	2036.7	559.8	1476.9	3205.0	847.0	2358.0	<b>2004</b>
4115.3	2366.1	690.9	1675.2	3383.3	865.9	2517.4	<b>2005</b>
4787.0	2506.3	594.3	1912.0	3604.0	949.0	2655.0	<b>2006</b>
5335.8	3285.3	897.1	2388.2	4053.8	1113.1	2940.7	<b>2007</b>

- Rétrospective statistique ONS 1970-2002 : المصدر :

- بنك الجزائر -

**الجدول (3): ميزانية الدولة (مليار دج):**

رصيد الميزانية	نفقات الدولة			إيرادات الدولة				
	مجموع نفقات الدولة	نفقات رأس المال	نفقات التسيير	مجموع الإيرادات	إيرادات غير جبائية	إيرادات جبائية	إيرادات المحروقات	
-8.1	124.5	44.3	80.2	116.4	6.4	64.5	45.5	1989
16	136.5	47.7	88.8	152.5	5.2	71.1	76.2	1990
36.8	212.1	58.3	153.8	248.9	4.7	82.7	161.5	1991
-108.3	420.1	144.0	276.1	311.8	9.2	108.8	193.8	1992
-162.7	476.6	185.2	291.4	313.9	13.3	121.4	179.2	1993
-89.1	566.3	221.7	344.6	477.2	78.8	176.2	222.2	1994
-144.9	759.6	315.0	444.6	611.7	33.7	241.9	336.1	1995
100.6	724.6	174.0	550.6	825.2	38.7	290.5	496.0	1996
81.6	845.1	201.6	643.5	926.7	48.1	313.9	564.7	1997
-101.2	875.7	211.9	663.8	774.5	66.1	329.9	378.5	1998
-11.1	961.6	187.0	774.6	950.5	75.8	314.6	560.1	1999
400	1178.1	322.0	856.1	1578.1	55.4	349.5	1173.2	2000
184.4	1321.1	357.5	963.6	1505.5	150.8	398.2	956.5	2001
52.4	1550.6	575.0	975.6	1603.0	112.2	482.9	1007.9	2002
284.1	1690.2	567.4	1122.8	1974.3	99.4	524.9	1350.0	2003
331.4	1891.8	640.7	1251.1	2223.2	72.1	580.4	1570.7	2004
1024.9	2052.0	806.9	1245.1	3076.9	83.8	640.4	2352.7	2005
1153.5	2453.0	1016.7	1436.3	3582.0	108.2	674.8	2799.0	2006
587.9	3092.7	1420.1	1672.6	3680.6	116.5	767.3	2796.8	2007

**المصدر:** وزارة المالية

**الجدول (4): ميزان المدفوعات (مليار دولار)**

سعر الصرف	سعر البترول	ميزان رؤوس الأموال				الميزان التجاري			
		ميزان حساب رأس المال	فروض قصيرة الأجل وأخطاء	صافي رأس المال الرسمي	صافي الاستثمار المباشر	رصيد الميزان التجاري	الواردات	ال الصادرات	
7.60	18.53	0.24	0.05	0.22	-0.03	0.1	9.5	9.6	1989
8.96	24	-1.57	-1.09	-0.44	-0.04	3.0	9.8	12.8	1990
18.46	20.4	-1.88	-0.58	-1.22	-0.08	3.8	8.5	12.3	1991
21.87	19.93	-1.07	-1.18	0.08	0.03	3.2	8.2	11.4	1992
23.35	17.52	-0.81	-0.48	-0.33	0.00	1.0	9.1	10.1	1993
35.05	16.31	-2.54	-0.06	-2.48	0.00	-1.6	10.4	8.8	1994
47.64	17.58	-4.09	-0.20	-3.89	0.00	1.2	9.0	10.2	1995
54.74	21.7	-3.34	-0.21	-3.40	0.27	5.0	8.5	13.5	1996
57.67	19.49	-2.29	-0.04	-2.51	0.26	4.8	8.8	13.6	1997
58.73	12.85	-0.63	0.20	-1.33	0.50	1.7	8.9	10.6	1998
66.57	18.03	-2.44	-0.80	-2.10	0.46	3.4	9.0	12.4	1999
75.25	28	-1.47	-0.018	-1.94	0.49	12.1	9.5	21.6	2000
77.26	24.8	-0.87	-0.06	-1.99	1.18	7.07	12.0	19.07	2001
79.68	25.24	-0.71	-0.36	-1.32	0.97	6.71	12.01	18.72	2002
77.39	29.03	-1.37	-0.61	-1.38	0.62	11.15	13.32	24.47	2003
72.06	38.66	-1.87	-0.26	-2.23	0.62	14.27	17.95	32.22	2004
73.35	54.64	-4.24	-2.25	-3.05	1.06	26.47	19.86	46.33	2005
72.64	65.85	-11.22	-1.08	-11.89	1.76	34.06	20.68	54.74	2006
70.13	74.44	-1.05	-1.65	-0.77	1.37	34.24	26.35	60.59	2007

**المصدر:** - بنك الجزائر

- صندوق النقد الدولي

**الجدول (5): المؤشر العام للأسعار و معدل التضخم  $1989=100$**

معدل التضخم	المؤشر العام للأسعار حسب المجموعات									
	متفرقات	التربية، الثقافة، الترفيه	النقل والاتصال	الصحة	التأثيث	السكن والتکاليف	الملابس والأحذية	الغذاء والمشروبات غير الكحولية		
9.2	100	100	100	100	100	100	100	100	100	1989
17.9	115.6	122.5	111.2	111.7	113.4	106.1	115.8	122.7	122.7	1990
25	156.9	165.3	148.0	131.3	146.2	132.8	149.6	147.3	147.3	1991
31.7	229.9	246.8	186.1	220.4	197.1	175.3	185.8	184.8	184.8	1992
20.5	269.9	309.2	200.7	274.8	236.5	205.3	219.2	230.4	230.4	1993
29.9	340.2	363.8	240.1	320.3	262.3	266.6	255.8	325.6	325.6	1994
29.8	441.9	452.5	351.2	410.3	305.2	360.0	306.3	425.9	425.9	1995
18.7	522.4	520.6	432.1	479.6	330.3	453.8	347.5	510.8	510.8	1996
5.7	551.0	500.5	452.5	527.7	343.7	541.5	369.5	539.7	539.7	1997
5	590.9	496.8	459.5	556.7	354.7	580.6	388.5	570.5	570.5	1998
2.6	631.8	482.8	473.2	581.8	362.8	597.6	418.3	577.2	577.2	1999
0.3	648.2	461.7	483.9	603.1	365.9	607.8	424.0	572.8	572.8	2000
4.6	668.5	464.6	500.1	644.0	373.4	622.4	439.3	604.4	604.4	2001
1.4	707.0	469.2	514.4	660.5	374.8	622.5	443.9	606.0	606.0	2002
2.6	709.5	470.3	543.3	667.0	373.2	633.2	443.8	629.6	629.6	2003
3.6	735.2	474.2	601.1	666.9	372.4	644.1	445.0	652.9	652.9	2004
1.6	734.8	475.4	660.1	674.4	371.4	730.6	445.8	648.0	648.0	2005
2.5	741.8	475.9	670.2	681.2	370.3	754.0	444.5	675.9	675.9	2006
3.5	754.1	484.7	667.1	701.8	371.0	761.2	442.9	720.0	720.0	2007

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصاء

**الدول (6): المؤشرات النقدية (مليار دج)**

معدل إعادة الخصم (%)	معدل السيولة (%)	النقد و شبه النقد M2	القاعدة النقدية	صافي الموجودات الداخلية	صافي الموجودات الخارجية	
5.0	73.0	308.1	125.8	301.6	6.5	1989
7.0	61.8	343.0	138.7	336.5	6.5	1990
10.5	48.1	415.2	161.9	391.9	24.3	1991
11.5	48.0	515.9	197.8	493.3	22.6	1992
11.5	52.7	627.4	251.9	607.4	19.6	1993
11.5	48.6	723.5	237.2	663.3	60.4	1994
15.0	39.8	799.5	255.2	773.3	26.3	1995
14.0	35.6	915.0	305.9	781.0	134.0	1996
13.0	38.9	1081.5	356.5	733.5	350.6	1997
12.5	56.2	1592.4	403.5	1007.2	280.7	1998
11.0	55.2	1789.3	449.5	1619.7	169.6	1999
8.5	49.0	2022.5	550.2	1249.3	775.9	2000
8.5	58.1	2473.5	777.8	1164.5	1310.8	2001
6.0	63.8	2901.5	846.6	1145.8	1755.7	2002
5.5	63.6	3354.4	1152.3	1011.8	2342.6	2003
4.5	61.0	3738.3	1160.1	618.9	3119.2	2004
4.0	55.3	4146.9	1163.3	-22.1	4179.7	2005
4.0	46.5	4033.7	1335.3	-581.4	5515.0	2006
4.0	63.8	5994.6	1729.0	-1420.9	7415.5	2007

المصدر : بنك الجزائر

**الجدول (7) : المؤشرات الاقتصادية الخارجية (في بلدان OCDE دولار)**

معدل الفائدة	معدل التضخم (%)	رصيد الميزان الجاري	الكتلة النقدية	الناتج الداخلي الخام (مليار)	
2.99	8.42	-37.1	40400	15411.6	<b>1989</b>
7	9.14	-39.2	45800	16484.3	<b>1990</b>
5.05	5.29	-11.8	52800	17301.1	<b>1991</b>
5.35	2.79	19.2	63200	18086.5	<b>1992</b>
5.78	2.98	89.5	68800	18751	<b>1993</b>
8.77	4.35	93.6	119000	19756.5	<b>1994</b>
10.57	5.68	148.9	205000	20656.7	<b>1995</b>
8.46	5.38	113	402000	21693.7	<b>1996</b>
8.01	4.08	142.6	795000	22857.7	<b>1997</b>
8	4.13	94	1410000	23747.2	<b>1998</b>
7.74	2.51	-53	2780000	24862	<b>1999</b>
9.53	2.14	-217.4	3890000	26504	<b>2000</b>
11.31	4.4	-182.6	7200000	27544.9	<b>2001</b>
8.01	2.58	-160.9	9280000	28586.6	<b>2002</b>
5.83	2.24	-217.3	10654831	29623.2	<b>2003</b>
5.13	2.73	-281	11305514	31420.6	<b>2004</b>
4.77	1.33	-470.2	12266943	33029.5	<b>2005</b>
5.43	2.19	-576.4	13235195	35059.1	<b>2006</b>
4.36	8.41	-446.1	14765985	40438.8	<b>2007</b>

- OCDE : المصدر

- WORLD BANK

نتائج تقييم المعادلة (12،6):

Dependent Variable: LTCN  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/08/09 Time: 10:39  
 Sample(adjusted): 1989 2006  
 Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.004950	1.578914	3.169868	0.0068
DM2	-0.626861	0.063883	-9.812681	0.0000
DPIBR1	0.013841	0.006589	2.100618	0.0543
DINT1	0.051112	0.014145	3.613536	0.0028
R-squared	0.924775	Mean dependent var	3.743201	
Adjusted R-squared	0.908656	S.D. dependent var	0.755020	
S.E. of regression	0.228191	Akaike info criterion	0.075867	
Sum squared resid	0.728999	Schwarz criterion	0.273727	
Log likelihood	3.317200	F-statistic	57.36957	
Durbin-Watson stat	0.958703	Prob(F-statistic)	0.000000	

نتائج تقييم المعادلة (13،6):

Dependent Variable: LTCR  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/08/09 Time: 10:41  
 Sample(adjusted): 1989 2006  
 Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.344032	1.508140	2.880390	0.0121
DM2	-0.387053	0.061019	-6.343133	0.0000
DPIBR1	0.006121	0.006294	0.972628	0.3472
DINT1	0.046497	0.013510	3.441516	0.0040
R-squared	0.835307	Mean dependent var	4.232401	
Adjusted R-squared	0.800016	S.D. dependent var	0.487400	
S.E. of regression	0.217963	Akaike info criterion	-0.015853	
Sum squared resid	0.665110	Schwarz criterion	0.182007	
Log likelihood	4.142680	F-statistic	23.66895	
Durbin-Watson stat	0.819804	Prob(F-statistic)	0.000010	

نتائج تقييم المعادلة (16،6)

Dependent Variable: LTCN

Method: Least Squares

Date: 07/08/09 Time: 11:07

Sample(adjusted): 1989 2006

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.354554	1.002548	6.338405	0.0000
DM2	-0.742551	0.045497	-16.32088	0.0000
DPIBR1	0.021147	0.004288	4.931593	0.0003
DINT1	0.022916	0.010351	2.213802	0.0453
DINF	0.027080	0.005471	4.949568	0.0003
R-squared	0.973921	Mean dependent var	3.743201	
Adjusted R-squared	0.965896	S.D. dependent var	0.755020	
S.E. of regression	0.139431	Akaike info criterion	-0.872367	
Sum squared resid	0.252732	Schwarz criterion	-0.625041	
Log likelihood	12.85130	F-statistic	121.3705	
Durbin-Watson stat	2.094761	Prob(F-statistic)	0.000000	

نتائج تقييم المعادلة (17،6)

Dependent Variable: LTCR

Method: Least Squares

Date: 07/08/09 Time: 11:04

Sample(adjusted): 1989 2006

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.593443	1.010847	5.533422	0.0001
DM2	-0.494154	0.045874	-10.77208	0.0000
DPIBR1	0.012885	0.004324	2.980206	0.0106
DINT1	0.020394	0.010437	1.953997	0.0726
DINF	0.025069	0.005516	4.544496	0.0006
R-squared	0.936379	Mean dependent var	4.232401	
Adjusted R-squared	0.916803	S.D. dependent var	0.487400	
S.E. of regression	0.140585	Akaike info criterion	-0.855879	
Sum squared resid	0.256933	Schwarz criterion	-0.608553	
Log likelihood	12.70291	F-statistic	47.83372	
Durbin-Watson stat	1.760680	Prob(F-statistic)	0.000000	

نتائج تقييم المعادلة (19،6)

Dependent Variable: LTCN

Method: Least Squares

Date: 07/08/09 Time: 11:09

Sample(adjusted): 1989 2006

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.274118	2.762565	1.547156	0.1501
DM2	-0.709536	0.070654	-10.04238	0.0000
DPIBR1	0.012374	0.011723	1.055471	0.3138
DINT1	0.021208	0.020125	1.053838	0.3146
DINF	0.025696	0.006002	4.280950	0.0013
DNX	-0.005871	0.019015	-0.308778	0.7633
NXF	0.000341	0.001196	0.285204	0.7808
R-squared	0.975491	Mean dependent var	3.743201	
Adjusted R-squared	0.962123	S.D. dependent var	0.755020	
S.E. of regression	0.146942	Akaike info criterion	-0.712252	
Sum squared resid	0.237512	Schwarz criterion	-0.365996	
Log likelihood	13.41027	F-statistic	72.96993	
Durbin-Watson stat	2.084271	Prob(F-statistic)	0.000000	

نتائج تقييم المعادلة (20،6)

Dependent Variable: LTCR

Method: Least Squares

Date: 07/08/09 Time: 11:11

Sample(adjusted): 1989 2006

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.362433	2.828064	1.542551	0.1512
DM2	-0.480568	0.072329	-6.644161	0.0000
DPIBR1	0.007746	0.012001	0.645437	0.5319
DINT1	0.023396	0.020602	1.135608	0.2803
DINF	0.024085	0.006145	3.919625	0.0024
DNX	-0.008256	0.019465	-0.424122	0.6797
NXF	-5.06E-05	0.001225	-0.041292	0.9678
R-squared	0.938366	Mean dependent var	4.232401	
Adjusted R-squared	0.904747	S.D. dependent var	0.487400	
S.E. of regression	0.150426	Akaike info criterion	-0.665386	
Sum squared resid	0.248909	Schwarz criterion	-0.319131	
Log likelihood	12.98848	F-statistic	27.91214	
Durbin-Watson stat	1.750917	Prob(F-statistic)	0.000005	

نتائج تقييم المعادلة (24،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:22  
 Sample(adjusted): 1992 2006  
 Included observations: 15 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.176003	5.055852	0.628184	0.5455
DDLPIBR	-0.242795	0.144363	-1.681830	0.1269
CDM	-0.049660	0.386024	-0.128644	0.9005
DDLM2R	-0.072668	0.074147	-0.980046	0.3527
DDLM2R(-1)	-0.020204	0.025695	-0.786305	0.4519
DLVELO	0.003305	0.049012	0.067435	0.9477
R-squared	0.779908	Mean dependent var	1.695336	
Adjusted R-squared	0.657635	S.D. dependent var	1.946625	
S.E. of regression	1.139008	Akaike info criterion	3.387367	
Sum squared resid	11.67606	Schwarz criterion	3.670587	
Log likelihood	-19.40525	F-statistic	6.378412	
Durbin-Watson stat	1.457992	Prob(F-statistic)	0.008462	

نتائج تقييم المعادلة (25،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:25  
 Sample(adjusted): 1992 2006  
 Included observations: 15 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.960996	1.624102	5.517510	0.0003
DDLPIBR	-0.469380	0.076679	-6.121391	0.0001
CDM	0.161844	0.289992	0.558097	0.5891
DLVELO	0.059451	0.014833	4.008002	0.0025
DBBR	-0.000653	0.000329	-1.986388	0.0751
R-squared	0.811481	Mean dependent var	1.695336	
Adjusted R-squared	0.736074	S.D. dependent var	1.946625	
S.E. of regression	1.000055	Akaike info criterion	3.099188	
Sum squared resid	10.00109	Schwarz criterion	3.335204	
Log likelihood	-18.24391	F-statistic	10.76128	
Durbin-Watson stat	1.821424	Prob(F-statistic)	0.001204	

نتائج تقييم المعادلة (26،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:26  
 Sample(adjusted): 1990 2006  
 Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.56718	1.932498	5.985607	0.0000
DDLPIBR	-0.207106	0.081847	-2.530387	0.0251
DLVELO	0.086003	0.017580	4.892079	0.0003
DLPP	-0.165741	0.056343	-2.941642	0.0115
R-squared	0.682389	Mean dependent var	1.989956	
Adjusted R-squared	0.609094	S.D. dependent var	2.013961	
S.E. of regression	1.259178	Akaike info criterion	3.501119	
Sum squared resid	20.61187	Schwarz criterion	3.697169	
Log likelihood	-25.75951	F-statistic	9.310193	
Durbin-Watson stat	1.076118	Prob(F-statistic)	0.001496	

نتائج تقييم المعادلة (27،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:30  
 Sample(adjusted): 1990 2006  
 Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.69113	2.043259	5.721806	0.0001
DDLPIBR	-0.207159	0.084853	-2.441386	0.0311
DLVELO	0.086794	0.018405	4.715838	0.0005
DLPP	-0.170838	0.060698	-2.814550	0.0156
DINT1R	-0.000198	0.000641	-0.308869	0.7627
R-squared	0.684894	Mean dependent var	1.989956	
Adjusted R-squared	0.579859	S.D. dependent var	2.013961	
S.E. of regression	1.305415	Akaike info criterion	3.610848	
Sum squared resid	20.44930	Schwarz criterion	3.855910	
Log likelihood	-25.69220	F-statistic	6.520611	
Durbin-Watson stat	0.998704	Prob(F-statistic)	0.005002	

نتائج تقييم المعادلة (28،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:33  
 Sample(adjusted): 1990 2006  
 Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.84373	2.159336	5.948002	0.0001
DDLPIBR	-0.213684	0.080434	-2.656633	0.0209
DLVELO	0.098309	0.019919	4.935379	0.0003
DLPP	-0.183784	0.057153	-3.215627	0.0074
DLINT1	-0.013154	0.010668	-1.233002	0.2412
R-squared	0.718103	Mean dependent var	1.989956	
Adjusted R-squared	0.624137	S.D. dependent var	2.013961	
S.E. of regression	1.234712	Akaike info criterion	3.499481	
Sum squared resid	18.29416	Schwarz criterion	3.744544	
Log likelihood	-24.74559	F-statistic	7.642183	
Durbin-Watson stat	1.222856	Prob(F-statistic)	0.002664	

نتائج تقييم المعادلة (29،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:42  
 Sample(adjusted): 1990 2006  
 Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.311313	1.607233	5.793382	0.0001
DDLPIBR	-0.149120	0.064078	-2.327140	0.0383
DLVELO	0.066479	0.014495	4.586210	0.0006
DLPP	-0.112279	0.045404	-2.472884	0.0293
DLINT1	1.097869	0.332115	3.305687	0.0063
R-squared	0.833766	Mean dependent var	1.989956	
Adjusted R-squared	0.778355	S.D. dependent var	2.013961	
S.E. of regression	0.948156	Akaike info criterion	2.971333	
Sum squared resid	10.78800	Schwarz criterion	3.216396	
Log likelihood	-20.25633	F-statistic	15.04689	
Durbin-Watson stat	1.794563	Prob(F-statistic)	0.000127	

نتائج تقييم المعادلة (30،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:43  
 Sample(adjusted): 1990 2006  
 Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.95881	1.506026	7.276638	0.0000
DDLPIBR	-0.142287	0.053842	-2.642696	0.0229
DLVELO	0.076347	0.012809	5.960501	0.0001
DLPP	-0.118144	0.038174	-3.094843	0.0102
DLINT1	0.397495	0.398557	0.997334	0.3400
DNX	-0.084055	0.034195	-2.458107	0.0318
R-squared	0.892704	Mean dependent var	1.989956	
Adjusted R-squared	0.843933	S.D. dependent var	2.013961	
S.E. of regression	0.795621	Akaike info criterion	2.651177	
Sum squared resid	6.963145	Schwarz criterion	2.945253	
Log likelihood	-16.53501	F-statistic	18.30403	
Durbin-Watson stat	2.386283	Prob(F-statistic)	0.000053	

نتائج تقييم المعادلة (31،6)

Dependent Variable: DLIPC  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/25/09 Time: 11:45  
 Sample(adjusted): 1990 2006  
 Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.32295	1.392720	7.412073	0.0000
DDLPIBR	-0.156512	0.053273	-2.937903	0.0135
DLVELO	0.074178	0.012411	5.976735	0.0001
DLPP	-0.130749	0.038390	-3.405787	0.0059
DLINT1	0.741224	0.309582	2.394274	0.0356
DLDETEXT	0.198390	0.078336	2.532540	0.0278
R-squared	0.894993	Mean dependent var	1.989956	
Adjusted R-squared	0.847262	S.D. dependent var	2.013961	
S.E. of regression	0.787089	Akaike info criterion	2.629615	
Sum squared resid	6.814607	Schwarz criterion	2.923690	
Log likelihood	-16.35172	F-statistic	18.75095	
Durbin-Watson stat	2.342761	Prob(F-statistic)	0.000047	

نتائج تقييم المعادلة (32،6)

Dependent Variable: DLIPC

Method: Least Squares

Date: 09/25/09 Time: 12:36

Sample(adjusted): 1990 2006

Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.269518	1.134689	5.525317	0.0001
DDLPIBR	-0.260498	0.050755	-5.132425	0.0002
DLVELO	0.040365	0.010003	4.035268	0.0017
DLINT1	0.632403	0.293634	2.153713	0.0523
DDLTCN	0.135012	0.030903	4.368918	0.0009
R-squared	0.903133	Mean dependent var	1.989956	
Adjusted R-squared	0.870844	S.D. dependent var	2.013961	
S.E. of regression	0.723783	Akaike info criterion	2.431278	
Sum squared resid	6.286339	Schwarz criterion	2.676341	
Log likelihood	-15.66586	F-statistic	27.97030	
Durbin-Watson stat	2.456103	Prob(F-statistic)	0.000005	

نتائج تقييم المعادلة (39،6)

Dependent Variable: INT1

Method: Least Squares

Date: 09/27/09 Time: 22:48

Sample(adjusted): 1991 2006

Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.17554	4.552826	3.333213	0.0054
LPIBR	5.474568	3.819934	1.433158	0.1754
LM2R	-13.91278	3.347825	-4.155767	0.0011
INFE	0.980552	0.430790	2.276171	0.0404
R-squared	0.940674	Mean dependent var	9.456706	
Adjusted R-squared	0.926984	S.D. dependent var	6.577209	
S.E. of regression	1.777260	Akaike info criterion	4.190447	
Sum squared resid	41.06247	Schwarz criterion	4.386397	
Log likelihood	-31.61795	F-statistic	68.70995	
Durbin-Watson stat	1.312225	Prob(F-statistic)	0.000000	

نتائج تقييم المعادلة (44،6)

Dependent Variable: INT1  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/27/09 Time: 22:57  
 Sample(adjusted): 1991 2006  
 Included observations: 16 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.18563	11.07549	1.835272	0.0963
LPIBR	4.511242	2.205694	2.155357	0.0566
LM2R	-18.77111	3.733708	-4.363148	0.0014
INFE	0.503354	0.406147	1.673650	0.1251
IFEE	-0.107768	0.064297	-1.198272	0.2584
INT(-1)	-0.107011	0.343168	0.141603	0.8902
R-squared	0.987941	Mean dependent var	9.852000	
Adjusted R-squared	0.981911	S.D. dependent var	6.581048	
S.E. of regression	0.885118	Akaike info criterion	2.873805	
Sum squared resid	7.834340	Schwarz criterion	3.163526	
Log likelihood	-16.99044	F-statistic	163.8475	
Durbin-Watson stat	2.068020	Prob(F-statistic)	0.000000	

نتائج تقييم المعادلة (45،6)

Dependent Variable: INT1  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/30/09 Time: 13:17  
 Sample(adjusted): 1990 2006  
 Included observations: 17 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFEE	0.150674	0.108946	1.383012	0.1869
INT(-1)	0.911396	0.158379	5.754534	0.0000
R-squared	0.656094	Mean dependent var	9.714412	
Adjusted R-squared	0.633167	S.D. dependent var	6.397275	
S.E. of regression	3.874620	Akaike info criterion	5.656903	
Sum squared resid	225.1902	Schwarz criterion	5.754928	
Log likelihood	-46.08368	Durbin-Watson stat	0.529705	

نتائج تقدير المعادلة (46،6)

Dependent Variable: INT1  
 Method: Least Squares  
 Date: 09/30/09 Time: 13:18  
 Sample(adjusted): 1993 2006  
 Included observations: 14 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFEE	0.758099	0.204882	3.700171	0.0030
INT1RE	0.191705	0.188987	1.014383	0.3304
R-squared	0.490066	Mean dependent var	9.447143	
Adjusted R-squared	0.447571	S.D. dependent var	6.939840	
S.E. of regression	5.158076	Akaike info criterion	6.250568	
Sum squared resid	319.2689	Schwarz criterion	6.341862	
Log likelihood	-41.75397	Durbin-Watson stat	0.846801	

## قائمة المراجع

**1- المراجع باللغة العربية:****1-1- الكتب و المذكرات:**

1. أ.د. عبد الرحمن يسري أحمد و آخرون (2007)، «النظرية الاقتصادية الكلية»، الدار الجامعية.
2. أ.د. فرهاد محمد علي الأهدن (2000): «اقتصاديات الطاقة و البترول»، مكتبة الأنجلو مصرية.
3. بن ديب عبد الرشيد (2003): «تنظيم وتطور التجارة الخارجية. حالة الجزائر». أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
4. بن عزوز علي (2005): "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
5. تومي صالح (2004): «مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي». دار أسامة للطبع و النشر الجزائر.
6. تومي صالح (2002): «النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر. خلال الفترة 1988 – 2000». أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر.
7. د.رمزي زكي (1994): «التضخم المستورد»، المستقبل العربي.
8. د. سامي خليل (1994): «نظريات الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة»، مطابع الأهرام. الجزء الثاني.
9. د. سامي خليل (1994): «نظريات الاقتصاد الكلي: المفاهيم و النظريات الأساسية»، مطابع الأهرام. الجزء الأول.
10. د. محمود حميدات (1996): «مدخل للتحليل النقدي»، ديوان المطبوعات الجامعية.
11. د. مصطفى رشدي شيخة (1997): "اقتصاديات النقد و المصارف و المال" ، دار المعرفة الجامعية.
12. د. نبيل الروبي (2002): «نظريات التضخم»، مؤسسة الثقافة الجامعية.
13. د. نشأت الوكيل (2006): «التوازن النقدي و معدل الصرف»، شركة ناس للطباعة.
14. د. وسام الملّاك (2000): «النقد و السياسات النقدية» ، دار المنهل اللبناني.
15. د. وسام الملّاك (2001): «الظواهر النقدية على المستوى الدولي»، دار المنهل اللبناني.
16. دروسي مسعود (2005): «السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. حالة الجزائر 1990-2004»، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر.
17. ضياء مجید (2005): «اقتصاديات أسواق المال»، مؤسسة شباب الجامعة.

18. عبد الله بلوناس (2005): «الاقتصاد الجزائري: الانقال إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية»، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر.
19. عبد الله منصوري (2006): «السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. حالة اقتصاد صغير مفتوح» ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
20. مايكيل ابدجمان ترجمة محمد إبراهيم منصور (1999): «الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة»، دار المريخ للنشر.

## 1- التقارير و الوثائق:

21. بنك الجزائر (2007): «التقرير السنوي 2006 - التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر».
22. كريم الناشيبي و آخرون (1998): «الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق»، صندوق النقد الدولي.

## 2- المراجع باللغة الفرنسية:

### 2- 1 Livres et thèses:

23. AGLIETTA .M (2004): « Macroéconomie internationale », MONTCHRESTIEN.
24. ARTUS. P et MORIN. P (1991): « Macroéconomie appliquée », Presses Universitaires de France.
25. BARRERE. A (1990): « Macroéconomie keynésienne », DUNOD.
26. BEGG.D et autres (1994) : « Macroéconomie », EDISCIENCE INTERNATIONALE.
27. BENACHENHOU.M (1994): « Inflation, dévaluation, marginalisation », DAR ECH'RIFA.
28. BENBITOUR.A (1998): « L'Algérie au troisième millénaire- Défis et potentialité », Editions MARINOOR.
29. BENISSAD.H (1991): « La réforme économique en Algérie », Office des Publications Universitaires.
30. BLANCHARD .O et COHEN. D (2004): « Macroéconomie », Pearson Education.
31. BOUZIDI.A (1999): « Les années 90 de l'économie Algérienne », ENAG Editions
32. BRAHIMI.A (1991): « L'économie algérienne », Office des Publications Universitaires.
33. CHAINEAU. A (1990): « Mécanismes et politique monétaire », Presses Universitaires de France.
34. DEBOUB.Y (2000): « Le nouveau mécanisme économique en Algérie », Office des Publications Universitaires.
35. DEMAROLLE. A et QUINET. A (1996): « Economie des taux d'intérêt », Presses Universitaires de France.
36. DENIDENI.Y (2002): « La pratique du système budgétaire de l'Etat en Algérie », Office des Publications Universitaires.
37. GUITTON. H et BRAMOULLE. G (1990): « Economie politique », DALLOZ.
38. HAHN. F (1984): « Monnaie et inflation », Economica.
39. HASSAM.F (2005): « 1986-2004 Les chemins d'une croissance retrouvée », L'économiste d'Algérie.
40. HENNI.A (1991): « Economie de l'Algérie indépendante », ENAG EDITIONS.
41. KEBABDJIAN.G (1992): « Politique économique: monnaie, budget, change », Editions CUJAS.
42. KOHLI. U (1999): « Analyse macroéconomique », DE Boeck Université.

43. KRUEGER. A.O (1985): « La détermination des taux de change », ECONOMICA.
44. KRUGMAN.P and OBSTFELD. M (2006): « Economie internationale », PEARSON Education.
45. MANKIW. G.N (2003): « Macroéconomie », DE Boeck Université.
46. MEBLOUL. A (2002): « L'Algérie face au défit de la mondialisation », Office des Publications Universitaires. Tomme 2.
47. MESSAR. M (2007): « Essai de modélisation du comportement du taux de change du dinar algérien (1990-2003) par la méthode VAR », Thèse de Doctorat, Université d'Alger.
48. N.E. SADI (2006): « La privatisation de l'entreprise publique en Algérie », Office des Publications Universitaires France.
49. ROMER.D (1996) : « Macroéconomie approfondie », Mc GRAW-HILL.inc.
50. SAMUELSON.P.A et NORDHAUS.W.D (1995) : « Macroéconomie », LES EDITIONS D'ORGANISATION.
51. TRAMBLAY.R (1992) : « Macroéconomique moderne. Théories et réalités », EDITIONS ETUDES VIVANTES.
52. ZAKANE.A (2002): « Dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique: Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie », Thèse de Doctorat d'Etat.

## **2-2- Périodiques et travaux de recherche:**

53. AMBLER.S (2004): « Notes sur le modèle keynésien », UNIVERSITE DU QUEBEC A MONTREAL.
54. Banque d'Algérie (1997): « Note d'information sur la convertibilité du dinar».
55. Banque d'Algérie (2008): « Rapport 2007. Evolution économique et monétaire en Algérie ».
56. Banque Mondiale (2003): "Stratégie macroéconomique à moyen terme: soutenir une croissance plus rapide avec la stabilité économique et sociaux"? rapport N° 26005-AL. Vol 1 et 2.
57. Banque Mondiale (2007) : « Une revue des dépenses publiques : A la recherche d'un investissement public de qualité », Banque mondiale. Rapport N° 36270-DZ V1.
58. C. N. I. S (1992): «Statistique du commerce extérieur de l'Algérie. Analyses des résultats de l'année ».
59. Cahiers de la réforme économique (1989) : cahier N°5.
60. CAHIERS LILLOIS (2002): "Monnaie et taux d'intérêt en analyse keynésienne", L'HARMATTAN N°38.
61. CNES (1998) : « Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel », 12<sup>ème</sup> session plénière.
62. Conseil National Economique et Social (2004): « La conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2004 », 26<sup>ème</sup> session plénière.
63. Conseil National Economique et Social (1995): « La conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 1995 ».
64. Conseil National Economique et Social (2005): « Regard sur la politique monétaire en Algérie »;
65. Division des études économiques (2006): « Note de conjoncture du premier semestre 2006 », Conseil Economique et Social.
66. Document de la Banque mondiale (2007): « République Algérienne Démocratique. A la recherche d'un investissement public de qualité », Rapport N° 36270.
67. Fédération Internationale des Ligues des Droits de l'Homme (2001): « Algérie: violation des droits économiques sociaux et culturels», FIDH N° 319.
68. FEMISE (2004): « Rapport du FEMISE 2004 sur le partenariat euro- méditerranéen », Institut de la Méditerranée.
69. FEMISE (2005): « Profil pays Algérie », Institut de la Méditerranée.
70. Fonds Monétaire International (2007): « Algérie. Rapport des services du FMI sur les consultations de 2006 », février 2007.
71. Fonds Monétaire International (2005): « Algérie. Rapport des services du FMI sur les consultations de 2004 », Rapport N°05/50.
72. Fonds Monétaire International (2006): « Algérie: questions choisies », FMI, Rapport N° 05/52.
73. Fonds Monétaire International (2007): « Algérie: questions choisies », Rapport N° 07/61.
74. Fonds Monétaire International (2006): « Algérie. Rapport des services du FMI sur les consultations de 2005 », Rapport N°06/93.

75. KEBABJIAN.G (1992) : « Politique économique. Monnaie, budget change », EDITION CUJAS.
76. MERCILLON.H (1958): "L'inflation à facteurs externes dominants et son développement", Revue Economique V9 N°3.
77. Ministère des finances (2004): « situation économique et financière en 2003 ».
78. Ministère des Finances (2005): « La situation économique et financière à fin septembre 2005 », Réf 8051/MF/DGEP.
79. Ministère des Finances (1999): « La situation économique et financière à fin septembre 1999 », Réf 12003/MF/DGEP.
80. OCDE (2004): « Perspectives économiques en Afrique: Algérie ».
81. OTTAVJ.C (1991): « Monnaie et théorie monétaire », Les Cours de Droits N°4.
82. PONSARD.C (1959): « La théorie quantitative de la monnaie », Annales, histoire, sciences sociales. V 14/1.
83. POUSSARD.C (1959): « La théorie quantitative de la monnaie », Anales, Histoires, Sciences sociales, V14 N°1.
84. STERDYNIAK.H et autres (1978): « Change, inflation et intérêt: un modèle », Revue Economique. N°5 V 29.

### 3- المراجع باللغة الانجليزية:

#### 3-1- Books and thesis:

85. BARDSEN.G and others (2005): «The econometrics of macroeconomic modeling», OXFORD University press.
86. BAUMOL. W.J and BLINDER .A.S (1991): «Economics: principles and policy», Harcourt Brac Jovanovich Publishers.
87. BREMS.H (1968) : « Quantitative economic theory », JHON WILLY.
88. CHAMP. R and FREEMAN.S (1994): «Modeling monetary economies», JHON WILEY & SOONS INC.
89. CLINE.W.R and associates (1981): «World inflation and the developing countries», The Brookings Institution.
90. CORDEN.W.M (1977): «Inflation, exchange rate and the world economy», Clarendon Press Oxford.
91. CUTHBERTSON.K and TAYLOR.M.P (1987): «Macroeconomic systems», Basil Blackwell.
92. DORNBUSCH.R (1986): «Inflation, exchange rate and stabilization», Princeton University.
93. DORNBUSCH.R (1991) : « Exchange rate and inflation » The Mit Press.
94. DORNBUSCH.R and FRENKEL. J.A (1979): «International economy policy: theory and evidence», The Johns Hopkins University Press.
95. FENDER.J (1990): «Inflation: A contemporary perspective», HARVESTER WHEATSHEAF.
96. FISHER. S (1986): «Indexing inflation and economic policy», The Mit Press.
97. FISHER.S, DORNBUSCH.R and SCHMALENSEE.R (1988): «Economics», Mc GRAW- HILL Books.
98. GRUBISIC.I (2002): « Interest rate theory the BGM Model», submitted for the degree of master science, Leiden University Netherlands.
99. HOOVER.D (1995): «Macro econometric; development; tensions and prospects», Kluwer Academic Publishers.

100. KRUGMAN.P.R and OBSTFELD. M (1997): «International economy», Addison-Wesley.
101. MISHKIN.F.S (1993): «Money, interest rates and inflation», Edward Elgar Publishing Company.
102. PARKIN.M (1994): «The theory of inflation», Edward Elgar Publishing Company.
103. PATINKIN. D (1965): «Money, interest and prices», Harper and Row.
104. SACHS. J.D and LARRAIN. F (1993): «Macroeconomics in the global economy», Harvester Whetsheaf.
105. SAMUELSON.P and NORDHANS.W.D (1989): «Economics», Mc GRAW- HILL Books.

### **3-2- Periodicals and research studies:**

106. AIZENMAN.J (2005): «Pegged exchange rate regimes – a trap? », NBER Working Paper Series.
107. ALFARO.L (2005): «Inflation, openness and exchange-rate regimes: The quest for short-term commitment», Journal of Development Economics, V77.
108. AL-TAYEB.S.M and MALAWI.A.I (2001): «The determinant of the Jordanian real exchange rate against the U.S. Dollar: a Vector Autoregression (VAR) Model», Mu'tah University.
109. ALVAREZ. F and ATKESON.A (1997): «Money and exchange rates in the Grossman-Weiss-ROTEMBERG model», Journal of Monetary Economics, V40.
110. ALVAREZ.F, ATEKSON.A and KEHOE. P. J (2002): «Money, interest rates, and exchange rate with Endogenously Segmented Markets», Journal of Political Economy, V110-N° 1.
111. AYSEGUL.E (2004): «The impact of foreign interest rate on the macroeconomic performance of Turkey », Munich Personal RePEc Archive.
112. BARHOUNI.K (2006): «Differences in long run exchange rate pass-through import prices in developing countries: An empirical investigation», Economic modeling, V23.
113. BARNETT.W.A and KWAG.C.H (2005): « Exchange rate determination from monetary fundamentals : An aggregation theoretic approach», Finance and Economics.
114. BEN AISSA. M.S, MUSSY.O and PEREAU.J.C (2007): «Modeling inflation persistence with periodicity changes in fixed and predetermined prices models», Economic Modeling.
115. BENIGNO.G (2004): «Real exchange rate persistence and monetary policy rules», Journal of Monetary Economics, V51.
116. BENIGNO.G and BENIGNO.P (2004): «Exchange rate determination under interest rate rules».
117. BERGVALL. A (2000): «Exchange rate regimes and macroeconomic stability : the case of Sweden 1972-1996», Uppsala University Department of economic.
118. BLEANEY.M (2001): «Exchange rate regimes and inflation persistence», IMF Staff Papers, V47-N°3.
119. BOCCARA.B and NSEGIYUMVA.F (1995): «Short-term supply response to a devaluation», Policy Research Working Paper, The Word Bank. N° 1429.
120. BOCCARA.B and NSEGIYUMVA.F (1995): «Short-term supply response to a devaluation», The World Bank. Policy Research Working Paper N° 1428.

121. BOOTHAND.G.G and CINER.C (2000): « The relationship between nominal interest rates and inflation: international evidence”, Journal of Multinational Financial Management, May 2000.
122. BRANSON.W.H and. HEALY.C. N: «Monetary and exchange rate policy coordination in ASEAN» NBER Working Paper Series.
123. BRZOZA-BRZEZINA.M (2001): « The relationship between real interest rate and inflation”, National Bank of Poland, September 2001.
124. BURSTEIN. A, EICHENBAUM. M and REBELO. S (2005): «Large devaluation and the real exchange rate», Journal of Political Economy, V113-N°4.
125. BURSTEIN.A, EICHENBAUM.M and REBELO.S (2007): «Modeling exchange rate pass-through after large devaluations», Journal of Monetary Economics, V54.
126. CHADHA.B and TSIDDON.D (1998): «Inflation, nominal interest rates and the variability of output», Journal of Monetary Economics, V42.
127. CHANG.W.Y and. LAI.C.C (1997): «The specification of money demand, fiscal policy and exchange rate dynamics», Journal of Macroeconomics, V19-N°1.
128. CHI-WA YUEN (2002): «Openness and the output-inflation tradeoff: floating VS, fixed exchange rates», International Economic Journal, V16, N°4.
129. CHRISTIANO.L. J, C. GUST and ROLDOS.J (2004): «Monetary policy in a financial crisis», Journal of Economic Theory, V119.
130. COVER.J.P (1999): «The role of seasonal interest rate fluctuations in a Classical Model", Journal of Money Credit and Banking, V31, N°4.
131. DEMERY. D and DUCK. N. W (2007): «The theory of rational expectations and the interpretation of macroeconomic data», Journal of Macroeconomics, V1- N°18.
132. DEVREUX.M.B and YETMAN.J (2002): «Price-setting and exchange rate pass-through: theory and evidence», HONG KONG Institute for Monetary Research.
133. DIAMANDIS.P.F, GEORGOUTSOS.D.A and. KOURETAS.G.P (1998): «The monetary approach to exchange rate: Long-run relationship, identification and temporal stability», Journal of Macroeconomics, V20-N°4.
134. DOMAÇ.I and others (2001): «Does the exchange rate regime affect macroeconomic performance? », The World Bank. Policy Research Working Paper N° 2642.
135. DOOLEY.M.P, FOLKERTS-LANDAU.D and GARBER.P.M. (2005): «Interest rates, exchange rates and international adjustment», NBER Working Paper Series.
136. DUFOUR.J.M and TAAMOUTI.A (2009): « Short and long run causality measures: Theory and inference», Journal of Econometrics (06/2009).
137. DUPOR.B (2000): «Exchange rates and the fiscal theory of the price level», Journal of Monetary Economics, V45.
138. DVORKOVICH.A and GURVICH. E (1998): "Analysis of the GKO/OFZ interest rates», New Economic School, Moscow.
139. EDWARDS.S and KHAN.M.S (1985): «Interest rate determination in developing countries: A conceptual framework», National Bureau of Economic Research Working Paper N° 1531.
140. ENGEL.C and WEST.K.D (2005): «Exchange rates and fundamentals», Journal of Political Economy, V113-N°3.

141. FAUST.J and others (2006): «The high-frequency of exchange rates and interest rates to macroeconomic announcements», Journal of Monetary Economics, V54.
142. FISHER.E. (2003): «Exploring elements of exchange rate theory in a controlled environment», Federal Reserve Bank of Cleveland.
143. FRANKEL.J and others (2000): «Global transmission of interest rates», The World Bank. Policy Research Working Paper N° 2424.
144. FRENKEL.J (1976): « A monetary approach to the exchange rate : Doctrinal aspect empirical evidence », Scandinavian Journal of Economics, V2.
145. FRENKEL.J (1980): « Exchange rates, money and relative prices », NBER Working Paper Series.
146. FRENKEL.J (2005): «On the Renminbi: the choice between adjustment under a fixed exchange rate and adjustment under flexible rate», NBER Working Paper Series.
147. FRENKEL.J and others (2000): « Global transmission of interest rate : Monetary independence and currency regime», The World Bank, Policy Research Working Paper N° 2424.
148. GOLINELLI.R and ROVELLI.R (2004): « Monetary policy transmission, interest rate rules and inflation targeting in three transition countries », University of Bologna, Italy.
149. GREEN.J.H (1996): «Inflation targeting: Theory and policy implication», IMF Staff Papers, V43-N°4.
150. HALPERN. L and C. WYPLOZ (1997): «Equilibrium exchange rates in Transition Economies», International Monetary Fund, V44-N°4.
151. HETZEL. R.L (1981): «The quantity theory tradition and the role of monetary policy», Economic Review.
152. HOON.H.T and PHELPS.E.S (2007): «A structural model of the small open economy in the short, medium and long runs», Journal of Macroeconomics, V29.
153. HUMPHREY.T.M (1976): «Some current controversies in the theory of inflation», Economic Review.
154. HUMPHREY.T.M (1974): «The quantity of money: Its historical evolution and role in policy debates», Economic Review.
155. HUMPHREY.T.M (1981): «Keynes on inflation», Federal Reserve Bank Of Richmond.
156. HUMPHREY.T.M (1997): «Fisher and Wicksell on the quantity theory», Federal Reserve Bank Of Richmond. V 83/4.
157. International Monetary Fund (2000): «Algeria: Staff Report for the 2000 Article IV Consultation», IMF Country Report N° 00/93.
158. International Monetary Fund (2000): «Algeria: Staff Report for the 2000 Article IV Consultation», IMF Country Report N° 00/93.
159. International Monetary Fund (2001): «Algeria: Staff Report for the 2001 Article IV Consultation», IMF Country Report N° 01/162.
160. International Monetary Fund (2008): "Algeria: selected issues", IMF Country Report N° 08/104.
161. International Monetary Fund (2008): «Algeria: Statical appendix», IMF Country Report N° 08/102.
162. JUNG.Y (2000): «Nominal rigidities, monetary policy and exchange rates in a small open economy», Journal of Macroeconomics, V22-N°4.

163. KANDIL.M (2004): «Money, interest, and prices: some international evidence», International Review of Economics and Finance.
164. KATO.I and UCTUM.M (2007): «Choice of exchange rate regime and currency zones», International Review of Economics and Finance.
165. KLETZER.K and KOHLI.R (2001): «Financial repression and exchange rate management in developing countries: Theory and empirical support from INDIA», Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper N°71.
166. KORANCHELIAN.T (2005): «The equilibrium real exchange rate in a commodity exporting country: Algeria's Experience», IMF WORKING PAPER.
167. KPODAR.K (2007): «Why has unemployment in Algeria been higher than in MENA and transition countries? », IMF Working Paper 07/210.
168. LAHIRI.A and VEGH.C.A (2003): «Delaying the inevitable: Interest rate defense and balance of payments crisis», Journal of Political Economy, V111-N°2.
169. LIM.H, OGAKI.M (2003): «A theory of the exchange rate and the term structure of interest rates», University of Rochester, Working Paper N°504.
170. LIOUI.A and PONCET. P (2004): «General equilibrium real and nominal interest rates», Journal of Banking & Finance, V28.
171. LUBIK.T.A and MARZO.M (2007): «An inventory of simple monetary policy rules in a New Keynesian macroeconomic model», International Review of Economics and Finance, V15- N°36.
172. MACDONALD.R and NAGAYASU.J (2000): «The long-run relationship between real exchange rates and real interest rate differentials: a Panel study», IMF Staff Papers, V47-N°1.
173. MARK.N.C (2005): «Changing monetary policy rules, learning and real exchange rate dynamics», NBER Working Paper Series.
174. MISHKIN.F (1981): «Monetary policy and short-term interest rate: an efficient markets-rational expectation approach» National Bureau of Economic Research Working Paper N° 693.
175. NELSON.E (2002): «The future of monetary aggregates in monetary policy analysis», Monetary Policy Committee Unit, Bank of England.
176. ODUDOLA.A.F and AKILO. A.E (2001): «Output, inflation and exchange rate in developing countries: an application to Nigeria», The Developing Economies.
177. ROBERTS.J.M (1997): «Is inflation sticky? », Journal of Monetary Economics, V39.
178. ROGOFF.K (2002): «Dornbusch's overshooting model after twenty-five years», IMF Staff Papers, V49.
179. ROISLAND.O and TORVIK.R (2004): «Exchange rate versus inflation targeting: a theory of output fluctuations in traded and non-traded sectors», The Journal of International Trade and Economic Development, V13, N°3.
180. RUIZ.I.C (2005): «Empirical analysis on the real effects of inflation and exchange rate uncertainty: The case of Colombia», Ecos de Economia, N°20.
181. URIBE. M (1997): «Exchange-rate-based inflation stabilization: The initial real effects of credible plans», Journal of Monetary Economics, V39.
182. WILLIAMSON.J (2008): «Exchange rate economics », Peterson Institute Working Paper Series N° 08-03.
183. WREN-LEWIS.S (2003): «Medium exchange rate dynamics», University of Exeter.

- 
- 
184. ZETTELMEYER.J (2004): «The impact of monetary policy on exchange rate: evidence from three small open economies», Journal of Monetary Economics, V51.